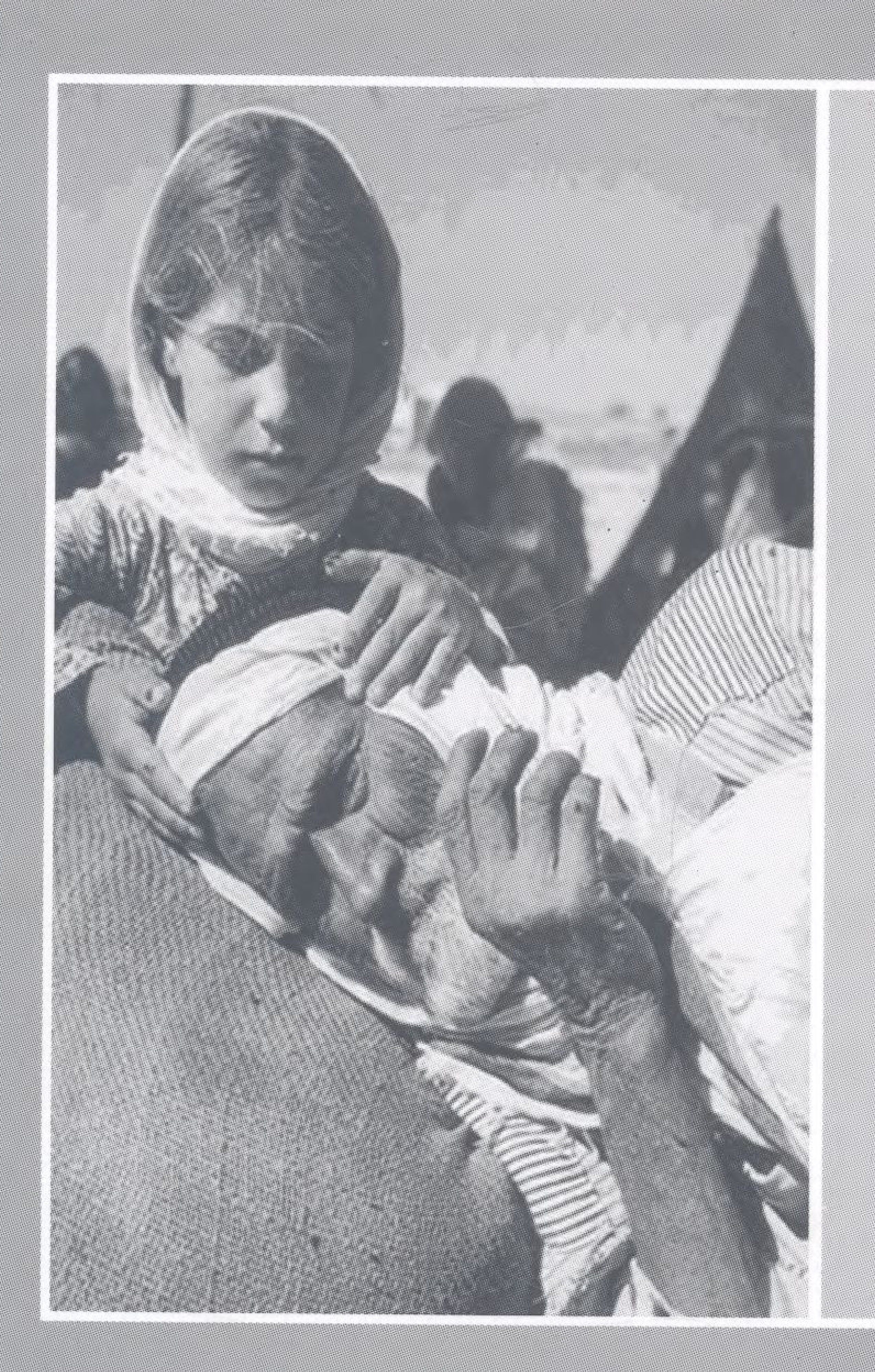
مختارات اسرائيلية



السنة الرابعة عشر- العدد ١٦١ مايو ٢٠٠٨
may - 2008



- ستون عاماً على قيام إسرائيل ونكبة فلسطين.
- صورة المجتمع الإسرائيلي بعد ستة عقود من إنشاء الدولة.

ترجمات عبرية

- الفلسطينيون بعد ستة عقود من نكبتهم... صراعات وانقسامات.
- تسيبي ليفني.. تصاعد الشعبية، وتطلع إلى منصب رئيس الوزراء.

رؤية عربية

- مغزى التمويل الأمريكي لبرامج صواريخ دفاعية إسرائيلية.

مختارات اسرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٦١ ـ مايو ٢٠٠٨

مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
ت: ٢٥٧٨٦٣٠٠/٢٥٧٨٦١٠٠/٢٥٧٨٦٢٠٠ فاكس: ـ ٥٧٨٦٠٢٣٢

◆ مقدمة ◆

هدنة مع إسرائيل، ولا حوار مع فتح

نجحت الجهود المصرية التي بُذِلت قبل نحو أسبوعين في دفع أحد عشر فصيلاً فلسطينياً إلى الاتفاق على عرض هدنة أو تهدئة على إسرائيل، ولم يخرج عن الاتفاق سوى فصيل "الجهاد" الذي تحفظ على الفكرة لاعتبارات عديدة. أما باقي الفصائل، وفي مقدمتها حركة حماس، فقد وافقت على عرض تهدئة على إسرائيل مدته ستة أشهر، غير مشروط سوى بوقف الاعتداءات الإسرائيلية، ولا يسري على الضفة الغربية.

وبدا من ردود الفعل الإسرائيلية أن التقدير لدى تل أبيب هو عدم إعلان قبول عرض التهدئة والمغالاة في وضع شروط إسرائيلية جديدة لقبول عرض الفصائل بالتهدئة، ومن أبرز هذه الشروط أن يتضمن العرض تعهداً واضحاً بوقف عمليات تهريب السلاح من شبه جزيرة سيناء إلى قطاع غزة، وأن يتم الإفراج عن الجندي الإسرائيلي المحتجز لدى عدد من الفصائل "جلعاد شاليط".

وقد بنَّت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، من مدنية (الموساد والشين بيت) وعسكرية (أمان)، تقديراتها على أن حركة حماس تمر بأزمة خانقة، وأن الحصار المفروض على القطاع بدأ يأتي بنتائجه، إضافة إلى أن إحكام الحصار سوف يدفع عدد من قادة حركة حماس إلى التفكير مجدداً في اقتحام الحدود الجنوبية للقطاع مع مصر ودخول الأراضي المصرية، الأمر الذي يمكن أن يُنتج أزمة وربما صراعاً حاداً بين حركة حماس ومصر، تنعكس في قرار مصري بإحكام الحصار، إضافة إلى أن هذا الوضع الجديد سوف يدفع مصر إلى تشدد مع الحركة فلا توفر لها مخرجاً ولا تأخذ بيدها.. باختصار، التقدير الأمني الإسرائيلي مفاده أن قبول عرض التهدئة لا يصب في مصلحة إسرائيل في الوقت الراهن.

ولكن يبدو أن تجربة تشكيل حركة حماس للحكومة الفلسطينية في أعقاب الفوز بالانتخابات التشريعية التي جرت في يناير ٢٠٠٦، وما أعقب ذلك من مقاطعة دولية، ثم فشل تجربة حكومة الوحدة الوطنية، وبعد ذلك اجتياح الحركة لمؤسسات السلطة الوطنية في قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٧ - كل ذلك دفع الحركة إلى إبداء مرونة أكبر تجاه إسرائيل منها تجاه حركة فتح. فالحركة مستعدة لتقديم "تنازلات" جوهرية عن تقديم رؤى إستراتيجية تجاه الصراع من أجل البقاء في دائرة الفعل السياسي.. واتساقاً مع هذا التوجه، جاء عرض التهدئة من أحد عشر فصيلاً فلسطينياً تتقدمهم حركة حماس. والملاحظ أن ذلك يجري دون أن تصدر مبادرة محددة المعالم من الحركة تجاه السلطة الوطنية أو حركة فتح، فالمبادرات مستمرة تجاه إسرائيل، وأحدثها عرض الهدنة أو التهدئة، ولا مبادرة حقيقية للحوار مع السلطة أو حركة فتح في وقت تلح فيه رئاسة السلطة على ضرورة معاودة الحوار الوطني الفلسطيني على أسس واضحة، بينما ترفض إسرائيل عرض هدنة "مجانية" تقدمت به فصائل فلسطينية "مقاومة"..!!.

د. عماد جاد

◆ دراسـات ◆

١

كتاب "اليهود العرب".. الانتماء القومى والدينى والعرقى (الفصل الخامس-٢) - الذاكرة: انفصام الشخصية القومية والهوية الشرقية

بقلم: يهودا شنهاف - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

(تابع ٣)- أسبقية وجود الكيان اليهودى فى الشرق الأوسط:

يعتقد أندرسون (١٩٩٩) أن تحديد حدود إقليمية من خلال خريطة ثابتة هو أمر ضرورى لضمان سيادة الدولة. ومعنى جعل هذه الحدود الإقليمية حدود "أرض الوطن" هو الانفصال عن أى أراض أخرى فى الإقليم (لوستيك ١٩٩٣). غير أن الخطاب الذى طورته منظمة اليهود المهاجرين من الدول العربية بشأن أسبقية وجود الكيان اليهودى فى الشرق الأوسط يحدث ردة فى إمكانية الانفصال عن باقى المنطقة ويؤدى إلى تناقض فيما يتعلق بالسيادة الإقليمية. فوجود المنطقة بالكامل فى إطار هذا الخطاب يطمس الفارق بين أرض إسرائيل/ فلسطين وبين أى أراض أخرى فى الإقليم. ومن هنا جاءت أهمية تحديد حدود أرض إسرائيل ذاتها. يسبب بلبلة فى العلاقة شبه الواضحة بين هذا الإقليم وبين الشتات. فهل معنى التواجد بالمنطقة- دون أن يكون من الواضح ما هى علاقة هذه المنطقة بأرض إسرائيل- يعنى التواجد فى الشتات..؟ إن أقل ما يحدثه هذا الزعم هو تقويض تفسير الطبقة المهيمنة لمصطلح "الهجرة الأيديولوجية".

*** التاريخ والهوية:**

تتضمن نظرية أسبقية وجود الكيان اليهودى تقويضاً للتأريخ الصهيونى الذى تأسس- منذ ظهور الحركات القومية بمفهومها الحديث اعتباراً من نهاية القرن التاسع عشر- على "رفض الشتات" و"العودة إلى التاريخ". فقد كان رفض الشتات توجهاً يعبر عن الوعى الذاتى لأغلبية الصهاينة ويشكل فهمهم لتاريخهم وذاكرتهم الجماعية. وقد عبر دافيد بن جوريون عن ذلك فى خطاب لناتان جوتنشترايخ أرسله إليه عام ١٩٥٧. وجاء فى الخطاب ما يلى: "إن الشتات الذى عاش فيه بنو إسرائيل ولا يزالون يعيشون فيه هو من وجهة نظرى تجربة بائسة وفقيرة وحقيرة ومشبوهة ولا يجب أن نفخر بها. على العكس، يجب أن نرفضها رفضاً مطلقاً". ووفقاً لنظرية رفض الشتات فليس هناك دور معروف لأرض إسرائيل وللشرق الأوسط بصفة عامة فى فترة الشتات، حيث لم يكن لهذه المنطقة تاريخها الخاص. ومن هذا المنطلق فقد كان شجب الشتات من الناحية العملية تعبيراً عن الرفض للذاكرة اليهودية الشرقية، بنفس الطريقة التى تم بها رفض ذاكرة يهود الشتات وذاكرة الفلسطينيين أبناء البلد.

وبافتراض أن اليهود كانوا يعيشون خارج حدود التاريخ منذ طردهم من الأندلس، فإن المؤرخين اليهود اقترحوا "العودة إلى التاريخ" من خلال نشأة الحركات القومية فى أوروبا وما صاحبها من ظهور الحركة القومية الصهيونية. وقد استمدت نظرية "العودة إلى التاريخ" قوتها من القوة التى بعثتها فيها حركة التأريخ القومية اليهودية - التى ظهرت على نطاق واسع بعد أن

ظهرت بوادرها الأولى فى أوروبا فى منتصف القرن التاسع عشر - وكانت جزءً من التأريخ الأوروبى فى ذلك الوقت. كان هدف هذه الحركة هو صياغة هوية جماعية يهودية حديثة تتناسب مع افتراضات الثقافة القومية الأوروبية الحديثة. ومن هذا المنطلق فقد كان التأريخ اليهودى بصفة عامة جزءً من التأريخ الأوروبي، ولاسيما الألماني. وفى إطار هذا الخطاب الاستشراقى كان يُنظر إلى الشرق على أنه منطقة تقع خارج حدود التاريخ. وتم التعامل مع اليهود الشرقيين من خلال محورين غير مرتبطين. المحور الأول هو تصوير أفول نجم يهود الشرق الذى بدأ اعتباراً من القرن السادس عشر، بعد طرد اليهود من الأندلس. وقد كان فى هذا تبرير للزعم بأن يهود الشرق فى حاجة للحداثة حتى ينضموا إلى المجتمع الافتراضى الجديد ثم ينضموا من خلاله إلى الحضارة الغربية. والمحور الثانى هو السعى لإنقاذ يهود الشرق من سياقهم الثقافى الذى كان يُنظر إليه على أنه السبب فى التفسخ والتخلف والفقر والقذارة وانعدام التحضر ونقص التعليم لديهم. ولم يكن فى تلك النقائص تعبير عن جوهر اليهود وإنما كان فيها تعبير عن المجتمعات التى كان يهود الشرق يعيشون فيها. وبمعنى آخر فإن سبب تخلفهم كان الإسلام. فقد كان يهود الشرق يرتقون من مرتبة اليهود المتخلفين إلى مرتبة اليهود الطبيعيين الذين يعيشون فى الشتات مؤيدين للصهيونية رغم أن الصهيونية التى نسبت إليهم كانت قائمة على حنين ديني وليس على حنين قومي.

وللتأكيد على العناصر المشتركة بين يهود الشرق ويهود أوروبا تمت تنحية الفوارق الثقافية بين الطرفين فى إطار هذا الخطاب ونفى الهوية العربية ليهود الشرق. وقد تجلى هذا أيضاً فى الكتب الدراسية التى تتناول تاريخ الشعب اليهودي. فقد كانت القاعدة فى التاريخ الصهيونى هى عدم الحديث عن يهود الشرق سوى فى الموضع الذى يه لقاء بينهم وبين الحركة الصهيونية.

وكما سبق القول فقد قام مؤرخوا الصهيونية بتحويل يهود الشرق من شيء غير معروف إلى يهود شتات طبيعيين وبالتالى فقد أصبحت النظرة إلى يهود الشرق تتلخص فى أنهم يهود شتات يعيشون فى حالة ثبات فكرى وحضاري. وعلى سبيل المثال فقد جاء الوصف التالى فى أحد الكتب الدراسية التى تتناول تاريخ الشعب اليهودي: "فى الوقت الذى كان يهود أوروبا يمرون فيه بثورة عاصفة... كان اليهود يعيشون فى الدول الإسلامية المتخلفة فى آسيا وإفريقيا فى جماعات تجمد أسلوب حياتها وغرقت فى ثبات فكرى وكأنها تعرضت لجمود حركة التاريخ".

تثير نظرية أسبقية الوجود اليهودى فى الشرق الأوسط علامات استفهام بشأن توجه رفض الشتات لدى يهود أوروبا، لأنها تحكى حكاية ازدهار وتقدم فى ظل الشتات. وتعترض هذه النظرية على الزعم بأن التاريخ اليهودى قد تجمد إلى أن هبت الأمة اليهودية من ثباتها إلى مرحلة البعث القومي. وتقترح على المؤرخين اليهود التعامل مع فترة زمنية لا يعتبرونها شرعية، وهى فترة تجاوزها علماء التاريخ والآثار الصهاينة دون أن يتوقفوا عندها. وقد حاولت النظرية التى تبنتها منظمة اليهود المهاجرين من الدول العربية إظهار ما سعى المؤرخون الصهاينة لإخفائه.

تستوجب منا نظرية أسبقية الوجود اليهودى فى الشرق الأوسط أيضاً أن نتساءل عما إذا كانت هناك حاجة باليهود الشرقيين - الذين لم يتعرض تاريخهم للجمود ولم يرفضوا الشتات - أن يعودوا إلى التاريخ مرة أخرى. وسيكون الرد على ذلك التساؤل بالطبع بالنفي. فقد كان لديهم تاريخ اتسم باستمراريته، وكان جزء منه تاريخاً سياسياً. ووفقاً لهذه النظرية فإن يهود الشرق لم يجتازوا طريق العودة إلى التاريخ الذى اجتازه يهود أوروبا. فهم لم يرحلوا خارج التاريخ أصلاً ولذلك فلا حاجة بهم للعودة إليه. وهذه المقولة تقوض أركان نظرية الوحدة الناجمة عن التاريخ التى دعت إليها الحركة التأريخية الصهيونية، والتى كما سبق القول تم جعل حكاية يهود الشرق جزءاً منها، ليصبحوا جزءاً من الحكاية العامة لتاريخ الشعب اليهودى التى ليس بها سوى خراب وشتات ونفى ثم صحوة وهجرة (كركوتكسين ١٩٩٤).

الأدهى من ذلك أن تقويض أركان نظرية التأريخ الصهيونية يحمل بين طياته أيضاً تقويضاً لأركان نظرية الحداثة التى انتشرت فى مجال العلوم الاجتماعية فى إسرائيل وتمسك بها المجتمع الإسرائيلى حتى أواخر الثمانينات من القرن العشرين (ولا تزال هناك دوائر معينة متمسكة بها حتى يومنا هذا). تؤكد نظرية الحداثة التى يعتمد عليها المنطق الاستشراقى الأوروبى الغربى للخطاب الصهيونى على الطبيعة الأوروبية الغربية للمشروع الصهيوني. بينما تنطوى نظرية أسبقية وجود الكيان اليهودى فى الشرق الأوسط على إمكانية إيجاد مكان بعيد عن التنافر المعتاد بين الشرق والغرب أو بين المتقدم والمتخلف أو بين الكيان النامى والكيان المتطور العصري. فتصور هذه النظرية الشرق على أنه تقدمى وخلاق وعصري. والأدهى من ذلك أن هذه النظرية يترتب عليها وجوب عدم شجب الهوية العربية لليهود العرب نظراً لأن هذه الهوية ترتبط بتأسيس الهوية القومية اليهودية. وإذا شئنا تحرى مزيداً من الجرأة فيمكننا القول بأن هذه النظرية تدعو إلى عدم إنكار الهوية العربية لليهود العرب، لأن هذه الهوية تعطى الفرصة لإضفاء طابع شرعى على الوجود اليهودى فى الشرق الأوسط. فما نقترحه هنا إذن هو نموذج بديل لهوية قومية

يهودية صهيونية لا تتطلب - ولا تسعى إلى - قطع الصلة الوثيقة بالهوية العربية.

يقترح النموذج البديل تخيل نموذج لأمة بالاستعانة "بعناصر" ليس لها طبيعة رسمية، تخص طائفة منفصلة لا تدعى التعبير عن المجموعة العرقية بالكامل. وبذلك يمكن التخلص من التنافر الظاهر بين الهوية اليهودية والهوية العربية وتصوير التواصل بينهما. وبمعنى آخر فإن هذه النظرية تقترح نموذجاً للهوية القومية ليس بينه وبين الهوية العربية مواجهة مصيرية وبذلك فإنها تعلن اعتراضها على مشروع نزع الطابع العربى عن الهوية القومية الصهيونية الإشكنازية. ويتضح هذا النموذج بالاستماع إلى أصوات بديلة مثل صوت الأديب سامى ميخائيل الذى يقول: "كنا نعتبر أنفسنا عرباً من أصل يهودي، وكنا نشعر بعروبتنا أكثر من العرب... لم نكن نشعر بالانتماء إلى مكان ما وإنما كنا نشعر أن هذا المكان يخصنا". وينطبق نفس الشيء على الأديب شمعون بلاص أو على المثقف اليهودى مئير بصرى الذى كان يعتبر نفسه "عربياً عراقياً يهودى الديانة". كما كتب الصحفى العراقى دجلة كلاماً مماثلاً فى العقد الثانى من القرن العشرين جاء فيه: "إن يهود العراق هم عرب عراقيون". وقد وصف مدير الصندوق التأسيسى هذا الوضع بكلمات ساذجة أثناء حديثه مع قيادات منظمة اليهود ذوى الأصول العربية حيث قال: "ينطوى الحديث عن أسبقية وجود التجمعات اليهودية فى الدول العربية على قيمة كبيرة... وقد كنت أشعر دائماً بالتأثر عندما أقرأ أن السكان الأصليين فى كثير من الدول التى أصبحت اليوم دولاً عربية لهم أصول يهودية".

كانت نظرية أسبقية وجود الكيان اليهودى التى ترتبت عليها المطالبة بإعطاء اليهود حقوق سياسية فى المنطقة تتعارض مع نظرية أخرى تبنتها منظمة اليهود المهاجرين من الدول العربية وترى أن التبادل السكانى قد حدث بالفعل. فلكى يمكن الحديث عن تبادل سكانى لابد من تحديد حدود جغرافية واضحة داخل الإقليم الذى حدث فيه هذا التبادل، وتوضيح الارتباط القاطع بين السكان والأرض. وقد تجلى التناقض فى هذا الشأن فى حديث يعقوف ميرون الذى قال فيه ما يلي: "إن الحديث عن حدوث التبادل السكانى يتسبب فى ضياع الحقوق المشروعة لليهود المهاجرين من الدول العربية ويحولهم إلى لاجئين ليس لهم حقوق مشروعة". ولمنع هذا التناقض اقترح ميرون ألا تتحدث المنظمة عن حدوث تبادل سكاني. وقال: "لسنا فى حاجة إلى رفع شعار يهدر حقوقنا السياسية. ولن يضر دولة إسرائيل أن تتبنى رسمياً نظرية حدوث تبادل سكانى بينما تتبنى منظمة اليهود المهاجرين من الدول العربية رأياً مختلفاً يكفل لهم حقوقهم السياسية". وقد تبنت المنظمة نظرية التبادل السكانى فى النهاية، ولكن لم يتم حسم الجدل الداخلى فيها بشأن التناقض بين الحقوق المشروعة وبين اعتبار المهاجرين من الدول العربية لاجئين. على العكس لقد زاد الموضوع تعقيداً من الناحية المنطقية والقانونية والتاريخية.

٤ - التبادل السكانى فى الشرق الأوسط بين الصهيونية وحقوق اللاجئين:

كان السبب الأساسى فى طرح منظمة اليهود المهاجرين من الدول العربية لنظرية التبادل السكانى هو السعى إلى الاعتراض على مزاعم حق العودة التى طرحتها الحركة الوطنية الفلسطينية. وقد أدى تبنى هذه النظرية إلى اتخاذ المنظمة لموقف محدد من قضيتين تاريخيتين؛ الأولى تتعلق بجوهر العلاقة بين اليهود والمسلمين فى الدول العربية والثانية تتعلق بوصف وضع اليهود فى الدول العربية على أنه وضع لاجئين مطرودين أو صهاينة كانوا يتمتعون بوعى دفعهم إلى النضال من أجل الهجرة إلى أرض إسرائيل/ فلسطين.

* بالنسبة للعلاقة بين اليهود والمسلمين: جدير بنا أن نميز بين صورتين متناقضتين ومحرفتين ومتوترتين للعلاقات بين اليهود والمسلمين فى الدول العربية، الأولى للعصر الذهبى والثانية للمذابح والملاحقات. وليس فى أى من الصورتين وصف تاريخى يستند إلى الوقائع والحقائق، وذلك لأنه لا يمكن وصف فترة تمتد لبضع مئات من السنين من خلال صورة نمطية أو قالب مسبق. ولكن ما يهمنا هنا هو استخدام رموز تاريخية لخدمة الحاضر.

من الممكن استخدام التحول الذى شهدته كتابات الأديب اليهودى العراقى سامى ميخائيل كنموذج لهذه اللعبة. فى كتابه "قبضة ضباب" الذى نشر فى العقد السابع من القرن العشرين يصف سامى ميخائيل قصة تبدأ بالشروق والازدهار وتنتهى بالغروب والانحدار. فهو يصف الطائفة اليهودية فى العراق على أنها طائفة من المثقفين (الشعراء ورجال القانون والمفكرين والأدباء). ويصورها على أنها تسهم فى بناء دولة متحضرة يعتبرها أبناء الطائفة وطناً لهم. ووفقاً لما يصفه سامى ميخائيل فقد تدهورت أوضاع هذه الطائفة لتصل إلى أسفل سافلين مع هجرتها لإسرائيل فى العقد الخامس من القرن العشرين. أما فى كتابه فيكتوريا الذى ألفه فى نهاية العقد التاسع من القرن العشرين فيقلب سامى ميخائيل الحكاية، ليصف البيئة العراقية بأنها بيئة معادية وبغيضة، وليصف المجتمع الإسرائيلى بأنه مجتمع يتسم بالود والنظافة والفعالية والحداثة. وهكذا فبينما فى كتاباته الأولى يصف ميخائيل المدينة الفاضلة والعلاقة الطيبة بين اليهود والمسلمين نجده يصف فى كتاباته المتأخرة الشقاق والنزاع بين

الطرفين. وهذا التغير فى الخطاب لا يعبر بالضرورة عن التعارض بين الواقع الحقيقى والواقع الزائف. ففى كلتا القصتين كان تمثيل الواقع شخصياً ومستقلاً، ولا يمكن فهم التحول سوى فى السياق الذى تمت فيه كتابة هذه القصص. ولهذ السبب فإننى أقترح التحرر من السعى إلى تقييم الواقع القصصى فى الأعمال المذكورة، والاتجاه بدلاً من ذلك إلى طرح تساؤل عن السبب الذى يجعل بعض أنواع التصوير للواقع تتكرر إلى الأبد، وعن القوى الاجتماعية التى تستفيد منها. ويمكن أن نجد رداً جزئياً على هذه التساؤلات فى الجدل الذى دار بين المؤرخين فى هذا الشأن.

نشر المؤرخ مارك كوهين فى مجلة "تيكون" تحليلاً لما يصفه بأنه "نظرية التباكى الجديدة فى التاريخ اليهودي" (New lachrymose conception of Jewish history). وتقوم هذه النظرية- التى يرجع أصلها إلى العلاقات بين اليهود والمسيحيين فى أوروبا - على الزعم الشائع بأن العداء للسامية الموجه إلى يهود أوروبا - ولاسيما أثناء محاكمة دريفوس واضرابات كيشينيف والمذابح ضد يهود روسيا وأوكرانيا فى فترة الثورة الشيوعية- كان أحد المصادر الأساسية التى أفرزت الحركة الصهيونية. وقد تأكد هذا الموقف بعد أحداث النازي. ويشير كوهين إلى ظهور اتجاه بكائى جديد فى وصف الجدل التاريخى الدائر بين المؤرخين والأدباء الشعبيين فيما يتعلق بالعلاقات بين المسلمين واليهود فى الدول العربية. وكما هو الحال فى الجدل الدائر بين المؤرخين الجدد والمؤرخين القدامى يزعم كوهين فى هذه الحالة أيضاً أن الساسة والمثقفين يجندون الطرفين من أجل خدمة أهداف جدل سياسى يدور حول أشياء لها علاقة بالحاضر. وقد كانت النتيجة الحتمية لذلك هى نقل التنافر بين نفس العنصرين المتمثلين فى العصر الذهبى والاضطهاد. حيث تحاول الدعاية العربية الإفادة من مفهوم "العصر الذهبي" للتكسب من خرافة المدينة الفاضلة واتهام الحركة الصهيونية بأنها المسئولة عن إفساد العلاقات بين اليهود والمسلمين التى ظلت طيبة منذ العصر الذهبى فى الأندلس. وعلى الجانب الآخر فإن الحركة الصهيونية تتبنى نظرية الاضطهاد لكى تثبت أنها لم تكن السبب فى إفساد العلاقات بين اليهود والمسلمين، وأنها على العكس هى التى أنقذت يهود الدول العربية من المصير الذى كان ينتظرهم فيها.

ويزعم كوهين أن النظرية التى تبنتها الحركة الصهيونية تلقت دفعة أخرى فى العقد السادس من القرن العشرين مع تزايد العداء للسامية فى الدول العربية، ومحاولة تفسير أصول هذا العداء بطريقة لا ترتبط بالهوية القومية الصهيونية. وعلى سبيل المثال فقد نشر الأديب اليهودى الفرنسى ذو الأصل التونسى ألبير مامى عام ١٩٧٤ مقالة تحت عنوان "من هو اليهودى العربي". وشرح مامى فى هذه المقالة أن محاولة الاستمرار فى وصف اليهود المهاجرين من الدول العربية بأنهم يهود عرب ومحاولة تصوير ماضيهم فى صورة مثالية هى خرافة. وقال مامي: "لقد كنا نريد أن نظل يهوداً عرباً، ولكن العالم الإسلامى حال بيننا وبين ذلك، بعد أن أظهر العداء لنا. وإذا كانت هناك محاولة لتصوير العلاقات بين اليهود والمسلمين فى صورة مثالية فإن هذه المحاولة هى جزء من السياسة المعاصرة وليست نتيجة للتمسك بحقائق كانت سائدة فى الماضي. وقد استمر وجود هذا الخطاب التاريخى فى المجلات الصهيونية واليهودية فى الولايات المتحدة، وجرت فى هذا الصدد محاولات مستمرة لوصف عداء الإسلام لليهود، ولاسيما فى الفترة السابقة على الهجرة الصهيونية. وفى عام ١٩٨٠ نشرت عضو فى المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية كتاباً- ألفته تحت إسم مستعار هو "ابنة النيل"- وصفت فيه المسيحيين واليهود بأنهم كانوا مضطهدين فى ظل الحكم الإسلامى باعتبارهم "ذميين". وزعمت المؤلفة أن وضع اليهود فى الدول الإسلامية كان يشبه وضع المارقين فى إسبانيا فى العصور الوسطى فى فترة محاكم التفتيش. وينتمى إلى نفس النوعية من الكتب الكتاب الذى ألفه شموئيل موريه وتسفى يهودا تحت عنوان "كراهية اليهود واضطرابات العراق" ونشر عام ١٩٩٢ بإصدار مركز تراث يهود بابل. وقد تركز تأثير هذا الجدل فى إسرائيل بشكل أساسى على محاولة تفسير التطرف اليمينى بين المهاجرين الشرقيين مقارنة بالإشكناز، على أنه نتيجة للمعاناة التى عانوها طويلا فى الدول العربية، والتى جعلتهم يكرهون العرب. وعلى سبيل المثال فإن عالم الاجتماع يوحنان فارس يتقبل هذا الاتجاه المتباكى فى البحث التاريخي، ويرجع تصويت اليهود العرب لصالح الأحزاب اليمينية إلى تعرضهم للملاحقة والاضطهاد والإذلال من جانب جيرانهم لأجيال طويلة. وفى مقابل ذلك يؤكد يوسى يونا فى مقالة نشرها فى مجلة "تيكون" أنه لا يوجد أى عنصر حاسم فى العلاقات بين اليهود والمسلمين فى الدول العربية يفرض على الشرقيين النظرة السلبية إلى العرب. على العكس. إن مصدر هذه النظرة السلبية موجود فى إسرائيل نفسها وفى ممارساتها لنزع الهوية العربية عن المهاجرين من الدول العربية. ورداً على ذلك تعرض يونا للاتهام فى خطاب لهيئة التحرير بأنه يستخدم أسطورة "العصر الذهبي" بشكل عشوائى كجزء من الصراع السياسى على ذاكرة الشرقيين فى إسرائيل.

قدمت لنا المجلة التى تصدرها شبكة "إيل هامعيان" للتعليم الدينى التابعة لحزب شاس صورة مستحدثة للتباكى على الماضي، حيث عبرت عن استيائها من أن هذا الوصف لتاريخ اليهود فى الدول العربية لا يحظى بالاعتراف به فى إطار الخطاب القومى

الصهيونى الذى لا يتضمن سوى حكايات عن ملاحقة يهود أوروبا. وورد فى مقال هيئة تحرير الصحيفة ما يلى:
نسأل القراء: من منكم سمع عن اضطرابات إدريس فى المغرب التى لقى فيها عشرات الآلاف من اليهود مصرعهم قبل نحو ثلاث قرون من الحملات الصليبية..؟ من منكم سمع عن الدولة اليهودية التى قامت على مشارف الصحراء الكبرى وأبادها المسلمون... فى ليبيا والمغرب والجزائر وتونس..؟ ومن منكم سمع عن مقتل آلاف من يهود فاس.. وعن اضطرابات مولاى محمد ومولاى بوكبير.. أتوجه بهذه الأسئلة إلى المسئولين عن وزارة المعارف وعن المناهج التعليمية. نحن فى حاجة مؤكدة إلى دراسة تاريخ شعبنا من الحروب الصليبية إلى أحداث الاضطرابات المختلفة ووصولاً إلى أحداث النازى الرهيبة. ولكن لماذا تركز كافة التقارير على قارة واحدة..؟

يختصر هذا التوجه المتباكى إذن علاقات استغرقت بضع قرون لتصبح حكاية موجزة ذات بعد واحد تدخل فى السياق القومى متشحة بوشاح المعلومات التاريخية. وقد كان موقف المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية نموذجياً فى التعامل مع هذا التوجه الذى ينكر قدرة الشرقيين على التعبير عن أنفسهم بعيداً عن الرؤية الأوروبية، التى تجعل للعداء للسامية وملاحقة اليهود فى أوروبا دوراً أساسياً فى إحياء الحركة القومية الصهيونية، وترى فى الحركة الصهيونية الأوروبية حلاً حيوياً لمشاكل يهود العالم. وفى الكتيب الذى أصدرته المنظمة عام ١٩٧٥ زعم مؤلف الكتيب ويدعى د. موريس رومانى أن "القمع العربى لليهود لم يكن ظاهرة نشأت بعد حرب ١٩٤٨، وأنه متأصل فى الإسلام وكان سمة فى العلاقات بين اليهود والمسلمين منذ أيام النبى محمد".

ولكى تضفى المنظمة على مزاعمها طابعاً علمياً دعت مستشرقين متخصصين لحضور جلساتها. وقد اقترح هؤلاء المستشرقين تبنى خطاب استشراقى يصور الهوية العربية على أنها نقيض للهوية اليهودية الإسرائيلية، أو العكس، وتبنى نموذج معروف مسبقاً فى العلاقات بين اليهود والمسلمين وقائم على التناقض بين الطرفين. وقد ساعد هؤلاء المستشرقون على ما يبدو فى خلق هوية يهودية أو إسرائيلية شرقية مستقلة عن الهوية العربية. وعلى سبيل المثال فقد دُعى لحضور المؤتمر العام الثالث للمنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية البروفسور تيودور بارفيت الأستاذ بقسم الدراسات الإفريقية والشرقية بجامعة لندن، الذى حلل "خرافة التسامح التام مع اليهود فى الدول الإسلامية". وكان من بين ما استند إليه بارفيت بحث البروفسور برنارد لويس الأستاذ بجامعة برينستون (الذى حظيت بحوثه بمزيد من الإقبال عليها فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١) الذى انتقد فيه الغرب لعدم فهمه لعقلية المسلمين. وزعم بارفيت أن من اخترع هذه الخرافة هم "مستشرقون يهود فى الجامعات الغربية الراقية بحثوا الظواهر المرتبطة بالعلاقات بين اليهود والمسلمين فى العصور الوسطى، وكانوا يأملون فى ظل التقدم الذى طرأ فى القرن التاسع عشر أن تسود علاقات مماثلة بين اليهود والمسيحيين فى أوروبا". وزعم بارفيت أن هذا التوجه هو وهم تأريخى استشراقى ظهر فى أوروبا. "وأنه يخالف الحقيقة لأن اليهود فى سوريا فى العصور الوسطى كان عليهم ارتداء علامة بشكل نجمة داود صفراء".

يجدر بنا فى هذا الصدد الالتفات إلى قيمة الوساطة التى قام بها المؤرخون وإلى الانعكاسات المحدودة لهذا الزعم. حيث يزعم بارفيت ولويس أن البعض يعتقد أن العلاقات بين المسلمين واليهود كانت طيبة بسبب الوهم التأريخى الذى سقط فيه المؤرخون الأوروبيون (اليهود) وصوروه على أنه حقيقة تاريخية. من الممكن بالطبع أن نعكس هذا الزعم وأن نزعم أن بارفيت وبرنارد لويس وغيرهما يعتبرون العلاقات بين المسلمين واليهود سيئة لأنهم يتأثرون فى ذلك بالعلاقات بين المسيحيين واليهود فى أوروبا. وقد تم قلب الآية وقبول الزعم المعاكس بسبب سيطرة المؤرخين الصهاينة وبسبب الطريقة التى كان الغرب ينظر بها إلى الخطر الناجم عن الأصولية الإسلامية. وبالطبع فإن أياً من الزعمين فى هذه اللعبة التاريخية القائمة على عكس الصورة ليس صحيحاً بشكل مطلق. وليس فى نيتى هنا القيام بأى تحقيق فى الحقائق التاريخية سوى فى حالات استثنائية يتجاوز الوصف فيها ما حدث فى الواقع. وما يهمنا هنا هو تكوين الخطاب ونوعية المفردات التى تبنتها اللغة القومية وتأثيرهما على الخطاب الشرقى فى إسرائيل. فى ذلك المؤتمر الذى عقدته المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية وتحدث فيه بارفيت دُعى أيضا البروفسور ميخائيل أجورسكى خبير الشئون السوفيتية، وطولب بالحديث عن الصحوة القومية الإسلامية فى الاتحاد السوفيتى فى تلك الفترة وتأثيراتها المحتملة على الهجرة من الاتحاد السوفيتى إلى إسرائيل. ووفقاً لرأى أجورسكى فإن جزءاً من الهجرة الوافدة من الاتحاد السوفيتى إلى إسرائيل جاء نتيجة لتدهور العلاقات بين المسلمين واليهود هناك. وأكد أجورسكى على وجود علاقة بين تطور وضع المسلمين فى الاتحاد السوفيتى وبين الدول الإسلامية. وبذلك يكون أجورسكى قد أضاف حلقة إلى السلسلة التى تكونت منها اللعبة التاريخية. وبذلك تكون الصورة التى نشأت فى العالم المسيحى قد ألقت بظلالها على العالم

الإسلامى فى الدول العربية ثم ارتدت من هناك إلى مسلمى الاتحاد السوفيتى وآسيا الوسطى.
كان أكثر المواقف راديكالية فيما يتعلق بالعلاقات بين اليهود والمسلمين فى الدول الإسلامية هو موقف البروفسور يعقوف ميرون مسئول وزارة العدل الإسرائيلية، وأحد أبرز المتحدثين باسم هذه المنظمة منذ بداياتها. كان ميرون ينظر إلى هذه العلاقات من وجهة نظر عدائية، وأكد بشكل مباشر أن اليهود طردوا من الدول العربية. وأسس ميرون موقفه على زعمين. وفقاً للزعم الأول كان وضع اليهود فى الدول العربية شديد السوء. وإثباتاً لهذا الزعم أمعن ميرون فى وصف المذابح التى تعرض لها يهود العراق (عام ١٩٤١) وليبيا (عام ١٩٤٥) ومصر (عامى ١٩٤٥ و١٩٤٨). وكان الزعم الثانى أن الدول العربية نسقت فيما بينها لطرد اليهود منها. وأسس ميرون زعمه بشأن هذا التنسيق على دليلين. الأول هو حديث ممثل مصر فى الأمم المتحدة هيكل باشا الذى أعلن فى نوفمبر ١٩٤٧ أن تقسيم فلسطين قد يعرض نحو مليون يهودى يعيشون فى الدول الإسلامية للخطر، والثانى هو عقد لقاء بين دبلوماسيين من كافة الدول العربية فى بيروت عام ١٩٤٩، وتم الاتفاق فيه على أنه فى حالة رفض إسرائيل لعودة اللاجئين العرب إلى منازلهم تقوم الدول العربية بطرد اليهود الذين يعيشون فيها. وكان ميرون يرى أن هناك صلة وثيقة بين الحدثين وبين "طرد" اليهود من الدول العربية، ويعتبر هذا الطرد ثمرة تنسيق بين تلك الدول.
لا يتماشى هذا الزعم الذى ساقه ميرون مع تقارير نشطاء الحركة الصهيونية فى الدول العربية بشأن المشكلات التى واجهت جهودهم لتهجير اليهود لإسرائيل. وعلى سبيل المثال فإن شلومو هليل يصف المشكلات التى واجهها هو وزملاؤه فى إخراج اليهود من العراق فى إطار الهجرة غير الشرعية. كما كتب يوسف مئير عن المشكلات التى تواجهها القيادات العراقية بشأن هجرة اليهود العراقيين إلى إيران ومحاولة العراق الحيلولة دون حدوث ذلك. وقد وصف كل من هليل وبن بورات محاولات إقناع نورى السعيد وتوفيق سويدى بالسماح لهم بإخراج اليهود من العراق ونقلهم إلى إسرائيل. ويغالى بعض الكتاب فى الأهمية التى يعطونها لدور الحركة الصهيونية عند بداية وجودها فى الدول العربية فى العقد الثانى من القرن العشرين. وقد أكدت كل هذه الوثائق على هروب وتهريب اليهود وإخفائهم واستخفائهم وليس فيها ولو إشارة واحدة إلى طرد العرب لهم.
يوجه ميرون النقد إلى الخرافة الصهيونية التى زعم أنها لم تتمكن من الصمود فى وجه النقد الذى تعرضت له بعد الانقلاب السياسى الذى أتى باليمين الإسرائيلى للحكم من خلال موقف قومى قاطع. وقد أفرزت هذه الخرافة أوصافاً رومانسية مثل "البساط السحري" أو "عملية عيزرا ونحاميا" وهى أوصاف أكدت فى رأيه على الجانب الإيجابى فى الهجرة الصهيونية إلى إسرائيل، وتسببت فى نسيان ما زُعم من أن هجرة اليهود كانت ثمرة "سياسة طرد عربية".
من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن نظرية الطرد التى يدعو إليها ميرون لا تحظى برواج حتى بين الباحثين الصهاينة المعنيين بتاريخ يهود العراق أو بتاريخ يهود الدول الإسلامية على وجه العموم، بل وتحظى بالرفض التام حتى من جانب أكثر الباحثين تشددا (راجع على سبيل المثال: قدورى ١٩٧٠ وشيبلاك ١٩٨٦). وبالتالى فإن موقف ميرون يتناقض مع أدبيات الخطاب الصهيونى ويتسبب فى تشويش افتراضاتها الأساسية. فإذا نظرنا إلى هجرة اليهود العرب على أنها نتيجة لحملة طرد نسقتها الدول العربية فيما بينها، ستقل أهمية عنصرين أساسيين فى الخطاب الصهيونى، وهما: النشاط الصهيونى الذى جرى لإخراج اليهود من الدول العربية، وتمتع المهاجرين فى هذا الإطار بوعى صهيونى. وتتعرض الحكاية الصهيونية الكلاسيكية لمناقشتها أيضاً عند تبنى صيغة أكثر اعتدالاً تقول إن اليهود العرب وجدوا أنفسهم فى عين الإعصار فتحولوا إلى لاجئين بسبب الظروف التاريخية. وذلك لأن هذا الزعم يلغى إلى حد كبير دور الوعى الصهيونى فى الهجرة إلى إسرائيل.

*** لاجئون أم صهاينة:**

كان وصف كيفية تحول يهود الدول العربية إلى لاجئين منطقياً فى ضوء تحول مصطلح "لاجئين" إلى مصطلح يحتل مكان الصدارة فى الخطاب التاريخى الاجتماعى وفى القانون الدولى بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى سبيل المثال فقد تحدث القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولى فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ عن "تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين فى الشرق الأوسط". ولكن الدول العربية طلبت صراحة فى السبعينات أن يُذكر أن المقصود هم "اللاجئون العرب فى الشرق الأوسط". وقد عارضت الولايات المتحدة فى ذلك من خلال مندوبها فى الأمم المتحدة أرثور جولدبرج. وفى عام ١٩٧٧ ورد بضغط من إسرائيل فى ورقة عمل أعدها سيروس فانس الذى كان وزير الخارجية فى ذلك الوقت تمهيداً لاحتمال انعقاد مؤتمر جنيف أنه يجب البحث عن حل "المشكلة اللاجئين" دون أن تحدد الورقة ما المقصود باللاجئين. وقد فشلت المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية، التى كانت تحاول ترويج مصطلح "اللاجئين اليهود"، فى ترويج هذا المصطلح، ولذلك اكتفت بمنع ذكر مصطلح "اللاجئين العرب".

فى المؤتمر العام الثالث للمنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية تحدث البروفسور جولدبرج أستاذ الإنثروبولوجيا بالجامعة العبرية وقام بعرض نظرية أعدها صديق له بجامعة ستانفورد وهو البروفسور دان سيجرا الذى سبق الإشارة إليه باعتباره مؤلف آلية تفصيلية لخلق ذاكرة جماعية، وكان المفترض فى هذه النظرية أن تتضمن أيضاً معاناة يهود الشرق. واقترح سيجرا تفسير عدم التناسق فى وضع اللاجئين فى الشرق الأوسط بأنه نتيجة لوجود فوارق فكرية بين المسلمين واليهود. وأوضح سيجرا أن إسرائيل - بعكس الدول العربية - نجحت فى استيعاب لاجئيها اليهود، وذلك لأنها مجتمع قائم على الإنجاز مقارنة بالعرب الذين يعتبرون مجتمعاً قائماً على الكرامة. فوجود اللاجئين بدون عمل أو سكن أو هدف اجتماعى هو مشكلة بالنسبة لليهود، أما بالنسبة للعرب فإن وجود أشقائهم فى وضع اللاجئين هو دليل على الظلم والخزي، وهو وضع لابد أن يصلحه المعتدي.

لابد من الإشارة إلى أن هذه النظرية التى قامت على أساس من علاقات العداء بين الطرفين قبل ظهور الحركة الصهيونية كانت تتناقض إلى حد معين مع نظرية أسبقية وجود الكيان اليهودى فى الشرق الأوسط. فبينما كان من المفترض فى النظرية الأخيرة أن توضح كيف عاش اليهود فى طمأنينة نسبية فى كنف الدولة الإسلامية طوال آلاف السنوات، جاءت نظرية اللاجئين لتؤكد على حساسية الوجود اليهودى فى الدول العربية. وقد أرق هذا التناقض بعض الباحثين فى السنوات الأولى لعمل المنظمة. وفى المؤتمر الذى عقد فى معهد فان لير عام ١٩٧٨ قام البروفسور شاؤول شاكيد رئيس معهد بن تسفى المتخصص فى بحث الطوائف اليهودية وهاجم المتحدثين الذين تحدثوا عن علاقات العداء بين اليهود ومحيطهم العربي. وفى مقابل "نظرية الاغتراب" (المتباكية) التى تبناها عدد كبير من المتحدثين تبنى هو "نظرية العصر الذهبي" التى تزعم أنه بعكس وضع اليهود فى دول أوروبا المسيحية كان اليهود فى الدول الإسلامية يمثلون جماعة اجتماعية متماسكة وأكثر تداخلاً مع محيطها من اليهود فى ظل الحكم المسيحى الذى كان الاغتراب فيه أكثر. وأكد على المشاركة فى اللغة بين اليهود ومحيطهم، وكذلك على الإبداع الثقافى الرائع الذى أفرزه اليهود باللغة العربية وعلى التسامح بين الديانتين. وقال شاكيد: "لا شك أنه كان هناك موقف مبدئى يعتبر الإسلام ديانة أقرب لليهودية بكثير من المسيحية". وعمل على تأكيد أن هذه العلاقات الرائعة لم تكن قاصرة على العصور الوسطى وأنها امتدت إلى العصر الحديث أيضاً. وقد عبر عن غضبه بعده موشى ساسون المسئول بوزارة الخارجية، وهو من مواليد دمشق، حيث شعر باستياء من المزاعم التى ترددت فى المؤتمر. وقال رداً عليها: "هناك حقيقة لابد أن نقولها، ولابد أن نقولها بصوت عال وببساطة، وهى أن الصراع بين الحركة القومية اليهودية والحركة القومية العربية كان عنصراً أساسياً أثر على العلاقات بين اليهود والأنظمة العربية فى دول عربية معينة... كان هذا تأثير الصراع". ولابد هنا من الإشارة إلى أن الوزير باخور شطريت قد عبر عن رأى مماثل فى عام ١٩٥١ أثناء جلسة للحكومة تناولت غضب اليهود العراقيين من تخلى الدولة عن ممتلكاتهم (راجع الفصل الثالث).

كانت هذه الأصوات تتعارض مع موقف المنظمة فى هذا الشأن حسبما بلوره وعرضه مردخاى بن بورات الذى كان نائب رئيس الكنيست فى ذلك الوقت فى المؤتمر التأسيسى لمنظمة حيث قال: "نريد أن نرد على الزعم بأن الملاحقات لم تبدأ سوى مع قيام دولة إسرائيل والحركة الصهيونية... ليست هذه هى الحقيقة... لم يكن العرب يميزون بين يهودى غير صهيونى ويهودى صهيوني. ولابد أن نبلور رداً على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للعيش معاً فى دولة ديمقراطية علمانية... نحن فى حاجة إلى تقديم الرد وإلى تدعيمه بأدلة توضح الوضع القائم فى الدول العربية. ولابد أن يتضمن هذا الرد أيضاً رداً على مطالبة اليهود الذين يقيمون فى إسرائيل بالعودة إلى الدول التى جاءوا منها".

ولكن كانت هناك أصوات عالية داخل المنظمة ناقشت نظرية اللاجئين التى تبنتها المنظمة. وفى مايو ١٩٧٥ قبل المؤتمر التأسيسى للمنظمة أوضح رئيس الكنيست يسرائيل يشعياهو أننا "...لم نكن نريد أن نصف أنفسنا بأننا لاجئين. فقد كنا نأتى إلى هذا البلد حتى قبل قيام الدولة... كنا نتطلع إلى قدوم المسيح المخلص... وكنا نريد أن نرى الهيكل اليهودى وهو يُبنى... وكنا نريد أن نستأنف حياتنا كما كانت فى سالف الزمن...". يشير يشعياهو هنا إلى وجود تناقض جوهرى بين الزعم بأسبقية وجود الكيان اليهودى فى الإقليم وبين الزعم بأن اليهود لاجئون. فنظرية أسبقية وجود الكيان اليهودى فى الإقليم تفترض أن الشرق الأوسط منطقة متكاملة، ولذلك لايمكن النظر إلى الانتقال من مكان لآخر فيها على أنه حالة لجوء لأن حالة اللجوء تضع حدوداً واضحة بين المناطق وتحدد الداخل والخارج بحث يصبح من فى الداخل من أبناء المنطقة ويصبح من جاء إليها من الخارج لاجئاً. وفى ذلك المؤتمر الذى انعقد فى بيت سوكولوف فى تل أبيب، فى الجلسة التى تناولت تحديد اسم المنظمة الجديدة تساءل بنوبورات قائلاً: "السؤال هو: هل نقوم بإدخال تعبير لاجئين يهود لإسم المنظمة أم لا..؟ هناك حساسية لدينا

فى إسرائيل تمنعنا من أن نصف أنفسنا بأننا لاجئون. وهناك توجه آخر- وهو ليس مجرد توجه وإنما هو حقيقة- يقول إننا جميعاً وصلنا إلى هنا كلاجئين. وبعد ذلك تغيرنا وتم تأهيلنا فى البلاد وأصبحنا مواطنى إسرائيل".
وقد اعترف بن بورات فى وقت لاحق بأن وزارة الخارجية لم تبد حماساً للحديث عن اليهود فى الشرق الأوسط على أنهم لاجئون. وقال: "لن أقول إننى استقبلت بحماس شديد من جانب وزارة الخارجية أو من جانب الحكومة بشأن هذا الاقتراح. وكان الرد الذى تلقيته أن هذا سلاح ذو حدين...". فى ذلك المؤتمر الأول الذى انعقد فى تل أبيب طرح بن بورات المشكلة كاملة فى محاولة لإيجاد معادلة للحل. ومن الأهمية بمكان أن نوضح أن مشكلة وصف الهجرة اليهودية من الدول العربية إلى إسرائيل لا تثور لديه على المستوى التأريخى الصهيونى فحسب، وإنما أيضاً كوسيلة لمواجهة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التى ظلت طوال الوقت فى الخلفية. وفى هذا الصدد يقول: "لا يجب أن نقول إن السبب الوحيد فى هجرة يهود الدول العربية إلى إسرائيل كان القمع. ولكن من جهة اخرى لا يجب أن نزعم أن الحنين لإسرائيل كان هو الدافع الوحيد لهجرتهم. لقد هاجر اليهود إلى إسرائيل وكان لهذين العنصرين تأثير على هجرتهم. ولابد أن نؤكد ذلك على المستوى التاريخي... فقد جاء اليهود إلى إسرائيل كلاجئين وعانوا من مشكلات الاستيعاب.. ولابد أن نؤكد على هذا الأمر بالوثائق التى توضح كيف هاجر اليهود إلى إسرائيل، وكيف عاشوا فى مخيمات مؤقتة وفى عشش من الصفيح... وهدفنا من ذلك أن نثبت أن اللاجئين العرب لم يكونوا وحدهم الذين عاشوا فى مخيمات على النحو الذى يصورونه، وأن لاجئينا اليهود أيضاً تعرضوا لنفس المعاناة". ولا يخفى بن بورات الطابع المنحاز لبحثه عن "الحقيقة التاريخية" التى يحتاج إليها، ولا لكون هذه الحقيقة لها مهمة محددة سلفاً. وفى هذا الصدد يقول: "... إننا نريد أن نكون ممثلين لدولة إسرائيل وللسياسة الإسرائيلية. ولابد أن تتوجه كافة الجهود لتحقيق هذا الهدف... وأن نقول لأنفسنا وللعالم كله أن هذا المكان شهد تحركات سكانية. لابد أن نجد التوازن السليم بين الهجرة بسبب المشاكل وبين الهجرة بسبب الحنين من أجل دعم هذا الزعم للوصول إلى المعادلة الصحيحة، وذلك لأننا لابد أن نضع فى اعتبارنا وقع ذلك على آذان الأجانب. وهذا يتطلب منا التأكيد على جانب اللجوء فى هذه المسألة.
فى المؤتمر العام للمنظمات التى تمثل اليهود المهاجرين من الدول العربية قال داود فتال كلمات مماثلة، جاء فيها: "بمجرد أن وطئت أقدامنا أرض الوطن.. تلقينا المعونة المعتادة من أجهزة الاستيعاب فى إسرائيل، وتعرضنا لكل المعاناة التى كانت من نصيبنا فى مخيمات المهاجرين الكبيرة التى أقيمت لأجلنا". أو كما أوضح نسيم قزاز فى وقت لاحق: "لقد عشت فى مخيمات مثل اللاجيء العربي".
كانت عضو الكنيست ماتيلدا جاز هى المعارضة الرئيسية لمزاعم المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية بشأن كونهم لاجئين. وفى هذا الصدد قالت ما يلي: "كل ما أخشاه أن هناك اتجاه معين يمكن أن يسبب لنا الفشل. فنحن لا نتحدث مع أنفسنا فقط ولا نتحدث مع الأجانب فقط. فهناك ١٢ مليون يهودى آخر يعيشون فى الشتات. فإذا كنا سنتخذ شكل اللاجئين كيف يمكننا أن نذهب إليهم ونحدثهم عن الهجرة التى تحركها الفكرة الصهيونية. هل أنا اليوم فى حاجة إلى التنكر لهويتى الصهيونية حتى أطالب بحقوقى من تونس..؟ هذا الأمر ليس مقبولاً على الإطلاق. ولذلك فإننى أطالب بعدم خلط الأمور". لم يكن لدى ماتيلدا جاز استعداد للتضحية بالمصلحة العامة لليهود فى تبنى المباديء الصهيونية، نظراً لأنها كانت تنظر إلى الشتات اليهودى على أنه فى حكم الصهيونى إلى أن يحين موعد هجرته المنتظرة لإسرائيل. وقد أدركت التناقض الموجود بين هذا التوجه وبين المصلحة المحدودة التى تتمثل فى حقوقها فى تونس. وبخلاف ذلك فقد ألقت ماتيلدا جاز الضوء على المفارقة التى يفرزها موقف المنظمة التى تطرح مزاعم محددة تتعارض مع مبادئها الأصلية. وعلى حد قول ماتيلدا جاز فإن المنظمة تفصل بين مصلحة الشتات اليهودى على وجه العموم وبين مصالح اليهود المهاجرين من الدول العربية. وتقول: "فيما يتعلق بالفصل بين هذه المنظمة وبين المنظمة السفارادية فهذا أمر مطلوب بالتأكيد... وفى رأيى لابد أن يكون المنطلق الذى نتحرك منه إسرائيلياً حتى نتمكن من الجدل مع الفلسطينيين... وإذا وجدنا حاجة للدفاع عن يهودى فى البرازيل أو فى أمريكا الشمالية فإننا بذلك سنكون قد ضيعنا الفرصة.
أشار البروفسور يهودا نينى هو الآخر إلى التناقض المذكور بين هاتين الساحتين. وقال فى هذا الصدد: "... يبدو لى أننا مترددين بين هدفين متناقضين، أحدهما هدف سياسى خارجي والآخر هدف داخلي. ولا أعتقد أننا يجب أن نربط بين هذين الهدفين". يشير كل من ماتيلدا جاز ويهودا نينى فى حديثه إلى أن الخطاب الذى تبنته المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية ينطوى على إمكانيات عرقية بحتة من الناحية العملية.
أدى الاعتراض على السعى إلى اعتبار هجرة اليهود من الدول العربية إلى إسرائيل لجوءاً إلى اندلاع جدل عاصف ركز على

الفارق بين اللجوء وبين الحنين الصهيوني والهجرة. وقد بدأ ظهور هذا الجدل في المؤتمر الصهيوني السادس الذي عقد عام ١٩٠٣، وتزايد بعد النكبة التي تعرض لها يهود أوروبا. كانت لهذا الجدل جذور أوروبية، ولذلك فقد تطلب التمييز بين أرض إسرائيل/ فلسطين والشتات على المستوى الإقليمي بشكل واضح. يقوم هذا الجدل بشكل أساسي على افتراض أنه مقارنة بالمناطق اليهودية فى الشتات تعتبر إسرائيل "مساحة كبيرة"، ولكنها لا تتيح التحرك فى الإقليم سوى بالهجرة والنزوح أو بالشتات والعودة. ووفقاً لهذه النظرية لم يعد هناك سوى مساحة محدودة تركت للمصطلحات التى تصف الوفود إلى إسرائيل.
وحرى بنا هنا أن نؤكد أن وضع اللاجئين يؤدى حقاً إلى نسيان الذاكرة الصهيونية إلا أنه أيضاً يترتب عليه الخضوع للموقف الصهيونى الاستشراقى الذى يعتبر يهود الدول العربية شخصيات سلبية (على النحو الذى وصفه المبعوثون الصهاينة على سبيل المثال) وأنهم من الناحية العملية يقادون دون وعى أو إدراك لما يحدث لهم سوى بعد حدوثه. ويسمح التناقض بين الهجرة واللجوء بوجود مساحة محدودة للغاية من الذاكرة للتحرك فيها. وإذا كان اليهودى صهيونياً فإنه يتنازل عن ذاكرته الخاصة ويندمج فى الذاكرة الجماعية التى تعبر عن الطبقة المسيطرة. أما إذا كان لاجئاً فإنه يتنازل عن النظرة إليه على أنه حر يسهم فى تحديد مصيره بشكل فعال. وبمعنى آخر فإن المصيدة التى يواجهها الشرقيون هنا هو أنه ليس من بين الخيارين المطروحين خيار يمكن أن يسمح بتمثيل الشرقيين على أنهم جزء لا يتجزأ من الهوية القومية وله قيمته فيها. فعند النظر إليهم على أنهم لاجئون تكون شخصيتهم معيبة وتفتقر إلى الوعى الصهيوني، الذى اكتسبوه من الناحية العملية بفضل الحركة الأوروبية. وعند النظر إليهم على أنهم من نشطاء الحركة الصهيونية يخصص لهم دور ثانوى فى إطار الهوية الصهيونية الأوروبية الأصل. ويبقى الخطاب بشأنهم أسير التناقض بين السلبية الناتجة عن نقص الصهيونية والإيجابية الناتجة عن النشاط الصهيونى الذى يمارسونه. وفى غضون ذلك يختفى من الوجود خيار المشاركة فى العمل الإقليمى غير الصهيوني.
وهناك مشكلة أخرى ظهرت من خلال الحوار وهى أن الذاكرة الشخصية والجماعية لليهود العرب- مثلها فى ذلك مثل أى ذاكرة- بها عناصر كثيرة ومتعارضة بما يؤثر على تمثيل اليهود العرب كجماعة ذات وعي. وفيما يلى حوار فى هذا الشأن تردد فى المؤتمر الذى عقده ممثلو منظمات اليهود المهاجرين من الدول العربية.
شاؤول بر حاييم: نحن لاجئون، فكيف غادرنا تلك الدول بملء إرادتنا...
زكى شالوم: أنا معترض على وصف "لاجئين"... فاللاجيء بحكم طبيعته هو إنسان مطرود من وطنه. وإذا كنا سنقول إننا لاجئون فإن فى هذا دليل على أننا نعتبر العراق وسوريا والأردن وطناً لنا. وهذا أمر غير وارد...
دافيد مويئيل: ...أعتقد أننى على سبيل المثال باعتبارى شخصاً هاجر من المغرب يمكن اعتبارى غير لاجيء ... ولا يوجد من بيننا من تم إجباره على مغادرة الدولة التى جاء منها، كما أن اليهود لا يزال لهم حقوق معترف بها فى الدولة اليوم أيضاً...
حاول متحدث آخر وهو أرييه أزولاى اللجوء إلى لغة أكثر مرونة يمكنها المناورة بين التفسير التاريخى والتفسير السياسي. وقال: "لا شك أنى أتفهم وجهة نظر ماتيلدا جاز... فهناك تعارض بين الحقيقة التاريخية وبين النظرة إلى الذات... وفى هذا الصدد سوف نضطر إلى الربط بين الموضوعية الشخصية أو العائلية، التى تتمثل فى هجرتها وهجرتى بشكل شخصى وبين النضال السياسى الذى يلجأ إلى الحيل ولا يركز دائماً على الحقيقة التاريخية. وفيما يتعلق بالحقيقة التاريخية سوف نضطر لملاحظة ان الحقيقة التاريخية الجماعية لا تكون مماثلة دائماً للحقيقة التاريخية لفرد أو لآخر...".
لقى المؤرخ يهودا نينى صعوبة فى قبول الموقف الذى يعتبر المزاعم التى طرحتها المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية أدوات لغوية غير خاضعة لقواعد الخطاب التاريخى ولا ترتبط بجوهره العلمي. وأشار إلى ضرورة كتابة موقف ملزم قائم على الوقائع بقوله: "إننى أحذر من كتابة هذا الكلام.. فالمشكلة جد خطيرة وشديدة التعقيد. وأحذر من العجلة فى كتابة المادة... ولا أعتقد أننا يجب أن نجعل مشكلة المهاجرين من الدول العربية مرتبطة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين... ففى اللحظة التى نربط فيها بين الأمرين سوف نضفى الشرعية على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين... لم نكن نحن الذين تسببنا فى خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين... إن داود فتال يعترض على رأى نينى ويرفض نظرته القائمة على التاريخ. ولكن موقف فتال مثل موقف أزولاى هو موقف برجماتي: "ويبدو لى أننا لن نكون من يكتب التاريخ هنا، ولن نكون من يحدد المصطلحات القانونية المحلية والدولية. فنحن جميعا نعتبر ظاهرة، ونمثل عرضاً سياسياً يسعى لخدمة أهداف سياسية نريد أن نحققها... وأعتقد أن أسلوب عملنا سوف يتغير عدة مرات بما يتماشى مع الظروف والاحتياجات التى ستستجد... وهذا الأمر يتعلق بردود الفعل على تحركاتنا التى تهدف لجس النبض... ولتحقيق هذا فإننا سوف نبحث كيف نقوم بتضخيم الأمور أو التقليل من شأنها، كيف ستصغر منظمتنا أو تكبر. ولذلك فمن الأهمية بمكان فى الواقع أن تصبح الأمور لدينا أكثر مرونة". وحاول

فتال توضيح مدى التزامه بالبرجماتية بأن قال فى نهاية كلمته: "لو تبين لى أن ما قلته بالأمس لن يفيد فى تحقيق هدفى فلن أخجل من أن أتراجع عنه".
بعد ذلك بنحو ست شهور تحدث بن بورات مرة أخرى عن هذا الموضوع، ولكنه اعتبره منتهياً هذه المرة. وبعكس الخلافات التى ثارت فى كل مرة حول الموضوع فقد حاول هذه المرة أن يكون موقفه ظاهر الوضوح. وقال: "المشكلة هى هل غادر اليهود الدول العربية بإرادتهم الحرة وبالتالى فإنهم لا يستحقون أى شيء. يقول لنا العرب: من الذى طلب منكم الرحيل..؟ أنتم الذين رحلتم. وهذا الموضوع لا يزال شديد الحساسية فى إسرائيل. وأقصد بذلك أن المرء لو قال إن اليهود قد غادروا الدول العربية بسبب ملاحقتهم فحسب سيكون قد ألحق بذلك ظلماً شديداً باليهود المهاجرين من الدول العربية. لأن معنى ذلك أنهم كانوا لا يحملون أى حنين لإسرائيل ولا لصهيون، وإنما جاءوا لمجرد أنهم كانوا مضطهدين. وبذلك نكون نحن قدامى المهاجرين فى إسرائيل قد عملنا فيهم صنيعاً وقمنا باستيعابهم. وهذا غير صحيح. وإذا قلنا إنهم جاءوا بسبب الحنين سيكون هذا غير صحيح... وقد توصلنا إلى نظرية تربط بين الأمرين... فكل يهودى يحمل حنيناً لإسرائيل، ويعبر عنه فى كل مكان. وحتى فى الاتحاد السوفيتى كانوا يقولون فى ظل كافة الضغوط: "العام القادم فى القدس" (١). غير أن الملاحقات التى جرت فى الدول العربية زادت من هذا الحنين لدرجة أنها لم تدع لليهودى إمكانية للبقاء فى بلده، إلى أن قرر أنه يفضل دولة معينة على هذه الدولة". حاول بن بورات بذلك أن يجد حلاً ملائماً للتناقض الداخلى الذى أفرزه خطاب المنظمة فيما يتعلق بمشكلة اعتبار اليهود لاجئين. كما اعتمد فى هذا الصدد على خبراء. وهو ما يظهر من قوله: "ربما أطلب من البروفسور ميرون أن يوضح هذا... فلديه فلسفة معينة بشأن حق السكان فى الهروب من دولة معينة والذهاب لدولة أخرى... وقد تمكنا نحن من التوصل إلى هذه النظرية التى توضح كيفية ترك اليهود للدول العربية. وحاولنا الرد على سؤال آخر أيضاً، وهو: هل الملاحقة السياسية فى الدول العربية بدأت حقاً بالحركة الصهيونية وقيام دولة إسرائيل حسبما يقولون فى الدول العربية..؟... لقد حاولنا التعرض لحقائق وأحداث ومذابح وقعت فى الدول العربية... وحدث هذا بالطبع مع التمييز بين العراق وتونس أو بين سوريا والمغرب التى كان الوضع فيها أقل خطورة... وهناك مجموعة كبيرة من البحوث جرت بالاستعانة بعلماء من إسرائيل...". وحرى بنا هنا الالتفات أيضاً إلى أن بن بورات يعترف بالفوارق التاريخية بين الدول المختلفة التى ينحدر منها اليهود، ومن خلال ذلك يقوم بتفكيك ما يوصف بالهوية الشرقية إلى عناصر مختلفة. وقد تفككت الصورة الذهنية للطائفة الشرقية من تلقاء نفسها إلى عدة عناصر، وذلك بسبب محاولة فرض تاريخ مشترك عليها كمجموعة من اللاجئين".
طرحت مشكلة اللاجئين على جدول الأعمال السياسى للمنظمة قبيل جلسة مارس ١٩٧٦. وورد فى جدول الأعمال تحت عنوان "تحديد الأيديولوجية" ما يلي: "يجب أن نحدد ما إذا كان اليهود العرب قد غادروا الدول العربية كنازحين أم كلاجئين أم بحكم الحنين لصهيون". وفى جلسة اللجنة التنفيذية للمنظمة التى انعقدت بتاريخ ١١/ ٣/ ١٩٧٦ تم بحث هذه المشكلة على نطاق واسع. وبدأ بن بورات الجلسة بالحديث عن القيود المفروضة على الزعم الصهيونى التقليدي، وعاود المطالبة بالتوصل إلى تسوية فى هذا الشأن وأثار فى هذه المرة أيضاً تساؤلات حول الزعم بأن يهود الدول العربية كانوا من الصهاينة المتشددين. وقال: "لن يقنعنى أحد بأننى لو أعطيت يهود الدول العربية خيار الحضور إلى إسرائيل بجوازات سفر عادية متى شاءوا مع إمكانية إحضار كافة ممتلكاتهم كان سيحضر ١٢٠ ألف يهودى من العراق أو كان سيحضر جميع اليهود المقيمين فى مصر... لقد لعبت الملاحقات دوراً هاماً هنا. ومن المؤكد أنها زادت من نطاق الهجرة ومن الحنين إلى صهيون". وقد وافق شمعون أفيزيمير عضو حزب العمل وممثل اتحاد اليهود المهاجرين من اليمن على أن هناك قيوداً تقلل من قيمة الزعم بانتمائهم إلى الصهيونية، ولكنه اعترض هو الآخر على منطق الزعم بأنهم لاجئين قائلاً: "عندما نقول لاجئين قد يتعارض هذا مع مضمون المنظمة. فماذا تريدون كلاجئين من أرض إسرائيل إذن..؟ إن فى استطاعة اللاجئين الذهاب إلى أى مكان. دعونا لا نتحدث عن الدافع للهجرة". وأضاف أفيزيمير: "نحن نعرف أن هذه الدول لم يكن فيها وجود للحركة الصهيونية. لقد كان فيها ميول صهيونية وديانة يهودية وأيديولوجية، ولكن لم يكن فيها وجود للحركة الصهيونية. سواء كمنظمة أو كإطار عمل، لم يكن فيها شيء من هذا... مثلما هو الحال فى أوروبا...". وأضاف موضحاً: "كانت الملاحقات قوة دافعة، دفعتهم إلى ذلك الحب... إلى أحضان الحركة الصهيونية... إلى تلك الهوية اليهودية التى كانت تلح عليهم طوال الوقت... لقد جاءوا إلى أرض إسرائيل/ فلسطين لأنهم لم يجدوا بلداً آخر يقبلهم..". وتحدث عضو آخر وهو يعقوف تسيباح عن مصطلح "نازحين" الذى كان مطروحاً للبحث وقال: "ما معنى نازحين..؟ إذا تحدثنا عن مفهوم النازحين فإن المشكلة بالنسبة لهم هى مشكلة أرض، فالنازحون يريدون العودة إلى مكانهم، أما نحن فلا نريد العودة، ومشكلتنا ليست الأرض. إن مصطلح نازح هو مصطلح يحمل بين طياته معنى

سلبياً".
تزايدت تدريجياً قوة المعارضة لنظرية اللجوء. وتلقت إدارة المنظمة إخطاراً من أورا شفايتسر - رئيسة اللجنة السياسية للمنظمة وإحدى المشاركات فى تنظيم مؤتمر باريس- بأن أعضاء الطائفة اليهودية فى شتراسبورج هددوا رئيس الطائفة بأنه لو تم طرح مشكلة اللاجئين سيقاطعون اللقاءات مع ممثلى المنظمة. وفى وقت لاحق قال شلومو هليل أحد نشطاء الحركة السرية الصهيونية فى العراق وأحد منظمى حركة هروب الشباب من العراق التى عرفت باسم "عملية مايكلبرج" ما يلى: "لن أتحدث عن مغادرة اليهود للدول العربية كلاجئين. فأنا لا أقبل هذا الكلام. لقد هاجر يهود الدول العربية إلى إسرائيل لأن هذه كانت رغبتهم...".
كما دعا عضو الكنيست ران كوهين فى حماس من فوق منصة الكنيست فى ٢٩ يوليو ١٩٨٧ قائلا:
إننى أعلن أمامكم أنى لست لاجئاً. لم آت إلى هذا البلد كلاجيء. اجتزت الحدود خلسة، وتعرضت لمعاناة هائلة، وكذلك فعل أهلى وأصدقائى. ولا حاجة بى لأن يصف أحد يهود الشرق بأنهم لاجئون. ولا أدرى ما الذى يجعل هذا الوصف لا ينطبق سوى على يهود الشرق... هل هناك من يمكنه القول بأننا نحن، يهود الدول العربية، لم نأت إلى هنا سوى لدوافع سلبية، ولم يكن هناك أى دور لجاذبية الحركة الصهيونية ولا لجاذبية هذه الأرض ولا لفكرة الخلاص..؟ لماذا..؟ لمجرد الرغبة فى تصويرنا فى صورة المساكين، وحتى تصبح المسكنة تعبيراً عن الظروف التى كنا نعيش فيها هناك، وعن الظروف التى نعيش فيها هنا..؟
ترجع مزاعم شلومو هليل وران كوهين إلى الحاجة إلى تضمين قصة يهود الدول العربية فى الأيديولوجية الصهيونية، التى ترى أن اليهود الذين يهاجرون إلى أرض إسرائيل/ فلسطين لا يعتبرون لاجئين. كما زعم وزير الخارجية فى ذلك الحين "شمعون بيريس هو الآخر بأنه لا يشعر بأى قدر من الارتياح لاستخدام مصطلح "لاجئين". ورغم ذلك لم يكن بيريس على استعداد لاستبداله بوصف آخر بنفس المصطلحات التى يوصف بها طلائع الحركة الصهيونية العلمانية، والتى استخدمت فى وصف هجرة يهود أوروبا إلى البلاد. وكان لدى بيريس استعداد بدلاً من ذلك لاستخدام مصطلحات دينية تحفظ ليهود الشرق نفس الدور المخصص لهم فى الفكر الصهيوني، وبالتالى فقد قال: "...لقد كان الأساس فى الهجرة من الدول العربية من وجهة نظرى هو الحنين الغيبى للخلاص". كما شهد سيمحا دينيتس هو الآخر بصعوبة استخدام مصطلح "لاجيء". وفى كلمة ألقاها أمام المؤتمر الذى عقدته المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية عام ١٩٩٣- وكان فى ذلك الوقت رئيساً للوكالة اليهودية- قال: "لقد رفضت جولدا الاعتراف بوجود يهودى فى إسرائيل بعد قيام الدولة يوصف بأنه لاجيء. هناك يهود يعيشون فى إسرائيل، وهناك يهود يعيشون فى كل أنحاء العالم، وهذا حقهم. ولكن لا يوجد يهودى ليس له وطن، لأن كل يهودى له وطن وهو دولة إسرائيل. ولذلك لم يعد هناك أى لاجئين يهود منذ قيام دولة إسرائيل. هناك يهود مطرودون أو مهاجرون او زائرون أو ملاحقون للأسف الشديد، ولكن ليس هناك يهوداً لاجئين. إن الحركة الصهيونية لم تضع حداً للعداء للسامية، ولكنها شطبت من القاموس العالمى تعبير "لاجيء يهودي".
لم ينجح اليهود المهاجرون من الدول العربية إذن فى بلورة نظرية واضحة وخالية من التناقض تفسر ظروف هجرتهم لإسرائيل. والفقرة التالية من حديث مردخاى بن بورات أمام ذلك المؤتمر الذى عقدته المنظمة تصور بشكل واضح مدى التناقض فى مزاعمه. حيث يربط بن بورات فى هذه الكلمة المرتبكة بين وضع اللاجئين وحق العودة ومشكلة النكبة ويعتبر كل هذه المشكلات مشكلات دعاية سليمة، حيث يقول:
لا زلت أذكر صديقتنا الراحلة ماتيلدا جاز. عندما كنا نتحدث عن اللاجئين كانت تهب قائلة: نحن لسنا لاجئين. والحق أنها كانت على حق تماماً فقد كان لدينا كبرياء. نحن إسرائيليون... نحن ناخبون... نحن وزراء... نحن أعضاء كنيست... يكاد يكون لدينا كل ما نريده فى دولة إسرائيل. ولكن عندما نتحدث عن الجدل وعن مقارعة الحجة بالحجة لا يجب أن نتساهل. فنحن عندما نتحدث إلى العالم، ونأخذ أحد الزوار لمشاهدة متحف ضحايا النازى يقول ما لى وأحداث النازي..؟ لا علاقة لى بهذا الأمر. والعرب أيضاً يقولون هذا، ولكننا لابد أن نلجأ للدعاية... ما الذى نتحدث عنه..؟ أى حق عودة..؟ لقد حدثت العودة بالفعل. وأصبح اليهود هنا، وامتلأ المكان عن آخره ولا يوجد ما نتحدث عنه.
وفى ذلك المؤتمر عرض شلومو بن عامى - الذى كان فى ذلك الوقت أستاذاً للتاريخ بجامعة تل أبيب - مدى الورطة والارتباك الناجين عن قبول الخطاب الصهيونى السائد الذى يربط شرعية المشروع الصهيونى بوجود ماض مليء بالاضطرابات والملاحقات، حيث قال:
يناضل يهود الدول العربية منذ البدايات الأولى للحركة الصهيونية بحثاً عن مكان لهم فى الحلم الصهيوني. وكجزء من هذا النضال فإنهم يزعمون أن الحركة الصهيونية لم تكن من اختراع يهود وسط وشرق أوروبا... وإذا كان الأمر كذلك- وأنا

أعتقد أن هذا الكلام له مغزاه- فإن هناك حنيناً لدى يهود الدول العربية يدفعهم لمغادرة هذه الدول والقدوم إلى أرض صهيون بالقدس لبناء الوطن... وبعكس هذا الرأى أو بما يتعارض معه، هناك تيار آخر... وهذا التيار مناقض للتيار الصهيوني... ويتحدث أنصار هذا التيار عن أن كل شيء فى الدول العربية كان على أكمل وجه، لدرجة أن الذئب كان يعيش مع الحمل وأن حياتنا كانت طيبة. وقد كان جزء من الدعاية العربية حتى يومنا هذا قائماً على التساؤل عن الداعى للحركة الصهيونية... ولذلك فإن هذا التيار فى غير صالحنا. لماذا..؟ لأنه يزعم أن الوضع كان جيلاً، وبالتالى فقد جاءت الحركة الصهيونية لتقتلع اليهود من بلادهم. ومن هنا فإن المسئولية تقع على عاتق الصهاينة الإشكناز القادمين من أوروبا... وهذا الكلام ينطوى على مشكلة فى التنظير وفى التعليم وفى التأريخ... ولكن من كان يحلم منذ أيام التلمود البابلى بالهجرة لأرض إسرائيل/ فلسطين، ليس له أى مزاعم.

جاء التحدى الآخر لنظرية اللجوء من مصدرين إضافيين وهما: اليهود المتزمتون والعالم العربي. وعلى سبيل المثال فقد كتبت صحيفة "يتد نئمان" تعليقاً على المزاعم التى أثارتها المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية ما يلي:

لقد تسبب هذا الكلام عن اللاجئين اليهود الذين طردوا من الدول العربية ومقارنتهم باللاجئين العرب الذين طردوا من أرض إسرائيل فى إزعاج شديد لنا. فعلى مدار عشرات السنين تعودنا على سماع حكايات بطولية عن الهجرة اليهودية غير الشرعية، وعن الحركات اليهودية السرية فى العراق وسوريا وإفريقيا، وعن الحنين للهجرة فى اليمن، الذى وصل إلى درجة استعداد اليهود للتنازل عن كل أموالهم وممتلكاتهم فى مقابل السماح لهم بالهجرة إلى صهيون. وسمعنا عن عمليات مذهلة مثل عملية "البساط السحري" (عملية تهجير يهود اليمن) وعملية "عيزرا ونحاميا" (عملية تهجير يهود العراق) وسمعنا عن عمليات أخرى تم فيها التسلل بشكل غير قانونى من شمال إفريقيا مثل عملية "أجوز". وسمعنا عن طوائف يهودية كاملة كانت محتجزة كرهائن ولم يؤد لتحريرها سوى ضغوط خارجية هائلة... ولكن نظراً للصراع السياسى الذى كانت دولة إسرائيل تخوضه يبدو أن الزعم الأنسب هو تصوير ما يقارب المليون يهودى الذين هاجروا إلى إسرائيل مع قيام الدولة على أنهم لاجئون أجبروا بالقوة على الرحيل عن الأماكن التى يقيمون فيها. وهو ما يعنى أن عملية الهجرة بالكامل كانت عملية استيعاب لمطرودين.

وتتفق صحيفة "يتد نئمان" مع موقف المنظمة وتصور أعضاء المنظمة بقدر من السخرية وهم يحطمون الخرافات الصهيونية. وكتبت فى هذا الصدد ما يلي: "من الصعوبة بمكان إلى حد ما فهم وجهة النظر المذكورة. ولكن لتسهيل الأمور على الساسة (وبالطبع لتحطيم بعض الخرافات الصهيونية) تم عمل مجموعة من البحوث الأكاديمية كان الخط الرئيسى فيها هو أن يهود الدول العربية قد طردوا منها بشكل متعمد وبالتنسيق بين كل الدول العربية".

أدى الحديث عن اللاجئين اليهود إلى ردود فعل من العالم الفلسطينى والعربي. ورجح تقرير للمخابرات العسكرية أُرسل إلى إدارة المنظمة فى يونيو ١٩٧٥ أن منظمة التحرير ستقدم لمؤتمر القمة العربى اقتراحاً بالسماح لليهود الذين هاجروا من الدول العربية بالعودة إلى بلادهم، وقد حدث هذا إلى حد كبير. ويفيد التقرير بما يلي: "يؤكد العرب بشدة على سوء أوضاع اليهود العرب فى إسرائيل، ويتزايد التعبير عن مواساتهم وعن التضامن معهم. وترى النظرية الشائعة فى العالم العربى أن اليهود الذين هاجروا من الدول العربية يتعرضون للتمييز فى إسرائيل بسبب أصلهم الشرقي، وأنهم يعيشون فى ظل ظروف اقتصادية سيئة. ويجسد ذلك من وجهة نظر العرب مدى عنصرية إسرائيل ليس فى مواجهة الخارج فحسب وإنما فى الداخل أيضاً". وفى يناير ١٩٧٩ دعت الإذاعة العبرية التى تُبث من بغداد اليهود العراقيين الذين هاجروا لإسرائيل إلى العودة للوطن مع وعدهم بأنهم سيتمكنون من الحياة فى العراق كمواطنين يتمتعون بالمساواة فى الحقوق. وزعمت الإذاعة ان يهود العراق يتعرضون للتمييز العنصرى من جانب الإشكناز فى إسرائيل، وأن هذا الظلم سوف يُرفع عنهم مع عودتهم للعراق. وقد حطمت الإذاعة العراقية بهذا النداء طابو صهيونى وقام بسهولة بالغة (لا تتقبلها الحركة الصهيونية) بتغيير الخطاب من المستوى القومى إلى المستوى الطائفى الداخلى بين اليهود. وقد تم تحطيم هذا الطابو فى النهاية ليتحول الخطاب إلى المستوى الطائفي.

رغم أن المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية كانت تسعى لدعم النظرية الصهيونية ومساعدة الحركة الصهيونية فى حربها ضد الحركة القومية الفلسطينية إلا أن ما حققته كان العكس. فقد جعلت الموقف الصهيونى موقفاً متعدد الجوانب والأصوات ولا يستند إلى سلطة قاطعة. والأدهى من ذلك أنه رغم الاستخدام المتكرر من جانب مختلف المتحدثين لمصطلح الصهيونية إلا أنهم استخدموه بمعانٍ مختلفة ومتباينة ولم يكن هناك اتفاق بين مختلف الأطراف بشأن الخطوط الأيديولوجية العامة المشتركة بينها.

٥- من صاحب الممتلكات..؟ الشعب اليهودى أم دولة إسرائيل أم اليهود العرب..؟

اقترحت النظرية الثالثة التى طرحتها على الساحة المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية إجراء مقاصة بين ممتلكات اليهود التى صودرت فى الدول العربية (أو تم تجميدها وفقاً للتصريحات الرسمية) وممتلكات الفلسطينيين "الغائبين الحاضرين" التى صادرها الوصى العام على املاك الغائبين فى دولة إسرائيل (وتم وصفها بأنها "أملاك متروكة") وذلك على النحو الذى وصفته بالتفصيل فى الفصل الثالث (٢). لم تكن المنظمة هى التى ابتكرت هذه النظرية، وإنما ابتكرها مجموعة من الوزراء والمسئولين فى أوائل العقد الخامس من القرن العشرين فى وقت مواكب لهجرة يهود العراق لإسرائيل. وكما سبق القول فقد استخدمت الحكومة الإسرائيلية أملاك يهود العراق من أجل تطوير نظرية سياسية محاسبية يتم توظيفها بشكل واضح للتخلص من المسئولية عن كل أو بعض الممتلكات الفلسطينية التى صادرها الوصى العام على أملاك الغائبين. وكان من المفترض فى هذا الأمر أيضاً أن يؤدى أيضاً إلى إعفاء السلطات الإسرائيلية - التى شجعت يهود العراق على مغادرتها والهجرة إلى إسرائيل ليفقدوا أملاكهم نتيجة قرار الهجرة - من المسئولية الأخلاقية عن تعويضهم عن خسائرهم. وتم تبرير نظرية المقاصة فى ذلك الوقت بأنها ستعوض اليهود الذين هاجروا من العراق عن الظلم الواقع عليهم منها. وتم تصوير الحكومة العراقية فى ذلك الوقت على أنها المسئولة الوحيدة عن ضياع هذه الأملاك والجهة الوحيدة التى يجب مطالبتها بتعويضات عنها. ولكن هذا الخيار لم يكن ممكناً بالطبع، حيث تم رفضه فى اللحظة التى تبين فيها أن المقاصة ستحدث مع ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين. بدأ استخدام هذا المنطق الحسابى الأعوج اعتباراً من عام ١٩٥١ كمنطق يعبر عن الدولة وكنظرية سياسية.

عندما دخلت المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية إلى الساحة فى العقد السابع من القرن العشرين تبنت النظرية المحاسبية التى طورتها الحكومة الإسرائيلية فى العقد الخامس منه رغم ما انطوت عليه من تناقضات داخلية سأتحدث عنها فى موضع لاحق. فقد أغلقت نظرية المقاصة الباب أمام أى إمكانية للمطالبة بتعويضات فردية للمتضررين، وتعاملت مع ممتلكات اليهود العراقيين كأنها صودرت وخصصت للحكومة الإسرائيلية لاستخدامها والانتفاع بها. وعلى سبيل المثال فإن دعاوى التعويض التى رفعت على الحكومة المصرية بعد توقيع اتفاقيات السلام تفتح الباب أمام دعاوى مماثلة لتعويض الفلسطينيين فى حالة التوصل لاتفاقية سلام فى المستقبل. وعندما طالبت المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية بتعويض عن ممتلكات اليهود لم تكن تعتزم إعطاءهم أى أموال وإنما كانت تزعم بأن من حق الدولة أن تقدم هذه الممتلكات للمقاصة مقابل الممتلكات الفلسطينية من أجل تحييد أى دعاوى تعويض مستقبلية من اللاجئين الفلسطينيين. وقد عبر عن ذلك شلومو توسيا كوهين المحامى بقوله: "نحن نعتقد أنه سيأتى يوم يجلسون فيه للتفاوض بشكل هادف من أجل تعويض اللاجئين الفلسطينيين أو النازحين العرب عن ممتلكاتهم. وستكون هناك دعاوى مقابلة بشأن الممتلكات التى تم تركها فى الدول العربية، ولابد من إجراء مقاصة بين ممتلكات الجانبين عندما يحين الوقت لذلك". أو كما صرح رئيس المنظمة عوفيد بن عوزير: "نحن مقتنعون تماماً بأن دولة إسرائيل من حقها الأخلاقي- باعتبارها المدافعة عن حقوق وحياة ومصالح اليهود فى كافة أنحاء العالم، وباعتبارها استقبلت وأهلت مئات الآلاف من اللاجئين بثمن كبير من التضحيات- أن تكون المسئولة عن الممتلكات التى تركها اليهود فى الدول التى هاجروا منها". فدولة إسرائيل فى نظره لا تمثل المواطنين الذين هاجروا إليها ولا كافة مواطنيها وإنما تمثل الشعب اليهودى بالكامل. وما كان يعرضه مسئولو المنظمة على دولة إسرائيل هو حرية استخدام كافة ممتلكات يهود الدول العربية (وليس فقط من أصبح منهم مواطن الدولة) وذلك للتعويض عن المظالم التى تعرض لها الفسطينيون فى الأربعينات.

فى إطار ميزان الردع المذكور مع الفلسطينيين امتنعت المنظمة عن تحديد أى أرقام عند حديثها عن ممتلكات اليهود المهاجرين من الدول العربية، وفى حالة وجود تقديرات بشأن قيمتها كانت هذه التقديرات تقال فى السر. وكانت هناك خشية من أن ذكر تقديرات سيستتبعه إعلان منظمة التحرير الفلسطينية عن تقديراتها بشأن ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين المصادرة لتصبح هذه الأرقام أمراً واقعاً تضطر الدولة لمواجهته (٣). وقد اقترح بن بورات نفسه فى مناسبات عديدة الالتزام بسياسة الغموض. وعلى سبيل المثال قال بن بورات فى عام ١٩٧٦: "ليس لدينا حتى الآن الوثائق التى تثبت قيمة الممتلكات التى تركناها فى الدول العربية. وأعتقد أنه لا حاجة بنا للسعى إلى الحصول على وثائق أو تقديرات. فلا حاجة لذلك على الإطلاق. ولا أقول إننا لسنا فى حاجة للبدء بشكل جاد فى تعزيز ما بدأناه من توثيق، ولا أقول إلى البدء فى التوثيق. لقد بدأ التوثيق من خلال الإدارة القانونية بالمنظمة ومن خلال وزارة العدل وكانت هناك عمليات توثيق سابقة على ذلك". بعد ذلك بأكثر من ١٦ عاماً وفى نوفمبر ١٩٩٢ أعدت المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية مسودة وثيقة تخاطب بها اليهود الشرقيين وتطلب منهم

الاستعداد للتفاوض مع الفلسطينيين. وجاء فى الوثيقة ما يلى: "قد تسفر التطورات السياسية عن وضع يجرى فى ضوئه قريباً بحث مشكلة تعويضات اليهود المهاجرين من الدول العربية.. ولكى تكون المنظمة مستعدة فقد قررنا مخاطبة الجمهور...". ولكن فى ضوء سياسة الغموض المتبعة بالنسبة للقيمة المالية تراجعت المنظمة مرة أخرى عن محاولة توثيق الممتلكات وقررت التخلى عن الفكرة. وقد عبر بن بورات عن خشيته من ذكر مبالغ محددة على النحو التالى: "احترسوا من الأرقام أيها السادة. احترسوا من الأرقام. من الممكن أن يتحدث بعض الأفراد بشكل شخصى. أما إدارة المنظمة فلا يجب أن تنساق إلى ذكر أرقام الآن". خشيت قيادات المنظمة أن يؤدى ذكر أرقام محددة إلى إثارة مطالب فلسطينية للحصول على تعويضات فى توقيت ليس فى صالح إسرائيل. وبالتالى فقد كانت هذه السياسة تأتى فى إطار سياسة التوازن القائم على الردع المتبادل، وهو ما عبر عنه بن بورات بقوله: "من الأفضل أن نبقى على سياسة الإيهام فى هذا الشأن".

يمكن القول عن يقين بأنه لم يجر حتى اليوم أى توثيق جاد لممتلكات اليهود المهاجرين من الدول العربية التى خلفوها وراءهم هناك. ولم يتم تنظيم عملية التوثيق التى جرت فى العقد الخامس من القرن العشرين على النحو الملائم (حسبما ورد فى الفصل الثالث)، وتضمن التوثيق مشكلات إدارية عديدة. وعلى سبيل المثال فلم يتم تسجيل أرقام هوية المتقدمين وكان الورق الذى سجلت عليه بياناتهم ومعلوماتهم منخفض الجودة. وتعتمد التقديرات الموجودة فى إدارة القضاء العربى بوزارة العدل على هذا التوثيق الجزئى، وأقصى ما تتضمنه هو ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف أسرة (إذا صحت تقديرات ميرون).

فى عام ١٩٩٩ فى فترة ولاية باراك كرئيس للوزراء عندما كانت عملية أوسلو لا تزال إطاراً له أهمية سياسية جرت محاولة أخرى لتسجيل الممتلكات اليهودية. وجرت المحاولة هذه المرة تحت رعاية وزارة الخارجية الإسرائيلية والاتحاد العالمى للطوائف السفارادية. وأعد الاتحاد استمارة تسجيل وأرسل منها آلاف النسخ إلى المعابد التى يرتادها اليهود المهاجرون من الدول العربية فى أمريكا الشمالية وأوروبا وإسرائيل. وأضيف إلى الاستمارة الشرح التالى: "السادة المهاجرين من الدول العربية. نتوجه إليكم من أجل القيام بمشروع هام يتمثل فى توثيق الممتلكات اليهودية المتروكة فى الدول العربية. وسوف تستخدم هذه البيانات كأساس للمطالبة بتعويضات مضادة فى المفاوضات المستقبلية مع الدول العربية". ولم يتأخر رد الفعل الفلسطينى على هذه الخطوة. وقال داود بركات المنسق الفلسطينى للمفاوضات حول مشكلة اللاجئين تعليقاً على توزيع اتحاد الطوائف السفارادية لاستمارة التسجيل ما يلى: "لا توجد أى علاقة بين الأمرين. على إسرائيل أن تتفاوض بشكل مباشر مع لبنان والمغرب ومصر. فنحن لا نمثل هذه الدول".

وفى شهر يوليو ٢٠٠٠ أعلن الرئيس الأمريكى بيل كلينتون أن محادثات كامب ديفيد توصلت إلى اتفاق بشأن الاعتراف بأن يهود الدول العربية لاجئون. وسوف يقام صندوق دولى لتعويضهم عن الممتلكات التى تركوها فى الدول العربية (٤). وكان المعنى الفورى لما أعلنه الرئيس الأمريكى فى ذلك الوقت هو رسالة مباشرة تهدف إلى تعبئة ناخبى حزب شاس لتأييد عملية السلام. ولكن الأهم من ذلك كان استجابة هذا الإعلان لما وصفته سابقاً من منطق للجدل فى هذا الشأن. وتعليقاً على بيان كلينتون أنكر كثيرون ومن بينهم الفلسطينيون والعراقيون أن يكون هذا قد حدث. ونشر محام يدعى خالد عيسى طه مقالة فى صحيفة الشرق الأوسط أنكر فيها حق اليهود النازحين من العراق فى الحصول على أى تعويضات وأشار إلى المناورة التى قام بها باراك وكلينتون قائلاً: "حتى لو لم تطرح حكومة باراك هذا المطلب الآن فلا شك أن ملفاتها مليئة بمعلومات بشأنه". وفى مقابل ذلك اقترح طه إصدار قانون يسمح "لليهودى العراقى الذى تلوثت يده بالدم العربى بالعودة إلى العراق واسترداد ممتلكاته التى تركها عن طيب خاطر".

ولكن التحدى لنظرية الممتلكات اليهودية جاءت من داخل المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية نفسها، وكان من جانب بعض الأعضاء غير الإسرائيليين. حيث انتقد النظرية ثلاثة أعضاء وهم البروفسور حزقيال حداد وهو من نيويورك والبروفسور رفائيلو فلاح من روما ونعيم دنجور من لندن، وكان هناك اتفاق بين آرائهم وصل فى بعض الأحيان إلى حد التمرد العلنى. وأكدوا أن دولة إسرائيل ليس من حقها استخدام الممتلكات اليهودية المتروكة فى الدول العربية لتحقيق أهدافها السياسية مع تجاهل أن بعض أصحاب هذه الممتلكات ليسو إسرائيليين. وقد كانت مزاعم الأعضاء غير الإسرائيليين تشبه المزاعم التى ساقها ناحوم جولدمان عندما كان يناوىء بن جوريون فيما يتعلق بتلقى التعويضات من ألمانيا. فقد طالب جولدمان بن جوريون بعدم الحديث باسم الشعب اليهودى والاكتفاء بالحديث باسم دولة إسرائيل. ولكن بن جوريون كان يعتبر التعويضات فرصة لبسط سيادة الدولة الفتية سواء على مواطنيها أو على الشعب اليهودى بأسره. وقد دار جدل مماثل بعد ذلك ببضع سنين بشأن مدى تمثيل منظمة استعادة الممتلكات اليهودية - التى شكلتها المنظمة اليهودية العالمية والوكالة اليهودية

- لمصالح اليهود الأوروبيين (ولاسيما فى أوروبا الشرقية) فيما يتعلق بالممتلكات اليهودية هناك.
ظهرت مسألة حقوق الملكية ومشكلة الجنسية بقدر أكبر من الوضوح فى المؤتمر العام الرابع الذى عقدته المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية عام ١٩٩٣ مما هدد بحدوث انقسام بين صفوف المنظمة. وعلى سبيل المقال فقد عرض حزقيال حداد موقفه فيما يتعلق بالجنسية على النحو التالي: "لدينا مشكلة تتمثل فى وجود ما يقارب مليون يهودى مهاجر من الدول العربية لا يقيمون فى إسرائيل، بعضهم هاجر إلى إسرائيل ومنها إلى الخارج متنازلاً عن الجنسية الإسرائيلية؛ والبعض الآخر هاجر إلى الخارج مباشرة، كما فعل يهود الجزائر الذين هاجروا إلى فرنسا مباشرة. وهؤلاء أيضاً لهم حقوق، وليس لدى دولة إسرائيل القدرة على التعامل فى حقوقهم".
كان حداد قد خاض مواجهة سابقة مع أعضاء المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية فى عام ١٩٧٨، عندما كان عضواً فى مجلس إدارة المنظمة. فقد ذهب فى ذلك الوقت من تلقاء نفسه وبما يخالف رأى أعضاء المنظمة والتقى بالرئيس المصرى أنور السادات. كان حداد يريد أن يستغل قوة الدفع التى خلقتها اتفاقيات السلام مع مصر لبحث مشكلة ممتلكات اليهود هناك. وتعرض حداد للتوبيخ من أعضاء مجلس إدارة المنظمة بعد هذا اللقاء. فقد انتقده زملاؤه لأنه بحث مع القيادات المصرية مسألة التعويضات. وحاول حداد تليين موقف زملائه بأن قال إنه لم يلتق بالسادات لبحث مشكلة التعويضات وإنما للحصول على موافقته المبدئية على أن يهود الدول العربية لهم حقوق فى الدول التى هاجروا منها. ولكن تفسير حداد لم يكن كافياً لمجلس إدارة المنظمة. وبعد أن غادر الجلسة فى غضب قرر مجلس الإدارة تنحيته من عضوية المجلس. وطرحت مشكلة الأملاك مرة أخرى كما سبق القول عند بحث التسوية النهائية مع الفلسطينيين. وكتب حداد مرة أخرى يقول إنه يؤكد موقفه الذى يرى أن "إسرائيل ليس من حقها القانونى أن تمثل اليهود المهاجرين من الدول العربية الذين يعيشون خارج حدودها، وليس من حقها ربط مطالب اليهود المهاجرين من الدول العربية بمطالب الفلسطينيين".
بدأ نعيم دنجور وهو عضو آخر بالمنظمة كان يقيم فى لندن فى التسعينات فى نشر انتقادات بالغة إلى نظرية المقاصة التى تبنتها المنظمة. وأكد أن الحكومة الإسرائيلية تسيء استغلال ممتلكات يهود من غير مواطنيها لتحقيق أهداف لا علاقة لهم بها. وفى أغسطس ١٩٩٣ كتب دنجور إلى بن عوزير ان الحكومة الإسرائيلية ليس من حقها استخدام ممتلكات اليهود كأنها صاحبتها. وعندما لم يتلق رداً على خطابه حذر من أنه سيتصرف فى إسرائيل وخارجها بالاستعانة بمحامين. وبالفعل أرسل للمنظمة فى الشهر التالى عن طريق المحامى الإسرائيلى شوعى جيجى مطالباً بتوضيح موقفها فى هذا الشأن. وورد فى الخطاب ما يلي: " اقترب موعد انعقاد مؤتمر المنظمة لعام ١٩٩٣. ويحتاج السيد دنجور إلى عرض موقف المنظمة على اليهود المهاجرين من الدول العربية المقيمين فى إنجلترا وفى أماكن أخرى فى أوروبا قبل انعقاد المؤتمر بوقت كاف، حتى يقرروا ما سيفعلونه فى المؤتمر، وحتى يحدد السيد نعيم دنجور موقفه باسمه وباسم اليهود المهاجرين من الدول العربية غير المقيمين فى إسرائيل". كما كتب دنجور فى خطاب آخر قام بإرساله فى أكتوبر ١٩٩٣ قبيل انعقاد المؤتمر ما يلي: "هناك شكوى لليهود فيما يتعلق بتوزيع الأموال فى الشرق الأوسط. لابد أن تتعهد المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية بأن هذه الأموال سوف توزع على الأفراد ولن تستخدم للمقاصة مع مطالب الفلسطينيين". وطلب دنجور الاشتراك فى المؤتمر العام الرابع للمنظمة. وتمت الاستجابة لطلبه، رغم جهود شمعون أفيزيمر- الذى كان أمين عام المنظمة- للحيلولة دون مشاركته الفعلية. وألقى كلمة انتقد فيها تسخير مصلحة اليهود العرب لخدمة مصلحة الدولة. وبعد ذلك بفترة قصيرة، وفى ديسمبر ١٩٩٣ (فور بداية المحادثات مع الفلسطينيين) أوضح دنجور موقفه القاطع فى صحيفته Scribe التى تصدر فى لندن. فكتب يقول: "نخشى فى إطار السعى لتسوية سريعة لمشكلة التعويضات أن تتعجل إسرائيل بالاشتراك مع المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية - التى كانت دائماً أداة فى أيدى الحكومة الإسرائيلية - بطرح عرض بالمقايضة بينها وبين تعويضات الفلسطينيين... ليس لهم أى تفويض بالمتاجرة فى حقوقنا الموجودة فى الدول التى هاجرنا منها". ورداً على زعم مسئولين رسميين بالحكومة الإسرائيلية بأن الحكومة الإسرائيلية أنفقت المليارات على استيعاب اليهود المهاجرين من الدول العربية ولذلك فمن حق إسرائيل أن تستخدم ممتلكاتهم قال دنجور: "من المؤكد أن هذه المليارات لم يتم إنفاقها على شخصي". وعندما أعلن عوديد بن عوزير رئيس المنظمة بتاريخ ١٤ يوليو عام ١٩٩٩ عن حلها علق دنجور على ذلك بقوله: "يؤسفنى أن أسمع عن إغلاق المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية، ولكن هذه كانت خطوة حتمية لأن المنظمة كانت تتظاهر على امتداد الخمسة عشر عاماً الأخيرة بتمثيل اليهود المهاجرين من الدول العربية بينما من الناحية العملية كانت المنظمة أداة فى أيدى الحكومة الإسرائيلية".
فى فبراير ١٩٩٣ التقى عضو آخر من المتمردين على المنظمة ويدعى رفائيلو فلاح، وهو رئيس الاتحاد العالمى لليهود المهاجرين

من ليبيا بالرئيس الليبى معمر القذافى فى حضور رئيس الوزراء الإيطالى الأسبق جوليو أندريوتي. وأكد فلاح ان الرئيس الليبى أعلن أنه يعتزم تشكيل لجنة من الليبيين وممثلى اليهود الليبيين المقيمين فى إيطاليا لبحث مسألة التعويض عن الممتلكات التى خلفوها وراءهم فى ليبيا. وبهذه المناسبة قال السفير الليبى فى السعودية محمد على يعوش إنه "ليس هناك محل للربط بين تعويضات الفلسطينيين وتعويضات اليهود الذين رحلوا عن الدول العربية عن الممتلكات التى تركوها وراءهم. واستاءت المنظمة من تصرف فلاح، بل وأدانته. وكتب رئيس المنظمة عوزير بن عوفيد يقول: "ليس من المقبول أن يقوم أحد أعضاء المنظمة بالتصرف من تلقاء نفسه فى أحد مجالات عمل المنظمة ولاسيما فى مجال له أهمية الممتلكات التى خلفها وراءهم اليهود المهاجرون من الدول العربية بدون أى تنسيق مسبق..". وقد أوضح عوزير بن عوفيد ما يلي: "لقد كانت المنظمة تضع نصب أعينها منذ بداية عملها أمن ومستقبل دولة إسرائيل. فبدونها لا مستقبل للشعب اليهودي". وأوضح بن عوزير أن الهدف الأسمى الآن هو التوصل لاتفاقيات سلام، وهو الهدف الذى يجب أن نعمل لأجله قبل أن نعمل لتحقيق أى هدف آخر". ولم يفسر ما يقصده بذلك.

قبيل انعقاد المؤتمر العام للمنظمة فى ديسمبر ١٩٩٣ فى إسرائيل تم تحذير فلاح ألا يستغل المنبر الذى سيتاح له للدعوة إلى لقاءات مستقلة مع زعماء الدول العربية. ووافق فلاح على ذلك، وحاول إرضاء الحضور فى المؤتمر. وفى بداية حديثه دعا إلى عدم الاعتقاد بأن هناك خلاف بين يهود العالم وبين "الموقف الصهيوني"، لأن كلا الطرفين حسب قوله ملتزم "بالفكرة اليهودية". واستمر يقول بنغمة استرضاء: "لم أتقبل أبداً الفصل بين الطرفين الذى يأتى نتيجة لجواز السفر.... فإسرائيل هى بلدنا بغض النظر عن جواز السفر الذى نحمله". ومثل كثيرين غيره من اليهود غير الإسرائيليين سعى فلاح إلى الفصل بين جنسيته وبين قوميته (وديانته) وإلى الإعلان عن ولائه القومي. ولكنه رغم ذلك سعى فى ذلك الحين إلى الدفاع عن لقائه الشخصى مع القذافي، وحاول أن يوضح أنه لا يوجد تعارض بين هذا اللقاء وبين التزامه الأيديولوجى قائلا: "لا تظنوا أنه لو صافح أحدهم عرفات أو معمر القذافى أو حتى صدام حسين أنه ينوى بيع هويته اليهودية". كان الجو شديد التوتر وأثار حديثه عاصفة فى القاعة. وبدا للحضور أن فلاح يحاول أن يطرح نقده للمقاصة بين الأملاك اليهودية والأملاك الفلسطينية ولكن بشكل غير مباشر فحاولوا أن يسكتوه. وحمى وطيس الجدل وحاول فلاح الإشارة إلى خطابات التوبيخ التى تلقاها من مجلس إدارة المنظمة بسبب اجتماعه بالقذافي. وحكى فلاح الذى كان عضواً فى الاتحاد العالمى للطوائف السفارادية عن زيارة يعتزم مجلس إدارة الاتحاد القيام بها إلى الدول العربية. وطلب من مجلس إدارة المنظمة التنسيق معهم بالنسبة لمسألة الممتلكات تمهيداً لهذه الزيارة. وقال: "إن غياب التنسيق السياسى بين اليهود المهاجرين من الدول العربية لن يكون فى صالحنا... أنا عضو فى وفد كبير من المقرر أن يقوم بزيارة يلتقى خلالها بالملك حسين والرئيس مبارك وربما الرئيس التونسى الذى أعمل معه الآن... ولن يكون فى صالحنا ألا يتم تمثيل المنظمة". وخشى ليون تيهان رئيس المنظمة أن يقترح فلاح الوحدة مع منظمة منافسة تعتبر منظمة طائفية ولذلك فالوحدة بين الطرفين لا تليق بمنظمته، فطلب من فلاح النزول عن المنصة. وسأعود فى موضع لاحق إلى محاولة المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية الامتناع قدر الإمكان عن اكتساب طابع طائفي.

وفى نهاية الجدل تصدى بن بورات للرد على النقد الذى وجهه بعض الأعضاء الإسرائيليين وبالطبع بعض المتمردين من غير الإسرائيليين إلى المنظمة فيما يتعلق بمسألة الممتلكات. وسعى فى حديثه إلى الالتزام بالطابع اليهودى للمنظمة والتأكيد على ارتباطها التام بدولة إسرائيل. وقال: "يضم مجلس إدارة المنظمة العالمية أعضاء من غير الإسرائيليين، ولكنهم بالطبع يؤيدون دولة إسرائيل تأييداً تاماً، ولا شك أنهم مثلنا نحن الإسرائيليين لا يودون إلحاق الضرر بالحكومة الإسرائيلية... وهذا من مصلحة إسرائيل ويعد أمراً ضرورياً للحفاظ على أمنها. ما مصير أى منا لو كان يقيم فى أى دولة من دول العالم وحصل على تعويض بينما تعرض أمن إسرائيل للضرر..؟... إننا نتحدث هنا كإسرائيليين وكيهود مهاجرين من الدول العربية فى نفس الوقت".

كان خوف بن بورات من الفصل بين المصالح اليهودية والمصالح الإسرائيلية مزدوجاً. فأولاً كان هذا الفصل يمثل اعتراضاً على افتراض يرى أن إسرائيل تمثل يهود الشتات، ولكن يهود الشتات لا يحق لهم الحديث باسم إسرائيل. وثانياً كان هذا الفصل ينطوى على ربط بين المهاجرين اليهود من الدول العربية وبين اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما قد يفتح مجالاً لطلبات شخصية من جانب فلسطينيين من الشتات الفلسطيني. وقد ظهرت أصداء لذلك فى كلمات حزقيال حداد عندما قال: "أنا شخصياً... باعتبارى أعيش خارج إسرائيل... أود أن أشير إلى الأخطار التى ينطوى عليها الحديث عن حقوق اليهود الذين يعيشون خارج إسرائيل. وقد لفت نظرى إلى هذا شمعون بيرس ويوسى بيين فى أحاديث خاصة، كما لفت نظرى لذلك يوسى هداس وموشى

رافيد فى أحاديث شديدة الخصوصية. فهم يخشون أن يؤدى ضغطنا بشأن حقوق يهود الخارج إلى فتح صندوق الشرور بما يمكن جميع الفلسطينيين الذين يعيشون فى الخارج من التقدم بمزاعم مماثلة".

حدث اختبار سابق لموقف المنظمة أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١. فى ذلك الوقت اقترح الروفسور يورام دينشتاين رئيس جامعة تل أبيب وخبير القانون الدولى استغلال الفرصة التى ظهرت مع اتفاقية استسلام العراق، وضم المطالبة بالتعويض عن الخسائر التى سببتها هجمات الصواريخ العراقية إلى المطالبة بتعويضات شخصية لليهود المهاجرين من العراق عن ممتلكاتهم التى صودرت فى العقد الخامس من القرن العشرين. وقد لقى الاقتراح معارضة من وزارة الخارجية ومن المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية لأنه كان يهدد بإضعاف موقف إسرائيل فى المفاوضات وقدرتها على المساومة. وفى كلمة ألقاها أمام المؤتمر العام الرابع للمنظمة قال دينشتاين فى هذا الشأن ما يلى:

لقد كانت هناك فرصة ضائعة عند هزيمة العراق فى حرب الخليج. فقبل الهزيمة أوضح مجلس الأمن للعراق أنه سيضطر إلى دفع تعويضات عن كافة الخسائر التى تسبب فيها... واقترحت فى ذلك الوقت أن نحاول أن ندخل فى إطار هذه الفرصة العظيمة بعضاً من مطالب يهود العراق. ولا أعتقد أنه كان من الممكن أن ندخل فى هذا السياق مطالب مواطنين إسرائيليين. ولكن الشيء المؤكد أنه كانت هناك فرصة ليست سيئة فى إدخال مطالب اليهود من مواطنى دول التحالف التى حاربت ضد العراق، وأقصد بذلك مواطنى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا... وكما تعرفون فقد تم اتخاذ قرار بعدم تجزئة الصفقة وعدم السعى لتحقيق مطالب مجموعة دون أخرى، وضاعت الفرصة.

لم يكن الصراع على حقوق الملكية صراعاً اقتصادياً فحسب. ومن المحتمل ألا يكون به أى مسحة اقتصادية. فقد كان من الواضح لأغلب المشاركين فى الحوار أن فرصة قيام الدول العربية بتعويض رعاياها السابقين ضعيفة (٥). ولكن كان هذا التصرف رمزياً، وكان يشير إلى العلاقات المعقدة بين متناقضين؛ وهما الهوية اليهودية والهوية الإسرائيلية. من وجهة النظر الصهيونية الكلاسيكية تم طمس الفارق بين هذين النقيضين اللذين يعبران عن التحول الذى اجتازه "الشعب اليهودي" ليصبح "الأمة الإسرائيلية". وترتب على هذه الحيلة الصهيونية التاريخية أثر ثانوى تمثل فى تقوية كل من هذين النقيضين للآخر وتأكيد كل منهما للآخر. وقد نظرت وزارة الخارجية الإسرائيلية والمنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية إلى معارضة اليهود غير الإسرائيليين فى قيام إسرائيل باستغلال ممتلكاتهم بشكل رمزى على أنه تحدى لسيادة الدولة، وخلق لتوتر بين هذين المتناقضين. وفى نفس الوقت فقد أشار المعارضون إلى وجود ذاكرة شخصية لهم اكتشفتها الدولة ولم تتمكن من إدماجها فى الخطاب الصهيونى العام. وبمعنى آخر فإن اليهودى العراقى الذى يعيش فى لندن أو نيويورك ليس لديه استعداد لأن يتم سرد حكايته الشخصية بلسان المتحدثين باسم الدولة وأن تدخل هذه الحكاية تحت سيطرة عناصر الحكاية التى تشكل ذاكرتها الجماعية رغم رغبته هو الآخر فى أن يصبح جزءاً من هذه الحكاية. وقد كشفت وجهة النظر الشخصية غير الإسرائيلية هذه المفارقة التى تنطوى عليها الهوية القومية اليهودية التى تطمس الفارق بين الشعب والعرق أو بين القومية والدين أو بين العرق والجنسية.

رأينا إذن مدى الإشكالية التى انطوت عليها تلك النظريات الثلاثة التى طرحتها المنظمة العالمية لليهود المهاجرين من الدول العربية فى الخطاب القومي، وكيف أن المنظمة فشلت فى التحدث بصوت واحد واضح فى أى منها. على العكس، لقد أفرزت المنظمة خطاباً تسبب فى تفكيك جزء من رصيد الصهيونية الأوروبية. ونظراً للموقع الذى احتله أعضاء المنظمة فى المجتمع الإسرائيلي- باعتبارهم يهود مهاجرين من الدول العربية- فقد رفضوا الأساس المشترك الذى قامت عليه الأيديولوجية الصهيونية والتأريخ اليهودى الأوروبى الذى أفرزته. ولكن المشكلة فى خطاب المنظمة لم تكن راجعة إلى مناقشة المتحدثين باسم المنظمة للخطاب القومى فحسب. فقد اضطرت المنظمة إلى جانب نشاطها القومى إلى العمل فى جبهة أخرى وهى "الجبهة الطائفية". وبمعنى آخر فإن الدولة كانت تفسر نشاط المنظمة على أنه نشاط طائفى وليس قومياً.

هوامش وتعليقات المترجم:

١- استغلت الحركة الصهيونية هذه العبارة التى لا تحمل سوى حنيناً لزيارة الأماكن المقدسة يماثل حنين المسلمين لزيارة مكة المكرمة والمدينة المنورة للإيهام بوجود حق لليهود فى القدس. غير أن الواقع أن الحق الذى يترتب عليها لا يجب فى أقصى الظروف أن يزيد عن الحق الذى يترتب على حنين المسلم لزيارة المسجد الحرام، والذى لا يستطيع أن يحققه سوى بعد موافقة السلطات السعودية.

٢- رغم الحرص على الحديث عن اليهود العرب باعتبارهم لاجئين والتلويح بالمطالبة بتعويضات لهم، إلا أن إسرائيل الرسمية امتنعت حتى الآن عن الحديث بشكل مباشر عن أى أرقام فى هذا الشأن، وليس من المنتظر أن تعلن أى أرقام قبل الحديث عن تعويضات اللاجئين الفلسطينيين حتى تزعم بوجود تكافؤ بين قيمة التعويضات المطلوبة للجانبين وتطالب بمقاصة. والواقع أننا لو بحثنا من خلال الوثائق المنشورة وطبقنا الوضع على ما حدث فى حالة مصر بعد توقيع اتفاقية السلام، لوجدنا أن حكاية ترك اليهود لممتلكاتهم وهجرتهم لإسرائيل هى مجرد خرافة، وأن كل من كان لديه ممتلكات فى دولة من الدول العربية قام ببيعها قبل هجرته. ويمكن الاستدلال على ذلك من العدد المحدود لليهود المصريين الذين لجأوا للمحاكم المصرية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد للمطالبة بإثبات أن لهم أملاكاً فى مصر تركوها عند هجرتهم، حتى لو افترضنا أنهم جميعاً على حق وليسو مدعين.

٣- تنتهج إسرائيل أسلوباً مماثلاً يلتزم الغموض فى مجالات عديدة. وعلى سبيل المثال فقد امتنعت حتى الآن عن تحديد حدودها، حتى لا تصبح هذه الحدود ملزمة لها تحسباً لما قد تسفر عنه المفاوضات. وفى المجال النووى كانت تعهداتها المعلنة أنها لن تكون أول من يدخل السلاح النووى للشرق الأوسط خشية أن يترتب إعلانها الرسمى عن امتلاكها لمثل هذا السلاح - حتى لو تكن تمتلكه - لسعى دول أخرى لامتلاكه.

٤- إن صح هذا تكون إسرائيل قد لجأت إلى حيلة قديمة لا تزال تنطلى على الأطراف العربية حتى الآن بعد أن فشلت فى التوصل إلى ممتلكات ذات قيمة تركها اليهود فى الدول العربية. وتتمثل هذه الحيلة فى انتزاع اعتراف من أحد الأطراف أياً كان بما تريده أو فى دفع الأمريكيين إلى إصدار تصريح أو بيان يوحى باعتراف أحد الأطراف بذلك حتى لو لم يكن ذلك قد حدث، بحيث ترتب لنفسها حقوقاً على هذا الاعتراف. وقد ماتت عملية أوسلو تماماً وأصبحت طى النسيان، ولن يتذكر أحد منها شيئاً سوى هذا الاعتراف عندما تحتاج إليه إسرائيل. حيث سيصبح من الآن فصاعداً عنصراً أساسياً فى أى مفاوضات مستقبلية.

٥- ربما كان ما يفسر ذلك هو أنهم لم يكونوا يسعون إلى تعويض يهود الدول العربية - الذين لم يفقدوا سوى أشياء تافهة عند هجرتهم - بقدر ما كانوا يسعون إلى تجريد الفلسطينيين من حقهم فى التعويض إذا تم الاتفاق على مبدأ التعويض، وذلك من خلال الأحاديث عن المقاصة بين مبالغ التعويض المستحقة للجانبين والمبالغة فى قيمة المبالغ المستحقة لليهود العرب.

◆ دراسات ◆

٢

كتاب "نقطة اللاعودة"
الاستخبارات الإسرائيلية فى مواجهة إيران وحزب الله
الفصل الرابع: مقاليد الحكم

تأليف: رونين برجمان – ترجمة وإعداد: محمد إسماعيل

بدأت حملة التطهير وفوضى البداية لثورة الخمينى فى تغيير وجهتها بالتدريج إلى أجهزة الاستخبارات والأمن. تهاوت قيادات الجيش القديمة، وتزايد التفاخر بتصدير الثورة، وفى ذلك الوقت بالتحديد دخل صدام حسين فى الصورة.

لم يكن متمسكاً بالمراسم والطقوس البروتوكولية ويبدو أن مخاطبته بلقب 'صاحب الجلالة' لم تحظ إلا باهتمام مساعديه. كان يتحدث الإنجليزية بطلاقة، تقريباً كأهلها، كان يتصرف على سجيته وليس كابن شاه، عاش حياته فى بذخ وثراء. بعد المقابلة عندما اكتشف أن السيارة التى طلبت للمُحاور لم تصل، تجاهل نظرة غضب أبداها أحد مساعديه وطلب تدبير وسيلة نقل بديلة إلى وسط المدينة. اتضح أن الشاه يتحرك فى سيارة جيب شيروكى، ويتحدث فى الهاتف الخلوى ببساطة ويستمع لموسيقى البوب على أغانى فارسية.

كان رضا سياروس (كورش) بهلوى شاهاً فى التاسعة عشرة من عمره عندما تدفق مئات الآلاف من المتظاهرين فى شوارع طهران وهتفوا بإسقاط والده وإعدامه. غادر إيران مع الشاه الهارب، وأمه الإمبراطورة فرح ديبا ومجموعة من المخلصين قبل عدة أيام من عودة أية الله المنفى من فرنسا. خلال السنوات التى مضت درس للحصول على شهادة طيار مدنى معتمد فى الولايات المتحدة وأتم دراساته العليا فى العلوم السياسية فى جامعة هارفارد. وأنجب من زوجته ياسمين بنتين، نور وإيمان. عملت ياسمين على مدى سنوات طويلة كمحامية فى البنك الدولي. وهى حالياً مستشارة قانونية لعدد من المنظمات المناهضة لتشغيل الأطفال.

بعد وقت قصير من استيلاء الخمينى على السلطة قاد رضا عدة محاولات لإسقاط نظام الحكم الإسلامى الجديد، أغلبها بدعم إسرائيلي. وفى ٢٩ أكتوبر ١٩٨٠ مات أبوه فى مصر. وبعد يومين، مع عيد ميلاده العشرين، فى الحادى والثلاثين من أكتوبر، تُوّج الأمير رضا ملكاً فى احتفال متواضع بأحد فنادق القاهرة. وخلال مراسم حلف اليمين أقسم أن يبذل كل ما فى وسعه للإطاحة بالخمينى وإعادة الحكم لبيت العائلة الفهلوية. قبل ذلك ببضعة أشهر، فى يوليو، حاول مؤيدوه القيام بانقلاب. فقد كان من المقرر أن يقوم بعض طيارى سلاح الجو الإيرانى بقصف مقر الخمينى فى مدينة قُم، ولكن كُشف أمرهم قبل الموعد المحدد وجرى إعدامهم.

فى البداية نشط الملك الشاب من القاهرة. وعندما أصبح وجوده هناك يمثل عبأً ثقيلاً على الرئيس السادات، نقل قيادته إلى الرباط، بالمغرب. من هناك بدأ التجهيز للثورة المضادة القادمة. وقد أحاطت به مجموعة من الجنرالات وعلى رأسهم قائد القوات البرية فى عهد الشاه، الجنرال غُلام على عُبيسى، ونجله، الذى رُقى إلى رتبة كولونيل. قُتل العُبيسى فى باريس عام

١٩٨٣ على أيدى (VIVAK)، جهاز الاستخبارات الوزارى التابع للثورة.
دعا الملك رضا كلاً من يعقوب نمرودي، رجل الأعمال اليهودى المعروف وإيل شويمر، مؤسس الصناعات الجوية، الذى تعرف على الشاه فى الفترة التى اشترت خلالها إيران منها الكثير من المنتجات، انضم كلاهما أيضاً لمبادرة الملياردير السعودى عدنان خاشقجي وصاغوا سوياً الخطة التالية: ستقوم الأسرة المالكة السعودية، والعائلة البهلوية ومنفيون إيرانيون أثرياء آخرون بجمع مليارى دولار فيما بينهم لتمويل صفقة أسلحة ضخمة من إسرائيل والولايات المتحدة. ويتم تحويل مائة مليون دولار للرئيس السودانى جعفر النميرى نظير موافقته على استضافة معسكرات تدريب وتوفير مخازن للأسلحة. كان لإسرائيل دور رئيسى فى هذه الخطة: نقل الأسلحة وتدريب المقاتلين وجمع المعلومات الاستخبارية ثم أخيراً إرسال المقاتلين الإيرانيين للسيطرة على مقاليد السلطة فى طهران.

فى نهاية سبتمبر ١٩٨٢ توجه اثنان من الجنرالات المقربين من الشاه رضا لزيارة إسرائيل فى رحلة نظمها نمرودي. عرضا الجنرالان أمام وزير الدفاع آريئيل شارون خطة العملية. من وجهة نظر وزارة الدفاع، وخاصة موقف شارون، الذى كان مُهدداً بالغرق فى المستنقع اللبناني، كانت الخطة لها فائدة إضافية: فقد عرض الجنرالان إنفاق أكثر من ٦٠٠ مليون دولار لشراء معدات عسكرية، سيكون النصيب الأكبر فيها من الكميات المهولة التى استولى عليها الجيش الإسرائيلي فى لبنان. غير أن الخطة كان لها معارضون داخل الموساد وشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، وقبل أن يتخذ شارون قراراً أوصت "لجنة التحقيق فى المذبحة التى وقعت فى مخيمات اللاجئين" بإقالته. وكان وزير الدفاع آرنس ورئيس الحكومة شامير، بعد أن حلا محل شارون وبيجين، أكثر تمهلاً، فخافوا من التورط مرة أخرى، فعمدا إلى تمييع الموضوع.

وفى إيران، رغم انعدام الاستقرار الداخلى بصورة حادة، فقد كان النصف الثانى من عام ١٩٧٩ فترة حرية لم تعرف الدولة مثيلاً لها من قبل. وُصفت هذه المرحلة عن حق، بأنها ربيع الحرية. مع تراجع الخوف من السافاك، وقبل انتشار الخوف من الحرس الثوري، استمتعت كل الخلائق بشمس الحرية. وتحدث الجميع عن كل شيء، وكانت السياسة أحد المحرمات على مدى سنوات طويلة، هى الموضوع الأكثر شعبية. فكتابات لينين، التى مُنعت فى عهد الشاه، بيعت بكثافة وتكلم الماركسيون الشبان بحماسة غير مسبوقة.
لكنها كانت مجرد هدنة ديموقراطية مؤقتة. واستمر، فى مقابلها، سباق التطهير فى الجيش وفى أجهزة الاستخبارات. مصطفى شمران، الذى أعدم أول خمسة جنرالات وعُين بعد ذلك بوقت قصير وزيراً للدفاع، هو الذى أشرف على الموضوع. حتى نهاية ١٩٧٩ حيث أُقيل أو استقال ما بين ثمانية آلاف إلى ١٢ ألف ضابط، وضمت هذه الموجة كل ما فوق رتبة رائد. ومن بين حوالى ٨٠ من كبار الجنرالات (كان إجمالى الذين يحملون الرتبة ٨٠٠٠ ضابط)، كقيادة عسكرية فى عهد الشاه، أعدم ٧٠ على الأقل، وبجوارهم ٢٠٠ ضابط وقائد آخرين. وقد قوضت عمليات الاغتيال الطبقة الوسطى التى لا حول لها ولا قوة، لكنها ساعدت الخمينى فى مواجهته مع اليسار، الذى بدا مُتذمراً من العدد المؤسف الذى تعرض للإعدام.
لم يكن للثورة أى برنامج محدد، لا اقتصادى ولا اجتماعى ولا حتى سياسي. ولم يكن لدى الخمينى أية فكرة عن كيفية قيادة هذه الدولة العملاقة، والغنية ومتعددة المشاكل. وباستثناء منح الأراضى بالتدريج لمجموعة الملالى الذين شكلوا قاعدة قوته، لم تكن لديه أى معرفة بالبنوك أو بسوق النفط أو خدمات الرفاه. وفى كل مرة يصطدم بمشكلة فى هذه المجالات، التى كانت حتى تلك المرحلة تُعالج فى ظل التصور الغربى للشاه، وكان الخمينى يدعى أنها "دسائس حاكتها أيدى اليهود" ورجع إلى أهم شعار صكه أثناء سنوات نفيه الطويلة فى العراق: "الإسلام هو الحل". حاولت ثورة الخمينى كمرجعية بديلة لفقدان الأجندة، الحفاظ على قوتها باستخدام عمليات القتل الجماعي، ليس فقط تجاه العسكريين السابقين، واستخدام العنف كوسيلة لفرض قوانين احتشام المرأة، ووضع المحظورات على مجموعة من القضايا كالموسيقى، ووسائل منع الحمل، والخمور، وتربية الخنازير، ولعب الورق وغيرها. صحيح أن الكثيرين فى الداخل والخارج هاجموا هذه الأعمال، لكن الخمينى أظهر حماسه فى الدفاع عن آية الله حلخالي، القاضى الذى عُين لتنفيذ أحكام الإعدام، وقال إن المعترضين "قاصرون عن الفهم". حلخالى نفسه قال "إن الإنسان من حقه القضاء على الثعبان إذا ظهر فى منزله.. وحقوق الإنسان تعنى القضاء على الأفراد غير اللائقين، حتى يتمكن آخرون من الاستمتاع بحياة حرة. وهذا ما يُشير إليه القرآن بوضوح."
وجد حلخالي، على ما يبدو ، فى وظيفته ما يشبع رغباته فسعى إلى جلب مزيد من المحكوم عليهم أمام محكمته

الثورية. وعندما طُلب منه تخفيف حكم الإعدام الذى أصدره بحق شاب صغير يبلغ السادسة عشرة من العمر، يُصر على أنه برئ، قال له: "اسمع أيها الفتى. إذا كنت بريئاً كما تدعى، فربما تذهب إلى الجنة. أما إذا كنت مُذنباً كما أؤكد أنا، فإنك ستنال الجزاء الذى تستحق". ثم إن الصور التى نُشرت للرجل الذى أعدم بينما كان يتلقى العلاج فى إحدى المستشفيات وكلتا رجليه فى الجبس أثارت موجة من الاشمئزاز. غير أن عمليات الإعدام ضاعفت التأييد الفعال الذى ناله الخمينى من جانب سجناء سياسيين سابقين، والملالى الذين تطلعوا إلى الانتقام لخمسين عاماً من المهانة والذل تحت نير العائلة البهلوية، والمتشددين الذين اعتبروا أن كل من عمل فى كنف الشاه يستحق الموت.

بالمقابل بدأ الخمينى فى العمل أيضاً ضد حلفائه المعروفين، رفاق النضال فى طريق النصر على الشاه. كانت جماعة مجاهدى خلق قد أنشئت فى إيران عام ١٩٥٦ على يد جماعة من أبناء التجار من الطبقة المتوسطة. المنظمة عُرفت أيضاً باسم "المجاهدون من أجل حرية إيران". وفى منتصف الستينات بدأت المنظمة نشاطها الاحتجاجى السلمى ضد الشاه وضد التوجه الغربى الذى اتبعه وكان يمثله فى إيران. وقمع الشاه هذا الاحتجاج بيد من حديد ـ وزادت قوة معارضة المنظمة. وفى السبعينات اقتنع زعماء مجاهدى خلق بأن النشاط المسلح هو السبيل الوحيد لتقويض نظامه الحاكم. فى البداية قاموا بتنفيذ عملياتهم فى ضواحى المدن والأقاليم البعيدة بالدولة وبعد ذلك فى وسطها. ورداً على ذلك استخدم الشاه جهاز السافاك وأمر بسلسلة من الإجراءات لقتل كل من يُتهم بعضويته فى المنظمة.

ورغم الخلافات الداخلية بين التيارين – الدينى المتشدد من ناحية والماركسى من ناحية أخرى – فقد نجحت المنظمة فى نهاية ١٩٧٥ فى اجتذاب عناصر معارضة أخرى عانت أيضاً من النظام بهدف الإطاحة بالشاه، بالإضافة إلى الجماهير التى ألهبتها الدعاية الخمينية. وخلال السبعينات نفذ مجاهدو خلق بعض العمليات الإرهابية داخل إيران لإحراج وتقويض استقرار نظام الشاه. كذلك أيدت المنظمة بل وكانت ضالعة فى خطف الرهائن فى السفارة الأمريكية.

غير أن المنظمة، التى رأت الثورة تحدث أمام ناظريها، أدركت مبكراً أن نجاحاً كهذا لن يكون مقبولاً. صحيح أن الشاه رحل عن البلاد، لكن المنظمة وأعضاؤها لم ينالوا نصيبهم من كعكة السلطة، وعلى وجه السرعة أصبحت المنظمة هى المعارض الرئيسى للخميني، بالاحتجاج الصامت فى أول الأمر، ثم بعد ذلك بالتظاهر، وفى نهاية المطاف باستخدام العنف. وكان رد الخمينى يتسم بالقسوة والحسم، إذ لاحق رجاله نشطاء المنظمة، وتولت المحاكم الثورية إصدار أحكام جماعية ضدهم بالإعدام.

ومرة أخرى تحولت منظمة مجاهدى خلق إلى حركة سرية. وفى هذه المرة، بسبب الوسائل التى استخدمها النظام الجديد، اضطُر أعضاء المنظمة للانتقال إلى خارج إيران. وفى عام ١٩٨١ أنشئ المكتب الرئيسى للمنظمة فى فرنسا. وهناك، بمساعدة الحكومة الفرنسية، استخدمت المنظمة الخلايا السرية التابعة لها داخل إيران ضد أهداف للنظام الحاكم، مثل المصالح الحكومية والحرس الثوري. وتبلورت هويتها فى هذه الفترة باعتبارها التنظيم الرئيسى المعارض. وربما تحدث المنفيون الموالون للشاه كثيراً، لكنهم كانوا جنرالات بلا جيش. وكان لمجاهدى خلق عشرات الآلاف من المؤيدين داخل إيران وخارجها.

انضم أعضاء المجاهدين فى باريس، بزعامة مسعود رجوى (١)، إلى أبو الحسن بنى الصدر (٢). وكان بنى الصدر من حلفاء الخمينى والمشمولين برعايته، وكان قد انتُخب فى ٤ فبراير ١٩٨٠ رئيساً لإيران. وعلى ظهر قُصاصة ورقية قطعها الخمينى من دفتر مذكرات يحمل العلامة الإمبراطورية عينه أيضاً قائداً أعلى للقوات المسلحة. فى المقابل، وفى انتخابات عامة، جرت بعد ذلك بوقت قصير تمكن آية الله بهشتى، منافس بنى الصدر، من السيطرة على البرلمان. وفى نهاية المطاف فضّل الخمينى بهشتى، وغادر بنى الصدر إيران غاضباً وعاش فى منفاه بفرنسا. وقام التحالف بين بنى صدر ومُجاهدى خلق تأسيساً على نقاط القوة التى رصدها كل منهما فى الطرف الآخر. فقد انخدع بنى الصدر بالثقة فى أن مقاتلى حرب العصابات التابعين لرجوى سيهزمون مؤيدى الخمينى فى شوارع طهران. وكان رجوى من ناحيته مقتنعاً فقط بنصف آراء بنى الصدر، الذى تمتع بتأييد الجيش وبأن الجيش سيُحيد أفراد الحرس الثورى وسيُمكن مجاهدى خلق من السيطرة على طهران. وكان الهاربان شبه واثقين فى أن منفاهما لن يستمر أكثر من بضعة أسابيع. وكان كلاهما على خطأ.

دون علم بنى الصدر خطط مجاهدو خلق لاغتيال بهشتى وأهم الشخصيات فى حكومة الخميني. فى ٢٨ يونيو ١٩٨١ وقع انفجار مروع فى المقر الرئيسى "للحزب الإسلامى الجمهوري" فى جنوب طهران وقتل بهشتى وأكثر من سبعين قيادة أخرى، من بينهم عشرة وزراء ونواب وزراء. ونجا هاشمى رافسنجانى من موت مُحقق بمغادرته جلسة الحزب قبل دقائق معدودة

من وقوع الانفجار. والواقع أن موت آية الله بهشتي، الرجل القوي، وعدد كبير من الشخصيات المهمة، قد ألقى بطهران إلى غياهب الفوضى والبلبلة والاضطراب لدرجة أن النظام الإسلامى الحاكم كان يقف على حافة الانهيار. غير أن الخمينى سارع إلى توحيد الصفوف من جديد ودعا الشعب الإيرانى إلى إظهار وقفة شديدة التماسك والاستعداد للتضحيات. وقارن موت بهشتى ورفاقه بموت الإمام الحسين وزمرته فى كربلاء، وألح على أبناء شعبه فى الانتقام "لموت الأبطال". وانتصرت الثورة مرة أخرى.

لم تتوقف أعمال الإرهاب. وتواصلت عمليات الاغتيال لمسئولى النظام فى أنحاء البلاد، وسخّر المجاهدون كل قوتهم للمعركة. فى ٣٠ أغسطس دمر تفجير مُدو قسماً من مقر رئاسة الوزراء. وقُتل محمد على رجوي، الذى انتُخب فى ذلك الوقت رئيساً، لقى مصرعه على الفور، ومعه جوّاد باهونار، رئيس الوزراء الجديد، واثنان من رجال الشرطة. مهداوى قاني، وزير الداخلية الذى عُين على الفور رئيساً للوزراء، نجا بحياته لمجرد أنه تأخر عن الجلسة، التى كانت مُخصصة لمناقشة خطة أمنية جديدة للقضاء على الإرهاب.

وأثبت النظام الثورى الجديد قدرته على الإفاقة وأحل مسئولين جدد محل شهدائه. وواصل مجاهدو خلق القتال من قواعد فى العراق ومن مقر القيادة فى فرنسا، غير أن قوات الأمن والاستخبارات التى دعمت صفوفها ضيقت عليهم داخل إيران، عن طريق نشر وزرع المزيد من العملاء.

كان على رضا عسكري، من مواليد شيراز، أحد رجال الاستخبارات الذين برزوا بشدة فى تلك الفترة وكان لهم دور مهم فى إنقاذ النظام. تولى رضا عسكرى سلسلة من مهام التعبئة والتوجيه داخل إيران. وبعد موت بهشتى كان عسكرى ممن تم استدعاؤهم، ونجح فى اختراق صفوف الحركة السرية بل وتحييد نشاطها فى الواقع. وفقط بصعوبة بالغة، وبغير قليل من مساعدة عسكري، نجح النظام فى البقاء. فى فبراير ٢٠٠٧ كان من المحتم على عسكري، الذى تقلد فى تلك الأثناء مكانة رفيعة فى الاستخبارات الإيرانية، أن يختفى فى استنبول ويأخذ معه أسراره الدفينة.

كانت معظم العمليات المهمة التى نجح المجاهدون فى تنفيذها طوال حقبة الثمانينات تنطلق فى حملات برية من داخل العراق، حيث وفر لهم حاكمها صدام حسين المأوى. وقد جرت آخر حملة من هذا النوع فى ٢٥ يوليو ١٩٨٨. إذ تحرك ألفا رجل مُدجج بالسلاح ضمن طابور طويل من دبابات ومدرعات وشاحنات جند ببطء باتجاه الحدود الإيرانية. كانت الروح المعنوية مرتفعة: إذ كان المقاتلون على قناعة تامة أنهم خلال أسابيع معدودة سيُطيحون بنظام آيات الله فى طهران ويؤسسون أول نظام فى العالم يدمج بين المبادئ الإسلامية والماركسية. لكن القافلة كانت تحمل أيضاً أحلاماً غير واقعية: فشهود العيان الذين وردت رواياتهم فى بحث د. رونين كوهين ذكروا أن "هذا العرض كان يضم أيضاً أسراً كاملة - رجال ونساء وأطفال خرجوا فى عملية عسكرية، يحملون جوازات سفر وأطعمة مُعتقدين أنها نزهة بمناسبة رأس السنة الإيرانية."

عندما حانت ساعة الحسم لم تكن هناك تفصيلة واحدة فى الخطة غائبة عن الاستخبارات الإيرانية، التى زرعت على مدى سنوات عملاء لها بين المجاهدين. لم يبق أمام الجيش الإيرانى إلا أن يضع المدفعية فى مواقعها لتُنهى المسألة على أفضل نحو: من فوق تبة صغيرة، وبين ممرين لا مفر منهما. قُتل ما لا يقل عن ألفين من أعضاء التنظيم بنيران المدفعية وأسر كثيرون آخرون، حوكموا فى محاكم ميدانية أقيمت بالقرب من المكان وتم إعدامهم فوراً. وبقى فقط عدد قليل على قيد الحياة لكى يحكوا الحدث ويتذكروا تفاصيله.

من غير المؤكد أن انتصار المجاهدين فى صراعهم الطويل ضد نظام الخمينى كانت ستؤتى ثمار طيبة. ومن خلال بحث شامل لنيل درجة الدكتوراه أتمه رونين كوهين عام ٢٠٠٦ حول المنظمة السرية، الذى اعتمد فيه كذلك على وثائق استخبارية وتقارير الكونجرس الأمريكي، اتضح أن الأمر يتعلق بمنظمة إسلامية متطرفة، تقوم على الولاء الأعمى لزعيم مثير للشكوك. يُجمل د. رونين كوهين ذلك بالقول، "كان المجاهدون (مجاهدو خلق) من بين جميع منظمات المعارضة هم الأكثر قدرة على تقديم إيران أخرى للعالم، هذا ما اعتقدته على الأقل فى بداية البحث. لقد ادعوا أنهم يسعون لإقامة نوع من جمهورية اشتراكية إسلامية. وللأسف اتضح لى أن الأمر ما هو إلا خدعة كبرى، وفى يوم ما سيتضح تماماً أن العالم قد ربح بالفعل من انتصار الخمينيين فى صراعهم الداخلى هناك. أما سيطرة المجاهدين على إيران فكان من شأنه أن يخلق دولة أكثر تطرفاً بمراحل مما أصبحت عليه فى أعقاب الثورة الإسلامية الخمينية."

على أية حال، فقد تسببت العمليات الإرهابية للمجاهدين فى تشدد موقف النظام تجاه معارضيه. كان على رأس الفريق المنوط بالقضاء على الإرهاب ثلاثة عناصر فى غاية التشدد: محمد محمدى جيلاني، حسين موسوى تبريزي، وأسد الله

لاشواردي. هكذا بدأت موجة الإعدامات التى استمرت فى سلاسة ودون أية عراقيل عاماً كاملاً. ففى خلال يوم واحد (١٩ سبتمبر ١٩٨١) أعدم رمياً بالرصاص فى سجن أوفين بالعاصمة طهران ١٤٩ شخصاً، تقع أعمار غالبيتهم بين ١٦ و٢٥، منهم ٣٢ سيدة. كان تبريزى ولاشواردى يلعبان دور الادعاء، بينما جيلانى كان القاضى الوحيد. مع نهاية السنة كان عدد المحكوم عليهم بالإعدام قد وصل إلى ستة آلاف. كان من بينهم مقاتلون مصابون، أرسلوا إلى سجن أوفين بدلاً من المستشفي.

كان نجاح حملة قمع مجاهدى خلق، بالتزامن مع انتصار الخمينى على كبير المفتيين فى إيران آية الله شريعة مدارى فى سلسلة من المحاورات والمناظرات حول الشريعة، جعلت قلبه يطمئن إلى أن سيطرته على الدولة قد أصبحت آمنة فى حينه. كان باستطاعته أن يتفرغ لتنظيم مؤسسات الثورة، وقواتها الحاكمة، وأجهزة تصدير الثورة إلى أماكن أخرى.

****

لقد سعى الخمينى والمقربون منه إلى تجنب الخلافات الدينية بين السُنة والشيعة والخلاف القومي، وتطلعوا إلى خلق قوة إسلامية ثورية موحدة " تضم مليار مسلم". هذه النظرية شكلت فى رؤية الخمينى مبرراً للتدخل فى الشئون الداخلية لمجتمعات ودول إسلامية أخرى، وتحريض السكان المسلمين على الثورة ضد أنظمتهم، بمن فى ذلك الحكام الذين ينتهجون خطاً إسلامياً ليبرالياً. حتى أثناء مرحلة منفاه فى العراق قال الخمينى إن حكام الدول الإسلامية "يعيشون حياة الكفر... ولا يشعرون بالشعب المسكين الذى يعانى الفقر والعوز." لقد تجاهل الخمينى كل الحدود السياسية التى تفصل بين الشعوب الإسلامية فى الدول المختلفة، وأعلن أن إيران، " تعتبر كل الدول الإسلامية جزءً منا وأننا جزء من الدول الإسلامية." وأعرب على خامنئى عن موقف النظام قائلاً "الثورة لا تعرف حدود ولا يمكنها أن تبقى مسجونة بين جدران، بل يجب علينا أن نُصدرها."

يكفى أن ندرس عن قُرب (وقد قامت بعض الجهات الاستخبارية بعمل ذلك، ومنهم الشعبة الاقتصادية بإدارة الأبحاث بالاستخبارات العسكرية) الميزانيات الإيرانية لنفهم مدى الاهتمام الشديد الذى أولته الدولة الإيرانية منذ ١٩٨١ لتصدير الثورة. لقد أشرف نظام الخمينى على ميزانيات ضخمة، من جراء تأميم ممتلكات عائلة الشاه وأثرياء السلطة. صحيح أن جزءً كبيراً من هذه الأموال تم تهريبه إلى الخارج فى نهاية عهد الشاه، وكثير من الممتلكات الأخرى جمدتها الولايات المتحدة، لكن حوالى ٣٠ مليار دولار، حسب تقديرات مصادر استخبارية، سقطت ثماراً ناضجة فى أيدي رجال الثورة. هذه الأموال لم تدخل إلى خزانة الحكومة بل بقيت لدىَّ عدة جمعيات مستقلة ظاهرياً، بينما كانت خاضعة فعلياً للنظام الحاكم. وكان هناك فى شعبة الاستخبارات من قارن هذه الجمعيات بالهستدروت الإسرائيلى (٣). ويُدار ٤٠٪ من الاقتصاد المؤسسى الإيرانى بواسطة أموال تلك الصناديق.

كان من بين النشاطات المُشهرة لهذه الجمعيات أو المنظمات، رعاية مجهولى النسب واليتامى من جراء الحرب والمساعدة فى نشر الثورة عن طريق تمويل مؤسسات تعليمية وخيرية فى أنحاء العالم الإسلامي. ومن وراء الستار استُخدمت هذه الصناديق فى توزيع عوائد وأموال على مؤيدى الثورة. وقالت جهات استخبارية غربية، ومن بينها الموساد الإسرائيلى والإستخبارات الألمانية، إن جهات حكومية وفرت بالمقابل غطاءً ودعماً لوجيستياً لأنشطة استخبارية خارج البلاد. ضمن هؤلاء أدرج "العون للشهيد" (صندوق الشهداء الفقراء)، و"العون للمُستضعفين" (صندوق المقهورين)، و"العون للإمام" (صندوق الإمام)، التى خصصت بعد فترة وجيزة مبلغ الجائزة المالية لمن يقتل سلمان رشدي.

لكن مع كل أهمية تصدير الثورة، بقى الهدف الأعلى للخمينى هو تأمين سلامة واستقرار الدولة الإسلامية. حاول الخمينى أن يضمن ولاء الشخصيات التى تشغل المناصب الحساسة بطريقتين، أولاً شغل المناصب العليا بأشخاص لهم نفس الخلفية الفكرية التى يتمتع بها، من بين ألف وظيفة عليا فى الحكومة على جميع المستويات تم تجنيد ما لا يقل عن ٦٠٠ شخصية، وأبناء نسب للموسوي، وعائلة الخميني، كانوا هم الغالبية العظمى. وبخلاف شهادة الضمان القبلية تلك، فابتداءً من الثمانينات وحتى اليوم اعتمد النظام الإيرانى على بعض الجهات الاستخبارية والقمعية، التى تعمل إلى جانب الشرطة والقوات العسكرية التى بقيت تقريباً من عهد الشاه. وسيأتى الحديث عنها بالتفصيل فى الفصول التالية من الكتاب.

****

على مدى سنوات عديدة حذر الشاه مسئولى الإدارة الأمريكية المُتعاقبين، أن إقصاءه من الحكم سيؤدى إلى القضاء على

مصالح الولايات المتحدة ليس فقط فى إيران بل فى منطقة الخليج الفارسى كله. وأثناء وجوده فى فرنسا وعد الخمينى باستمرار العلاقات على حالها مع الولايات المتحدة. والواقع أن الحكومة المؤقتة التى تشكلت فى أزرجان (إحدى ولايات أفغانستان) قد التزمت بهذا الوعد. ولم تُقدم الثورة على أى تصرفات صريحة مناوئة للولايات المتحدة. وقد سمح الملالى بالخروج المُنظم لآلاف الدبابات الأمريكية من إيران فى الأيام الأخيرة لنظام الشاه، وحالوا آنذاك دون قيام رجال حرب العصابات بسرقة الأجهزة الحساسة من محطات التنصت التى أُقيمت فى شمال إيران وعرقلة تنفيذ اتفاقات 'سولت' (اتفاقات الحد من التسلح النووى المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي).

وجاء استيلاء الطلاب الغاضبون على سفارة الولايات المتحدة فى طهران فى نوفمبر ١٩٧٩ لتضع حداً لهذه السياسة المزدوجة. والواقع أن الاستيلاء على السفارة كان عفوياً دونما تخطيط مُسبق لدرجة أن رد فعل الخمينى تجاهه كان فى البداية غامضاً. غير أن مجلس الثورة أصدر بعد بضعة أيام موافقة رسمية على الاستيلاء على السفارة والاحتفاظ بالرهائن، وهى خطوة تعنى تورط النظام بشكل مباشر فى القضية. ومنذ هذه اللحظة فصاعداً وصفت الجمهورية الإسلامية الإيرانية الولايات المتحدة بأنها 'الشيطان الأكبر' وأعلنت عليها حرب إبادة.

بعد ذلك بوقت قصير تعرض الخمينى فى أحد خُطبه لجهود الولايات المتحدة فى العمل ضده. وكعادته ظهر كمتعاون محترف واكتفى بالقول إن "أمريكا لا تستطيع أن تفعل شيئاً" وكان مُحقاً، فحتى محاولة الولايات المتحدة لإرسال قوات خاصة، اعتماداً على معلومات استخبارية دقيقة قدمها لها الموساد، لتحرير الرهائن عن طريق إنزال قوات فى الصحراء الإيرانية، فشلت فشلاً ذريعاً. ولقى أحد أفراد طاقم الإنقاذ مصرعه ونجح الباقون بالكاد فى الفرار بأنفسهم.

فى الوقت الذى أبدت فيه الثورة فى إيران تشدداً ضد الولايات المتحدة قام الاتحاد السوفيتى فى ٢٧ ديسمبر بغزو أفغانستان. وقد اعتبرت السوفييت تطورات الأحداث فى أفغانستان وإيران المجاورة تهديداً لمصالحها الإقليمية، مثله مثل خطر تغلغل تأثيرات الإسلام المتشدد للجمهورية الإسلامية على الحدود الجنوبية. فسارعت لمحاولة إسقاط النظام الموالى للسوفييت فى أفغانستان.

هذان الحدثان - ثورة الخمينى فى إيران التى أسقطت النظام الموالى للغرب باعتباره لبنة أساسية فى نظرية الأمن الإقليمية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، والغزو السوفيتى لأفغانستان - أثارا مخاوف واشنطن بسبب السيطرة السوفيتية على منطقة الخليج الفارسى التى تمثل مصدراً رئيسياً لإمدادات النفط بالنسبة للغرب. كانت نتيجة هذا الخوف هو دعم الاستخبارات الأمريكية للعناصر الإسلامية فى أفغانستان، التى قاتلت ضد السوفييت. وقد تشكلت ضد الجيش الأحمر، جبهة ضمت بخلاف الولايات المتحدة، بعض جماعات المجاهدين الإسلاميين المتشددين، وإيران، وباكستان، والصين الشعبية. صحيح أن جماعات المجاهدين أعربوا بصورة لا لبس فيها عن عدائهم الأيديولوجى والدينى للولايات المتحدة والغرب، لكن تحت وطأة الظروف كانوا مستعدين للتحالف ولو مع الشيطان، لصد التهديد الحقيقى والآنى من جانب الاتحاد السوفيتي.

لقد اختار كل طرف من هذه الأطراف، بمعاييره ومبرراته، أن يتعاون مع خصوم سياسيين وأيديولوجيين فى سبيل صد عدو مشترك. لدرجة أن ال **C.I.A** بالغت ومنحت لجوءاً سياسياً وتصريح إقامة للشيخ عمر عبد الرحمن، الذى أصدر فتوى بإهدار دم الرئيس المصرى أنور السادات، نظير فتوى يصدرها للمتطوعين بالتوجه والقتال جنباً إلى جنب مع المجاهدين الأفغان.

حققت هذه الخطة الجهنمية نجاحاً غير عادى، وتدفق آلاف المتطوعين إلى هناك وتلقوا تدريباً فى معسكرات خاصة أقامتها الاستخبارات الباكستانية والسى.آي.إيه وتم تزويدهم بأحدث الأسلحة الأمريكية، ومنها صواريخ ستنجر المضادة للطائرات. وهاجر الشيخ عمر عبد الرحمن إلى الولايات المتحدة وافتتح هناك شبكة من المساجد، نفذت عام ١٩٩٤ سلسلة من العمليات الإرهابية، منها محاولة تفجير برجى التجارة العالميين والأنفاق المؤدية إلى مانهاتن. وحُكم عليه وعلى أعوانه بالسجن المؤبد فى الولايات المتحدة.

لقد أصاب السوفييت فى تقديرهم لتأثير الخطر المتمثل فى صعود نظام حكم إسلامى فى إيران وأفغانستان، واستهدف الغزو الذى قاموا به أصلاً القضاء على هذه الظاهرة. إلا أن انتصار المجاهدين الأفغان، بدعم من الولايات المتحدة، شكّل ضربة قوية لمكانة الاتحاد السوفيتي، وكان أحد الأسباب الرئيسية لسقوط الإمبراطورية السوفيتية. وسمح هذا الانتصار أيضاً بتسرب التأثير الإسلامى المتشدد إلى الجمهوريات الإسلامية التى قامت على أنقاض الاتحاد السوفيتى حال تفككه.
لقد أصبح هذا الانتصار، بمساعدة سخية من السي.آي.إيه، ركناً أساسياً فيما سُمى بعد ذلك فى الموساد 'الجهاد العالمي'.

وعاين المتطرفون الأفغان ومعهم المتطوعون الذين جلبتهم الولايات المتحدة من كل أنحاء العالم الإسلامى كيف أمكن طرد إمبراطورية رهيبة كالاتحاد السوفيتي باستخدام إرهاب ناجع. وقد أرادوا تصدير هذا الحماس سعياً للقضاء على آخرين، ومنذ اللحظة التى انتهت فيها حربهم فى أفغانستان. برز أحدهم بالذات ليس كمجرد مقاتل لا يُشق له غبار بل أيضاً كمُخطط موهوب، إنه مقاول ورجل أعمال سعودى اسمه أسامة بن لادن.

كانت حركة طالبان التى سيطرت على أفغانستان تمثل تحدى الإسلام السُنى أمام الدولة الإسلامية الخمينية. وقد سعى الخمينى وخلفاؤه إلى تقليل الخلافات بين الشيعة والسُنة، ولكن جهودهم حققت نجاحاً محدوداً فقط لكون إيران الشيعية مُكوناً له خصوصيته بالنسبة للتيار الرئيسى والسائد فى العالم الإسلامى السني. وكانت هناك حركات إسلامية راديكالية، مثل منظمات 'الجهاد الإسلامي'، مستعدة للتقرب من إيران والاستعانة بها بل وتبنى بعض الأفكار من أيديولوجيتها كنموذج. بينما فى المقابل، كانت حركة طالبان تكره إيران والشيعة، وسعت إلى إزكاء شعلة النزاع السنى الشيعي. وقد لعب بن لادن ورفاقه، عندما أسسوا القاعدة، على الحبلين وكانت علاقتهم بإيران تحمل دلالات مزدوجة.

****

كانت أحد نتائج الخوف الأمريكى من التأثير الإيرانى هو انضمام الولايات المتحدة إلى الموقف الفرنسى المؤيد لنظام صدام حسين فى العراق. فى تلك الفترة بدا ديكتاتور بغداد وكأنه يحكم واحة الاستقرار والعلمانية فى منطقة الهلال الخصيب المتدهورة. وكان صدام حسين واعياً ومُدركاً لهذا التأييد وبالفرصة التى يطرحها أمامه لتنفيذ رغباته فى المنطقة. على الجانب الآخر، لم يغض الطرف عن عمليات التطهير فى قيادات الجيش الإيرانى وحقيقة أن شحنات السلاح التى أبرمت مع نظام الشاه تم وقفها إما من جانب الدول المصدرة، أو بتعليمات من الخمينى نفسه (الذى سعى إلى إضعاف جيشه لأقصى درجة لأنه كان أقل ولاءً للحاكم الجديد). صدام، الذى أصبح رئيساً للعراق رسمياً فى يوليو ١٩٧٩ (رغم أنه حكم الدولة فعلياً قبل ذلك بكثير)، عمد إلى تكريس سيطرته الفولاذية على الدولة أكثر وأكثر وتحقيق رؤيته الشخصية على غرار تصور نبوخذ نصر (٤) ولكن برؤية القرن العشرين. كما أنه خاف من تصدير الثورة على الطريقة الخمينية إلى العراق.

فى بداية الأمر لجأ صدام حسين إلى محاولة تقويض استقرار النظام الجديد من الداخل. فأقام علاقات واسعة مع رموز النظام السابق، بمساعدة اثنين من كبار رجال الشاه، شهبور بختيار والجنرال على عُبيسى. وكان الهدف هو تحرير جزء من خوزستان (٥)، ليُقيم فيها حكومة إيرانية جديدة تحت إمرة ورعاية الشاه المنفي، وتحدد موعد محاولة الإنقلاب فى ١٠ يوليو ١٩٨٠، لكن استخبارات الخمينى أحبطتها ونكلت بمدبريها بقسوة. وتم اعتقال ٢٥٠ من المتورطين وأعدم معظمهم. وبعد عدة محاولات من هذا النوع يأس صدام من الطرق التآمرية وقرر أن يسلك طريقاً مباشراً.

فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ غزا صدام حسين إيران، مستهدفاً إلحاق هزيمة عسكرية حاسمة بنظام الخمينى وتحقيق عدة أهداف أخرى بشكل مُتزامن - احتلال مناطق واسعة تضم حقول نفط غنية، إسقاط ما اعتبره اتفاق تسوية مُهين اضطر للتوقيع عليه مع الشاه (اتفاق الجزائر فى ٦ مارس ١٩٧٥)، الذى أعاد للسيادة الإيرانية ثلاث جُزر فى الخليج ونصيب من حقوق الملاحة فى مضايق شط العرب (٦)، وأخيراً كسب المزيد من التأييد الشعبى وشحذ مهارات جيشه فى قتال حقيقي.

كانت الخطوة التى قام بها صدام حسين منطقية جداً، من وجهة نظره. فهو يقود جيش كبير ومُدرب، ومُزود بأسلحة غربية تناظر ما خلفه الغزو السوفيتى للخليج الفارسي. كان الجيش الإيرانى ضعيفاً ومُفككاً، ويعانى من ممارسات المحاكم الثورية، بعد أن أقيلت معظم قياداته المهنية أو أعدمت. تقدم جيش صدام حسين بدون صعوبات تقريباً واحتل المزيد من المدن وحقول النفط. ويبدو أن الطريق لاحتلال الدولة بكاملها كان مُمهداً أمام التشكيلات العسكرية العراقية، وأصبح نظام الخمينى كأنه مُعلق بخيوط واهية.

إلا أن صدام حسين لم يأخذ فى حسبانه تعصب وتماسك أنصار الإمام، ولا نشاط ودور الإسرائيلى سامى كاتساف. وهو ما سنقف على تفاصيله فى العدد القادم.

الهوامش:

(١) يطلق عليه رفاقه لقب رئيس المجلس الوطنى للمقاومة الإيرانية. مسعود رجوى أحد أبرز رجال المعارضة الإيرانية لنظام

الشاه. خاض أول انتخابات لرئاسة الجمهورية الإسلامية فى إيران منافسا للرئيس أبو الحسن بنى صدر، ومن المفارقات أن رجوى الذى غادر إيران معارضا فى زمن بنى صدر، عمل فيما بعد إلى جانبه فى المعارضة حين اضطر الرئيس للهروب من إيران متخفيا. يقود أهم التنظيمات المتماسكة المعارضة للحكومة الإيرانية، ويقدم نفسه نقيضا للوضع السياسى السائد فى إيران، مستفيدا من شبكة علاقاته الدولية وانتشار مؤيديه فى معظم دول العالم. فى منتصف الثمانينات عقد مسعود رجوى اتفاقا مع حكومة الرئيس صدام حسين كان من نتائجه فتح معسكرات للمنظمة فى العراق، فى سنوات الحرب العراقية الإيرانية، ولم يخف رجوى وجماعته أن يتهموا بالعمالة لبغداد التى تخوض حربا ضد بلاده، لكنه وجد فى ذلك مصلحة مشتركة إذ استطاع أن يدرب قواته وأن يخترق بهم الجبهات المشتعلة لتنفيذ عمليات داخل العمق الإيراني. فى بغداد كان رجوى يتصرف كزعيم دولة، مستفيدا من إقامته فى فرنسا، ولم يكن غريبا عليه استعراض الحرس والسير على السجاد الأحمر كما كان يقدمه تلفزيون مجاهدى خلق الذى كان يبث من العراق. الإدارة الأمريكية التى تدعى عداءها لنظام طهران تعاملت مع منظمة مجاهدى خلق كمنظمة إرهابية، ومع أن الجسم الأكبر للمنظمة موجود الآن تحت قبضة قوات الاحتلال الأمريكى فى العراق، إلا أن صفة الإرهاب لم تغادر سجلات الخارجية الأمريكية، فى حين يعتقد المراقبون أن واشنطن تريد استخدام المنظمة كورقة ضغط ضد طهران فى إطار تبادل الأدوار معها فى الشأن العراقي. صورة مسعود رجوى اهتزت كثيرا بعد احتلال العراق وخسارته لأهم قواعده العسكرية، وإن ظلت علاقاته السياسية حاضرة فى العديد من عواصم الدنيا. ذهب رفاقه قبل سنوات لانتخاب زوجته مريم رجوى رئيسا لجمهورية إيران فى المنفي، لكن هذا المنصب ظل فى دائرة المنظمة وأنصارها ولم يتم التعامل به مع أطراف أخرى. فى إحدى ضواحى باريس الهادئة، وضمن طوق من الحراسة الاستثنائى يقيم مسعود رجوى وأركان قيادة المنظمة التى تملك علاقات إيجابية مع باريس التى احتضنت الخمينى قبل انهيار نظام الشاه. رجل صارم حاد الملامح، فى العقد السابع من عمره، ما زال يهيئ نفسه لمشروع سياسى قادم فى إيران معتقدا أنه يملك قاعدة شعبية واسعة فى الشارع الإيرانى الذى لم يعد منسجما مع الخطاب السياسى المستمر لرجال الدين منذ تسلمهم للسلطة عام ١٩٧٩. يدرك فى قرارة نفسه أن وصوله للسلطة فى طهران ليس فى متناول يده، لكنه نجح فى التشويش على نظام الملالى وسياساته، ويعتقد أن المجتمع الدولى وقف ضده وضد منظمته حين صنفها الأمريكيون ضمن قائمة الإرهاب. ومن المفارقات أن دول المنطقة، التى لا تخفى قلقها من المشروع التوسعى الإيراني، ترفض حتى الآن التعامل مع مجاهدى خلق، بل أن بعض العواصم العربية أغلقت مكاتب المنظمة وطردت كادرها، فى الوقت الذى تعيد فيه دول أوروبا قراءة العلاقة مع مجاهدى خلق وزعيمها مسعود رجوي.

(٢) أبو الحسن بنى الصدر الرئيس الأول للجمهورية الإسلامية الإيرانية، رافق الإمام الخمينى فى منفاه بفرنسا وعاد معه إلى إيران ليصنعا إحدى أهم ثورات القرن العشرين، ثم انتقل مرة أخرى إلى فرنسا بعد أن دب الخلاف بينه وبين الخمينى لرفضه توجه الثورة إلى تصفية كل معارضيها عن طريق عمليات الإعدام والاعتقالات، ووقتها بدأت الثورة الإيرانية تنقلب على أنصارها إلا قليلاً. تعلم أبو الحسن بنى الصدر أصول الإسلام من والده الذى كان إماماً، لكنه خرق عادات العائلة، وفضل ارتداء الزى المدنى ليدرس علوم الاجتماع والاقتصاد فى طهران وباريس، انتخب عام ٨٠ أول رئيس للجمهورية، وخلفه الإمام الخمينى فى العام التالي.

(٣) الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية تأسس فى حيفا عام فى ديسمبر ١٩٢٠ كنقابة عمال يهودية إبان الانتداب البريطانى على فلسطين كان الركن الأساسى من توجهه العام هو تحقيق الأهداف الصهيونية وأنه يعتبر نفسه جزءا لا يتجزأ من العوامل الأساسية فى العمل الصهيوني، وفى الهجرة والتوطين والسيطرة على فلسطين واستعمارها، وفى وضع الأسس اللازمة لاقتصاد سليم مزدهر قادر على استيعاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين.

(٤) يعتبر نبوخذ نصر قائداً عالمياً عبر التاريخ، كان يستفيد كثيراً باستخدام الشعوب التى يحتلها مستخدماً ذكاءه، كان يستنفذ كل الإمكانيات البشرية والمادية للشعوب التى يستولى عليها لحد التحكم بحياتهم،إلا أنه امتاز بالديموقراطية وحرية الفكر وكان يسمح للشعوب المحتلة أن تعبد أصنامها (ألهتها) وكان يشارك الشعوب طقوسهم الدينية ويحترم ألهتهم، تعرف على الإله الواحد (الله سبحانه وتعالى) يوم غزا دولة يهوذا فى جنوب فلسطين وقد بارك الله الملك نبوخذ نصر وكان يقوده من انتصار إلى أعظم، يعتبر أعظم ملوك بابل وقد اشتهر بلقب مقيم المدن فقد كان فاتحاً للمدن لا غازياً، وقد ساهم فى نشر ديانة التوحيد ولكن من نقاط ضعفه إنه ظن نفسه شبه إله وقد دعوه حاشيته لعمل تمثال من الذهب ليسجد له الجميع فأغتر حتى وصل إلى نوبة من الجنون أبعدته عن العرش سبعة سنوات وقد امتاز بأنه يعتمد على مشورة مستشاريه وقد أعترف بمقولته المشهورة (الكبرياء الزائدة مدمرة للنفس) ولكنه عاد إلى عقله وإلى توحيد الله فكانت الآية التوراتية بحقه "فألان أنا نبوخذ نصر،أسبح

وأمجد وأحمد ملك السماء الذى جميع أعماله حق، وطرقه عادلة، وقادر على إذلال كل من يسلك بالكبرياء "(دانيال ٣٧:٤).

(٥) محافظة خوزستان إحدى محافظات إيران الثلاثين ومركزها مدينة الأهواز كما تضم مدناً رئيسية أخرى مثل عبادان وسوسنكرد ودزفول ومسجد سليمان وبهبهان والحويزة ومحمرة (خرمشهر) وغيرها. معظم سكانها من العرب. ولكن لم تحاول إيران توطين الفرس فى المدن وإعطائهم الأولوية فى كل الوظائف والمناصب كما فعل البعثيون مع الشيعة والأكراد فى العراق. وتعتبر هذه المحافظة من أفقر محافظات إيران رغم غناها بالنفط والثروات. وهى جزء من إقليم الأحواز (عربستان). ويوجد بها مطار محلى هو مطار الأهواز. وتعتبر محافظة خوزستان مركزاً مهماً لزراعة القمح والأرز وقصب السكر وتُشتهر بنخيل التمور والحمضيات بالإضافة إلى زراعة الزيتون فى مناطقها الجبلية.

(٦) شط العرب هو نهر ناتج عن التقاء نهرى دجلة والفرات حيث يلتقى النهران فى مدينة القرنة على بُعد ٣٧٥ كيلومتر جنوب بغداد. يبلغ طوله حوالى ١٩٠ كيلومتر، ويصب فى الخليج العربى عند طرف مدينة الفاو، التى تعتبر أقصى نقطة فى جنوب العراق ويصل عرض شط العرب فى بعض مناطقه إلى كيلومترين أما بالنسبة لضفافه فجميعها مزروعة بالنخيل.

◆ دراسات ◆



كتاب "عدم المساواة"
مقدمة الكتاب: المساواة والاختلاف

بقلم: أورى رام ونيتسا بركوفيتش - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوى

فقد مصطلح المساواة (equality) فى العقود الأخيرة المكانة الرئيسية التى كان يتمتع بها فى مجال العلوم الاجتماعية (أو على الأقل النقدية منها). وفى مقابل ذلك فقد حظى عكسه وهو مصطلح "الاختلاف" (difference) باهتمام شديد، أو هكذا بدا الأمر من الخلافات الشديدة التى اندلعت بين مؤيدى المساواة وبين دعاة تقبل الاختلاف. وكان لفت انتباه الباحثين والنقاد بل والعامة إلى الاختلاف بدلاً من المساواة مرتبطاً بتحويل انتباههم إلى شيء آخر يساير روح العصر، حيث تم تحويل انتباههم من الدراسة من منطلق الحداثة إلى الدراسة من منطلق ما بعد الحداثة، ثم بعد ذلك بعقد آخر تم تحويل انتباههم إلى البحث من منطلق ما بعد الاستعمار. ولكن يبدو أنه أصبح من الممكن الآن الترفع فوق هذه الخلافات. ونعتقد أن مصطلحا المساواة والاختلاف ليسا متعارضين وإنما متكاملين يثرى كل منهما الآخر. ولذلك، فإن من الأفضل اليوم التفكير فى "المساواة بين مختلفين" أو "الاختلاف بين متساويين" وما إلى ذلك حسبما سنوضح فى موضع لاحق. وكما سبق القول فإن هذا الكتاب يتضامن اليوم مع من يسعى للتسامى فوق الخلافات بشأن المساواة والاختلاف وطرح جدول أعمال أكبر وأكثر تعقيداً فى مجال العلوم الاجتماعية، مع الربط والموازنة من جديد بين مصطلح المساواة من منظور الحداثة وبين مفهوم الاختلاف من منظور ما بعد الحداثة.

ولكن من البديهى أن التوصل إلى هذا المفهوم المتداخل كأن يتطلب التوصل إلى تسوية أيديولوجية وثقافية فيما يتعلق بالتناقض بين مباديء المساواة ومبادئ الاختلاف. لقد أشادت التوجهات الثقافية العصرية بالعولمة، التى تعنى ما هو مشترك وبالتالى يُفترض أن يكون عنصر مساواة بين البشر وبين الجماعات الاجتماعية. بينما قام التوجه الثقافى فى مرحلة ما بعد الحداثة باستبدال هذه الدعوة القائمة على المساواة والمشاركة بالدعوة إلى العموميات والتخلص من الخصوصيات والانغلاق لصالح التعددية الثقافية المغرقة فى المبالغة، والتى تتكون من الآخرين والمختلفين والمتمايزين. ساعدت على حدوث هذا التغير فى التوجهات ظروف عديدة، حيث تسبب انهيار الكتلة السوفيتية التى كانت تعد البديل للعالم الثانى، والأزمة الطويلة فى دول الرفاه الغربية التى تمثل العالم الأول، فى انهيار المكانة التى كانت تتمتع بها النظريات الخاصة بالصراع الطبقى والتى كانت أصولها اشتراكية أو ماركسية، وكان مكان الصدارة فيها لمسألة عدم المساواة الاقتصادية الاجتماعية فى المجتمع الرأسمالى. وبدلاً من هذا، وتحت تأثير الصراعات من أجل التحرر فى العالم الثالث الخاضع للاستعمار وحركات حقوق الأقليات (ومنها "الأقلية" النسائية التى تضم نصف السكان) فى الدول الرأسمالية الرئيسية تحول الانتباه إلى شرائح ومجالات أخرى من عدم المساواة. مثل عدم المساواة بين الأعراق أو بين الرجال والنساء أو بين المجتمعات المتشابهة وما إلى ذلك. وفى وقت لاحق، مع انتشار وسائل الإعلام الرقمية

والاقتصاد القائم على حرية المعلومات فى عصر ما بعد التصنيع حدث تدهور فى مكانة النظريات البنيوية (المحدودة) وتم بدلاً منها إعطاء الأولوية لنظريات تؤكد على أساليب الخطاب والحرية والانتشار والغموض واللباقة التى تجمع بين جزئيات هشة. وبالطبع فقد أدى كل هذا إلى دعم الاتجاه إلى إبعاد دفة الحوار عن التركيز على "الطبقات" وتوجيهه للتركيز على "الهويات" التى تشير إلى مدى تغير واختلاف الوصف الثقافى.

أصبحت الدراسات البينية التى تجمع بين مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية بأنواعها منبراً لتطوير التوجهات المختلفة التى رعتها نظرية ما بعد الحداثة ونظرية ما بعد الاستعمار، ومنها الحركات النسائية والعرقية والجنسية والطائفية وغيرها. وفى هذا الإطار بدأت قضايا مثل الاختلافات الإنسانية والانتماءات والحركات السياسية وغير السياسية تحتل المكانة الرئيسية التى احتلتها فى الماضى قضايا مثل المساواة والطبقات والهيكل الاجتماعى والتفسير السببى للأشياء. ويمكن القول بأن التحدى الرئيسى الذى كان يواجه التيارات الجديدة فى العلوم الاجتماعية والإنسانية- التى كانت الدراسات الثقافية أكثر ما عبر عنها- لم يكن تفسير عدم المساواة الاقتصادية الاجتماعية وطريقة تحقيقها، وإنما كان التركيز على الأسباب التى تؤدى إلى عدم قبول الهويات الثقافية المختلفة، وكيفية العمل على جعل هذه الهويات مقبولة. وبالتالى فقد تجاوزت مشكلة عدم المساواة مسألة كيفية توزيع الموارد المادية وأصبحت تطبق على جوانب أخرى ومجالات حياتية أخرى. فلم يعد الحديث قاصراً على الفوارق بين الطبقات وإنما امتد إلى الفوارق بين الجنسين (الذكور والإناث)، كما امتد الحديث من المجال العام إلى الخاص وبالعكس.

ربما ينطوى الفكر النسائى فى العقود الأخيرة أكثر من أى مجال آخر على تجسيد لهذه التغيرات التى طرأت على الاهتمامات الجماهيرية والعلمية. وإذا شئنا مزيداً من التبسيط فإن الأطوار التى مرت بها اهتمامات الحركة النسائية منذ العقد السادس من القرن العشرين حتى اليوم تعبر عن استمرارية الحوار بين المساواة والاختلاف، اعتباراً من الحركة النسائية الليبرالية- التى سعت بما يتماشى مع روح العولمة لتحقيق المساواة فى الحقوق بين الرجال والنساء- إلى الحركة النسائية الماركسية التى تسعى لتغيير هيكل توزيع العمل، إلى الحركة النسائية الراديكالية التى ترى فى تقسيم البشر إلى نوعين مجالاً مبدئياً للعلاقات الاجتماعية ثم الحركة النسائية فى عصر ما بعد الحداثة التى تعترض على وجود تصنيف ثابت قائم على التمييز بين نوعين، ووصولاً إلى الحركة النسائية الراديكالية فى عصر ما بعد الاستعمار التى تقوم بتفكيك صفة المرأة إلى عناصر ثانوية أصغر مع الربط بين ذلك وبين وجود آليات قهر أخرى. وبالطبع فإن هذا التطور يعبر عن التغيير الشامل فى الأولويات فى مجال الهوية الجماعية. ويمكن الإشارة إلى أن العنصر المحرك للرؤية الحديثة - التى كانت سمة للعقدين الرابع والخامس من القرن العشرين فى إسرائيل - كان "بناء الأمة" مع المطالبة بأن تكون متجانسة (فى إطار ما عرف بالبوتقة الشهيرة التى تصهر فى إطارها كافة القوميات المتباينة) وهو ما تطور إلى نظرية ما بعد الحداثة التى ميزت العقد التاسع من القرن العشرين والتى تميزت بالتعددية الثقافية مع المطالبة بالاعتراف بالآخر (والتى ضُرب لها المثل بطبق السلطة الذى لا يستمد مذاقه الجميل سوى من اختلاف مكوناته).

وقد أدى هذا الزلزال- الذى تضمن كما سبق القول الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة ومن المساواة إلى الاختلاف ومن التكوين المتشابه للهويات الخاصة ومن الاقتصاد للثقافة ومن العالمى إلى الخاص ومن الرجولى إلى النسوى بل ومن الغرب إلى ما دونه- إلى نهضة شاملة فى العلوم الاجتماعية والآداب، وإلى توسع غير مسبوق فى فهم الديموقراطية فى أواخر القرن العشرين. ومع ذلك فليس من الممكن أن ننكر أن التزايد فى ارتفاع "الأصوات الأخرى" فى مجال الهوية الجماعية قد جاء على حساب الصمت على عدم المساواة بين "المتماثلين" فى المجال الطبقى. وعلى سبيل المثال فهناك حوار واسع النطاق فى الولايات المتحدة بشأن التمييز العرقى، ولكن فى نفس الوقت لم يعد هناك من يتحدث عن التمييز الطبقى، وفيما أصبح التمييز بين الرجل والمرأة فى المجتمعات المتقدمة غير مشروع تزايد التفاوت بين الأجور وأصبح من المعتاد رؤية أناس يعملون مقابل الفتات.

ولكن مع التقدم الذى طرأ فى العقد التاسع من القرن العشرين تبين للجميع أن المسألة تحتاج إلى إعادة نظر. وتبين للجميع أنه فى الوقت الذى انشغلنا فيه بمسألة الاختلاف (بين جماعات الهوية) تزايد عدم المساواة (الطبقى).

وكانت النتيجة الاجتماعية المباشرة للعولمة التى تزايدت وتيرتها فى الاقتصاد العالمى فى العقدين الماضيين هى زيادة التفاوت من جديد بين الأثرياء والفقراء، أو بين الرابحين من العولمة والخاسرين منها، أو بين صناع القيمة ومن ليس لهم قيمة، وذلك بعكس التوجه الذى كان سائداً طوال أغلب سنوات القرن العشرين. ولم يكن هذا التطور قاصراً على إسرائيل وإنما كان على مستوى العالم كله. وبالتالى فقد عاد تركيز جدول الأعمال السياسى والثقافى لينصب على مشكلة المساواة فى صورتها الحديثة. ولكن هذا الأمر جرى فى هذه المرة دون الانتقاص من أهمية وحيوية النظريات الجديدة الخاصة بالاختلاف والتمايز، بعد أن طرحتها على جدول الأعمال توجهات ما بعد الحداثة وما بعد الاستعمار.. وبالتالى فإن ما هو مطلوب وممكن الآن هو البحث عن مزيج أكثر

ثراء وتعقيداً من المساواة والاختلاف، بحيث يكون فى استطاعة طرفى المعادلة أن يتكاملا بدلاً من أن يتناقضا.

كان من بين الإسهامات الرئيسية فى هذا المجال الفكرى إسهام نانسى فريزر فى مقالها المؤثر "هل تعرف وجه الخلاف..؟ قضايا العدالة الاجتماعية فى عصر ما بعد الاشتراكية". توضح فريزر أوجه الارتباط بين المجالات المختلفة لعدم المساوة وعدم العدالة، وتشير إلى الاتجاهات المحتملة للصراع الاجتماعى الذى يجمع بين المطالبة بالمساواة الاجتماعية الاقتصادية (بالمفهوم الحديث) وبين المطالبة بالاعتراف بالهويات المختلفة (بمفهوم ما بعد الحداثة). وتقترح وسيلة لتحقيق التقارب بين المصطلحات المتباينة للسياسات التى تسمى "سياسة المصالح" و"سياسة الهويات" وبين الصراعات من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية فى المجال الاجتماعى الطبقى وفى مجال الوعى الجماعي.

تميز فريزر بين نوعين من أنواع عدم العدالة، وهما: عدم عدالة التوزيع، الذى يرتبط بالاستغلال والظلم الاقتصادي، وعدم العدالة فى المجال المعرفى الذى يرتبط بالسيطرة والظلم الثقافي. وبالطبع فإن هناك تداخل مستمر بين العنصر الاقتصادى والعنصر الثقافي، ولكن هناك حالات اجتماعية يكون أحد العنصرين أوضح فيها. ومن بين هذه الحالات حالة "الطبقة" التى تربتط بعدم العدالة الاجتماعية وحالة "الشواذ" التى ترتبط بعدم العدالة المعرفية. وفى مقابل ذلك هناك حالات يكون عدم العدالة فيها مزدوجاً، فيكون اقتصادياً توزيعياً وثقافياً معرفياً مثل حالات التمييز لأسباب تتعلق بالعرق أو الجنس. فالنساء والأقليات هى جماعات تعانى فى مجال توزيع الثروة وفى المجال المعرفي. فهذه الفئات تحتل أدنى الدرجات فى سلم العمل والدخل، كما تعانى من الدونية والتهميش. وهناك بالطبع فضلاً عن ذلك حالات معقدة تعانى فيها بعض الجماعات من عدم عدالة من النوعين، مثل حالة الشواذ الذين يتعرضون للتمييز فى سوق العمل أو العمال الأجانب الذين يتعرضون للاستغلال الشديد لأنهم ليسوا مواطنين.

ما هو الإصلاح المطلوب للتغلب على عدم المساواة وعدم العدالة بأنواعه..؟ تميز فريزر بين نوعين من الإصلاحات: "إصلاحات سطحية" و"إصلاحات جذرية". يتعامل الإصلاح السطحى مع نتيجة عدم العدالة أو عدم المساواة أما الإصلاح الجذرى فيتعامل مع أسباب عدم العدالة وعدم المساواة. وعلى سبيل المثال ففى مجال توزيع الثروة سيكون الإصلاح السطحى هو إتباع سياسة منح إعانات اجتماعية للفقراء، وفى مقابل ذلك فإن الإصلاح الجذرى يتمثل فى إتباع سياسة اشتراكية، بما يعنى تغيير نظام الملكية والإدارة والأجور فى المجتمع. وفى المجال الجنسى يتمثل الإصلاح السطحى فى الاعتراف بجماعات الشواذ (gay identity)، بينما الإصلاح الجذرى يتمثل فى إلغاء التصنيفات الجنسية، بما يعنى إزالة الخطوط الحاسمة التى تفصل بين جماعات الهوية الجنسية (queer politics). فالإصلاح السطحى لا يحول دون وجود عدم العدالة ولا يمنع تجدده، وفضلاً عن ذلك فإنه يفرز نتائج متناقضة، نظراً لأنه قائم من الناحية المبدئية على المساواة ولكنه من الناحية العملية يتسبب فى وجود فوارق بين الجماعات المختلفة.

ومن هنا تؤكد فريزر أن الإصلاح الجذرى لعدم العدالة الاجتماعية الذى يجمع بين الاشتراكية الاقتصادية والبناء الثقافى هو وحده الذى يمكنه القضاء التام على صراعات المصالح والهويات، ليصبح أساساً لوجود تحالفات عريضة للصراع من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية. ويمكن أن نعتبر ما قالته فريزر بمثابة إلهام لمحررى هذا الكتاب ولكثير من مؤلفى مقالاته، الذين يسعون كما سبق القول إلى طرح وجهة نظر معقدة تربط بين مصطلح المساواة فى إطار الحداثة ومصطلح المساواة فى إطار ما بعد الحداثة وتوازن بينهما.

تقدم فصول الكتاب وصفاً وتحليلاً للواقع ولكنها تتعرض له بشكل نقدى أيضاً. وتتجنب الفصول جانباً موسوعياً، يتعلق بتقييم الموقف وبالتوجهات المختلفة فى القضايا المتعلقة بعدم المساواة، وجانباً تحليلياً، يقوم فيه الكاتب أو الكاتبة بطرح وجهة نظره الشخصية. وبالطبع فإن القاسم المشترك الغالب على الكتاب لا يرتبط بتوجه معين أو برسالة محددة يتشارك فيها مؤلفو أو محررو الكتاب. فقد تمت كتابة كل فصل من فصول الكتاب بشكل منفصل عن الفصول الأخرى فى إطار التوجيهات الشكلية العامة، وبالطبع فإن المسئولية عن مضمون كل فصل من الفصول تقع على عاتق مؤلفه وحده.

يضم الكتاب نحو ٤٨ فصلاً قصيراً نسبياً يتضمن كل منها جانباً مختلفاً من جوانب عدم المساواة. وبعض هذه الفصول يوضح جوانب معينة من عدم المساواة على النحو الذى يتجلى به على مستوى الأفراد والجماعات، ومن بين أمثلتها الفصول المتعلقة بالتعليم الجامعى وبتوزيع الدخل والتفاوت فى الأجور، بينما تتناول فصول أخرى جوانب وتطورات اقتصادية وسياسية مثل تطوير الاقتصاد السياسى وهجرة العمالة، فيما تتناول فصول أخرى الجوانب الثقافية لعدم المساواة مثل الفصول المتعلقة بعلم النفس الاقتصادى والرصيد الثقافى والاتصالات والصور الذهنية فى أجهزة الإعلام. تتناول بعض الفصول المصطلحات

وأساليب التفكير والأيديولوجيات ومثال ذلك الفصول المتعلقة بعدالة التوزيع والليبرالية والماركسية والحركة النسائية ونظرية ما بعد الاستعمار، كما تتناول الطريقة التى تقوم بها هذه المدارس بتنظير وتحليل مشكلة عدم المساواة. وتتناول فصول أخرى الطريقة التى تتسبب بها المؤسسات الاجتماعية فى عدم المساواة، والتى تتيح بها تحقيق المساواة أو تحول دون تحقيقها. ومثال ذلك الفصول التى تتناول دولة الرفاهية وسوق العمل والعسكرة والديموقراطية والمواطنة. أما الفصول الخاصة بالقضاء والتعليم والصحة فتكشف الطريقة التى يتم بها التعامل مع الفئات المختلفة. وتتناول الفصول المتعلقة بالعمر والهوية العرقية والجنسية (إنسان مستقيم أم شاذ) والنوعية (ذكر أم أنثى) المعايير المنظمة للحياة والمؤسسات الاجتماعية وفى غضون ذلك تقسم الناس إلى فئات لها فرصة حياة مختلفة وقيم مختلفة. أما الفصول التى تتناول الجوانب الإقليمية لعدم المساواة فهى تلك المتعلقة بالتقسيم الجغرافى بين المناطق القريبة والمناطق النائية والتقسيم الإقليمى والبيئى وهيئات الحكم المحلى. فيما تركز فصول أخرى على الجوانب القانونية والقضائية وتضعها فى السياق الاجتماعى العريض الذى لها وجود فيه كالفصول التى تتناول حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والتمييز فى العمل والتمييز الإيجابى الذى يهدف لإصلاح تمييز واقع. وتتناول فصول أخرى الجوانب المباشرة لعدم المساواة مثل طبقات الصفوة وتقسيم المجتمع فيما يتناول غيرها العمل الاجتماعى ضد مراكز القوى مثل الاحتجاج الاجتماعى والمنظمات الداعية للتغيير الاجتماعى كمنظمات المجتمع المدنى.

من الناحية العملية حتى لو كانت أغلب فصول الكتاب قد اختارت تناول هذا الجانب أو ذاك من المساواة أو عدم المساواة فإنها تتناول القضايا الهامة التى تقع فى ملتقى تقسيم المجالات المتعارف عليه إلى مجالات ثقافية واقتصادية وسياسية أو إلى مستويات الحوار الاجتماعى المحدودة والموسعة. ولا شك أن هذا ينطبق على الفصول المتعلقة بالإدارة والاستهلاك والعولمة وشبكات الضمان الاجتماعى والأسرة. وهذا التوجه يناقش تقسيم العالم الاجتماعى إلى مجالات محددة وهو الذى فرض علينا بنية هذا الكتاب. فبدلاً من اختيار عرض الفصول حسب التقسيمات المتعارف عليها اخترنا عرضها حسب الترتيب الأبجدى لها باللغة العبرية. ولم يكن فى هذا الترتيب من ميزة سوى أنه ترتيب تعسفى، فهو لا يعطى أولوية لمجال على المجال الآخر ولا لجانب على الجانب الآخر، ولا يفترض أن هناك أى ترتيب سببى أدى إلى ظهور المساواة أو عدم المساواة. كما أنه لا يلمح لوجود نقطة أساسية أو لوجود أسلوب عمل واحد لتحقيق المساواة. ربما نكون قد تخلينا بذلك عن النظرة إلى التغيير الاجتماعى وعن العمل لأجله رغم أنهما هما اللذان فرضا علينا نظرية الحداثة. ولكن الهدف من هذا كان السعى لتبنى وجهة نظر أفضل ومنظور أكثر رحابة وتعقيد لمصطلح المساواة الذى قامت عليه الحداثة بكل ما ينطوى عليه من متناقضات. ويضمن لنا هذا النظام المساواة فى ترتيب عدد كبير من الكتاب ربما لا يتفقون فى نظرتهم للموضوع بحيث يكونون على قدم المساواة.

تقف أيضاً وراء سياسة هيئة التحرير - التى تتمثل فى عدم وجود مقالات فى الكتاب بشأن فئات محددة- زاوية الرؤية التى تتسم بالتنوع وتتضمن جوانب وإجراءات متعددة وتفضيل ذلك على التركيز على الجانب الاقتصادى أو السياسى أو غيره. فعند الحديث عن عدم المساواة بصفة عامة ينصرف الانتباه إلى الفئات المضطهدة مثل: الفقراء والنساء والشرقيون والعرب وغيرهم. ولكن هذا التوجه يناقض حقيقة جوهرية وهى نسبية عدم المساواة. فعدم المساواة ليس موجودا لدى الفقراء أو لدى العرب، ولكنه شيء يشوب العلاقات بين الفقراء والأثرياء أو بين اليهود والعرب. ولذلك فإن من يهمه القراءة عن الفقراء والأغنياء سيجد ذلك فى الفصول التى تتناول توزيع الثروات مثل فصل التفاوت الاقتصادى وفصل العولمة، ومن يريد القراءة عن الرجال والنساء فسيجد ذلك فى الفصول التى تتناول النوع أو الجنس والترتيب الطبقى فيه أو العمل النسائى كوسيلة فكرية لحل شفرة الترتيب الطبقى وانتقاده، ومن يريد القراءة عن اليهود والعرب سيجد ذلك فى الفصول التى تتناول إسرائيل بصفة عامة مثل فصول الإثنوقراطية والنظام الديموقراطى والهوية العرقية والنظام الاجتماعى وهيئات الحكم المحلى وغيرها.

والأكثر من ذلك أنه بينما تتناول بعض الفصول توزيع الدخل بين الفئات بصفة عامة فإن أغلبية الفصول تتناول الآليات والمؤسسات الاجتماعية التى تفرز تسلسلاً طبقياً من أنواع متعددة، كما هو الحال فى الفصل الذى يتناول الهوية العرقية. وتتناول هذه الفصول بالضرورة كثرة التقسيمات الفئوية. ومن أمثلة هذه الفصول تلك التى تتناول الأسرة والاتصالات والتعليم والحركات الاحتجاجية والصحة. وفى بعض الأحيان يكون التركيز على العلاقة بين الطبقات، كما هو الحال فى الفصل الذى يتناول الهوية العرقية، والذى يوضح أنه لا يجب بحث الهوية العرقية بشكل منفصل عن الهوية القومية، كما لا يجب بحث العلاقات بين السفاراديم والإشكناز بعيداً عن بحث العلاقات بين اليهود والعرب. فالمشكلة الأساسية هى أن عدم المساواة هو أحد جوانب العلاقات الاجتماعية. وتهدف فصول الكتاب إلى المساعدة فى فهم العلاقات الاجتماعية التى تفرز مساواة أو عدم مساواة فى مجالات مختلفة وبطرق مختلفة.

وأخيراً فقد تم إعداد هذا الكتاب بناءً على شعور المحررين والمؤلفين بأن الوقت قد حان لإعادة تركيز الحوار على مصطلح المساواة، ولكن مع مناقشة مصطلح الاختلاف أيضاً فى هذه المرة. فمصطلح الاختلاف لدى اتجاه ما بعد الحداثة لم يأت ليحل محل المساواة لدى أنصار الحداثة بل جاء ليوسع من نطاقها. فلم يعد هناك محل للنظر إلى المساواة على أنها تتطلب التماثل أو التشابه. على العكس، من الممكن أن تأتى المساواة نتيجة للاختلاف والتمايز. وقد تم بحث هذا الأمر باستفاضة فى المقال التمهيدى الذى تبرعت بكتابته الكاتبة أوريت كامير، والذى يستعرض التغيير فى النظرة إلى المساواة من نظرة بدائية تعتبر المساواة قائمة على التماثل أو التشابه بين البشر إلى نظرة متفحصة ترى أن المساواة بين البشر هى مبدأ قائم على كونهم بشراً دون افتراض وجود حاجة إلى تشابه آخر بينهم.

يمتد الحوار بين المساواة والاختلاف، أو بين التشابه والتمايز كمحور أساسى فى فصول الكتاب. وتعتبر مصطلحات ومؤسسات مثل الليبرالية والديموقراطية والحقوق الاجتماعية وحقوق الإنسان ودولة الرفاهية والمواطنة والتعليم العالى والمجتمع المدنى وغيرها من المصطلحات التى تتناولها فصول الكتاب جزءاً لا يتجزأ من نظرية الحداثة وعنصراً أساسياً فى أى مجتمع معاصر. والهدف المعلن لهذا الكتاب هو أيضاً تحقيق المساواة وتقليل التفاوت بين الناس. ولكن كل فصل من الفصول التى تتناول هذه الموضوعات يكشف عن الازدواجية فيها، ويوضح كيف تفرز من الناحية العملية أيضاً أشكالاً جديدة من عدم المساواة فى نتاج مباشر للحداثة. ومع ذلك فإن التغطية النقدية لأخطاء الحداثة لا يهدف إلى تفنيد مزاعم الحداثة عند مطالبتها بالمساواة، وإنما يهدف إلى إزالة العقبات التى تواجهها، حتى تلك التى وضعتها هى نفسها عندما قامت بتصنيف الناس فى أطر ثابتة مثل الهوية القومية والعرقية والجنسية والمهنية وغيرها. ولابد أن ندرك أن وجهة النظر المحدثة التى نوجه لها النقد اليوم هى نفسها تلك التى تطالب بالمساواة وهى التى توفر لنا الآليات التفسيرية التى تسمح لنا بالعمل الاجتماعى من أجل النضال ضد عدم المساواة. ومن خلال هذه الآليات يمكن كشف أنواع عديدة من عدم المساواة فى كل موضع وفى كل ميدان اجتماعي، وتصويرها على أنها نتاج عمل الإنسان وليس نتيجة حتمية لتصرفات قوى علوية أو لمشيئة إلهية، وإدانتها واعتبارها غير عادلة وبالتالى السعى إلى ضرورة إصلاحها. كل هذه العناصر هى عناصر حيوية فى بحث المساواة وعدم المساواة، وجميعها تمثل افتراضات أساسية فى فصول الكتاب. وبذلك فإن فصول الكتاب المختلفة تكشف من جديد عن مدى التناقض الذى تنطوى عليه العولمة (من منظور الحداثة) التى لا يمكن الوصول إليها حقاً سوى لو أثريناها بالخصوصية (من منظور ما بعد الحداثة). وفى النهاية فإن المساواة التى يثريها الاختلاف هى مساواة أكثر اتساعاً وأكثر تعقيداً.

وأخيراً فإن ما يشعرنا بالأسف هو أننا- حتى فى هذا الكتاب الذى يتناول عدم المساواة- لم نتمكن من التمثيل الحقيقى الصادق لكافة الجماعات الموجودة فى المجتمع الإسرائيلي. ونحن إذ نتقدم بالشكر لمؤلفى فصول الكتاب كافة على إسهامهم فى هذا الكتاب لا ننسى أن نشكر أيضاً عدداً كبيراً من الزملاء الذين تشاورنا معهم فى المراحل الأولى لإعداد الكتاب. ونشكر أيضاً مركز إدفا على مساعدته فى الخطوات الأولى لإعداد الكتاب. ونتقدم بالشكر للبروفسور أفيشاى برفرمان الرئيس الأسبق لجامعة بن جوريون بالنقب والبروفسور جيمى واينبليت عميد الجامعة ولمجلس الأساتذة بكلية العلوم الاجتماعية والآداب. ونتمنى أن يضيف كتاب "عدم المساواة" فائدة للدارسين فى مجال المساواة وعدم المساواة وأن يكون ملهماً لمن يناضلون من أجل مجتمع أكثر عدالة.

مقدمة حول نظريات المساواة
من مساواة قائمة على التشابه إلى مساواة قائمة على احترام الإنسان
بقلم: أوريت كامير (١)

أن مصطلح المساواة هو احد المصطلحات الشائعة والمعروفة والتى نرددها كثيراً. وينتشر على حوائط الفصول الدراسية فى كافة أنحاء إسرائيل إعلان قيام الدولة الذى يعد بالمساواة القانونية فى الحقوق لمواطنى الدولة كافة دون تمييز لأسباب تتعلق بالدين أو الجنس أو العرق. وفى سياقات مختلفة يطالب كل منا بالمساواة أو يحتج على مظاهر عدم المساواة التى نواجهها نحن أو غيرنا. ومع كل هذا فإن هذا المصطلح الأساسى يثير تساؤلات أكثر مما يقدم من ردود. فعلى سبيل المثال، ما هى العلاقة بين المساواة فى الحرية..؟ وما العلاقة بين المساواة وحرية الملكية..؟ وما العلاقة بين المساواة والعدالة..؟ وبين المساواة واحترام كرامة الإنسان..؟ وهل المساواة هى أحد حقوق الإنسان أم أنها أساس هذه الحقوق كلها..؟ هل يتناول مصطلح المساواة الحقوق والفرص وتوزيع الموارد..؟ وما هو موقع المساواة من النظرية الليبرالية..؟ وما موقعها من النظرية الاشتراكية..؟ وما هى العلاقة بين المساواة والدولة الديموقراطية..؟ وما دور دولة الرفاهية فى تحقيق المساواة..؟ وهل تتطلب المساواة تخصيص

موارد متماثلة للجميع أم أنها تتطلب عدم تخصيص شيء لأحد، أم تتطلب التخصيص تحسباً لعلاج التفاوت الاجتماعي الذي أورثه لنا الماضي..؟ ألا ينطبق مصطلح المساواة سوى على العلاقة بين الأفراد من بني البشر أم أنه ينطبق أيضاً على العلاقات بين الجماعات، أم على العلاقة بين الأفراد بما يتفق مع انتماءاتهم لجماعات معينة..؟ ما معنى "المساواة بين الجنسين"..؟ وهل تتطلب هذه المساواة نفي أو إنكار الفوارق بين الجنسين..؟ وهل يجب التحقق من وجود المساواة أو انعدامها وفقاً للنوايا أم الإجراءات أم النتائج..؟ وهل المساواة قيمة عالمية تفوق في أهميتها التوجهات الثقافية المختلفة أم أنها قيمة نسبية تتراجع أهميتها أمام التوجهات الاجتماعية والقيمية للأفراد والجماعات..؟ هل يجب أن يكون وجود المساواة قاصراً على المجالات العامة، أم أنها لابد أن تكون موجودة في المجالات الخاصة..؟ هل يجب أن تكون قاصرة على مجال العمل أم لابد من وجودها على مستوى الأسرة..؟ ألا يجب أن تكون موجودة سوى في سياق الحقوق المدنية أم أنها لابد أن تكون موجودة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي..؟.

تلقى فصول هذا الكتاب الثمانية والأربعين الضوء على مصطلحات ومفاهيم ونظريات ومزاعم وأفكار يمكنها أن تزيد من وضوح الأسئلة السابقة بل وأن تقدم لها ردوداً متنوعة. تتناول بعض الفصول مصطلحات اجتماعية عامة وموسعة مثل المواطنة والصفوة والمجتمع المدني والانقسامات، بينما تركز غيرها على المساواة وعدم المساواة، مثل فصول الصحة والتعليم والأسرة ووسائل الإعلام. ولا تندمج الفصول المختلفة لتكون صورة موحدة ذات طابع منهجي، لأنها لا تحكي قصة محددة، ولا تتحدث بصوت واحد، ولا تقدم حلاً مشتركاً للمشكلات. ولكن هذه الفصول التي ألفها مؤلفون مختلفون تلقى الضوء على زوايا متنوعة، وتدعو القراء إلى استخدام المعلومات الجزئية والتحليل للتساؤل بشكل مستقل وواع عن مفهوم المساواة. ولأن الأمر كذلك فلن أحاول تلخيص ما ورد في فصول الكتاب، ولا تصوير خط مشترك تلتزمه فصوله المختلفة في المزاعم التي تطرحها. وسأكتفي بعرض عدة أفكار عامة وأساسية حول مغزى المساواة ذاتها.

إن أكثر سمة محيرة من سمات المساواة (حسبما نعرفها في الحياة اليومية) هي أنها تشير في نفس الوقت إلى حالة قائمة وإلى قيمة يجب السعي لتحقيقها وإلى حق (سواء كان حقاً طبيعياً أم اجتماعياً أم قانونياً). فالقاعدة أن المتاح والمطلوب والحق هي مصطلحات تعبر عن ثلاثة حالات مختلفة ومميزة. والأكثر من ذلك فإن طمس الحدود بينها أو جعل أحدها نتيجة للآخر (وخاصة جعل المطلوب نتيجة للمتاح) يعد "إخفاقاً منطقياً" يطلق عليه وصف "إخفاق تلقائي". هناك زعم يقول إن "البيض أكثر ثراء من السود ولذلك فهم أفضل منهم، ولأنهم أفضل فإنهم يستحقون أن يكونوا أكثر ثراء من السود" وهذا الزعم هو مثال على "الإخفاق التلقائي" المستفز. ولكن الزعم التالي ينطوي على إخفاق تلقائي بما لا يقل عن ذلك: "لقد ولد الناس سواسية، ولذلك: أ- من المهم والصواب واللائق أن يظلوا سواسية. ب- يتمتع جميع الناس بحق تلقائي في المساواة. ج- يجب منح الجميع حق المساواة الاجتماعية والمساواة أمام القانون". ولشديد الغرابة فإنه بينما يبدو الزعم الأول لنا خطأ من الناحية الظاهرية فإن كثيرين منا يميلون إلى قبول الزعم الأخير بدون أي تشكك. والسبب في ذلك أننا اعتدنا كما سبق القول التعامل مع المساواة على أنها وصف لوضع قائم، أو على أنها قيمة وحق في نفس الوقت. ولكن رغم التعود تظل المشكلة كما هي ومنذ اللحظة التي تتكشف فيها لنا يصبح من الصعب تقبلها.

إن أصعب طريقة لمواجهة المشكلة المطروحة هي تبني توجه أرسطو التقليدي في التعامل مع قيمة المساواة. يقوم هذا التوجه على الربط التلقائي- الذي يبدو للكثيرين بديهياً- بين المساواة والتشابه أو التماثل. فالمساواة من وجهة نظره تعني التعامل بطريقة مماثلة مع المتشابهين أو المتماثلين. فعندما يكون هناك تشابه أو تماثل بين الأشخاص لابد من المساواة بينهم. ويرى هذا التوجه أن التشابه أو التماثل هو وصف لوضع قائم وموجود. ويرى في مقابل ذلك أن المساواة هي قيمة مطلوبة وبالتالي فإنه يقر التوصية المبدئية التي تفيد بضرورة التعامل مع الأفراد المتشابهين بشكل متماثل. ويترتب على هذا المبدأ الحق الاجتماعي القانوني الذي يرى أن المرء من حقه أن يحصل على نفس المعاملة التي يتلقاها أمثاله. وبمعنى آخر فإن أرسطو يجعل حق المساواة وحق التمتع بالمساواة وواجب التعامل بالمساواة أموراً قائمة على التشابه النسبي في الظروف بين الأفراد. وبذلك يكون من الضروري في كل مجال بحث ما إذا كان الأفراد الذين يطالبون بالمساواة متماثلين أم لا. فهذا التماثل هو وحده الذي يبرر التعامل معهم بمساواة ويلزم بالتعامل معهم على أنهم متشابهون بكل ما لهذا الكلام من معنى. ومن البديهي وفقاً لهذا المنطق أنه إذا لم يكن هناك تشابه بين الأفراد في السياق المحدد، فليس هناك ضرورة للتعامل معهم بمساواة في هذا السياق (ومن الناحية العملية فإن التعامل معهم على أنهم متماثلون يعد هو الآخر أمراً لا يليق، نظراً لأنه قد يقوض التمييز بين المتماثلين والمختلفين، وبالتالي يقوض الأساس الفكري لنظرية المساواة عنده بالكامل).

تبنت الثقافة الأوروبية نظرية أرسطو فأصبحت مقبولة من جانب كثيرين وأصبحت تُطبق فى نظريات القانون الحديثة. ومن المحتمل أن يكون هذا هو الذى جعلها أشبه بالبديهية والمنطقية. ولكن قبل تبنى نظرية بشكل كامل من الأجدر بنا أن نتحقق من الأساس الذى قامت عليه وأن نسأل لماذا: لماذا يجب أن نبحث عن التشابه من أجل المساواة، أو لماذا نعتمد فى تحقيق المساواة على التشابه..؟ وما هى القيم التى تجعل من البديهى المساواة بين النظراء وجعل التناظر أو التماثل هو جوهر المساواة..؟ عند بحث هذه النقطة يتبين لنا أن الانتقال من القول بأن هذا الشخص وذاك متشابهان فى مجال معين إلى الدعوة إلى المساواة بينهما فى هذا المجال يعد بمثابة تحديد لما هو مطلوب بناءً على ما هو متاح، وهو ما يمثل إخفاقاً تلقائياً. فالانتقال من التشابه إلى المساواة قائم على نظرة غيبية تعسفية ليس هناك ما يفسرها أو يبررها، وترى ضرورة المساواة بين المتشابهين، وهو ما يعنى أنه لو كانت الطبيعة، أو لو كان الرب أو القدر خلقوا هذين الشخصين بهذا التشابه فلابد أن يقوم المجتمع الإنسانى وقوانينه بمنحهم معاملة مماثلة، أى عليه أن يتعامل معهم بالمساواة التى تقتضيها طبيعة خلقهم.

وهذا الإخفاق التلقائى فى الانتقال من المتاح إلى المطلوب حسب طريقة أرسطو يسبب إزعاجاً وعدم ارتياح، ولكنه ليس العقبة الوحيدة فى هذه النظرية. وما يفوقه فى هذا الصدد هو الاعتقاد بأن الأفراد من بنى البشر لهم طبيعة معينة واضحة ومطلقة، وأن التشابه بينهم هو سمة واقعية ثابتة لا يمكن الاعتراض عليها. وقد أشار عدد كبير من الفلاسفة على مر الأجيال إلى عيوب هذه النظرية وأنتقدوها وطرحوا بدائل لها. فقد أنكر الفلاسفة اليونانيون بعد سقراط أن يكون للأشياء طبيعة ثابتة لا تتغير، وفضلوا الاعتقاد بأن كل شيء يتدفق ويتحرك بلا كلل وأن الأشياء تأخذ معناها فى إطار الخطاب الإنساني. وفى العصر الحديث رفض الفلاسفة المثاليون الاعتقاد بوجود أشياء لا يستطيع الوعى الإنسانى أن يدركها. كما فضل كانت أن يركز على الوعى الإنسانى وعلى المضامين والمعانى التى يفرزها ويكرسها وليس على الواقع المادى حسبما هو موجود، وهو ما يعنى التمييز بين الموجود لذاته والموجود لصفاته. وفى القرن العشرين ركزت الفلسفة الوجودية على الواقع الإنسانى وما يخلقه من عوالم. وقد تطورت هذه النظريات فى ظل نظريات لاحقة مثل نظرية ما بعد الحداثة والنظرية البنيوية لتصل إلى نتيجة مفادها أن "الأمور كلها ترتبط بالنصوص". (أو بطريقة الخطاب). ومعنى هذا أن أى شيء يمكننا أن نفهمه أو أن نفكر فيه هو بالضرورة جزءاً من اللغة الإنسانية، ومن المعانى التى تفرزها هذه اللغة (وليس حقيقة قائمة بذاتها فى العالم). ووفقاً لهذه النظريات فلا يوجد شيء مما يتعامل فيه الناس له وجود قبل الوعى الإنساني، فلا يوجد شيء "موجود" بذاته بشكل طبيعى ومطلق. و"الوجود" - مثله فى ذلك مثل معناه - هو دائماً نتاج الوعى الإنسانى والفهم الإنسانى والثقافة واللغة والمعانى الإنسانية. لذلك فإن كل هذه الأشياء نسبية وليست مطلقة ومخلوقة وليست خالقة. وانطلاقاً من وجهات النظر المذكورة فإن افتراض أرسطو بخصوص الطبيعة المطلقة والثابتة للأشياء والناس وبخصوص التشابه الواضح القائم بين الناس والأشياء (والذى يبرر بشكل تلقائى المساواة فى المعاملة بين الجميع) يبدو افتراضاً بسيطاً وساذجاً.

والآن، من الأهمية بمكان فى السياق الحالى أن نصور الفارق بين الافتراض الأساسى لأرسطو وبين النظريات الاجتماعية السائدة فى القرنين العشرين والحادى والعشرين. لقد أكد كارل ماركس - الذى ترك بصمة قوية على الفكر الاجتماعى فى القرن العشرين - أن البنية المجتمعية والهويات الاجتماعية ليست حقائق بديهية وأنها جميعا جاءت نتيجة لتطورات اجتماعية، وأن الهويات كلها- سواء "النبيل" أو "المنحط" أو "الأصيل" أو "الوضيع" أو "الثري" أو "الفقير" أو "المثقف" أو "الجاهل" أو "المتحضر" أو "البدائي"- تمثل تصنيفات اجتماعية لا تعبر عن الحقائق ولا تعكسها بأى قدر من التلقائية أو الوضوح أو الحقيقة، وإنما تكرسها وتؤسسها. وهذه الصفات الاجتماعية ليست نتيجة لوضع تلقائى سابق على نشأة المجتمع، ولكنها هى التى أفرزت الوضع الاجتماعى حسبما نعرفه، وهى التى جعلت هذا الوضع مؤكداً وملموساً وله معنى.

ووفقاً لهذه النظرية فإن الطبقات القوية فى المجتمع (سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو من الناحية العرقية أو من ناحية الجنس أو الثقافة) تفرز تصنيفات وتروج حكايات (تتضمن هذه التصنيفات) لتفسير الوضع الاجتماعي، وتوضح السبب فى كونه كذلك، ولماذا يجب أن يظل دون تغيير. هذه الحكايات تصور التصنيفات على أنها واقع وتصنف النظام الاجتماعى على أنه نتيجة طبيعية لهذه التصنيفات وبالتالى فإنها نتيجة منطقية بل وحتمية. وعندما يتقبل المجتمع القصة يعيش حياته بما يتفق معها وينقلها من المستوى الحكائى إلى المستوى التطبيقي، فيتحول التصنيف من فكرة إلى واقع اجتماعي. وتتحول القصة من خيال إلى واقع اجتماعى فى السياق المحدد الذى طرحت فيه. ولكى نفهم ما يحدث حولنا من خلال القصص التى تدافع عن مصالح معينة ومن خلال التصنيفات الأيديولوجية، علينا أن نرصد الطبقات الاجتماعية القوية وأن نتعرف على مصالحها. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا رصد أى قصة مسيطرة ودراسة الكيفية التى تخدم بها النظام القائم، وتدافع عن مصالح الطبقات

القوية. وسوف يحررنا هذا الفهم من قبضة هذه القصص والتصنيفات التى تقترحها. وسيتيح لنا انتقادها ليس من داخلها وإنما من خلال وجهة نظر بعيدة عنها.

سوف أضرب مثالاً بسيطاً لتجسيد ما أقوله. نفرض أن هناك مجتمعاً تعارف الناس فيه على أن السود أدنى مرتبة من البيض، ولذلك فإنهم أكثر احتياجاً إلى التعليم والتوجيه من البيض. ولنفرض أن البيض فى هذا المجتمع يسيطرون على السود، ويفيدون من ثمرة عملهم، ولا يسمحون لهم بالتمتع بثمار عملهم، ولا بالمشاركة فى إدارة المجتمع، أو الاستفادة من الموارد المتاحة له. فى مثل هذا المجتمع يتم تصوير تدنى مرتبة السود مقارنة بالبيض على أنه حقيقة تلقائية وأمر واقع، يسبق وجود النظام الاجتماعى وقيمه. ومن الممكن فى هذا المجتمع أن يكون السود والبيض على حد سواء متقبلين لهذه الفرضية ومتعايشين معها. ولكن إذا بحثنا فى مصلحة الفئة المسيطرة وهى البيض، سنتبين أن تصنيف "أسود" و"أبيض" ومغزاه القيمى (وهو أن البيض أرقى من السود)، وحكاية ضرورة سيطرة البيض على السود، كلها تخدم هذه المصلحة تماماً. وستوضح لنا النظرة النقدية أن تصنيفات "أبيض" و"أسود"، والنظرة إلى الأسود على أنه أدنى وإلى الأبيض على أنه أرقى، والحكاية التى ترى أن البيض لابد أن يكونوا هم المسئولين عن وضع النظام الاجتماعى وإدارته، كلها تأتى كبناء اجتماعى قائم على حماية مصلحة الفئة المسيطرة. فالمصلحة الاجتماعية هى السبب وبنية المجتمع بكل ما لها من معنى هى النتيجة.

وبنفس الطريقة هناك مجتمعات يسيطر فيها البعض على أدوات الإنتاج، ويعمل البعض الآخر فى خدمتهم، ولكنهم لا يشاركون فى الملكية أو فى صناعة القرار أو فى الاستفادة من العائد. فى هذه المجتمعات من المنطقى تماماً أن يكون الجميع متقبلين لفكرة أن الملكية هى حق، وأن التشغيل لا يكسب العامل حقوق ملكية فى أدوات الإنتاج التى يشغلها. ومن المنطقى أن نعتقد أن الجميع فى هذه المجتمعات يؤمنون بأن العائد أو الربح الذى يتحقق من العمل بأدوات الإنتاج هو حق للمالك وليس للعمال الذين يقومون بتشغيل هذه الأدوات. ولكن وفقاً لنظرية ماركس، لو بحثنا عن مصلحة الطبقة المسيطرة فى مجتمع من هذه النوعية، وهى الفئة التى تسيطر على أدوات الإنتاج فسنجد أن التصنيف الذى يقسم الناس إلى "ملاك" و"عمال يعملون ولا يملكون" هو نتاج البناء الاجتماعي، الذى يعمل - بالاشتراك مع حكاية حق الملكية وطريقة التملك - على خدمة مصلحة الطبقة المسيطرة. فالتصنيف والحكاية يخدمان البناء الاجتماعى الذى فرضه الأقوياء للحفاظ على الوضع الراهن ولمنع الضعفاء من إدراك أنهم يتعاونون مع آلية تكرس ضعفهم وفقرهم.

هذه الطريقة النقدية فى التفكير التى ترجع جذورها كما سبق القول إلى فكر كارل ماركس أصبحت حجر الزاوية فى الفكر النقدى فى كافة العلوم الإنسانية ولا سيما العلوم الاجتماعية. ومن الصعوبة بمكان أن نجد الآن مفكرين يتمسكون بالأفكار التى كانت سائدة قبل ماركس، والتى ترى أن التصنيف الاجتماعى والنظام الاجتماعى هما حقيقتان تلقائيتان سابقتان على نشأة المجتمع. وإذا نظرنا بهذه الطريقة النقدية إلى مفهوم المساواة عند أرسطو فسنلاحظ أن تصنيفات مثل "متشابهين" و"مختلفين" لا تعبر عن حقائق وأنها ليست تلقائية ولا منشئة لواقع وإنما هى بالضرورة نتاجاً للبنية الاجتماعية والقيمية والأيديولوجية، التى من المنطقى أن نفترض أنها تخدم الطبقة المسيطرة فى المجتمع والنظام الاجتماعى السائد. فى العالم الذى عاش فيه أرسطو كان "العبيد" مختلفين عن "المواطنين" (السادة) وكانت النساء مختلفات عن الرجال فى كافة المجالات. وذلك لأن المواطنين فى اليونان القديمة قبل ألفين وخمسمائة عام كانوا ينظرون إلى العبيد على أنهم فئة اجتماعية منفصلة مختلفة عن المواطنين، كما كان المواطنون (الذين كان أغلبهم من الرجال) ينظرون إلى النساء أيضاً على أنهن فئة مختلفة ومنفصلة عن المواطنين الرجال. وفى عالم أرسطو لم يكن هناك أى داع للتصرف مع العبيد أو مع النساء بطريقة مماثلة للطريقة التى يتم التصرف بها مع المواطنين فى أى مجال.

بالنسبة لمن يريدون تبنى الفكر النقدى دون التنازل عن نظرية أرسطو يبدو أن الحل البديهى هو الحل القائم على الاعتراف بالبناء الاجتماعى القائم على التشابه والاختلاف. وبالتالى فإنهم يفكرون على النحو التالي: كان أرسطو يعتقد أن الاختلاف بين العبيد والمواطنين وبين النساء والرجل هو أمر طبيعي، بينما نعتقد نحن أنه نتيجة "بناء اجتماعي". ولذلك فيمكن أن نوجه النقد إلى هذا البناء الاجتماعى وأن نقرر أنه لا يناسب عالمنا ولا قيمنا وأن نلغيه. وبذلك فإننا لن نضطر لأن نقرر أن فئة معينة تعتبر عبيداً والأخرى سادة أو مواطنين، وأنهم يختلفون عن بعضهم البعض، وأن نرتب على ذلك بالتالى أنه ليس من حق العبيد المساواة بينهم وبين السادة. ولنطبق بدلاً من نظرية البناء الاجتماعى المذكورة نظرية بناء اجتماعى تتماشى مع وجهة نظرنا وقيمنا. وبهذه الطريقة فعندما نتحدث عن حق الفرد فى المساواة فى الانتخابات البرلمانية سنستخدم البناء الاجتماعى المتحضر السائد الذى يرى أن الإنسان كائن ذكى لديه القدرة على تقرير مصيره، وسنعتبر البشر سواسية فى هذا الصدد وسنلتزم المساواة فى التعامل معهم جميعاً.

يعد هذا التوجه أقل عمومية من توجه أرسطو، كما يعد أكثر فهماً لذاته وللفكر الاجتماعى المعاصر، ولذلك فإنه أقدر على مواجهة النقد. ومع ذلك فهو ليس محصناً ضد النقد الاجتماعي. ورغم أن هذه الرؤية للمساواة حسب نظرية أرسطو لا تعتمد على مفاهيم التشابه والاختلاف واعتبارهما نتيجة لسمات تلقائية، إلا أنها تتيح وتلزم بتبنى بناء اجتماعى خلاق، يكون بمثابة أساس لتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين البشر (أو بين الفئات المختلفة). ويعد مثل هذا القبول بالبناء الاجتماعى الخلاق بمثابة قبول بموقف قيمى أيديولوجي، من المنطقى افتراض أن من أنشأه هو الطبقات المسيطرة، وأنها أنشأته بما يتفق مع مصالحها ولخدمة النظام الاجتماعى الخلاق. ولذلك فإن القبول بمثل هذا النظام الاجتماعى هو بالضرورة اتجاه محافظ، ولا يسمح ولو بمجرد استخدام مبدأ المساواة من أجل إحداث تغيير جوهرى فى النظام الاجتماعى القائم وفى ترتيب الفئات والطبقات فيه، أو تغيير التفاوت الذى ينشئه بين الأفراد أو بين الجماعات الإنسانية. وفيما يلى مزيد من التفاصيل.

فى إطار العديد من الدول الديموقراطية والليبرالية يُنظر إلى الناس على أنهم متماثلون فى قدرتهم على المشاركة فى الانتخابات البرلمانية. ولكن فى أغلب تلك الدول يُنظر إلى تقسيم البنية الاجتماعية إلى "ملاك لأدوات الإنتاج" و"عمال يعملون ولا يملكون" على أنه شيء بديهي. ومن يطالب بالمساواة فى المجال الذى ينطبق فيه هذا التقسيم - كأن يطالب بالمشاركة فى إدارة رأس المال - يتم تقييمه من خلال هذا التقسيم. فلو تم وصفه بأنه "عامل على أدوات الإنتاج دون أن يملكها" سوف يعتبر "مختلفاً" و"غير مماثل" لمن يوصف بأنه "مالك لأدوات الإنتاج"، ولذلك لن يلقى استجابة لمطالبته بالمساواة فى هذا الصدد. فالمساواة حسب نظرية أرسطو بعد التعديل لن تسمح له بصياغة مزاعم يمكن أن يستمع إليها المجتمع أو أن يتقبلها وأن يبحث فى مدى قدرتها على الإقناع. وينطبق نفس الشيء على العنصر الذى يوصف اجتماعياً بأنه "امرأة" فى السياقات التى يسرى فيها تقسيم المجتمع إلى "نساء" و"رجال". فليس فى استطاعة النساء الاستفادة من المساواة لطرح مزاعم تناهض تقسيم المجتمع إلى نساء ورجال، أو تناهض الاعتماد على ذلك التقسيم من أجل تحديد مفهوم المساواة. ولن يكون فى استطاعة العنصر الذى يوصف بأنه امرأة (سواء كان يعتبر نفسه رجلاً، أو كان يرفض التصنيف على أساس النوع، أو كان لا يرى محلاً للحديث عن الهوية القائمة على التقسيم الجنسي) أن يطرح مزاعم ضد تصنيفه فى سياقات معينة على أنه "مختلف" عن إنسان آخر مصنف على أنه "رجل". ولهذا السبب لن يكون فى استطاعة المرأة فى هذه السياقات المطالبة بمساواتها بالرجل. ولتجسيد ما أعنيه، إذا طلب عنصر يصنف على أنه امرأة الزواج من عنصر آخر لا يصنفه المجتمع على أنه رجل سيكون الطلب مرفوضاً لأنه يعتبر مختلفاً عن الرجل فى السياق المذكور والرجل وحده هو الذى يحق له الزواج بمن لا يعتبره المجتمع رجلاً. ويمكن لهذا العنصر (المرأة) أن يطرح مزاعم ضد "الاختلاف المرتبط بحالته" بين الرجال والنساء فى سياق الزواج، ولكنه لن يكون قادراً على طرح مزاعم ضد تقسيم الناس إلى رجال ونساء، أو ضد النظرية المبدئية التى ترى أن هناك اختلافات بين النساء والرجال تبرر اختلاف المعاملة بينهما فى سياقات معينة.

وعلى هذا فإن الصياغة المعدلة لنظرية أرسطو هى صياغة محافظة بلا شك. وهذه الصياغة تحول دون استخدام مصطلح المساواة لتوجيه النقد إلى التقسيمات الاجتماعية المعتادة أو مناقشتها أو مناقشة نتائجها الاجتماعية، حتى عندما تكون هذه النتائج سبباً فى تمييز واضح وصارخ بين الأفراد أو بين الجماعات الإنسانية. ولا تسمح نظرية أرسطو بعد التعديل سوى بالحصول على الحقوق التى تتماشى مع البنية الاجتماعية المعتادة فى إطار النظام الاجتماعى القائم.

تؤدى هذه الأفكار إلى استنتاج نقطة الضعف الأساسية فى نظرية أرسطو من منظور الفكر الاجتماعى النقدي، والتى تتمثل فى الربط بين مصطلح المساواة ومصطلح التشابه (سواء كان هذا التشابه تلقائياً أو ناتجاً عن البنية الاجتماعية). ولتوضيح هذه النقطة سوف أطرح ثلاثة نظريات اجتماعية لأناقش منها العلاقة بين المساواة والتشابه فى نظرية أرسطو. ترى النظرية الأولى أن البشر متماثلون فى كل شيء بغض النظر عن البناء الاجتماعي، وأن هذا التشابه يؤثر على أى مقارنة محتملة بينهم. وبموجب هذه النظرية فإن كل البشر متشابهون فى كل شيء. ومعنى هذا أن من حق كل البشر المشاركة بالتساوى فى كل الموارد المتاحة للمجتمع. وهذه النظرية تقوض منطق أرسطو، وذلك لأنها لا تعترف بإمكانية وجود تشابه أو اختلاف حسب الظروف فى أى مجال (وهذه النظرية هى عرض مبسط لنظرية شبه ماركسية. فالنظريات الماركسية تطالب بصفة عامة بالمساواة الكاملة فى المشاركة فى السيطرة على أدوات الإنتاج، ولكنها فى هذا المجال تميز بين احتياجات كل شخص وقدراته. وتعترف بالاختلاف الشخصى حسب المبدأ الذى يقول: "من كل حسب قدرته ولكل حسب احتياجاته". فالتشابه التام بين البشر إذن يتعلق بما يكسبهم الحق فى تملك أدوات الإنتاج ولا يتطرق إلى الاحتياجات أو القدرة على الإسهام).

تزعم النظرية الثانية عدم إمكانية تجاوز البناء الاجتماعى لأنه يعبر عن الواقع الإنسانى وليس من الممكن تجاوزه. وبموجب هذه

النظرية لا يوجد فى حياتنا مجال وجود يعفى الإنسان من الآليات التى تعمل فيه. ولا يوجد جوهر إنسانى عميق بالقدر الذى يتيح تجاوز البناء الثقافي. ووفقاً لهذا الخط الفكرى (الذى يتماشى مع روح ما بعد الحداثة، والذى ينتشر فى الخطاب السياسى الذى يتناول الهويات) فإن فكرة التشابه الجوهرى الشديد الذى يجمع بين البشر كافة هو وهم غيبي، والخطاب الذى يتناوله هو خطاب غيبي، والأكثر من ذلك أنه وهم غيبى مستغل، يفرض على أفراد الجماعة جوهراً داخلياً واحداً، يتناسب عملياً مع وجهة نظر من يفرضون اللغة والثقافة والتشبيهات ومع نظرتهم إلى ذواتهم. وهذا الوهم يخدم خالقيه الذين يسيطرون على الثقافة التى أفرزته ويفرض على أعضاء الجماعات الأخرى فى هذه الثقافة تشبيهات غريبة عليهم تزيد من تعرضهم للاستغلال. فالواقع الإنسانى الوحيد إذن هو واقع الاختلاف بين الأفراد الذين ينتمون إلى جماعات مختلفة، والذين لا يمكن أن يتواجدوا فى مواقف متشابهة. ورغم الاختلاف بين هذه النظرية وسابقتها فإنها هى الأخرى تقوض منطق أرسطو عن طريق تفنيد إمكانية وجود تشابه أو اختلاف يتعلق بالظروف. حيث تزعم النظرية الأولى أن الجميع متشابهون وتزعم الثانية أن الجميع مختلفون. وأياً كان الأمر فلا يوجد معنى للمساواة القائمة على الشبه والاختلاف بين أفراد فى ظروف مختلفة.

تعد النظرية الثالثة أقل حسماً ومنهجية من سابقتيها، ويمكن وصفها بأنها برجماتية أو منطقية. وهى على استعداد لتقبل التمييز المبدئى بين التشابه والاختلاف فى سياقات معينة فى ظل ظروف اجتماعية محددة، ولكنها لا تنطبق على كافة السياقات الاجتماعية، ولا توافق على تمييز شيء معين بشكل ثابت على حساب غيره. ووفقاً لهذه النظرية يمكن فى ظروف معينة القول بوجود تشابه أو اختلاف بين مرشحين لمنصب معين. ومن الممكن وفقاً لهذه النظرية أن يترتب على التشابه أو الاختلاف حق فى المساواة فى الأجور أو الفرص أو الامتيازات. ولكن رغم أن هذه النظرية القائمة على التشابه أو الاختلاف الظرفى قد تكون ملائمة لسياق العمل والالتحاق به وشروطه إلا أنها غير ملائمة لسياقات اجتماعية أخرى، مثل حق التعليم المجاني. وقد لا يكون هناك معنى لبحث التشابه والاختلاف بين البشر فيما يتعلق بسياق حق التعليم المجاني. ويجب النظر إلى الحق فى المساواة فى هذا الصدد وتطبيقه، بغض النظر عن أى تشابه أو اختلاف بين الناس. وفى نفس الوقت قد يكون هناك محل لأنواع معينة من التمييز فى سياق اجتماعى معين فى فترة محددة. ولكن يجب السماح لكل إنسان بأن يعترض على هذا التمييز وأن يطالب بحق المساواة. وعلى سبيل المثال فهناك من ينظر اليوم إلى التمييز بين الرجال والنساء على أنه تمييز له وجاهته فى سياق حق الزواج. ولكن لابد من إتاحة الفرصة لكل من يريد الاعتراض على استخدام أوجه الشبه والاختلاف من أجل تحديد مفهوم المساواة فى هذا السياق. وهذه النظرية لا تتنكر تماماً لنظرية أرسطو، ولكنها تربطها بسياقات معينة فقط، وتطالب بالتفتح فى تطبيقها وتطالب بالمرونة والاستعداد المستمر لتغيير الافتراضات الأساسية الاجتماعية. ووفقاً لهذه النظرية يمكن استخدام معادلة المساواة التى وضعها أرسطو من أجل بحث المساواة فى حالات معينة، ولكن هناك حاجة لنظريات مساواة أخرى تتناسب مع الحالات الأخرى.

فى ضوء هذا النقد، لو أننا تخلينا عن نظرية أرسطو أو فرضنا عليها قيداً، سيكون من الضرورى أن نبحث عن نظرية بديلة أو نظريات بديلة، تنطبق على سياقات مختلفة. ويتطلب البدء فى هذه العملية اختيار نقطة انطلاق. فإذا كانت المساواة من وجهة نظرنا هى قيمة فى المقام الأول، ربما يجب أن نسأل: وما هى نظرية القيم التى نرتبها عليها..؟ وربما يجب أن نسأل: ما هى الأهداف الاجتماعية التى تخدمها أو تحققها..؟ ثم نقوم بصياغتها بما يتفق مع ذلك. ربما يجب أن نبحث الكيفية التى يجب أن تخدم بها نظرية المساواة الأهداف الاجتماعية التى تم تبنيها لأجلها وإكسابها مفاهيم تسمح لها بالعمل بأكثر الطرق فعالية ونزاهة. قد تلقى فصول هذا الكتاب الضوء على وجهات النظر المتعلقة بالمبادئ والأهداف وطرق العمل الاجتماعية التى يمكن أن تساعد كلاً منا على المشاركة فى المهمة التى تتحدانا وهى مهمة تحديد وتوضيح مفهوم المساواة.

وللربط بين قضية المساواة وبين المجتمع الإسرائيلى سأناقش الآن العلاقة بين المساواة والمبادئ، التى اختار المجتمع الإسرائيلى جعلها صلب ميثاق حقوق الإنسان لديه، وهى كرامة الإنسان وحريته. صدر القانون الأساسى (٢) لكرامة الإنسان وحريته عام ١٩٩٢ بتأييد أغلبية كبيرة من أعضاء المجلس النيابى الذين يمثلون الجمهور الإسرائيلي، وقرر أن الحفاظ على كرامة الإنسان وحريته هى قيم أساسية يقوم عليها المجتمع الإسرائيلى ونظامه القضائي. ومنذ ذلك الحين كثيراً ما أثير سؤال عن ماهية العلاقة بين كرامة الإنسان وحريته وبين المساواة والحق فى المساواة. هناك من يعتقدون أن حق المساواة هو حق يترتب على كرامة الإنسان، وهو ما يعنى أن الحفاظ على كرامة الإنسان هو ضمان بمنع التمييز بين الناس، أو على الأقل بمنع التمييز بين الجماعات أو الفئات المختلفة (ومثال ذلك ما قررته المحكمة العليا بشأن أليس ميلر التى أرادت الخدمة فى الجيش ورُفض طلبها لأنها أنثى. "راجع حكم المحكمة العليا رقم ١٥٤١ لعام ١٩٩٤"). ويعتقد آخرون أن الحق فى الكرامة والحق فى الحرية هى حقوق مترتبة على المساواة التلقائية بين الناس (وهذا التوجه أكثر شيوعاً فى دول أخرى يُنظر إلى المساواة فيها على أنها مبدأ

دستورى واجتماعى أساسى). ويعتقد كثيرون أيضاً أن هناك تداخل معين بين كرامة الإنسان وحريته وبين المساواة، رغم أن الأصل فى هذه المصطلحات الثلاثة أنها مصطلحات مستقلة ومنفصلة لا يجب الخلط بينها وطمس الفوارق بينها (وعلى سبيل المثال يخطئ من يعتقد أن القانون الأساسى لحقوق الإنسان وحريته لا يكفل حق المساواة فى سياقات كثيرة). وأود أن أقترح على القارئ نظرة قد تساعده على التفكير فى تلك المصطلحات الثلاثة الهامة والعلاقة بينها.

أعتقد أن المساواة وكرامة الإنسان هما آليتان مميزتان، تستخدم كل واحدة منهما لفرض قيد على حرية الفرد فى المجتمع لضمان الموازنة بين حريته وبين الصالح العام وحرية باقى الأفراد. فحرية الفرد هى الأساس لدى العالم الليبرالى. فقد نشأت الليبرالية لمناهضة القهر واستعباد أجهزة الحكم المتسلطة للأفراد، وهى تسعى بشكل أساسى لضمان التحرر من القهر. ولكن الحرية هى حق لا يمكن ضمانه بشكل مطلق، فالحرية المطلقة تؤدى للعنف وسيطرة الأقوى ولا تسمح بوجود المجتمع. وفضلاً عن القواعد التى تحمى الحرية وتدافع عنها فإن كافة المعايير الاجتماعية والأعراف والقوانين تفرض قيوداً على حرية الفرد بطريقة أو بأخرى، باسم الدفاع عن الآخرين وعن النظام الاجتماعي. وعلى ذلك فلا مفر من فرض قيد على الحرية حتى فى أكثر المجتمعات ليبرالية. والمشكلة لدى الليبراليين هي: ما هى الصياغة التى يجب استخدامها لتقليل القيود على حرية الأفراد إلى أدنى حد ممكن دون تعريض حرية الأفراد الآخرين والنظام الاجتماعى للخطر.

تعتبر المساواة المبدأ الأساسى الذى نشأ واحتل مكانه إلى جانب الحرية فى العالم الليبرالي. فقد كانت مباديء الثورة الفرنسية هى المساواة فى الحرية والإخاء. ولذلك كان من الطبيعى فى العالم الليبرالى أن تنشأ نظرية ترى أن القيد الذى تفرضه المساواة على الحرية هو قيد عادل ومنصف للغاية. وعلى سبيل المثال فإن المساواة فى الحرية من المبادئ الأساسية فى المجتمع الأمريكى وفى الدستور الأمريكي، الذى يعتبر حق كل إنسان فى المساواة قيداً على كل من يحيطون به فى ممارسة حقهم فى الحرية. ولكن عند الحديث عن المساواة يثور السؤال التالي: فى أى مجال تكون المساواة..؟ أهى مساواة فى المؤهلات والقدرات..؟ أم فى الفرص..؟ أم فى الموارد..؟ إن الرد الحتمى من وجهة النظر الليبرالية هو المساواة فى الحرية. فالناس جميعاً متساوون فى الحرية وفى أن من حقهم ممارستها. ومعنى هذا أن النظام الاجتماعى لابد أن يكون قائماً على الاعتراف بأن الناس سواسية فى حق التمتع بالحرية، بمعنى أنه لا شئ يحد من حق الإنسان فى الحرية سوى حق إنسان آخر فى المساواة فى الحرية.

تذكرنا هذه النظرية الليبرالية القائمة على المساواة فى الحرية بنظرية المساواة شبه الماركسية التى سبق طرحها فى هذا المقال. وترى هذه النظرية أن المساواة بين البشر تعنى أنهم جميعاً سواسية فى كل شئ. ولكن بينما ترى النظرية شبه الماركسية أن المساواة بين البشر تنسحب على كافة مجالات الحياة الاجتماعية، بما فيها توزيع الموارد، فإن النظرية الليبرالية المطروحة هنا ترى أن المساواة بين البشر تقتصر على حقهم فى الحرية التى تعد القاسم المشترك بين البشر كافة. وهذا القاسم المشترك الليبرالى محدود للغاية مقارنة بنموذج المساواة شبه الماركسي، ويؤدى إلى مساحة مساواة أكثر محدودية حسبما سأوضح فى موضع لاحق.

إن المهمة الأساسية للدولة فى مثل هذا العالم المصطلحاتى هى ضمان ألا يتسبب حق واحد فى ممارسة الحرية فى إلحاق الضرر بحق الآخر فى الحرية، وهو ما يعنى ضرورة أن يحترم كل واحد حق الآخر فى المساواة فى الحرية. وعندما تستخدم الدولة نفوذها لتحقيق هذا الهدف فإن عليها العمل على عدم المساس بحق الأفراد فى المساواة فى الحرية، بمعنى أن عليها أن تقيد حرية الأفراد بنفس القدر، وألا تمس حرية شخص أكثر من الآخر.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الرؤية الليبرالية للمساواة فى الحرية لا تضمن للفرد سوى الحماية من التدخل الخارجى من جانب الآخرين ومن جانب الدولة فى حقه فى المساواة فى الحرية، ولا تمس مضمون حريته ولا قدرته على ممارستها. وهذه المعادلة تعترف بحرية الآخر وبالتحرر من الآخر (حتى لو كان الآخر هو الدولة) وليس بحرية الفرد فى تحقيق أهداف معينة (مثل السعادة والتطور الشخصى والازدهار الثقافى وتبنى أيديولوجية اجتماعية معينة والمساواة فى الموارد). وهذه المعادلة لا تتناول نقطة الانطلاق الأساسية للأفراد فى المجتمع (فيما يتعلق بتوزيع الموارد بينهم على سبيل المثال) ولا تتناول النتائج الجوهرية المترتبة على تصرفاتهم (فى سياق تحقيق المساواة فى توزيع الموارد على سبيل المثال). وبالتالى فإن هذه المعادلة لا تتناول سوى ما وصفه يشعياهو برلين بأنه "حرية سلبية" وتعنى التحرر من الإكراه، ولم تتناول "الحرية الإيجابية" التى تعنى حرية العمل. ويرى برلين أن ضمان الحرية السلبية يتماشى مع العالم الليبرالى الحقيقى بينما الدفاع عن الحريات الإيجابية يثير الخوف من سيطرة الأغلبية على الحرية الفكرية وحرية التعبير وحرية الانتخاب، وهو ما قد يؤدى لنشأة نظم شمولية.

إن العالم الذى يتبنى معادلة المساواة فى الحرية هو عالم يحق لكل فرد فيه ممارسة حريته السلبية، إلى أن يصل إلى النقطة التى قد يسبب فيها هذا ضرراً لحق آخر فى المساواة فى ممارسة حريته السلبية. والمعيار الوحيد الذى ينطبق على سلوك الأفراد وعلى

العلاقة بينهم هو المقارنة الكمية بين الإمكانيات (الافتراضية) المكفولة لكل فرد فى ممارسة حريته السلبية مقارنة بالإمكانيات المكفولة لغيره فى القيام بهذا. ومعنى المساواة فى هذا العالم أن يتمتع كل فرد بنفس القدر من الحرية السلبية، الذى يتمتع به غيره من الأفراد. ومعنى التمييز محدودية الحرية السلبية لأحد الأفراد مقارنة بغيره.

فى عالم المصطلحات الأمريكى على سبيل المثال، تتجلى نظرية المساواة فى الحرية فى أحكام قانون العقود وفى أحكام التعويضات. فهذان المجالان من مجالات القانون هما عصب القانون الأمريكي، الذى يعبر إلى حد كبير عن وجهة النظر الاجتماعية. حيث تضمن نظرية العقود أولاً وقبل أى شيء الحرية السلبية للفرد فى التعاقد، بما يتساوى مع الحرية المكفولة لأى فرد آخر. ومعنى هذا هو التعبير عن الحق فى الحرية السلبية وممارستها من خلال حق الالتزام بالعقود. وتضمن قوانين التعويضات الإيمان الشديد بأن من حق كل فرد ممارسة حريته السلبية فى الشراء والملكية حسبما يشاء، إلى أن يصل إلى النقطة التى يلحق فيها هذا الحق ضرراً بآخر له حق المساواة فى ممارسة حريته السلبية فى الشراء والملكية. ومن الأهمية بمكان الالتفات إلى أن التجاهل المتعمد للحرية الإيجابية فى قوانين العقود والتعويضات لا يتعلق مطلقاً بنية الأفراد وإنما بنتائج تصرفاتهم. وعدم وجود موارد لدى بعض الأفراد فى المجتمع يمكنهم الارتباط بعقود بشأنها لا علاقة له بمعادلة المساواة فى الحرية. فطالما لا يوجد من يفرض على الفرد قيداً فى استخدام حريته السلبية فى التعاقد بشأن ما لديه فإن كونه معدماً لا يمس حقه فى المساواة فى الحرية. ولا تدعى معادلة الحرية والمساواة الليبرالية أنها تكفل لأحد المساواة فى الحرية الإيجابية ليحقق لنفسه المساواة فى الحصول على نصيب من الموارد المتاحة للمجتمع. ولذلك فإن الحرية السلبية للفرد فى الارتباط بعقود يمكن أن تحسن وضعه الاقتصادى النسبى مقارنة بالمحيطين به،لا علاقة لها بتمتعه بالحق فى المساواة فى الحرية.

يرجع سحر المعادلة الليبرالية بشأن المساواة فى الحرية إلى براءة مصطلحاتها واقتصارها على الحد الأدنى من القيود. فهى تقلل قدر الإمكان من القيود المفروضة على الحرية السلبية للفرد، ولا تفرض عليه أى قيم جوهرية. ولذلك فهى من وجهة النظر الليبرالية تحقق أقصى فائدة. ولكن عيوبها كثيرة من وجهات النظر الأخرى. ومن بين ما يوجه إليها من نقد أن هناك اختلاف من الناحية العملية بين مفاهيم الحرية لدى الأفراد ورغبتهم فى ممارسة هذه الحرية. غير أن معادلة المساواة فى الحرية الليبرالية تطبق مفهوماً موحداً على الناس كافة، وهو مفهوم إنسانى محدود لا ينطبق من الناحية العملية سوى على عدد محدود من الناس. ووفقاً لهذا التوجه فإن الإنسان هو كائن طموح يسعى فى المقام الأول إلى ممارسة حقه فى الحرية السلبية فى ظل أقل قدر ممكن من التدخل الخارجى فى اختياراته وأفعاله. ولكن هناك أفراد كثيرون يصفون أنفسهم بمصطلحات مختلفة تماماً. وليس لممارسة الحرية السلبية لديهم أهمية قصوى. وبالتالى فإنهم لا يعتبرون التدخل الخارجى فى شئونهم أصل كل الشرور. وهناك كثيرون يصفون أنفسهم بمصطلحات معينة ترتبط بالحرية الإيجابية، مثل حرية المرء فى أن يكون يهودياً محافظاً، أو فى أن يكون أسود ذا كبرياء، أو فى أن يتلقى تعليماً متميزاً، أو فى أن تكون له المساواة فى السيطرة على الموارد المتاحة للمجتمع، بينما يؤدى ادعاء الليبرالية أنها تصف الإنسانية بمصطلحات تلقائية، لا تطالب بالكثير ولها ارتباط بمعادلة المساواة فى الحرية إلى فرض وجهة نظر معينة على الكافة، قد لا يؤمنون بها.

هناك نقد آخر موجه لمعادلة المساواة فى الحرية وهو أن هناك اختلافاً فى الإمكانيات المتاحة للأفراد لممارسة حريتهم، والتجاهل المطلق لهذه الحقيقة يجعلها رجعية ومتحفظة. ولا تسمح معادلة المساواة فى الحرية للأفراد بتحقيق سعيهم للمساواة فى الموارد، بل تكرس الوضع الاجتماعى القائم وتصف هذا بأنه مساواة. والنتيجة أن الأفراد ذوى الموارد وذوى الدافع القوى لممارسة الحرية، من خلال إدارة شركة أو تجميع ممتلكات، يمكنهم فى ظل هذه المعادلة ممارسة حريتهم بشكل يكاد يكون بلا حدود، على حساب رفاهية الآخرين كافة. وسوف أضرب الأمثلة لذلك فيما يلى.

فى العالم الذى يمتلك أحد الأفراد فيه مصنعاً بينما الآخر لا يملك أى شيء، وفقاً لمعادلة المساواة فى الحرية من حق صاحب المصنع أن يفعل ما يتراءى له، طالما لم يحرم المعدم حقه فى التصرف بنفس القدر من الحرية السلبية فى الموارد المتاحة له. ومعنى ذلك أن صاحب المصنع من حقه أن يرتبط بالمعدم بعقد عمل، يكفل للمعدم شروط عمل غير إنسانية، على ألا يتسبب هذا الارتباط التعاقدى فى حجب الحرية السلبية التى يتمتع بها المعدم، والتى تكفل له الارتباط بعقود تتعلق بقدرته على العمل عن طيب خاطر. ووفقاً لمعادلة المساواة فى الحرية، فإن صاحب المصنع والمعدم- بارتباطهما التعاقدي- يمارسان نفس القدر من الحرية السلبية دون أى قيود، وبذلك يكون حق كل منهما فى المساواة مكفولاً. ولا محل- عند تقييم المساواة- للنظر إلى أن المعدم ليس له خيار سوى الارتباط بهذا العقد، إذا لم يكن يريد الموت جوعاً، أو إلى أن ظروف عمله مجحفة، ولن تعطيه الفرصة للشعور بالحد الدنى من الراحة أو السعى لتحقيق طموحاته، أو إلى أن صاحب المصنع سيزداد ثراء بينما المعدم سيزداد فقراً.

ويوجه إلى هذه النظرية نقد، ليس باعتبار المساواة فيها خاوية من أى مضمون اجتماعى فحسب، وإنما أيضاً باعتبارها إجحافاً بالفقراء. فهى مساواة تكفل للأثرياء السيطرة على الفقراء مع التباهى بتمسكهم بمبادئ العالمية والليبرالية. ووفقاً لهذا التوجه النقدى فإن هذا يكاد يكون تدميراً للغة، وللمعانى التى يحملها مصطلح مثل "المساواة فى الحرية".

قدمت فيما سبق عرضاً للقيود التى تفرضها المساواة على الحرية. أما النظرية البديلة فهى تقييد حرية الإنسان من أجل تحقيق مبدأ احترام كرامة الإنسان، وهو ما يختلف اختلافاً جوهرياً عن القيد الذى تفرضه المساواة. فالقيد الذى يفرض على الحرية لدواعى احترام كرامة الإنسان أقل بكثير من القيود التى تفرض لدواعى المساواة، ولكنها أكثر صرامة منها. فهى لا تقيد حق شخص فى الحرية السلبية ضماناً لحق آخر فى الحرية السلبية، وإنما تقيده حفاظاً على كرامة الأخر، التى تعتبر من القيم المطلقة التى يمكن وصفها بأنها حرية إيجابية.

لقد قررت الأمم المتحدة أن كرامة الإنسان هى جوهر الوجود الإنسانى للفرد. ووفقاً للقرارات الدولية فإن الحقوق الإنسانية المترتبة على ذلك هي: حق كل إنسان فى المأكل والملبس والمسكن والدفء وعدم التعذيب وعدم تقييد الحرية وتلقى تعليم أساسى والحديث بلغته والحفاظ على معتقداته أو عدم الالتزام بأى عقيدة - حسبما يشاء - وممارسة هويته الجنسية وإقامة أو عدم إقامة أسرة - حسبما يشاء - وما إلى ذلك. ومعنى تقييد الحرية السلبية لأسباب تتعلق بالكرامة الإنسانية أن حق المرء فى ممارسة حريته السلبية ينتهى فى الموضع الذى يمس فيه حرية الآخرين الإيجابية سالفة الذكر. تتضمن هذه المعادلة إذن نوعين من الحريات، الأول مترتب على حق المرء فى ممارسة حريته، إلى أن يصل لموضع تتصادم فيه مع حريات الآخرين وكرامتهم الإنسانية، وهو حق فى الحرية السلبية، والثانى حق المرء المترتب على احترام كرامته الإنسانية، وهو حق تترتب عليه حرية إيجابية محددة (كحرية المأكل والاستحمام والحديث وما إلى ذلك).

لقد تشكلت ملامح معادلة المساواة فى الحرية فى عصر التنوير، عندما كان المجتمع الغربى يؤمن بالتقدم وبالمستقبل المشرق. وقد ظهرت معادلة الكرامة الإنسانية بعد الحرب العالمية الثانية عندما أدرك المجتمع الغربى أنه فى ظل عدم وجود خطوط حمراء يمكن حتى لأكثر المجتمعات تحضراً أن يمارس حريته دون حدود. وهذه معادلة محدودة للغاية ولكنها أكثر إنسانية. فهى تعترف بتفاوت القوة بين الأفراد المختلفين، وتسعى إلى الدفاع عن الفقراء ولو قليلاً ضد الأغنياء. وهى تفعل ذلك من خلال منح مساحة أكبر للأثرياء للتحرك فيها. ولكنها فى مقابل ذلك تطالبهم بعدم انتهاك إنسانية الفقراء. ومقارنة بالولايات المتحدة- التى اختارت منذ عصر التنوير المعادلة الليبرالية التى تدعو إلى المساواة فى الحرية - فإن دولة إسرائيل اختارت فى نهاية القرن العشرين معادلة الحفاظ على كرامة الإنسان (غير أن هناك حاجة للتعمق فى بحث السؤال التالي: هل المجتمع الإسرائيلى بسياسته الاقتصادية والاجتماعية مخلص للقيم التى اختارها والتى التزم بها..؟ هناك فصول عديدة فى الكتاب تشكك فى هذا).

وليس هذا هو الموضع المناسب للمناقشة التفصيلية لمنطقية وتأثير معادلة كرامة الإنسان، مقارنة بمعادلة المساواة فى الحرية. وسوف أشير فى هذا الصدد إلى نقطتين أساسيتين فحسب. أولاً: أقترح تسمية الحد الأدنى من الكرامة التى تحدثت عنها هنا باسم "الكرامة الأساسية". ويمكن تدعيمها برافد آخر من روافد الكرامة وهو "كرامة المعيشة" ويتناول قدرة كل فرد على تحقيق طموحاته وفقاً لحقه فى تقرير مصيره. وهذا النوع من أنواع الكرامة هو ضمان بممارسة حقوق إيجابية أكثر تطوراً، توصف الآن بأنها حقوق اجتماعية واقتصادية. ويمكن للمجتمع الذى يختار تقييد حرية أفراده بقيود كرامة الإنسان أن يقرر ما هو القدر المناسب من "كرامة المعيشة" الذى يختار أن يكفله للأفراد فى كل عصر وكل ظروف، ليضيفه إلى الكرامة الأساسية التى تعتبر مبدأً أساسياً مطلقاً.

ثانياً: بخلاف عالم الحرية السلبية، لا يؤدى تعظيم كرامة شخص فى العالم القائم على ضمان كرامة الإنسان إلى الحط من كرامة الآخر. وبينما تتضمن معادلة المساواة فى الحرية نقطة تصل عندها الحرية السلبية إلى الصفر، لأن زيادة حرية شخص تقلل من حرية الآخر، ولذلك يجب ضمان المساواة فى الحرية للكافة، وألا يحصل أحدهم على حريات بالغة على حساب الآخر. أما عالم كرامة الإنسان فليس فيه نقطة الصفر. على العكس تعتبر الكرامة الإنسانية قاسماً مشتركاً للإنسانية جمعاء. وكما هو الحال فى نظرية الأوانى المستطرقة كلما زادت كرامة شخص زادت كرامة الآخر. ومع هذا فالحفاظ على كرامة شخص قد يمثل قيداً على الحرية السلبية لشخص آخر. وعلى سبيل المثال فإن السعى إلى ضمان ظروف عمل إنسانية للمعدم من الممكن أن يمس حق صاحب المصنع فى الارتباط التعاقدي، ولكن ضمان ظروف عمل إنسانية للمعدم سيزيد من كرامة صاحب المصنع، الذى يتقاسم مع هذا المعدم الكرامة الإنسانية العالمية.

فى ضوء ما قيل حتى الأن فإن العلاقة بين المساواة وكرامة الإنسان هى أن كلاً منهما يمكنه أن يصبح عاملاً يوازن الحرية. فالأولى تقلل حرية الإنسان بطريقة شكلية ونسبية، والثانية تقيدها بشكل جوهرى ومطلق. ولكن هذين المبدأين الهامين لا يلتقيان، رغم أن الجمع بينهما سيكون له تأثير قوي. وأعتقد أن هذه يمكن أن تكون نقطة انطلاق نحو إعادة تحديد معنى مصطلح المساواة. ومن الناحية العملية فإن هذه نقطة الانطلاق التى اختارتها الأمم المتحدة باسم الإنسانية جمعاء.

فى عام ١٩٤٨ بعد جهود طائلة لرأب الصدع الذى أحدثته الحرب العالمية الثانية فى النسيج الإنسانى قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بصياغة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان. ويبدأ هذا الإعلان الذى من المفترض فيه أن يكون القاسم المشترك الفكرى الذى يجمع الناس حوله بالقول بأن البشر جميعاً ولدوا متساوين فى كرامتهم الإنسانية. ويمثل هذا الأمر الافتراض الأساسى الجماعى الذى تترتب عليه كل الحقوق الإنسانية لأى إنسان أياً كان.

ورغم محدودية هذا القرار إلا أنه يعطى قدراً من المضمون لمصطلح المساواة. فكل البشر متساوون، ليس فى الحرية والذكاء والإسهام لصالح المجتمع، ولا فى أهميتهم الاجتماعية، وإنما فى كرامتهم الإنسانية. وهو ما يترتب عليه مساواة بين البشر كافة فى إنسانيتهم. فلا يوجد أى تشابه بينهم فى أى سياق ولكنهم يتشاركون فى شيء مجرد وأساسي، لا يتعامل معه المجتمع الإنسانى على أنه أمر واقع، ولكنه قرر أن يعطيه مكانة أخلاقية وأن يجعله القيمة المطلقة الوحيدة.

وإذا عدنا إلى النظريات الاجتماعية الثلاثة التى عرضت لها آنفاً فيما يتعلق بالعلاقة بين الحق فى المساواة وبين التشابه والاختلاف بين الناس، سنجد أن معادلة "المساواة القائمة على الكرامة الإنسانية" تقترح مفهوماً آخر. ووفقاً لهذا المفهوم فإن الحق الأساسى لكل إنسان فى المساواة مترتب على التشابه الأساسى بين سائر البشر المترتب على كرامتهم الإنسانية. وهذا التشابه لا علاقة له بحريتهم السلبية وإنما له علاقة بالسمات التى تذكرنا أكثر بالحرية الإيجابية، وبالإنسانية الموجودة لدى كل إنسان، والتى يترتب عليها حقوق وحريات إيجابية تتسم بالمساواة بين الجميع رغم محدوديتها.

إن القول بأن كل الناس سواسية فى إنسانيتهم لا يقدم بالضرورة حلولاً للأسئلة المطروحة بشأن توزيع الموارد وكيفية التعامل مع الناس، ولكنه يلعب دوراً رمزياً شديد الأهمية. فهو أولاً يؤسس المساواة بين الناس كقيمة عالمية مطلقة ليست مترتبة على أى حقائق أو تقسيمات اجتماعية (سوى كونهم بشراً) أو تشابه بين الأفراد (مهما كان معنى هذا التشابه). وهو ثانياً يجعل التشابه فى الإنسانية هو القاسم المشترك الأساسى والجوهرى الذى يوحد بين جميع البشر. وهذا التوجه القائم على الحد الأدنى من القيم هو تجسيد مباشر للمبادئ الإنسانية. فجميعنا بشر، ونحن متساوون فى هذا. وهذا قليل ولكنه كثير. هذا هو جوهر النظرية أما الباقى فأمر ثانوي.

هوامش وتعليقات المترجم:

١- أوريت كامير: أستاذ مساعد للقانون بالجامعة العبرية بالقدس. ولدت فى القدس عام ١٩٦١. حصلت على ليسانس الحقوق وماجستير فى الآداب من الجامعة العبرية فى القدس. وحصلت على الدكتوراه من جامعة متشيجان حول "القانون والأدب من وجهة النظر النسائية" تحت إشراف البروفسور جيمس بويد وايت مؤسس حركة "القانون كأدب". وتشارك فى إدارة المركز الإسرائيلى لكرامة الإنسان. شاركت فى عام ١٩٩٧ فى إعداد قانون حظر التحرش الجنسي. وفى عام ٢٠٠١ تم إقصاؤها عن العمل بالجامعة العبرية بعد أن اتهمها بعض زملائها بعرض وجهات نظرها النسائية فى المحاضرات مع تجاهل وجهات النظر الأخرى. وقد زعمت أن السبب فى ذلك هو آراؤها وقاضت الجامعة. وفى عام ٢٠٠٣ توصل الطرفان لتسوية تعمل كامير بموجبها كأستاذ مساعد بالجامعة لمدة ست سنوات. وقد ترتب على هذا الخلاف وعلى مشاركتها فى إعداد قانون حظر التحرش الجنسى زيادة شهرتها فى المجتمع الإسرائيلي.

٢- المقصود بالقانون الأساسى فى الثقافة الإسرائيلية هو القانون الدستوري، وذلك لأن إسرائيل ليس لديها دستور حتى الأن، ولكن لديها مجموعة من القوانين الأساسية المنقوصة، التى من المفترض عند اكتمالها أن تشكل الدستور. ويبدو أن السبب الرئيسى الذى يحول دون إقرار دستور الآن هو أن الدستور يستلزم تحديد حدود الدولة. ولا تريد إسرائيل تحديد حدودها بشكل نهائى انتظاراً لما قد تسفر عنه المفاوضات مع الفلسطينيين والسوريين، ورغبة فى اقتطاع وضم المزيد من الأراضى العربية المحتلة.

وثائق

هكذا خطط صدام حسين لضرب إسرائيل

هاآرتس ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٨ - بقلم: أمير أورين

أفرجت وزارة الدفاع الأمريكية مؤخراً عن بعض الوثائق العراقية الهامة التى عثرت عليها خلال حربها على العراق عام ٢٠٠٣، تضمنت محادثة هاتفية أجريت بين الرئيس الراحل ياسر عرفات والرئيس العراقى المخلوع صدام حسين سنة ١٩٩٠، قال فيها الأخير إنه "لن يتردد فى استخدام سلاح كيماوى ضد إسرائيل".

كانت أجهزة المخابرات العراقية التابعة لنظام صدام حسين قد جمعت معلومات عن مواقع البنى التحتية والمطارات والمواصلات والمواقع الدينية والعلمية فى إسرائيل قبيل شن هجمات عليها. وتكشف الوثائق العراقية، التى سمحت وزارة الدفاع الأمريكية بنشرها خلال الأسبوع الماضي، عن وجود تعاون وثيق الصلة بين المخابرات العراقية خلال فترة حكم صدام حسين وجهاز الحرس الرئاسى الفلسطينى والمعروف باسم "القوة ١٧"، وهو الجهاز الذى كان مسئولاً عن حراسة الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات. كما ورد فى تلك الوثائق متن محادثة هاتفية دارت بين صدام حسين والزعيم الفلسطينى الراحل ياسر عرفات سنة ١٩٩٠، يؤكد فيها صدام اعتزامه ضرب تل أبيب بالصواريخ وأنه لن يتردد على الإطلاق فى استخدام السلاح الكيماوى ضد إسرائيل.

بلغ عدد الوثائق التى استولت عليها وزارة الدفاع الأمريكية من العراق نحو ٦٠٠ ألف وثيقة، إضافة إلى آلاف الساعات من التسجيلات المرئية والمسموعة. وقد تم تصنيف تلك الوثائق وترتيبها، لكنها لم تترجم كلها إلى الإنجليزية، حيث ترجمت وثيقة واحدة من كل ست وثائق. كانت وزارة الدفاع الأمريكية قد احتفظت منذ عام بخمسة مجلدات أفرج عن بعضها الآن بعد موافقة الرقابة، احتفالاً بمرور خمس سنوات على سيطرة الجيش الأمريكى على بغداد.

تضمنت الوثائق السرية التى نشرها البنتاجون كثيراً من المعلومات عن إسرائيل. فعلى سبيل المثال، كشف النقاب عن وثيقة سرية تشرح خطة وضعها صدام حسين عام ٢٠٠١ لإطلاق سراح سجناء عراقيين حكم عليهم بالسجن لفترة تتراوح ما بين ثلاث سنوات إلى ٢٠ عاماً، فى مقابل موافقتهم على تنفيذ عمليات ضد إسرائيل. ووثيقة أخرى صدرت سنة ٢٠٠٢ عن قيادة "جيش القدس"، وهى إحدى الأجنحة العسكرية العراقية، وكان الهدف من إقامتها هو احتلال إسرائيل، تضمنت تعليمات للواء "كربلاء" ببناء نموذج لمستعمرة إسرائيلية يتم التدريب على كيفية احتلاله.

كما تضمنت الوثائق متن تسجيل فيديو يوثق إحدى اللقاءات الخاصة بين صدام حسين وياسر عرفات فى ١٩ أبريل سنة ١٩٩٠، أى قبل أربعة أشهر على غزو الكويت، حيث هدد صدام باغتيال الرئيس الأمريكى جورج بوش (الأب) قائلاً: "ربما لا يمكننا الوصول إلى واشنطن، لكننا نستطيع إرسال شخص ما إلى هناك مرتديا حزاماً ناسفاً... ويلقى نفسه أمام سيارة الرئيس الأمريكي".

وقبل ذلك بعدة أسابيع، هدد صدام أيضاً "بحرق نصف إسرائيل" وأخبر عرفات عن اعتزامه قصف تل أبيب بصواريخ "أرض- أرض"، مؤكداً أنه يمتلك أسلحة

كيماوية "استخدمت بنجاح" ضد إيران ولن يتردد أيضاً فى استخدامها ضد إسرائيل. كما ورد الحديث عن الأسلحة غير التقليدية: ففى وثيقة صادرة عام ١٩٩٦، وردت تفاصيل مقابلة بين صدام حسين ووزير خارجيته طارق عزيز بشأن "الأسلحة البيولوجية العراقية التى استخدمت خلال الحرب مع إيران وإمكانية استخدامها فى النزاع العربى - الإسرائيلى".

وقد كشفت وثائق صادرة عن المخابرات العراقية أن عملاء المخابرات قاموا بتعقب الأنشطة الإسرائيلية فى الأردن وقطر والفلبين، وأن قيادات حماس وعلى رأسها عبد العزيز الرنتيسى توجهت إلى المخابرات العراقية بهدف التنسيق لشن عمليات ضد أهداف أمريكية وإسرائيلية، لعرقلة الغزو الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣.

يتكون الملف الذى يتضمن الأهداف الإسرائيلية من ٢٢٣ صفحة، جميعها تحمل اسم "سرى للغاية - المخابرات العراقية"، وعثر عليه داخل مقر قيادة المخابرات العراقية فى ١٣ أبريل ٢٠٠٣، أى بعد أربعة أيام فقط من غزو القوات الأمريكية للعراق. وقد قامت بترجمته وكالة المخابرات التابعة للبنتاجون الأمريكى (D.I.E)، ولم ينشر البنتاجون إلا مضمون الملف، الذى تضمن مصطلحات ترجمت بشكل غير دقيق من العربية إلى الإنجليزية.

وقد تضمن المضمون "مجموعة أهداف رئيسية" مثل محطات الأتوبيسات فى بئر السبع والقدس وأشدود وديمونة وأشكلون وكريات جات وراحوفوت واللد وريشون لتسيون، وكذلك محطات القطارات فى تل أبيب وحيفا وخرائط شوارع مستعمرة كريات شمونة وحيفا وتل أبيب، وخرائط المواقف وأرصفة سيارات التاكسى عند محطة القطار فى تل أبيب، وخريطة لمعهد فايتسمان العلمى فى بلدة راحوفوت، فضلاً عن بعض الجسور.

ووفقاً لما ورد فى المضمون، فقد تم تحديد الملاعب الرياضية الهامة على خريطة إسرائيلية، لم يرد ذكرها بالتفصيل داخل الملف. وتضمن الملف أيضاً أماكن مصانع الأدوية والمراكز الطبية الكبرى والمعابد ومقار الوزارات المختلفة. وهناك وثيقة أخرى تضمنت تفاصيل ومعلومات عن سلاح الجو الإسرائيلى، جاء فيها: "لدى إسرائيل ٥٦ مطاراً و١٨ ممراً لإقلاع الطائرات"، بالإضافة إلى معلومات عن القواعد الجوية العسكرية والأسراب الجوية والطائرات وأسماء الشركات العاملة فى المطارات المدنية وخريطة مفصلة لمطار رامون".

كما وثقت بعض الوثائق الأخرى أنشطة التنظيمات الفلسطينية المختلفة. وفى هذا السياق، ورد الحديث عن عملية للجهاد الإسلامى فى قطاع غزة، كان من المقرر أن يتم تنفيذها بمساعدة عراقية. وتحدثت وثائق أخرى عن قيام عناصر من حركة فتح بالعمل لحساب حزب الله فى الضفة الغربية، كما وُصفت أولى المحاولات الفلسطينية لإطلاق قذائف هاون عَلى المستعمرات الإسرائيلية، لاسيما مستعمرة نتساريم الواقعة بالقرب من قطاع غزة، وكذلك العملية التى قام بها جهاد عمارين القيادى فى حركة فتح، والذى اغتاله الجيش الإسرائيلى على إثرها.

وتضمنت المجلدات الخمسة معلومات مفصلة جمعتها أجهزة الأمن العراقية عن بعض القادة الإيرانيين، ومنهم "القائد الإيرانى رمضان زادة، الذى قام بزيارة لبنان والأردن بشكل سري، متنحلاً شخصية رجل أعمال إيرانى وُجِّهت إليه دعوة لحضور معرض المنتجات الإيرانية، حيث سلم قيادات حماس والجهاد الإسلامى قذائف هاون لاستخدامها فى قصف أهداف إسرائيلية".

كما كشفت وثيقة سرية عراقية النقاب عن معلومات سلمها مصدر فلسطينى لأجهزة المخابرات العراقية تتضمن معلومات مفصلة عن السفير الأمريكى السابق لدى إسرائيل "مارتن إنديك"، وطرح فكرة لاغتياله لكنه قال إن التفاصيل الخاصة بالاغتيال سيتم إبلاغها شفهياً.

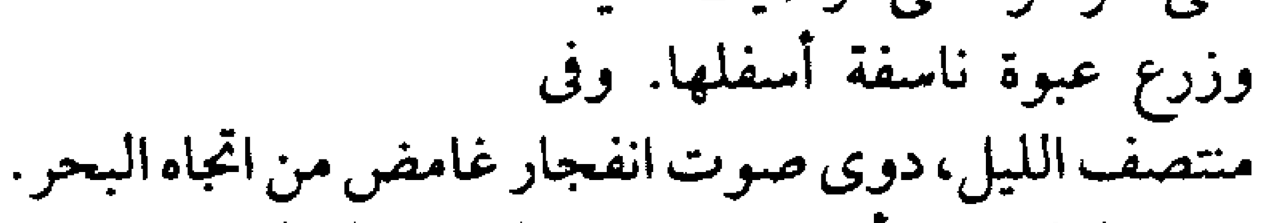
◆ شهادات ◆

■ إسرائيل حاولت اغتيال أبو جهاد أربع مرات

معاريف ٥/ ٤/ ٢٠٠٨
بقلم: عامير رابوبورت

*** أرواح أبو جهاد الأربعة:**

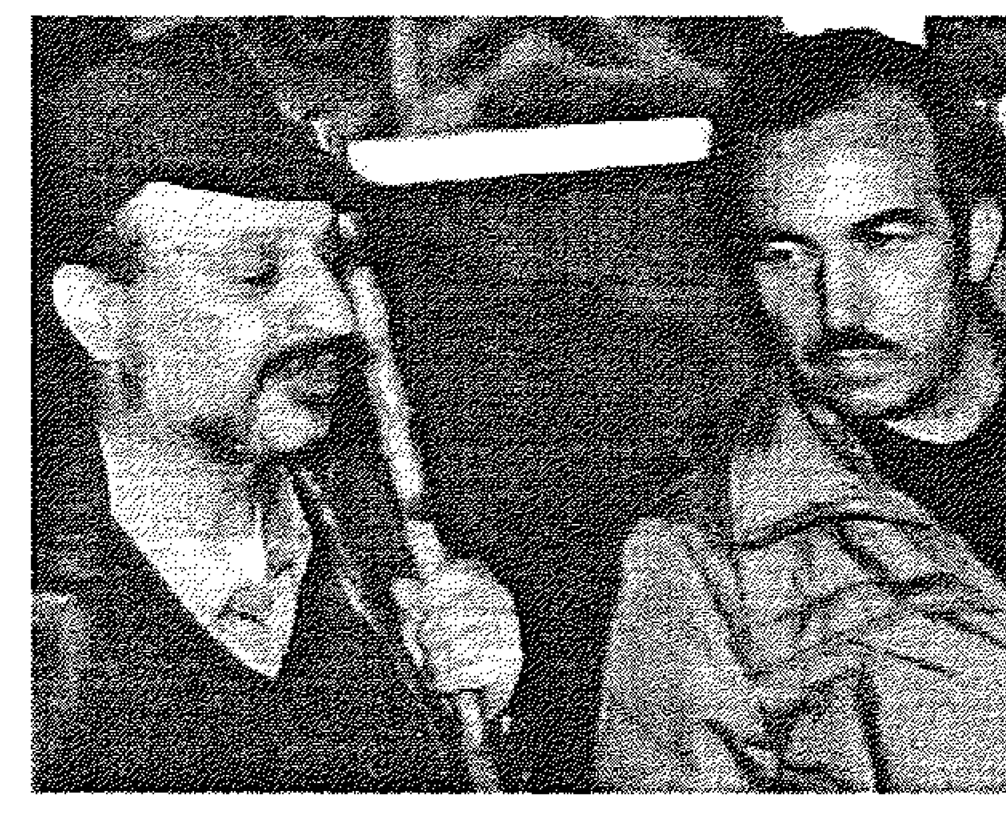
غواصان من وحدة الكوماندو البحرية نزلا فى قلب البحر من على متن سفينة سلاح البحرية الإسرائيلية وابتلعتها مياه ميناء مدينة عنابة الجزائرية. وبسبب الظلام، استغرق الأمر بضعة دقائق لإيجاد سفينة "مون لايت" التى ترسو على رصيف الميناء وزرع عبوة ناسفة أسفلها. وفى منتصف الليل، دوى صوت انفجار غامض من اتجاه البحر. وبعد لحظات، بدأت سفينة "مون لايت" فى الغرق.



كانت هذه الذروة لإحدى العمليات البعيدة التى ينفذها الجيش الإسرائيلى على مسافة ٢٦٠٠ كيلومتر من شواطئ دولة إسرائيل. عملية الكوماندو البحرى فى الجزائر - التى تكشف صحيفة معاريف النقاب عنها للمرة الأولى - وقعت فى مارس ١٩٨٥. وبعد ذلك بثلاث سنوات، فى تونس المجاورة، تم اغتيال أبو جهاد - نائب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

للوهلة الأولى، يبدو أنه لا توجد علاقة بين الحادثين، ولكن يتبين أن إسرائيل كان لديها دافع لاغتيال الشخص رقم ٢ فى منظمة التحرير الفلسطينية قبل اغتياله فى تونس بثلاث سنوات، وذلك على خلفية اكتشاف إسرائيل العملية الضخمة التى خطط لتنفيذها فى قلب مقر وزارة الدفاع فى تل أبيب. والعملية فى الجزائر كانت جزءاً من مساع إسرائيل لإحباط هذه العملية.

ومما سبق يتضح الآن أن أبو جهاد قد نجا من ثلاث محاولات اغتيال سابقة، وأنه كان على دائرة الاستهداف طيلة ثلاث سنوات قبل اغتياله. وقد تم متابعة تحركاته وجرت عدة محاولات لاغتياله، ولكنه كان فى كل مرة ينجو، إلى أن انتهى نصيبه من الحظ فقط فى ١٦ أبريل ١٩٨٨. وفقاً للتقارير الأجنبية، نُفذت عملية الاغتيال على أيدى مقاتلى وحدة هيئة الأركان الخاصة، المعروفة باسم "سايرت متكال"، بمشاركة عناصر من الكوماندو البحرى الإسرائيلى. وتعد هذه العملية من أكثر العمليات تعقيدا وجرأة حتى اليوم.



بعد أسبوعين، سيمر عشرون عاماً بالضبط على اغتيال أبو جهاد فى الفيلا الخاصة به فى تونس، ولكن يمكن الآن سرد القصة - التى شارك فى فصولها مقاتلون وجواسيس من الجانب الإسرائيلى وقيادات منظمة التحرير الفلسطينية من الطرف الآخر - والتى بدأت فصولها منذ مطلع الثمانينيات.

كان قادة منظمة التحرير، ومن بينهم رئيس المنظمة ياسر عرفات ونائبه خليل الوزير (أبو جهاد) قد اضطروا فى عام ١٩٨٢ لمغادرة مقار قيادتهم فى بيروت إثر حصار الجيش الإسرائيلى للمدينة فى حرب لبنان الأولى. وانتقلت قيادة المنظمة إلى مدينة تونس الساحلية، عاصمة دولة تونس.

جسَّد أبو جهاد فى شخصيته الكفاح الوطنى الفلسطينى، وقد وُلد عام ١٩٣٦ فى مدينة الرملة. ومع احتلال المدينة فى حرب التحرير (١٩٤٨)، نزح خليل الوزير، ابن الثامنة

عشر، مع عائلته إلى غزة. وفى الستينيات، بعيداً عن الوطن، أقام ياسر عرفات منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت الجزائر هى القاعدة السرية الأولى التى اتخذها لنفسه. وبسبب ذلك حظى بلقب "الجزائري".

فى الثمانينيات، أصبحت مكانة أبو جهاد باعتباره الرجل الثانى بعد عرفات راسخة فى المنظمة، حيث كان قائد الجناح العسكرى التابع للمنظمة والعقل المدبر لعدد لا يحصى من العمليات - من بينها عملية فندق "سافوي" فى تل أبيب عام ١٩٧٥ وعملية طريق الساحل عام ١٩٧٨. وكان مخربون من فتح هم الذين نفذوا هاتين العمليتين من خلال زوارق مطاطية.

بعد قدوم أتباع أبو جهاد السابقين إلى المناطق الفلسطينية فى إطار اتفاقيات أوسلو، قالوا إن قائدهم كان يحركه عام ١٩٨٤ دافع عميق لتنفيذ عملية مدوية لا يكون لها مثيل، وذلك "حتى يبرهن لإسرائيل وللعالم أنه رغم طرد منظمة التحرير من بيروت، فإنها لن تخضع وستصعد حربها ضد إسرائيل". وقد تلقت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية بعض المعلومات المقلقة عام ١٩٨٤، وحينها كان الإرهاب البحرى فى ذروته. وبدأ الموساد يركز على جمع المعلومات عما يحدث فى سواحل البحر المتوسط. كما أن شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) اهتمت جداً بأسطول السفن التابع لذراع فتح البحرى - الذى كان مفخرة أبو جهاد.

بعد فترة من الزمن، علمت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية أن بحرية منظمة التحرير قد اشترت سفينتين تجاريتين متوسطتى الحجم، اسمهما "اتى بيريوس" و"مون لايت". عندئذ تساءلوا عن سبب شراء هاتين السفينتين، وما أن وصلت معلومات إضافية حتى اشتعلت كل الأضواء الحمراء. يعقوف بيري، الذى كان مسئولا عن قطاع القدس فى جهاز الأمن العام (الشاباك) فى تلك الفترة، حصل على المعلومة الأكثر إثارة للقلق فى ذلك الحين، حيث اكتشف أن عدداً من أتباع فتح الذين خرجوا من المناطق الفلسطينية للأردن فى ظروف غامضة لم يعودوا إلى منازلهم. وسرعان ما تأكدت التكهنات بشأن وجود علاقة بين خروج هؤلاء الأشخاص وبين شراء السفينتين.

وبعد ذلك، عُلم أن أبو جهاد قرر إقامة معسكر تدريب تابع لمنظمة التحرير الفلسطينية فوق الأراضى الجزائرية، وذلك لتأهيل ثلاثين شابا فلسطينيا ليكونوا رأس الحربة لذراع المنظمة البحرى - أى وحدة كوماندو بحرية. تم انتقاء هؤلاء الشباب بدقة من لبنان، والأردن وأماكن أخرى فى العالم العربى ومن المناطق الفلسطينية أيضا. أغلبيتهم كانوا يتميزون بقوة البنيان والطول الفارع. اجتاز هؤلاء الشباب تدريبات شاقة طوال أحد عشر شهراً، حيث تدربوا على الحرب فى مناطق مأهولة وعلى عمليات القنص، كما تعلموا العبرية خلالها.

كانت خطة أبو جهاد تقضى بإرسالهم لتنفيذ عملية مساومة فى قلب مقر وزارة الدفاع فى تل أبيب بواسطة سفينة "اتى بيريوس". كُلف طاقم السفينة بالإبحار لمدة أشهر عبر مسار ثابت - من الجزائر مرورا باليونان وقبرص وصولا إلى مصر ولبنان - وذلك لجعل سلاح البحرية الإسرائيلى يعتاد رؤية السفينة فى هذا المسار. وكانت السفينة ترفع علم مالطا، وكان معظم طاقمها لا يعرف بالمهمة الحقيقية للسفينة.

كان ناحوم أدمونى يرأس الموساد فى السنوات ما بين ١٩٨٢-١٩٨٩، وعندما علم بالخطة الفلسطينية، أمر بإقامة غرفة قيادة لتنسيق جهود إحباط هذه العملية. وبينما خرجت سفينة "اتى بيريوس" فى مسارها الطبيعى فى البحر المتوسط، كان رجال الموساد يرصدون ما يحدث فى ميناء عنابة. يقول مصدر استخباري: "قام رجال فتح بكل عمليات الخداع لإقناعنا بأن السفينة التى ستنفذ الاعتداء هى "مون لايت"، وذلك على افتراض أن إسرائيل لديها معلومات عامة عن خططهم. وفى الحقيقة انطلت عملية الخداع هذه على أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية".

وهكذا، وبعد عملية خداع ناجحة من جانب الفلسطينيين، خرجت وحدة الكوماندو البحرى الإسرائيلية لتنفيذ واحدة من أكثر العمليات تعقيدا وخطورة فى تاريخها.

*** عاصفة فى قلب البحر:**

كُلف سلاح البحرية الإسرائيلى بإحباط عملية "الكوماندو البحري" الفلسطيني. وكانت المدينة المستهدفة، عنابة، لا تبعد كثيرا عن السواحل التونسية. يقول أحد أفراد سلاح البحرية: "لم نتدرب أبدا على علميات تُنفذ على بُعد ١٦٠٠ ميل بحري.. على أى حال، خرجنا إلى العملية ومعنا كل المعلومات المطلوبة عن ميناء عنابة وعما يحدث فيه".

ويقول ضابط آخر فى سلاح البحرية: "الأحوال الجوية فى شهر مارس الذى خرجت فيه القوات إلى الجزائر لم تكن متوقعة تماما. فى الحقيقة، كانت عملية الإبحار بمثابة كابوس. بعد بضعة أيام، واجهنا أمواج عاتية وصل ارتفاعها إلى ثلاثة أو أربعة أمتار. كانت معنا عدة زوارق، ولكن بعضها لم يتحمل العاصفة وكان علينا أن ننتشر. تخلف بعض أفراد القوة لإصلاح الزوارق المعطوبة والعودة بها إلى إسرائيل، فيما واصلت السفن الباقية رحلتها نحو الميناء المستهدف".

السفينة التى أقلت أخيرا وحدة الكوماندو الإسرائيلية إلى ميناء عنابة كانت بقيادة المقدم يوآف جلانت، الذى أصبح اليوم قائدا للمنطقة الجنوبية. وبعد إبحار طويل وصعب لسفينة البحرية الإسرائيلية، تم تفجير سفينة "مون لايت" بدون أية مصاعب. الصحف فى حينه تحدثت عن انفجار غامض أدى إلى غرق السفينة فى ميناء عنابة الجزائري.

*** من يضحك أخيراً يضحك كثيراً:**

أشاع إغراق سفينة "مون لايت" حالة من الارتياح فى جهاز الأمن وفى ديوان رئيس الوزراء شمعون بيريس. لكن الشعور بالغرور لم يستمر لفترة طويلة، حيث لم يجد أتباع منظمة التحرير الفلسطينية صعوبة فى معرفة الجهة التى تقف وراء العملية. ووصلت أنباء إلى إسرائيل مفادها أن أبو جهاد يقول إن "الإسرائيليين أسقطوا القمر، ولكن من يضحك أخيرا يضحك كثيرا". أشعلت عبارته هذه الضوء الأحمر مرة أخرى: هل القمر الذى تحدث عنه أبو جهاد هو ترجمة لاسم "مون لايت"..؟. وهكذا، طرحت إمكانية أن الفلسطينيين يخططون لاستخدام سفينة أخرى فى تنفيذ العملية التى يخططون لها.

وهكذا، رفع سلاح البحرية حالة التأهب إلى الدرجة القصوى. وفى أبريل ١٩٨٥، أمر قائد سلاح البحرية، اللواء أفراهام بن شوشان، بخطوة غير مسبوقة وهى تسيير أربع سفن صواريخ بصورة دائمة لإغلاق شواطئ البحر المتوسط. وفيما بعد، قال أتباع منظمة التحرير الذين قدموا بعد اتفاقية أوسلو، إن أبو جهاد شعر بالرضا لأن الاستخبارات الإسرائيلية قد اقتنعت بخداعه وأغرقت سفينة "مون لايت" تحديداً. وفى هذه اللحظة قرر أبو جهاد مواصلة خطته الأصلية رغم تأكده من أن إسرائيل قد وصلت حتى الجزائر.

خطط أبو جهاد لتنفيذ عمليته فى يوم ذكرى سقوط ضحايا الجيش الإسرائيلى عام ١٩٨٥، حتى يفسد احتفالات عيد الاستقلال. ومن أجل هذه المهمة، تم اختيار ٢٠ شابا من المتفوقين فى التدريبات الشاقة التى جرت فى الجزائر. كان من المفترض أن يختبئ هؤلاء الشبان داخل حاوية سفينة "اتى بيريوس" ومعهم كمية كبيرة من بنادق الكلاشينكوف وصواريخ الـ" آر.بي.جي" ومسدسات كاتمة للصوت ومواد ناسفة. كان من المفترض أن ينزل المخربون إلى البحر فوق زوارق مطاطية من طراز "زودياك" مشابهة لتلك التى يستخدمها الكوماندو البحرى الإسرائيلي.

كان من المفترض أن ينزلوا عند شاطئ "بات يم" قرابة الساعة السادسة صباحا ويسيطروا على الحافلة رقم ٤٣ لتقلهم إلى تل أبيب ويقتحموا مقر وزارة الدفاع حتى يحتجزوا ضباط عسكريين كبار، وربما وزير الدفاع أيضا، واشتراط إطلاق سراحهم بالإفراج عن ١٥٠ من أعضاء منظمة التحرير فى السجون الإسرائيلية والمطالبة بطائرة تنقلهم إلى دولة عربية مجاورة.

خرجت سفينة "اتى بيريوس" من الجزائر فى الرابع عشر من أبريل ١٩٨٥، وكان على متنها المقاتلون العشرون، وكذلك ثمانية آخرين من أفراد الطاقم. وبين ٢٠- ٢١ مايو، أبحرت السفينة فى مسارها المعتاد نحو قناة السويس. وفجأة، خرجت من بين رتل من السفن التجارية وتوجهت نحو السواحل الإسرائيلية.

وعند الساحل كانت سفن البحرية الإسرائيلية تقوم بدورياتها فاكتشفت إحداها السفينة. يقول أحد ضباط سلاح البحرية: "كانت سفينة آحى موليدت تقوم بدوريتها على السواحل الجنوبية للبلاد. وفجأة، وصلت إفادة من طاقم السفينة عن سفينة مشتبه فيها على مسافة ١٨٥ كيلومتر من الشواطئ الإسرائيلية. طلبت "آحى موليدت" من السفينة المشتبه فيها أن تعلن عن هويتها. رد طاقم السفينة بكلمات عربية غير مفهومة. يقول المقدم دانى هاليفي، قائد السفينة الإسرائيلية: "لقد استخدمنا إجراءات التعامل مع السفن المشتبه فيها.. حيث أطفأنا أنوار سفينتنا وأطلقنا النار فى الهواء للتحذير. ولكن حينها، تعرضنا لصاروخ "آر.بي.جي". فقمنا بالرد على مصادر النيران مستخدمين قذائف ٦٧ ملليمتر، وأطلقنا ٢٤ قذيفة. ولكننا اكتشفنا بعد ذلك أن السفينة غرقت منذ القذيفة الثانية". يبدو أن القذيفة الإسرائيلية قد أصابت مخزن المواد الناسفة فى السفينة المشتبه فيها، وخلال عدة ثوانى انفجرت وغرقت فى مياه البحر.

لم ينجو من غرق السفينة سوى أربعة من مخربى فتح وأربعة من أفراد الطاقم. وبعد أيام من غرق السفينة، دفعت الأمواج بجثث بعض المخربين إلى سواحل أشكلون (عسقلان)، بينما تم اعتبار الباقين فى عداد المفقودين. أما الناجون، فقد تم نقلهم إلى إحدى منشآت الشاباك حيث سردوا بالتفصيل الخطة التى كانت موضوعة لهم.

*** الهدف تم تحديده:**

فى أبريل ١٩٨٥، كانت فى إسرائيل حكومة وحدة وطنية برئاسة شمعون بيريس وإسحاق شامير بالتبادل، وكان بيريس هو الذى يشغل منصب رئيس الوزراء حينها. وبعد إغراق سفينة "اتى بيريوس"، اتخذ قرار اغتيال أبو جهاد خلال فترة ولاية تلك الحكومة. ويقول مصدر أمنى رفيع المستوى كان على إطلاع بالمشاورات التى أجريت حول اغتيال أبو جهاد: "تم التعامل معه كما تعاملت إسرائيل

اليوم مع عماد مغنية، حيث اعتبر المنفذ والمحرك الفاعل من وراء عرفات رغم تواجده معظم الوقت فى تونس".
بعد خطة أبو جهاد لضرب مقر وزارة الدفاع، تم وضعه على قائمة الاغتيال. كان أبو جهاد فى تلك السنوات يتنقل بين العاصمة الأردنية عمان وتونس، حيث منزله. ووفقاً لمصادر أجنبية، فقد أعد الموساد بمساعدة جهات استخبارية أخرى ملفاً يصف عادات ونمط حياة الشخصية رقم ٢ فى منظمة التحرير الفلسطينية: أين يذهب كل يوم..؟ ومع من يتحدث..؟ وكم عدد الحراس الذين يرافقونه فى كل مكان..؟ التفاصيل التى تكشف هنا لأول مرة تظهر أن الخطة كانت تقضى باغتياله دون ترك أى بصمات إسرائيلية ربما لأن التنفيذ كان سيتم فى دولة تعتبر صديقة جداً لإسرائيل ولم تكن هناك رغبة فى تعقيد العلاقات معها.
حاولت إسرائيل اغتيال أبو جهاد ثلاثة مرات بعد قضية "اتى بيريوس"، ولكن الحظ كان حليفه فى المرات الثلاث. بدأت عملية جمع المعلومات حول أبو جهاد بعد إغراق "اتى بيريوس". يقول مصدر أمنى كان مسئولا آنذاك: "نفذ أبو جهاد فى تلك الفترة عمليات كثيرة، وللأسف الشديد نجح الكثير منها. كانت كل عملية ينفذها تعزز الحاجة لاغتياله على افتراض أن خروجه من الصورة سيؤثر بشدة على القدرات التنفيذية لحركة فتح".
بعض خطط اغتيال أبو جهاد فشلت قبل أن تخرج إلى حيز التنفيذ. كانت هناك حالات تبين فيها بعد متابعة طويلة أنه يغير خططه فى اللحظة الأخيرة ولا يصل إلى المكان الذى ينتظرونه فيه.
محاولة الاغتيال الحقيقية الأولى لأبو جهاد نُفذت فى عهد إسحاق شامير كرئيس للوزراء، وعلى ما يبدو كان الموساد هو المسئول عن تنفيذها. كان الهدف هو اغتياله دون أن تعلن إسرائيل عن مسئوليتها، وكان تقديرهم أن اختفاؤه عن الساحة سيشكل ضربة قاسية لقدرات منظمة التحرير التنفيذية باعتباره العقل المدبر لمعظم العمليات فى تلك السنوات.
كان لدى أبو جهاد أعداء كثيرون غير إسرائيل. سوريا مثلاً كانت تعتبر عدوا له - من الفترة التى سقط فيها ابنه ابن العامين من شرفة منزله فى دمشق فى ظروف غامضة عندما كان فى المعتقل السوري. وهكذا، فإن اغتياله فى ظروف غامضة كان يضمن عدم توجيه أصابع الإتهام بالضرورة إلى إسرائيل. كل محاولة لاغتياله بعد عام ١٩٨٥ كانت تتم بعد عملية جمع معلومات استخباراتية طويلة. مع مرور السنين، تراكمت معلومات كثيرة فى "ملف أبو جهاد" وفيها تفاصيل مستفيضة عن نمط حياته.
فى إحدى الحالات، تنقل أبو جهاد لأيام طويلة فى سيارة مفخخة بالقنابل ولكن هذه القنابل لم تنفجر لسبب ما. وثمة شك فى أنه كان يعرف بالأمر، حتى بعد فشل هذه المحاولة.
وفى حالة أخرى، أُطلق الرصاص على مكان يتواجد فيه أبو جهاد. وفى مرة ثالثة، انفجر صاروخ ولكن الهدف لم يُصب بأذى مرة أخرى. أبو جهاد كما أسلفنا لقى حتفه فى منزله فى السادس عشر من أبريل ١٩٨٨.
*** المحاولة التى نجحت:**
إسرائيل لم تتبنى المسئولية أبداً عن اغتيال أبو جهاد. ووفقاً للمصادر الأجنبية الكثيرة، كُلفت وحدة العمليات الخاصة التابعة لرئاسة الأركان (سايريت متكال) فى أواخر ١٩٨٧ بالاستعداد لتنفيذ عملية الاغتيال. كثيرون ممن لم يعرفوا بمحاولات الاغتيال الفاشلة، مالوا لنسب الاغتيال إلى رغبة إسرائيل فى الانتقام من القائد الفلسطينى عن اندلاع الانتفاضة الأولى فى السابع من ديسمبر ١٩٨٧ - وخصوصا محاولة تصفية الحساب معه عن عملية "حافلة الأمهات" بالقرب من ديمونا فى الثالث من مارس ١٩٨٨، حيث قتل ٣ إسرائيليين. ولكن هذا لا يتساوق مع التحضيرات الطويلة للعملية والتى سبقت تلك الأحداث بفترة طويلة، كعملية ميناء عنابة.
كُلفت وحدة هيئة الأركان بمهمة الاغتيال إبان قيادة المقدم موشيه (بوجي) يعلون لها - والذى أصبح بعد حين رئيسا للأركان، وكان نائبيه هما الرائد بنحاس بوخريس (مدير عام وزارة الدفاع حاليا) وناحوم ليف. قررت القيادة السياسية تنفيذ العملية وتحدد منذ ذلك الحين أنها ستنفذ على الأراضى التونسية، وتم تكليف يعلون شخصيا بقيادة العملية. وكان للموساد دور مركزى فى هذه العملية، حيث تفيد التقارير الأجنبية بأن رجال الموساد كانوا منتشرين جيدا فى المدينة التونسية تحت غطاء أنهم موظفون فى شركات أوروبية.
لأشهر طويلة، قام الموساد وشعبة الاستخبارات العسكرية (أمـان) بجمع أدق التفاصيل عما يحدث فى تونس، وبالأخص الفيلا التى يقطنها أبو جهاد والتى تقع فى حى يقطنه الكثيرون من قادة منظمة التحرير، حيث كان جاره الأقرب محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية اليوم.
بحسب التقارير الأجنبية، اتخذ قرار اغتيال أبو جهاد فى الثامن من مارس، غداة العملية التى سيطر فيها مخربون متسللون من مصر على حافلة كانت تقل عاملات فى قرية الأبحاث النووية فى ديمونا. وشـارك فى جلسة المداولات كل من رئيس الوزراء إسحاق شامير، ووزير الدفاع إسحاق رابين، ووزير الخارجية شمعون بيريس،

ورئيس الأركان دان شومرون، ونائبه إيهود باراك، رئيس الاستخبارات العسكرية أمنون ليبكين شاحاك، ومستشار رئيس الوزراء لشئون الإرهاب يجآل برسيلر، ورئيس الموساد ناحوم أدمونى ونائبه شبتاى شافيط.

الطريق الى تونس كان أقصر بـ٦٠٠ كيلومتر من المسافة التى قطعها الكوماندو البحرى الإسرائيلى إلى عنابة قبل ذلك بثلاث سنوات، والبحر كان أهدأ كثيرا. أبحرت خمس سفن صاروخية للبحر، وكان إيهود باراك، نائب رئيس الأركان، الضابط الأبرز فى غرفة القيادة التى تمركزت فوق سفينة قبالة السواحل التونسية. توقفت سفن سلاح البحرية السرية على مسافة من السواحل التونسية حتى لا تثير الشبهات وحتى لا يتم التقاطها بواسطة الرادارات، كما حلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية عاليا على مسافة بعيدة استعداداً للتدخل إن طلب منها ذلك.

بحسب تقارير أجنبية، بدأت العملية قبل وصول القوات الإسرائيلية إلى الشاطئ، حيث قام ثلاثة من رجال الموساد - رجلين وامرأة كانوا قد دخلوا تونس متخفين بهويات لبنانية - باستئجار ثلاث سيارات من ثلاث شركات مختلفة فى تونس. وبدأت العملية بالنزول إلى شاطئ البحر بواسطة زوارق مطاطية كانت تحمل أفراد الكوماندو البحرى بقيادة يوآف جلانت. كان معه يوسى كوركين - الذى قتل عندما كان قائداً للقوة البحرية فى كارثة حادثة الكوماندو فى لبنان ١٩٩٧ - وإيرز تسوكرمان، الذى خرج من صفوف الجيش بعد حرب لبنان الثانية إثر فشل فرقة المدرعات التى قادها، ورام روتبرج الذى أصبح قائداً للكوماندو البحرى والآن قائدا لقاعدة حيفا فى سلاح البحرية برتبة عميد.

كانت المسافة من شاطئ مدينة تونس وحتى فيلا أبو جهاد نحو خمسة كيلومترات. وعندما وصل المقاتلون، كان الشاطئ هادئا وخاويا. وبعد تأكدهم من أن المكان آمن، أرسلوا إشارة إلى سفينة القيادة تطلب السماح بنزول زوارق مطاطية أخرى إلى المياه، ولكنها هذه المرة كانت تحمل مقاتلو وحدة "سايرت متكال"، الذين كانت فى انتظارهم عند الشاطئ السيارات الثلاث التى كان يقودها عملاء الموساد. أخذت الرحلة إلى فيلا أبو جهاد دقائق معدودة. كانت الساعة الثانية فجرا وكان أبو جهاد لازال مستيقظا. انتشر مقاتلو الوحدة خارج الفيلا وتوزعوا إلى أربع مجموعات.

كان من المفترض أن يتقدم ضابط ومقاتل أولا إلى البيت متنكرين فى زى زوج من العشاق. أحدهما كان يمسك بلفة تبدو مثل علبة حلوى، أما المقاتل المتنكر فى زى امرأة فقد كان يمسك بخريطة للمنطقة. وفقاً للتقارير، اقتربت الشابة التى تحمل الخريطة من الحارس عند مدخل الفيلا وكأنها تطلب منه أن يشرح لها كيف تصل إلى عنوان ما، وفى ذلك الوقت وجه الشخص الذى يحمل علبة الحلوى بندقية مع كاتم صوت كانت مخفية داخل العلبة إلى رأس الحارس مباشرة، وفجأة سقط الحارس ميتا بعد أن أصابته الرصاصة فى جبينه تماما.

تصفية الحارس كانت إشارة الانقضاض على البيت. مجموعة أخرى قتلت عامل الحديقة، بينما انقضت مجموعة من المقاتلين على الفيلا بعد أن فجرت الباب بواسطة عتاد فنى كانت تحمله معها. وقُتل حارس آخر لأبو جهاد فى اشتباك معه فى قبو الفيلا.

انتصار الوزير، زوجة أبو جهاد والمعروفة باسم "أم جهاد"، حدثت الصحفيين موشيه زوندر ونداف زئيفي، فى تقرير نشرته صحيفة معاريف قبل أكثر من ١٠ سنوات، أنه عند اقتحام الفيلا "كان أبو جهاد يجلس بجوار طاولة، "وفجأة دفعها ونهض بسرعة وأخرج مسدسه من الخزانة. سألته: ماذا حدث..؟ ماذا حدث..؟. سمعت الضوضاء الناتجة عن كسر الباب فى الأسفل وسمعت أشخاصا يصيحون. ففهمت على الفور ماذا يحدث. توجه إلى باب غرفة النوم، فتوجهت ورائه. حدث كل شيء فى لحظات. شاهدت أشخاصاً يلبسون أقنعة. دفعنى أبو جهاد إلى داخل غرفة النوم. اقترب أحد الإسرائيليين منه وأطلق النار عليه من مسافة قريبة. سقط أبو جهاد... اتجهت نحوه وعانقته. أحد الإسرائيليين وضع مسدساً على ظهرى وأبعدنى نحو الجدار. كان وجهى إلى الجدار حيث كانت واثقة أنه سيطلق النار علي. تنحى الرجل الذى أطلق النار على أبو جهاد جانبا، وعندئذ قام شخص آخر بإطلاق النار على أبو جهاد ثم تنحى جانبا أيضا، ومن ثم جاء ثالث وأطلق عليه النار وجاء رابع وفعل نفس الشئ، رغم أنه مات من الرصاصة الأولى.

"بعد ذلك دخل أحد الإسرائيليين إلى غرفة نومنا وأطلق النار. ابننا نضال، الذى كان يبلغ من العمر عامين، كان نائما فى الغرفة. وكان قد استيقظ قبل ذلك وسمع إطلاق الرصاص وبدأ يبكي. كنت واثقة أنه أصيب وفقدت كل أحاسيسى وبدأت أصرخ. سمعت صوت امرأة من الأسفل تصرخ "عليه عليه"، ولم أفهم أن هذا بالعبرية. عندئذ دخل أحد الإسرائيليين وأطلق النار على أبو جهاد للمرة الخامسة. صرخت "كفى كفي". حنان ابنتنا استيقظت هى أيضا على صوت الرصاص وتوجهت إلى الجنود الإسرائيليين وسألتهم: من أنتم..؟ ما الذى يحدث هنا..؟ أحدهم دفع بها وقال لها اذهبى إلى أمك". وبحسب

تقارير أجنبية، فإن الشخص الذى أتى بعد عدة دقائق وأطلق الرصاصة الخامسة على أبو جهاد للتأكد من مقتله، كان قائد وحدة "سايبرت متكال" وقائد العملية موشيه (بوجي) يعلون.

*** عملية بلا داع..؟:**

كانت عملية الانسحاب من تونس أكثر تعقيداً من الوصول إلى الهدف، فرغم أن البنادق كانت مزودة بكاتم للصوت، إلا أن الجلبة التى أحدثها الهجوم أيقظت الحى الهادئ الذى يقطنه كبار قادة منظمة التحرير. كانت المنطقة تعج بعشرات الحراس المسلحين وكان هناك خوف من أن يحاولوا اللحاق بالقوة ومطاردتها. وحسب التقارير، حرص أحد أفراد الموساد على تضليل الشرطة المحلية عندما اتصل بهم عبر الهاتف وأبلغهم بأن الفارين قد شوهدوا يتجهون إلى وسط مدينة تونس، هذا بينما سارعت القوة بالتوجه لساحل البحر حيث كان فى انتظارهم هناك أفراد الكوماندو البحري. وصل الجميع إلى سفينة القيادة قبل أن تدرك قوات الأمن التونسية ما حدث.

بعد ٢٠ عاماً بقى السؤال حول مدى نجاعة عملية اغتيال أبو جهاد. ويقول مصدر أمنى إسرائيلي: "من الصعب القول إن تلك العملية أثرت بشيء ما على مجرى التاريخ. هى بالأساس أثارت السخط فى المناطق الفلسطينية وأشعلت الانتفاضة. الفلسطينيون اهتموا فى عام ١٩٨٨ بقدرة إسرائيل على إطلاق أول قمر صناعى إلى الفضاء، أكثر من اهتمامهم بعملية اغتيال أبو جهاد التى بدت لهم كعملية جبانة ونابعة من فشل الجيش الإسرائيلى فى مواجهة الانتفاضة فى المناطق الفلسطينية بالوسائل العسكرية".

ضابط صف بالجيش الإسرائيلى متهم بتقديم معلومات لحزب الله

بقلم: أحيا رافيد
وشارون روفيه - أوفير
يديعوت أحرونوت ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٨

سُمح بالنشر أن ضابط صف فى الجيش الإسرائيلى متهم بتقديم معلومات لحزب الله عن تحركات الجيش الإسرائيلى مقابل الحصول على كميات كبيرة من المخدرات لبيعها فى إسرائيل.

كانت الوحدة المركزية التابعة لشرطة لواء الجليل قد ألقت القبض الشهر الماضى على ثلاثة من سكان الشمال بتهمة جلب المخدرات من لبنان والاتجار فيها، وكان من بينهم ضابط صف فى الخدمة الدائمة بالجيش الإسرائيلي.

واتضح من التحقيقات أن زعيم العصابة هو عبيد زغبي، البالغ من العمر ٣٠ عاماً ومن سكان الناصرة. وقد اعتُقل زغبى مع شير الهيب (٢٦ عاماً) من قرية توفا زنجريا، وضُبط بحوزتها كيلوجرامين من الهيروين يُقدَّر ثمنهما بمليون شيكل. وقد قُدِّمت بالأمس إلى المحكمة المركزية فى الناصرة لائحتا اتهام ضد المتهمين. وصرحت مصادر فى الشرطة أنه من المقرر تقديم لائحة اتهام ضد ضابط الصف العامل فى الجيش الإسرائيلى يوم الخميس من هذا الأسبوع.

وتبين من التحقيقات التى أجرتها الوحدة المركزية أن صف الضابط قدم مساعدات لتاجرى المخدرات، بحكم معرفته بمنطقة الحدود، وذلك نظير مبالغ مالية. كما تحوم شبهات حول قيامه بتقديم معلومات لحزب الله عن تحركات الجيش الإسرائيلي.

*** صف الضابط "فتح محوراً" لتجار المخدرات:**

صرح المقدم شرطة شموئيل بوكير، قائد الوحدة المركزية فى شرطة الجليل، للموقع الإلكترونى لصحيفة يديعوت أحرونوت، أن التحقيقات التى أجرتها وحدة حدود لبنان استمرت لنحو شهرين: "انحصر التحقيق فى البداية فى قضية شبكة تهريب المخدرات، واكتشفنا فيما بعد أن أعضاء الشبكة جنَّدوا أحد رجال الخدمة الدائمة فى الجيش الإسرائيلى - شخص فى الثلاثينيات من العمر - فتح لهم محورا لتسهيل عمليات التهريب من لبنان، ولكننا اكشفنا أنه ارتكب جرائم أخرى أضرت بأمن الدولة وقدم معلومات لجهات معادية فى لبنان. جمعنا الأدلة وقدمناها إلى الشاباك (جهاز الأمن العام) وإلى الجيش الإسرائيلي".

وأضاف بوكير أنه بعد القبض على ضابط الصف، واصل رجال وحدته التحقيق فى قضية تهريب المخدرات إلى أن نجحوا فى القبض على المتهمين الآخرين.

ويتضح من لائحة الاتهام التى قُدِّمت بالأمس إلى المحكمة المركزية فى الناصرة أنه فى أواخر شهر فبراير ٢٠٠٨ اتصل زغبى مع شخص يدعى حاج (عميل سرى للشرطة) وعرض عليه أن يجلب المخدرات من لبنان مقابل ٢٥٠٠ دولار لكل كيلوجرام يتم تهريبه إلى إسرائيل.

وتصف لائحة الاتهام بعد ذلك كيف أعطى شير الهيب (المتهم الثانى وابن شقيق المقدم عمر الهيب) لـ"حاج" ١٣ ألف دولار وبطاقات هواتف محمولة (SIM) لتسليمها لشخص فى لبنان، وكيف تم تنفيذ الصفقة بالقرب من حدود لبنان. نقل "حاج" الأموال وبطاقات الهاتف المحمول إلى الجانب اللبنانى من الحدود، وعاد بكيلوجرامين من الهيروين سلمهما إلى مشغليه، وحصل على ٣٥٠٠ دولار - نصيبه فى الصفقة.

ويصف المتهم الثانى كيف نشأت العلاقة بين زغبى وضابط الصف: "بعد أن علم زغبى باستعداد رجل الخدمة الدائمة تقديم العون فى جلب المخدرات إلى إسرائيل مستغلا قدرته على الوصول إلى الحدود بحكم وظيفته العسكرية. التقى الاثنان بالقرب من كريات شمونة وقاما بجولة مشتركة على طول الحدود، وطلب زغبى من ضابط الصف معرفة الطريقة التى يمكن بها تهريب المخدرات من لبنان إلى إسرائيل دون أن يتم القبض عليه".

وجاء فى لائحة الاتهام أن رجل الخدمة الدائمة قدم المعلومات المطلوبة منه، وأن زغبى وعده بعشرين ألف دولار نظير المساعدة فى جلب المخدرات من لبنان. وجاء فى لائحة الاتهام التى قدمتها نيابة المنطقة الشمالية أيضاً: "عرض رجل الخدمة الدائمة أن يقوم قريبه، الذى يرعى الغنم بالقرب من الحدود اللبنانية، بمساعدته فى جلب المخدرات من لبنان إلى إسرائيل".

فى يونيو ٢٠٠٦، صدر حكم بالسجن ١٥ عاما مع النفاذ على المقدم عمر الهيب (*)، الذى أدين بالتجسس الخطير والاتصال مع أحد عملاء حزب الله. كما أصدرت محكمة خاصة تشكلت فى مقر وزارة الدفاع الإسرائيلية حكما بعزله فورا من الخدمة فى الجيش الإسرائيلى. وأدانت المحكمة الهيب بتهم الاتصال مع عميل أجنبى والتجسس الخطير، كما أدين بتهمتى جلب المخدرات من لبنان، الكمية الأولى كانت ٦,٩ كيلوجرام هيروين والثانية ٣٩ كيلو حشيش. ومع ذلك، فقد تم تبرئة ساحته من تهمتى الخيانة والاتجار بالمخدرات، وذلك لعدم توافر الأدلة ضده. وفى مايو من العام الماضى، تم تخفيف عقوبة الهيب، حيث قبلت محكمة الاستئناف العسكرية التماسه وخففت عقوبته إلى عشر سنوات.

وكانت مصادر لبنانية قد أفادت فى مطلع الشهر الماضى أن شخصا واحدا لقى مصرعه وأصيب اثنان آخران بإصابات خطيرة أثناء محاولة ثلاثة من تجار المخدرات التسلل إلى إسرائيل بالقرب من قرية الغجر على الحدود اللبنانية. وتبين أن الجيش الإسرائيلى فتح النيران على المهربين الثلاثة وأحبط محاولة التسلل. وأكد الجيش حينها أن "الحياة على الحدود تدور كالمعتاد". وتشتهر قرية الغجر بأنها نقطة رئيسية للمتسللين الذين يقومون بعمليات تهريب إلى إسرائيل.

(*) المقدم عمر الهيب من قرية زرزير البدوية فى مرج بنى عامر فى منطقة الجليل.. الهيب من عشيرة كبيرة تضم نحو ١٨ ألف شخص، وهى أكبر عشائر البدو فى الشمال. للهيب ثلاثة عشر أخاً وأختاً خدموا جميعاً فى الجيش الإسرائيلى، واثنان من إخوته خدما فى "البلماح" قبل قيام الدولة عام ١٩٤٨. تربط عمر الهيب وعائلته علاقات وثيقة مع كبار المسئولين الإسرائيليين. أصيب فى شهر مارس عام ١٩٩٦ بجراح خطيرة جراء تفجير عبوة ناسفة من قبل حزب الله فى جنوب لبنان، فقد نتيجتها إحدى عينيه وأصيب بشلل جزئى فى يده ورجله اليسرى.

اختطاف "مصطفى الديراني" وفشل إنقاذ "نحشون فاكسمان"

بقلم: عامير رابوبورت
ملحق معاريف ١٤/ ٣/ ٢٠٠٨

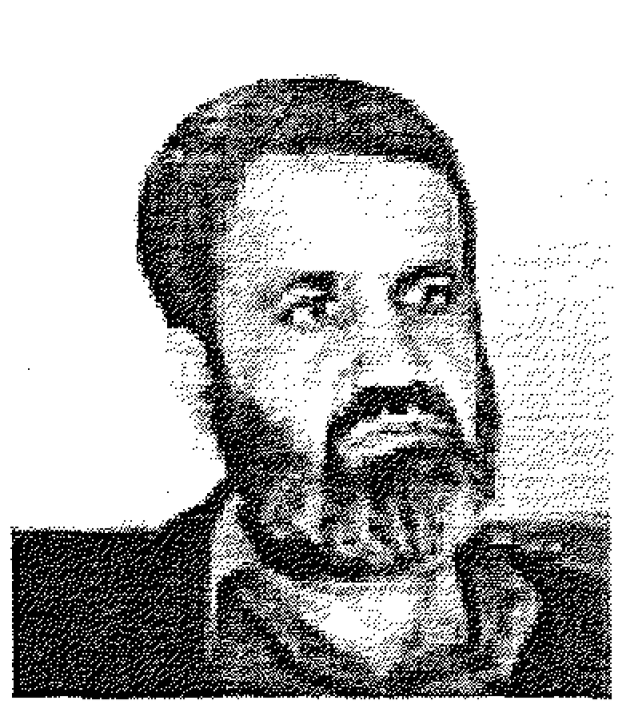
تدرب جنود وحدة "متكال" على مدار أشهر طويلة لتنفيذ هذه العملية. وبعد لحظات من السيطرة على مصطفى الديرانى فى قرية "قصر نبا" اللبنانية، الواقعة على بعد ٨٠ كم شمالى إسرائيل، شرعوا فى التحقيق معه. كان الديرانى لا يزال مرتدياً ملابس نومه، وكانت هذه فرصة نادرة لاستقاء معلومات ثمينة منه حول مصير الطيار المفقود رون آراد. فقد سأله جنود الوحدة وهم يصرخون فى وجهه "أين رون آراد..؟" لكن الديرانى لم تنكسر شوكته ولم يُجب عليهم. ورغم أن الجنود فى تلك الأثناء، هددوه باختطاف ابنه "علي" فى حالة عدم تقديم أى معلومات عن مصير الطيار رون آراد، إلا أن الديرانى واصل التزام الصمت.

أحدثت عملية اختطاف الديرانى صدىً كبيراً فى مختلف الأوساط. ولكن بعد أقل من ستة أشهر، وجد جنود الوحدة أنفسهم فى معترك أحداث مأساوية قاسية عندما حاولوا إنقاذ الجندى المختطف نحشون فاكسمان من داخل منزل يقع فى قرية بيرنبالة.

وبعد مرور ١٤ عاماً على العمليتين التى نفذهما جنود وحدة متكال، يكشف ملحق صحيفة معاريف "نهاية الأسبوع" النقاب عن تفاصيل هاتين القصتين بشكل كامل، فى محاولة للإجابة عن سؤال هام وحساس: هل الجيش الإسرائيلى يستطيع بوجه عام اللجوء إلى الخيار العسكرى لإنقاذ الجندى المختطف جلعاد شاليط وتحريره من أيدى حماس فى قطاع غزة..؟ يتفق معظم منفذى تلك العملية على رأى واحد: "لا يمكن إنقاذ جلعاد شاليط عن طريق عملية عسكرية.. هذه المهمة مستحيلة".

*** الهدف فى سهل البقاع:**

حتى نستطيع فهم ما سيقوله جنود الوحدة الخاصة، يجب أن نعود إلى عام ١٩٩٤. ففى شهر مايو من هذا العام، كان المقدم "دورون أفيتال" هو من تولى قيادة وحدة "متكال".. كانت المهمة التى كلفت بها الوحدة تستهدف منزل مصطفى الديرانى الواقع فى قرية "قصر نبا" الشيعية الواقعة على أطراف سهل البقاع الغربى، عند سفوح الجبال الضخمة فى الجهة الغربية. بدأت تدريبات جنود الوحدة



قبيل تنفيذ عملية فى منطقة كهذه قبل ستة أشهر على الأقل. وكان هدف المهمة هو استقاء معلومات من الديرانى عن الطيار المفقود منذ عدة سنوات رون آراد، وحتى يكون أيضاً ورقة مساومة فى أى مفاوضات مستقبلية بشأنه. تأجّل تنفيذ العملية أكثر من مرة خشية عدم وجود الديرانى فى المنزل. لكن بعد تردد رئيس حكومة إسرائيل آنذاك إسحاق رابين كثيراً، أقلعت مروحيتان من طراز "يسعور" تصاحبهما مروحية هجومية لتأمين العملية وعلى متنهما عشرات من مقاتلى الوحدة، إضافة إلى سيارات جيب ووسائل قتالية.

هبطت الطائرات فى الظلام على جبل صنين، وكانت عملية الهبوط إحدى المراحل الأكثر خطورة على حد قول الجنود. كانت الساعة نحو الثالثة فجراً، حينما بدأ الجنود فى تنفيذ أكثر مراحل العملية صعوبة ألا وهى الوصول إلى المنزل دون أن يكشفهم أحد. فقد كانت هناك كثير من المنازل المنتشرة بالقرب من الجبل، وكان نباح أى كلب سيوقظ كل المنطقة ويؤدى إلى كشف العلمية. توجه المقاتلون بسياراتهم الجيب إلى نقطة تحددت لهم مسبقاً تقع بالقرب من القرية بين الأشجار. ظل هناك عدد من الجنود لحراسة السيارات، أما باقى الجنود فقد توجهوا سيراً على الأقدام نحو المنزل.

يقول أحد الجنود: "تم تنفيذ العملية عشية عيد الأضحى، والتى يظل خلالها كثير من الأشخاص مستيقظون حتى ساعات متأخرة من الليل. كما أنه مع بداية الصيف، يعتاد الأهالى على النوم وهم يفتحون نوافذ وأبواب منازلهم، وكانوا يستطيعون سماع كل ما يحدث. لذا كان التقدم نحو منزل الديرانى الذى يقع فى أقاصى القرية، محاطاً بالحذر الشديد. وكان شعاع الكشافات يُؤخذ فى الحسبان. وكنا نخاف بشدة من الكلاب حتى لا يُكتشف أمرنا مع نباحها. ولكننا استطعنا الوصول إلى المنزل دون أن يكشفنا أى شخص".

*** معركة فى غرفة النوم:**

كان الديرانى يبلغ من العمر ٤٦ عاماً أثناء تنفيذ تلك العملية. وكان منزله مكوناً من ثلاثة طوابق. حمل الجنود

على أجسادهم السلالم ومعدات اقتحام وبلطات، وبنادق ومسدسات مع كاتم صوت وأسلحة أخرى يتم استخدامها فى الأوقات المناسبة. كانت التوجيهات الأساسية للجنود هى اختطاف الديرانى دون الدخول فى أى قتال أو ترك ضحايا من أهالى المنطقة. وقيل للقوات "يجب أن تبذلوا قصارى جهدكم لمنع إطلاق أى رصاصة".

ومثل كل عمليات الوحدة المعروفة، وكذلك إزاء ملابسات القبض على الديرانى، التى يكشف النقاب عنها هنا لأول مرة، يوجد أكثر من حكاية. كانت أول حكاية عما حدث داخل غرفة نوم الديرانى استناداً إلى عدة شهادات أوضحت أن أول جندى وصل إلى المنزل الذى توجهت إليه القوات من عدة اتجاهات هو "ليئور لوتين" قائد إحدى السرايا المعنية بالأنشطة التخريبية المعادية بالوحدة.

يقول أحد الجنود: "كان باب المنزل مفتوحاً، واستطعنا الدخول دون أى عائق. وجَّه بعض الجنود أسلحتهم صوب رؤوس الحراس النائمين فى صالون بيت الديرانى. ووقف جنود آخرون وراء الباب عند مدخل غرفة نوم الديرانى. فقد كان الباب مغلقاً".

كان لوتين حينها برتبة نقيب ووقف بنفسه وراء الباب. وعندما حانت لحظة الهجوم، تم اقتحام الباب فى الظلام، حيث كان الديرانى نائماً فى سريره مع زوجته زينب وابنتهما البالغة من العمر ١٠ سنوات. أراد الديرانى سحب المسدس بحركة لا إرادية من فوق الرف القريب من السرير. وقد تقرر منذ البداية ألا تكون بنادق الجنود المشاركين فى العملية معمرة خشية انفلات أى طلقة. كان لوتين يحمل "مسدساً" فى يده، لكنه صاح فى وجه الديرانى قائلاً "ارقد" وحينها قفز عليه لمنعه من إطلاق النار.

يقول أحد الجنود إن "الديرانى ولوتين سقطا من فوق السرير على الأرض وهما يمسكان ببعضهما. وفى تلك الأثناء انقضت زوجة الديرانى على لوتين فى محاولة لإبعاده عن زوجها". ويتذكر الجنود الطفلة وهى تنظر إلى أبويها اللذين يتصارعان مع شخصيات جاءت من الظلام كما لو أنها فى كابوس.

مضى وقت قصير إلى أن استطاع جنود الوحدة إتمام سيطرتهم على الديرانى هو وأفراد أسرته والحراس. وبدأ إجراء تحقيق سريع فى محاولة للحصول على معلومة هامة بشأن رون آراد قبل أن ينظم الديرانى أفكاره. تم إحضار الابن "علي" من الغرفة المجاورة، وقام ضابط الوحدة "عمانوئيل مورونو" بتغطية زوجة الديرانى لعدم خدش حيائها (فى ١٩ أغسطس ٢٠٠٦، أى قبل وقف إطلاق النار فى حرب لبنان الثانية بخمسة أيام، لقى مورونو مصرعه أثناء تنفيذ إحدى عمليات الوحدة فى لبنان). كما تم التحقيق مع زوجة الديرانى ومع حراسه. وقام جنود آخرون بجمع بعض الوثائق، والصور والشرائط من المنزل لدراستها فى إسرائيل واستقاء أى معلومة منها عن مصير رون آراد. فى تلك الأثناء، سُمعت أصوات همس فى محيط المنزل: "بسرعة... بسرعة".

يقول أحد الجنود: "كان واضحاً فى تلك المرحلة أن العملية لم تعد سرية. وأدركنا أن شقيق مصطفى الديرانى يقطن قريباً منه، وأنه بالتأكيد استيقظ من نومه. وأردنا مغادرة المنزل قبل أن تستيقظ كل القرية وتنقض علينا".

*** تصويب على الجبهة:**

كان الرائد هارتسى هاليفي، أحد قياديى وحدة متكال، وهو الآن قائد لواء مظلات برتبة عقيد، مسئولاً عن تأمين القوة أثناء خروجها من المنزل، ويطلقون فى الوحدات الخاصة على هذا الدور "أم وزة".

كان جنود وحدة متكال مجهزينَ بسرنجات لتخدير الديرانى إذا عارض اعتقاله. ويسترجع الجنود هذا المشهد قائلين إننا "لم نكن فى حاجة لتخديره. فقد أدرك الديرانى على يبدو سريعاً هذا الفيلم الذى أقحم فيه، ولم يحاول إبداء أى معارضة".

على عكس الوصول إلى المنزل، كان الخروج أكثر سرعة، حيث بدأ الجنود فى العدْو لمسافة ١٧٠ متراً فى اتجاه الطريق المؤدى إلى مخرج القرية. وبعد اجتياز الطريق، ربط عناصر الوحدة الديرانى على حمالة. وفى تلك الأثناء، كان عدد من أتباع الديرانى وشقيقه يقفون فى شرفة المنزل، وكان شقيق الديرانى يمسك ببندقية صيد. وقد شاهده جيداً القناصة، الذين كانوا منتشرين حول المنزل لتأمين عملية الانسحاب، عن طريق أجهزة الرؤية الليلية، حيث كان يطلق النار فى الظلام دون رؤية أى شيء أمامه. وقد صوَّب ثلاثة قناصة، لم يستطع أى شخص رؤيتهم، الشعاع المنبعث من سلاحهم على جبهة الشقيق، ولم يتبق سوى الضغط على الزناد.

يقول أحد الجنود إن "الهدف كان تنفيذ المهمة دون إحداث أى خسائر قدر الإمكان، ودون وقوع أى مصابين حتى من الجانب اللبنانى. ولهذا السبب لم يطلق القناصة النار. وإذا كان شقيق الديرانى يمثل خطراً على القوات لما كان هناك خياراً غير قتله".

كانت سيارات الجيب تقع على بعد عدة كيلومترات، وكان الجنود يسلكون طريقاً مرتفعاً، مما جعل الحمالة الموضوع عليها الديرانى تشكل صعوبة فى إتمام هذه المهمة. ويقول الجنود "كان الديرانى يسقط من حين لآخر من فوق الحمالة، وكان يتعين علينا التوقف حتى نرفعه مرة أخرى". وقد بدأ يُكشف أمر الجنود، فقد صرخت امرأة

عندما شاهدت الجنود وهم يمرون فجأة من أمامها، كما أطلقت نيران كثيرة من المنازل المحيطة، لكن الجنود الذين يقومون بعملية التأمين أدركوا أن تلك الأعيرة التى تطلق فى الهواء لا تمثل أى خطورة على أفراد القوة. ولكن لم يكن ذلك الأمر دقيقاً، ففى مرحلة ما، اكتشف الجنود أن شحار، قائد الوحدة المنتظر، قد أصيب بطلق نارى فى قدمه. رفض شحار حمله على الحمالة حتى لا يشكل عبئاً أكبر على القوة. كان هناك ضابطان لم يشاركا فى الجهد الذى بذله باقى أفراد القوة فى حمل الحمالة: هارتسى هاليفى وقائد الوحدة دورون، إذ إنهما كانا فى مؤخرة القوة التى تباطأت أثناء الصعود إلى الجبل، لمواجهة أى عدو يحاول المساس بالقوة، ولم تطلق طوال العملية إلا ثمانى طلقات فى الهواء.

كان النقيب نير بوراز أحد ضباط الوحدة الذين شاركوا فى اختطاف الديرانى يتمثل دوره فى تأمين مروحيات "يسعور" التى عادت لاصطحاب المقاتلين ومعهم الديرانى المختطف. وقبل أن تصل القوة إلى المروحيات، اتضح أن أهالى المنطقة وقوات حزب الله قد اكتشفوا المكان الأصلى لهبوط المروحيات، مما جعلها تنتقل إلى مكان هبوط آخر كان مخططاً إليه مسبقاً. وفى الوقت الذى كانت المروحيات تتوجه فيه إلى المكان البديل، وصل جنود الوحدة إلى سياراتهم الجيب وأسرعوا للوصول إلى مكان المروحيات البديل.

كان رئيس الأركان الإسرائيلى آنذاك إيهود باراك ينتظر الجنود فى المطار. وتم نقل الرائد شحار إلى المستشفى لتلقى العلاج حتى تم تعيينه رسمياً قائداً للوحدة فى يونيو ١٩٩٤. ومع مرور السنين اتضح أن اختطاف الديرانى لم يكن مجدياً فى سياق الجهود المبذولة لإعادة رون آراد. لكن عندما تحدث رئيس الوزراء إسحاق رابين عن تلك العملية خلال مؤتمر صحفى فى نفس اليوم ساد إحساس بالنشوى فى إسرائيل.

*** عملية إنقاذ الجندى نحشون فاكسمان:**

كان المناخ السائد فى نهاية عملية إنقاذ نحشون فاكسمان مختلفاً بالطبع عن عملية اختطاف الديراني. يقول عضو الكنيست دانى ياتوم، السكرتير العسكرى لرئيس الوزراء آنذاك، إن "رابين كان يجلس متوتراً فى مكتبه. وعندما تلقى اتصالاً هاتفياً من باراك حول التقارير الميدانية الواردة بشأن نتائج العملية، شاهدتُ سريعاً ما حدث على وجهه".

ففى مقابل عملية اختطاف مصطفى الديرانى التى خُطط لها بدقة وتم التدريب عليها أكثر من مرة، طرحت محاولة إنقاذ فاكسمان صباح يوم تنفيذ العملية، رغم أنه قد اختطف قبل عملية التنفيذ بخمسة أيام (فى التاسع من شهر أكتوبر ١٩٩٤ بالقرب من منطقة عطيروت). أراد نحشون، أحد جنود وحدة جولاني، الوصول إلى منزل صديقته فى الرملة سيراً على الأقدام. وعلى مدار يومين، لم يهتم الجيش والشرطة بنشر بيان عن تغيبه، ولكن فى اليوم الثالث جاء نبأ فى الإذاعة الإسرائيلية يفيد بأن عناصر فلسطينية تزعم أنها قد اختطفت أحد الجنود الإسرائيليين.

نشرت حماس بعد ذلك تسجيلات تضمنت فى البداية صورة لسلاح وبطاقة هوية فاكسمان. وفى غداة اليوم التالي، نشر تسجيلاً آخر ظهر فيه فاكسمان، وهو يلقى بياناً صادراً عن خاطفيه، وكان يقف خلفه طوال الوقت مخرباً ملثم الوجه.

سُمع صوت الجندى بوضوح، وهو يقول: "إننى نحشون فاكسمان، وقد اختطفتنى مجموعة من حماس، ويريدون إطلاق سراح سجنائهم وإلا سيقتلونني". ثم سُمع صوت رجل يتحدث مع فاكسمان بالعبرية يقول له "ماذا تريد من والديك..؟" تفاجأ نحشون وأجاب قائلاً: "هل والداى يشاهدوننى الآن..؟ إننى على ما يرام. وأتمنى أن أعود إليهما، إذا قرر رابين إطلاق سراح سجنائهم".

كان العميد (احتياط) يجئال برسلر هو مستشار رئيس الوزراء لمكافحة الإرهاب فى تلك الأيام العصيبة التى تتابع خلالها الدولة كل ما يجرى بشأن مصير نحشون فاكسمان. وقد تحدث مع أبوى فاكسمان وأخبرهما صراحة أن فرص إنقاذ ابنهما، وهو على قيد الحياة عن طريق شن أى عملية عسكرية ليست كبيرة، والجيش والشاباك (جهاز الأمن العام) ليس لديهما فى الوقت الحالى أى خيط يقودهما إلى مكان احتجاز فاكسمان بوجه عام.

يقول دانى ياتوم إن "حماس استطاعت تضليلنا. ونظراً لأن التسجيلات تم تسليمها إلى الصليب الأحمر فى غزة، افترضنا أنه محتجز هناك. وقد قال عرفات، الذى توجه إلى قطاع غزة فى إطار اتفاقية أوسلو، إن قوات الأمن قامت بتفتيش القطاع جيداً والجندى غير محتجز فيه، لكننا لم نصدق ذلك. كان رابين على استعداد لإجراء مفاوضات من أجل إعادة الجندي، وتحديداً لكسب مزيد من الوقت، ولكن لم يكن أمامه أى شخصية يثق فيها للتحدث معها".

ويرجع فضل اكتشاف مكان الشقة التى احتجز فيها فاكسمان فى قرية بير نبالة إلى أفراد الشاباك المنتشرين فى القدس. فقد قرر رئيس شعبة الشاباك بالقدس آنذاك ووزير البيئة حاليا جدعون عزرا التحقق من احتمالية أن يكون الجندى محتجزاً فى القدس، رغم أن هذا الافتراض لم يكن مطروحاً بوجه عام لدى الشاباك. فقد طلبت مجندة كانت تؤدى خدمتها العسكرية فى إطار الخدمة بالشاباك فحص بيانات مئات من السيارات التى تم تأجيرها فى نفس الأسبوع افتراضاً بأن عملية الاختطاف نفذت

بواسطة سيارة مؤجرة. وعندما فحصت الجندية قائمة السيارات التى تم تأجيرها عن طريق شركة "شاكو ليند" الواقعة فى شارع الملك داوود بالقدس، اكتشفت أن أحد تلك السيارات تم تأجيرها فى نفس اليوم الذى اختطف فيه الجندى مدفوعة الأجر نقداً لمدة أسبوع. ورغم ذلك، تم إعادة السيارة بعد مرور ثلاثة أيام. وقام بتأجير هذه السيارة شخص يدعى جهاد يرمور أحد أهالى حى بيت حانينا بالقدس، كان قد أنهى دراسته وعاد قبل ثلاثة أشهر من تركيا. لم يكن هذا الطالب معروفاً، لكن أحد أشقائه كان معروفاً بأنه من كوادر حماس. وقد أتاحت تلك الشبهات الفرصة لإرسال طاقم تحقيق إلى منزل يرمور.

ويقول مصدر مطلع على تفاصيل التحقيق إن "يرمور لم ينكسر سريعاً. كما لم يسرع المحققون فى طرح أسئلة تتعلق بفاكسمان. فقد تم سؤاله عما فعله على مدار الأسبوع، بما فى ذلك يوم الأحد الذى نفذت فيه عملية الاختطاف. وعندما لم يذكر من تلقاء نفسه أنه قام بتأجير سيارة فى نفس اليوم، ثارت شكوك جدية فى أنه يخفى شيئا ما".

تم اقتياد يرمور للتحقيق فى إحدى المنشآت، وتوجه رئيس الشاباك آنذاك كرمى جيلون عشية اعتقاله إلى المدعى العام للدولة دوريت بينيش، التى تشغل الآن منصب رئيس محكمة العدل العليا، وطلب التحقيق مع المعتقل بـ"طرق خاصة". وقد أعطته بينيش التصريح بقلب قوي، خاصة فى ظل التحذير الذى أصدره خاطفو الجندي، بأنه فى حالة عدم الاستجابة لمطالبهم سيقتلون الجندى غداة اليوم التالى فى تمام التاسعة مساءً. وقد اتضح فيما بعد أن هذا التصريح بالتحقيق الاستثنائى قد أثبت نجاعته، فقد اعترف يرمور خلال التحقيقات التى أجريت طوال الليل أنه كان شخصياً مشتركاً فى عملية الاختطاف، وأنه سلم قيادى حماس تلك التسجيلات التى شوهدت. والأهم من كل ذلك، أن يرمور أعطى العنوان الدقيق لمكان الشقة التى يحتجز فيها الجندي، عند مشارف قرية بير نبالة، التى تبعد نحو كيلو ونصف الكيلو عن منزل نحشون فى مستعمرة "جفعات زئيف".

يقول أحد مقاتلى وحدة متكال "عندما استلمنا صباح يوم الجمعة إخطاراً بالانتقال من قاعدة تقع بالقرب من غزة إلى قاعدة أخرى تقع بالقرب من القدس اعتقدنا أن الجيش الإسرائيلى والشاباك يتفقدان فى الظلام مكان احتجاز نحشون فاكسمان. ولم نعتقد أننا فى هذه الليلة سننفذ عملية فى محاولة لإنقاذه".

جاء دور الجيش الإسرائيلى صباح يوم الخميس للقيام بعملية تمويه. يقول أحد ضباط الجيش الإسرائيلى آنذاك: "حتى لا تشك حركة حماس فى أننا اكتشفنا مكان الشقة التى يحتجز بها فاكسمان، حرصنا على نقل رسالة إلى وسائل الإعلام بأننا نستعد لشن عملية عسكرية فى قطاع غزة. وقد اندفعت قوات إلى القطاع مدعومة بالمروحيات والمركبات. ولم نرغب فى أن تنتبه حماس لوجود أى تحركات فى منطقة عطيروت الصناعية القريبة جداً من قرية بير نبالة". وأضاف الضابط أن "القوات التى توجهت إلى هناك صباح يوم الجمعة غادرت قواعدها بشكل متقطع وليس دفعة واحدة، حتى لا تثير شكوك وسائل الإعلام".

*** ست دقائق وقت كثير للغاية:**

حتى الآن، هناك خصومة شديدة بين وحدة متكال ووحدة الشرطة الخاصة لمكافحة الإرهاب إزاء قرار قيادات الجيش الإسرائيلى بإناطة مهمة إنقاذ فاكسمان لوحدة متكال وليس لأفراد وحدة الشرطة الخاصة. شاؤول موفاز، الذى كان آنذاك قائد قوات الجيش الإسرائيلى فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، فسر هذا الاختيار بأن "الوحدتين عرضتا أمامه خطة التنفيذ. وكان الوقت ضيقاً، ومهلة الإنذار على وشك الانتهاء، وكان قائد وحدة الشرطة الخاصة فى الخارج وعرض نائبه خطة غير مقنعة. وعلى أية حال، فإن الخطة التى عرضتها وحدة متكال كانت أفضل". وحتى الآن، يثقون فى الشرطة أن التفضيل لم يكن لأسباب منطقية، ولكن لأن موفاز وباراك كانا فى الواقع من أفراد وحدة متكال.

غير أن قدامى وحدة متكال كان لهم رأى آخر: "الميزة الكبرى فى عملية إنقاذ فاكسمان كانت التجربة التى خضناها أثناء عملية اختطاف الديراني. فلم يكن لدى أفراد وحدة الشرطة الخاصة أى تصور حول كيفية الاقتراب من المنزل فى قرية بير نبالة دون أن يكتشف الخاطفون أمرهم، ويطلقون النار على نحشون. لكننا فى مقابل ذلك، كنا نشعر بأننا خبراء فى تنفيذ مهمة كهذه. وقد اعتقدنا أن التلصص دون إثارة أى شكوك هو أمر حساس، لدرجة أننا رفضنا انضمام خبراء مفرقعات من وحدة إبطال مفعول القنابل بسلاح المهندسين. فقد خشينا أن يؤدى عدم تدريبهم مثلنا على عملية التلصص إلى اكتشاف القوة، وهى فى طريقها إلى المنزل، وإن كنا فيما بعد، شعرنا بالأسف الشديد لعدم انضمامهم أثناء عملية الاقتحام".

يتذكر مقاتلو الوحدة ما حدث: "الاستعدادات قبيل شن العملية تمت فى وقت قصير للغاية. وبالطبع، لم تكن أمامنا فرصة للتدريب على أى نموذج، مثل التدريبات الكثيرة التى أجريناها قبل اختطاف الديراني". كانت المعلومات الاستخباراتية لدى القوة تستند إلى شهادات يرمور الذى قال إن ثلاثة خاطفين يحتجزون نحشون، كما تم الاستعانة بمعلومات عن المنزل من مكاتب الإدارة المدنية".

تقول إحدى الشخصيات التى كانت فى غرفة القيادة الأمامية إنه "مع حلول المساء، استقل كبار قادة الجيش، ومنهم موفاز وباراك مرتدين ملابس مدنية، سيارات كانت تسير بالقرب من قرية بير نبالة بغية تفقد الأمر. لم يستطع أحداً تخمين نسبة نجاح عملية إنقاذ نحشون، وهو على قيد الحياة، لكن كان يبدو واضحاً أن فرصة تحقيق ذلك ليست كبيرة".

كان المنزل الذى يحتجز فيه نحشون مكوناً من طابقين ويقع عند الأطراف الجنوبية لقرية بير نبالة. تحدد موعد تنفيذ العملية فى نحو الساعة السابعة مساءً، أى قبل انتهاء الإنذار بساعتين. يقول أحد المشاركين فى العملية إنه "قبل تنفيذ العملية فى اللحظة الأخيرة، رصدت نقاط المراقبة سيارة وقفت فجأة بجوار المنزل. سمحنا للرجل الذى كان فى السيارة بالدخول إلى المنزل وانتظرنا حتى خرج بعد ٢٠ دقيقة. ومع خروجه من القرية، قام الشاباك باعتقاله. واتضح أنه كان زكريا نجيب، أحد مساعدى الخلية وابن عم أحد الخاطفين، الذى كان يبحث الشاباك عنه منذ أول تحقيق مع جهاد يرمور". قال نجيب إنه "أحضر إلى المنزل كُنافة أكلها نحشون مع الخاطفين، وأدلى ببعض التفاصيل عن المنزل وعن الغرفة التى يحتجز بها نحشون فى الطابق الثاني".

يقول أحد مقاتلو الوحدة إن "الفرصة الوحيدة لنجاح العملية هى مباغتة الخاطفين فى غضون ثوان معدودة". ولكن اتضح من التحقيقات أن العملية امتدت إلى ست دقائق: كانت هناك مصاعب فى عملية الاقتحام عبر باب مطبخ الطابق الأرضى وعبر السطح (نظراً لعدم وجود أفراد وحدة المهندسين)، وأسفرت العملية عن إصابة الرائد شحار للمرة الثانية فى ستة أشهر، ووفاة ضابط الوحدة المقدم نير بوراز، الذى كان فى طلائع القوة التى حاولت اقتحام الغرفة التى يحتجز فيها فاكسمان، وكانت هناك معركة أخرى خاضها ليئور لوتين لكن هذه المرة من أجل عودة الجندى المختطف.

لم يكن الأمر مثل اقتحام غرفة نوم الديراني، حيث لم ينجح لوتين فى فتح باب الغرفة. وقام بإلقاء قنبلة فى اتجاه الباب.. وفى تبادل لإطلاق النار عن قرب قتل المخربون، أما لوتين فقد أصيب بإصابات بالغة. وحينما كان يستجمع قواه، وضع لوتين سلاحه الشخصى على جثة أحد المخربين، حتى لا تنفلت أى طلقة أثناء نقله من ساحة القتال. وبعد مرور عدة أسابيع على هذه العملية، تم استدعاء لوتين للتحقيق معه فى الشرطة العسكرية حتى يوضح كيفية وجود بندقية تابعة لوحدة متكال مع أحد المخربين. وبعدما تأكد المحققون أن أقوال لوتين صادقة، تم حفظ القضية، وقد حصل هو ونير بوراز على وسام الشجاعة من رئيس الأركان آنذاك.

*** لا يمكن نسيانه إطلاقاً:**

بعد تلك العملية، رجّح المسئولون فى الجيش الإسرائيلى أن يكون نحشون فاكسمان قد لقى حتفه متأثراً بست طلقات فى أولى لحظات تنفيذ العملية رغم عدم استبعاد إمكانية إصابته أيضاً بشظايا القنبلة التى ألقاها لوتين. تم إخراج الجندى المختطف من الغرفة والدم ينزف منه ويده وقدمه مكبلتان بسلاسل حديدية. يقول أحد الجنود المشاركين فى العملية: "لقد كان مشهدا فظيعاً، لا يمكن نسيانه إطلاقاً".

أسفرت العملية عن إصابة عشرة جنوداً إضافة إلى قائد الوحدة شحار. قال شحار لجنوده فى المستشفى إننى "لا أعلم ماذا سأقول لزوجتى عن إصابتى للمرة الثانية فى غضون ستة أشهر". وبعد مرور بضعة أيام، عندما اندملت جروحه، كان أحد المشاركين فى اللقاء الذى عقده رابين مع جنود الوحدة فى إحدى القواعد الواقعة وسط البلاد. قال رابين للجنود: "كان قرار تنفيذ عملية إنقاذ نحشون قراراً صعبا بالنسبة لى أكثر من قرار إرسال القوات فى عملية عنتيبي. ففى تلك العملية (يقصد عملية عنتيبي) اعتقدت أنه سيكون هناك مصابون بين صفوف القوة وكذلك بين الرهائن، لكن أطلق سراح معظم المختطفين ووصفت العملية بالناجحة. وفى مقابل ذلك، كان واضحاً لى فى عملية الإنقاذ هذه المرة أن إطلاق المخربين النار على فاكسمان سيجعل العملية فاشلة، وللأسف الشديد، فإن هذا ما حدث بالضبط كما دفعت الوحدة ثمناً مؤلماً".

وفيما بعد، ترددت أنباء بأن الصليب الأحمر فى لبنان تلقى رسائل من حماس قبل تنفيذ العملية حول إمكانية إجراء مفاوضات بشأن إطلاق سراح نحشون فاكسمان، لكن إسرائيل تجاهلت تلك الرسائل. وزعم أيضاً أعضاء كنيست عرب أنهم كانوا يستطيعون التوصل بسهولة إلى اتفاق على الأقل يطيل مدة الإنذار الذى وضعه الخاطفون. واعتقدوا على أية حال أن حماس لن تقتل الجندى فى الموعد المحدد وأنه "لم يكن هناك أى سبب حقيقى لتنفيذ عملية سريعة كهذه".

هل اعترض رابين شخصياً على قرار محاولة إنقاذ فاكسمان من خلال شن عملية عسكرية..؟ ينفى دانى ياتوم ذلك الأمر: "كانت المخاوف من أن يقتل فاكسمان مع انتهاء موعد الإنذار حقيقية، وكانت محاولة إنقاذ فاكسمان بأى طريقة حتى لو كانت هناك فرصة فى تنفيذ عملية ما تعد أمراً هاماً من وجهة نظر رابين، والافتراض السائد حينها هو أن الرضوخ للخاطفين سيؤدى إلى حدوث عمليات

اختطاف أخرى".

***

وماذا عن إمكانية إطلاق سراح جلعاد شاليط المحتجز منذ عام وتسعة أشهر في غزة بواسطة عملية عسكرية..؟ في ضوء الدروس المستفادة من كلتا العمليتين، لا يعتقد أي من الجنود أو المشاركين في العملية على المستوى القيادي أن هناك فرصة جادة لشن عملية كهذه. يقول مصدر أمني إن "الصعوبة تبدأ في مشكلة جمع المعلومات، التي لم تعد موجودة بعد الرد الإسرائيلي على عملية الاختطاف. والقاعدة العامة في أي حادث احتجاز رهائن هو ترك انطباع لدى الخاطفين، حتى إن لم يكن صحيحاً، أننا نعتزم إجراء مفاوضات، حيث إن حاجة الخاطفين الماسة لإجراء حوار يمكن أن توفر معلومات حساسة تجاه المختطف، وتجاه مكان احتجازه. ورغم ذلك، فإن أول رد إسرائيلي كان عدم إجراء أي نوع من المفاوضات بشأن إطلاق سراح جلعاد شاليط. وبدلاً من ذلك، قام الجيش الإسرائيلي بعد عملية الاختطاف بشن عملية "أمطار الصيف"، وبعد مرور عشرة أيام تقريباً بدأت حرب لبنان الثانية. وحتى إن كان مصير جلعاد شاليط على رأس أجندة الحكومة من أول يوم اختطف فيه، فإن هناك شكوكاً في إمكانية توفير معلومات دقيقة حول مكان احتجازه".

يقول الوزير جدعون عزرا، المسئول عن التحقيق الذي أدى إلى اكتشاف مكان احتجاز فاكسمان إنه "لا توجد أي مقارنة بين الحادثين. فقد استطعنا الدخول إلى قرية بير نبالة والخروج منها بحرية، لكن في قطاع غزة لا توجد أي إمكانية لفعل ذلك. واعتقد أن حماس قد استخلصت العبر من الأخطاء التي ارتكبتها خلال احتجاز فاكسمان. وبغض النظر عن صعوبة توفير معلومات من غزة، فإن هناك مصاعب أيضاً في تنفيذ عملية عسكرية. صحيح أن الجيش الإسرائيلي نفذ عملية في مكان بعيد (عملية عنتيبي)، لكن المشكلة الكبرى التي تواجهنا في غزة هي التكدس السكاني. ويصعب تصديق دخول أي قوة هناك دون الإحساس بها".

وبشأن وجود مصاعب في تنفيذ العملية، يقول أحد مقاتلي وحدة متكال الذين شاركوا في العمليتين إنه "سواء الشاباك قد توصل إلى معلومات حول مكان احتجاز شاليط أو نجحت قوة إسرائيلية في التلصص رغم التكدس السكاني في غزة، فإن فرصة إنقاذ جلعاد، وهو على قيد الحياة معدومة تماماً. ومثلما حدث في حالة فاكسمان، فإن الخاطفين سيقتلونه في أقل من ثانية. وإذا كان المنزل مفخخاً، فسيكون هناك ضحايا كثيرين بين صفوف قوة الإنقاذ".

وقد اتضح من المحادثات التي جرت مع عناصر أخرى شاركت في عملية إنقاذ فاكسمان أن الهدف الأسمى لتنفيذ العملية، حتى إن كانت فرص نجاحها غير كبيرة منذ البداية، يتمثل في "إظهار لحماس أن عمليات الاختطاف لم ولن تؤتي بثمارها".

◆ افتتاحيات الصحف ◆

١
باراك يخوض فى وحل الضفة

افتتاحية هاآرتس ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٨

يكشف التحقيق الذى أجرته منظمة "بتسيلم"، والذى نُشر أمس، بشأن ملابسات قتل أربعة مطلوبين فلسطينيين على يد قوة وحدة دوخيفات (*) الشُرطية للمهام الخاصة فى "بيت لحم" فى الثانى عشر من مارس - يكشف معطيات خطيرة للوهلة الأولى.. حيث أفاد جيش الدفاع الإسرائيلى (على اعتبار أن هذه العمليات تتم بالتنسيق معه، وعلى اعتبار أن الجيش هو المسئول عن العملية فى صورتها النهائية) بأن المسلحين المطلوبين، وهم ثلاثة من نشطاء الجهاد الإسلامى، ومسئول الجناح العسكرية لـ"فتح"، قد قُتلوا أثناء محاولة اعتقالهم.

ويقول واضعو التقرير، استناداً إلى لقاءات أجريت مع شهود عيان فلسطينيين، بأن الأربعة قُتلوا رمياً بالرصاص "بدم بارد"، دون أن يُمنحوا فرصة لتسليم أنفسهم.

والحقيقة أن الشهادات التى جمعتها "بتسيلم" عن هذه الواقعة يتراكم مثلها منذ بضع سنوات عن وقائع أخرى، لتؤكد أن وحدات النخبة التابعة للشرطة العاملة فى المناطق الفلسطينية (وحدة المهام الخاصة "دوخيفات"، ووحدة المستعربين التابعة لحرس الحدود) تتبع موقفاً مفاده: "إطلاق النار أولاً، ثم طرح الأسئلة بعد ذلك" فى حملات اعتقال مسلحين.. وللأسف أن الأمور لا تتسق مع ردود الأفعال الرسمية، التى تردد دائماً أن الأمر يتعلق بعمليات اعتقال، وليس حملات تصفية لفلسطينيين.

والحقيقة أن السؤال الذى نطرحه هنا: لماذا نُفِّذت الحملة بعد أن تحقق فى غزة نحو أسبوع من الهدوء النسبى بوساطة مصرية..؟ - هذا السؤال لا يقل من حيث الأهمية عن معرفة التوجهات التى تلقتها القوة لإطلاق النار. أجل، أعلنت إسرائيل أنها تحتفظ لنفسها بحرية كاملة فى العمل ضد الشبكات الإرهابية فى الضفة، بغض النظر عما يحدث فى القطاع. لكن المسئولين فى "الشاباك"، وفى الجيش أيضاً يعترفون، بأن المطلوبين الذين قتلوا لم يكونوا فى حكم "قنابل موقوتة". هم كانوا متورطين فى سلسلة من الهجمات الخطيرة منذ نحو ست سنوات. هل كان ثمة ضرورة لاعتقالهم على الفور، فيما كان واضحاً أن هناك فرصة كبيرة لأن يُقتلوا، ومعروفاً أن الحادث سيؤدى إلى استئناف إطلاق النار من جانب الجهاد الإسلامى على "سديروت" مثلما حدث بالفعل..؟!.

وقد كشف تحقيق لـ"هاآرتس"، أن الحملة صدَّقت عليها المستويات العليا فى القيادة الوسطى، بعلم وزير الدفاع، "إيهود باراك"، ورئيس الأركان، "جابى أشكنازي".. والواقع أن هذه الحقيقة تثير التعجب: عندما تكون الهدنة فى غزة هشة بشكل كبير فإن على إسرائيل أن تبذل جهداً للمحافظة عليها، طالما أن الخصم الفلسطينى لا يشعل مجدداً نار المواجهة العنيفة.

كذلك موقف وزير الدفاع فى القضية لا يقل غرابة، فـ"باراك" يقف على رأس حزب من مبادئه السياسية دفع عملية السلام مع الفلسطينيين، لكنه يسلك فى واقع الأمر موقفاً متشككاً فى كل ما يتعلق بالاتصالات مع السلطة الفلسطينية. ربما يوجد مكان للتشكك، لكن المشاكل تبدأ عندما يتخذه وزير الدفاع مبرراً لعدم الفعل.. لقد استضاف "باراك" أول أمس فى منزله رئيس حكومة السلطة، "سلام فياض"، وألقى تصريحات بشأن لفتات طيبة لسكان الضفة. ورغم ذلك، ما تزال إسرائيل تبدى تلكؤاً مقلقاً فى الوفاء بتعهداتها الواردة فى "خريطة الطريق" من عام ٢٠٠٢ وحتى مؤتمر "أنابوليس" فى نوفمبر العام الماضي.. والحقيقة أن تجارب الماضى تدل على أن مثل هذه الوعود تبقى بلا غطاء، طالما أن مستويات القيادة على الأرض فى الجيش لا تحصل على توجيهات صريحة بتطبيقها.

على "باراك" أن يعمل على تسريع وتيرة العملية السياسية، وتسهيل حياة السكان فى الضفة بشكل حقيقي. ومن الصالح أيضاً ألا يفسر الفلسطينيون الحادث فى بيت لحم على أنه جوهر السياسة الإسرائيلية.

(*) وحدة دوخيفات: هى وحدة مختارة تم تشكيلها فى منتصف عام ٢٠٠٢، لتولى عمليات التمشيط التى تسبق الحملات العسكرية التى يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلى فى المناطق الريفية بالضفة الغربية.

٢

تجاوبوا مع الجهود الأخيرة

افتتاحية هاآرتس ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٨

الأسابيع تمر وفترة ولاية إدارة "بوش" بدأت تقترب من نهايتها.. وعلى هذا الأساس بدأت الشهور السبعة المتبقية على انتخابات الرئاسة والكونجرس تحفز الرئيس "بوش" وطاقمه على التركيز على تحسين صورتهم، قبيل العد التنازلى نحو الانتقال إلى الإدارة القادمة.

فى هذا السياق الواقعى يجب النظر إلى زيارة وزيرة الخارجية "كونداليزا رايس". فعلى الرغم من أن أهميتها محدودة، وأن التوقعات المنتظرة منها ضعيفة، إلا أنها تعكس اعترافاً أمريكياً بضرورة الاستثمار فى دفع تسوية إسرائيلية - فلسطينية، حتى وإن كانت فرصة التهليل ضعيفة.

وضعت "رايس" - فى حديث لها مع الصحفيين فى واشنطن عشية توجهها إلى إسرائيل فى طريقها لمرافقة "بوش" فى قمة "الناتو" فى "بوخارست"، ومن هناك إلى لقاء مع "فلاديمير بوتين" - وضعت جهود حل النزاع الإسرائيلى - الفلسطينى فى منزلة جيدة، وليست عُليا، ضمن قائمة أهداف الإدارة فى الفترة المتبقية من ولايتها، حيث تأتى قضايا كل من روسيا، وحلف الناتو، ونزع السلاح النووى لكوريا الشمالية، وتحسين أوضاع القتال المتواصل فى العراق وأفغانستان أولاً، ثم تأتى بعد ذلك قضايا القدس ورام الله وغزة. صحيح أن "بوش" و"رايس" معنيان، بصدق، بحل مشكلة لها تأثير أيضاً على مشكلات أخرى (يقصد قضية النزاع الفلسطينى الإسرائيلى)، ولكنهما يتحركان تحركاً وقائياً، بمعنى أنهما إذا فشلا فى هذا التحرك، فإنهما يكونا قد تصديا سلفاً لمن يتهمونهما بالتخاذل، قائلين: "لا تقولوا إننا لم نحاول".

لقد تغيرت سياسة إهمال النزاع، التى كانت من سمات إدارة "بوش" فى سنواتها الأولى، باستثناء بعض الومضات التى سرعان ما تلاشت - خطاب الدولتين فى يونيو عام ٢٠٠٢، وخريطة الطريق فى أعقابه، وتأييد إخلاء غزة من جانب واحد مقابل النظر بعين الاعتبار إلى الكتل الاستيطانية فى الضفة - تغيرت سياسة الإهمال هذه فى نهاية هذا العام بنشاط حثيث، تحت عنوان "عملية أنابوليس"، التى لم يتضح بعد قدر نجاحها.. وبالطبع، تستهدف جولة "رايس" الحالية، كسابقاتها، تحفيز كل من "إيهود أولمرت" و"محمود عباس" ليس فقط على بناء جسر بينهما، وإنما أيضاً على السير عليه فى النهاية والتحرك صوب لقاء يثمر عن اتفاق.

من أجل ذلك تُكثر وزيرة الخارجية من زياراتها لإسرائيل، وتزيد أيضاً من انتقادها للسياسة الإسرائيلية، خاصة فى قضايا البناء فيما وراء الخط الأخضر، بما فى ذلك القدس الشرقية، وتصعيب الحياة على الفلسطينيين فى الضفة الغربية.. لقد أدى ضعف "عباس" وسط المجتمع الفلسطينى بوجه عام وإزاء السيطرة العسكرية لـ"حماس" على غزة بوجه خاص، بـ"رايس" إلى أن توجه جل المطالب إلى إسرائيل. والحقيقة أن تجاوب إسرائيل مع هذه المطالب سيحسن المناخ، حتى وإن لم يؤثر على القضايا الجوهرية، وإن لم يكثر بالضرورة من قوة المعتدلين فى مواجهة المتطرفين فى المجتمع الفلسطيني، وإن لم يؤد إلى توحد الساحة العربية الممزقة، كما هو واضح من مؤتمر القمة فى دمشق.

إن الشهور الأربعة من عمر عملية "أنابوليس" لا تبشر بالخير، لكنها من المتوقع أن تستمر، بصيغة مماثلة أو قريبة فى عهد الإدارة القادمة، ديموقراطية كانت أو جمهورية، مع أو بدون بقايا الإدارة الحالية ("رايس" مرشحة كنائبة لـ"جون ماكين").. وفى كل الأحوال، لن تقل الزيارات الأمريكية لإسرائيل ولن يخفت انتقادها، ومن ثم، لإسرائيل مصلحة حقيقية، وليس من قبيل المناورة، فى العمل أكثر على نجاح الجهود "المتأخرة والأخيرة" التى يبذلها كل من "بوش" و"رايس".

٣

بفضل مثابرة ليفني

افتتاحية هاآرتس ٣١/ ٣/ ٢٠٠٨

انقضاض عضوة الكنيست "ليمور ليفنات" في برنامج إذاعى أمس على وزيرة الخارجية، "تسيبى ليفني"، ومطلبها المتنطع لها بأن "تكشف النقاب عن السرية" التى تتبعها فى التفاوض بشأن تقسيم القدس مع الفلسطينيين - هذا المطلب ليس واقعياً ولا حتى منطقياً.

من الأفضل أن تظل المحادثات التى تجريها "ليفني" مع رئيس طاقم التفاوض الفلسطيني، "أبو علاء" (أحمد قريع)، سرية، وأن تستمر دونما إزعاج، لصالح الطرفين. لقد انزعجت "ليفنات" لكونها شعرت، بحق، بأن "ليفني" تؤسس - من خلال عملية متمهلة وصبورة - تفاهمات، يمكن بناء تسوية دائمة واقعية وقابلة للوجود عليها. أكثر من هذا، أزعجها - كما هو واضح - التصريح الحذر من جانب "ليفني" فيما يتعلق بتسويات "التعويض مقابل إخلاء المستعمرين". صحيح أن "ليفني" قالت إنه ما يزال من المبكر التحدث عن تفاصيل التسويات، وإنه يجب تحديد الحدود مع الفلسطينيين أولاً، على حد قولها، لكنها قالت، فى الوقت نفسه، إنه "ينبغى الاعتناء بهذا القانون أولاً" استناداً إلى التجربة الصعبة لفك الارتباط (مع غزة) على وجه التحديد.

أكدت وزيرة الخارجية أيضاً أن المحادثات تجرى على أساس الاتفاق بأن الفلسطينيين ملتزمون بأمن إسرائيل، وبأن إسرائيل ملتزمة بتحسين حياة الفلسطينيين.

يبدو أن المحادثات، التى تتقدم بخطوات بطيئة، تتوقف فى بعض الأحيان وتنهار فى كل مرة يخرق فيها أحد الطرفين التفاهمات الهشة التى تم الاتفاق عليها، ولكنها تنجح رغم كل الصعاب فى تثبيت وضع السلطة الفلسطينية لدى الجمهور فى المناطق (الفلسطينية). "ليفني" مصرة على رأيها، بوجوب تدعيم هذا الوضع، المتردى فى الظاهر، على الأقل، من أجل منع سيطرة "حماس" على الساحة السياسية الفلسطينية.. وهى تعتبر هذا إنجاز مهم، حتى وإن كان عُرضة للتهديد على طول الخط، كما أنه يفند الحجة القائلة بأنه "لا يوجد من يمكن التحدث معه" ويسمح للحكومة بمواصلة التحدث مع الممثلين الشرعيين - فى نظرها وفى نظر العالم - للشعب الفلسطيني. وبالتوازى مع ذلك تنجح المحادثات فى نزع حجارة صغيرة على الأقل من أسوار الممانعة الحصينة لدى الرأى العام الإسرائيلي.

تقود "ليفني" المحادثات بجدية، وبمسئولية وبمثابرة، لكن إنجازها الرئيسي، مهما بدا ضئيلاً ومحدوداً، يكمن فى تغيير المفاهيم الأساسية التى صكها اليمين الإسرائيلى منذ عام ١٩٧٧. لا تخشى الوزيرة، التى ترعرعت فى المعاقل المحافظة لليمين المتشدد، من التحدث صراحة عن تحديد حدود من جانب الطرفين، وعن أن "الحكومة ينبغى أن تساعد كل من هو معنى بمغادرة مكان إقامته طبقاً لجدول أولويات الحكومة".

والحقيقة أن هذا التصميم الهادئ الذى تبدو عليه "ليفني" يظهر أكثر إذا ما قورن بالموقف الأرعن لوزير الدفاع، "إيهود باراك". لقد خرج "باراك" فجأة بتصريح درامى لكنه مبهم، يقول بأن التسوية مع سوريا هى على رأس جدول أولويات إسرائيل، وبأنه مع ذلك "ينبغى أن يكون هناك أكثر من طرف" للتسوية..!! وكأنه بذلك يشجع القيام بنشاط عسكرى يخرب فرص الاتفاق.

ترى الإدارة الأمريكية فى سياسة "باراك" - الذى التقى أيضاً بضع مرات مع بعض المستعمرين، ووعدهم حسب قولهم بوعود لا تتسق مع روح المفاوضات مع الفلسطينيين التى تقودها ليفني - حجر عثرة.. يكفى "ليفني" المعوقات من جانب اليمين، هى ليست فى حاجة لتشويشات أخرى من أعضاء حكومتها أيضاً. ينبغى تركها تواصل عملها ومؤازرتها.

٤

من حق الجمهور حقل مزدهر

افتتاحية هاآرتس ٦/ ٤/ ٢٠٠٨

هذا الحكم القضائي ينبغي أن يقرأه بعناية كل من يمتلك أرضاً زراعية في مكان ما من البلاد وينتظر بفارغ الصبر ذلك اليوم الذي يُسمح فيه بالبناء عليها. فقد قضى قضاة المحكمة العليا، "يوسف إيلون"، و"إيلاه فروكتشياه"، و"عدناه أربيل"، الأسبوع الماضي، بأن تطلعات أصحاب الأراضي الزراعية من أجل تحسين دخولهم ليست ملزمة للدولة، وبأن مصلحة الجمهور مقدمة على ذلك.. فالأرض الزراعية هي أرض زراعية، وتحويلها إلى حي سكني ليس مضموناً، حتى إذا خُيِّل في مرحلة ما أن الأرض مخصصة للبناء بالفعل، إذ تستطيع سلطات التخطيط تغيير قرارها إذا كانت الدوافع هي مصلحة الجمهور.

وقد كتب القضاة في حكمهم أنه: "في مرحلة التخطيط من الجائز أن تكون هناك مراحل تغرس في قلوب أصحاب المصلحة تطلعات، وأمنيات أو آمالا إزاء تحسين ثرواتهم في المستقبل، لكن ليس ثمة علاقة بين هذه الأماني والتطلعات، وحق الملكية".

هذا الحكم القضائي يتعلق بتلال "كوركر" على أطراف بلدة "نيس تسيونا"، ومن المؤكد أنه سينعكس أيضاً على مناطق أخرى خضراء.. فقد تحول الشراء الاستغلالي لأرض زراعية على أمل أن تتحول إلى أرض للبناء منذ سنوات إلى استثمار مُجد، خاصة في منطقة الوسط. ففي بداية التسعينيات، على سبيل المثال، تم اختصار إجراءات التخطيط لأن الدولة كانت في عجلة من أمرها بسبب موجة الهجرة من الاتحاد السوفيتي السابق والعجز في الشقق آنذاك، ونشط في المجالس المحلية وقتها سماسرة يعملون من قبل أصحاب المصلحة من أجل تحويل كل حقل مزدهر إلى حي سكني، وأخذ المشهد الأخضر الذي يطل عبر نافذة السيارة في التواري لصالح الخرسانة والأسمنت.

الحكم الذي صدر هذا الأسبوع بشأن "نيس تسيونا" يتعلق بالمكان المسمى هضبة السوسن.. حيث يدور منذ عام ١٩٩١ نقاش بين أصحاب الأرض، وبين سلطات التخطيط والبناء، مفاده أن أصحاب الأرض يريدون إدراج الهضبة في مشروع البناء الخاص بهم فيما تريد الدولة جعل الهضبة جزءاً من حديقة قومية.

من جانبه، انضم رئيس بلدية "نيس تسيونا"، "يوسف شبو"، إلى رأى منظمات البيئة التي جزمت بأن إدراج هضبة السوسن في مشروعات البناء سيحولها إلى "حديقة صغيرة حبيسة بين مبان".. وقد دعمت المحكمة الجزئية، والآن أيضاً المحكمة العليا، سلطات التخطيط والبناء التي فكرت تفكيراً عاماً لائقاً ومتوازناً وأعطت وزناً لوجهة النظر التي تنادي بالحفاظ على المساحات الخضراء، وقيم الطبيعة والرئات الخضراء.

لقد كان لوجود زهور السوسن تأثير بالغ في الكفاح ضد خطط البناء، وهكذا الأمر أيضاً في ناتانيا، حيث تقلصت هناك خطة كبيرة للبناء تسمى "مدينة بحار" من أجل الحفاظ على المناظر الطبيعية. وثمة كفاح آخر جرى في منطقة "جلبواع"، حيث ألغيت هناك خطة إقامة تجمع سكني جديد يسمى "ميخال".

من الخطأ الاعتقاد بأن المنظمات البيئية ولجان التخطيط تدافع عن زهرة نادرة فقط، فالكفاح يتمحور حول المناطق المفتوحة والخضراء التي توفر هواءً للتنفس لسكان الدولة في مواجهة بناء متسارع وخانق. إن إقامة المزيد والمزيد من البيوت المتجاورة بدلاً من البناء الأفقي يسلب الجمهور أرضاً خضراء، وفي دولة مكتظة جداً فإن لذلك عواقب صحية وخيمة.

من المثير للتشجيع حقيقةً أن مثل هذه الأشكال من الكفاح تحقق نصراً، والمثير أكثر أن رؤساء البلديات والمجالس ينضمون إليها.

٥

لماذا الطرد والحدود مستباحة..؟

افتتاحية هاآرتس ٧/ ٤/ ٢٠٠٨

بشرنا خبر أورده "موطى باسوك" فى "The Marker" - ملحق اقتصادى لجريدة "هاآرتس" - بخطة جديدة لوزير المالية، "رونى بارأون"، مفادها أن "كل العمال الأجانب غير الشرعيين سيتم طردهم من إسرائيل حتى عام ٢٠١٣".

من الصعب إحصاء عدد المرات التى قررت فيها الحكومة الإسرائيلية شن حرب على العمال الأجانب، ولذا من السهل أن نرد على تصريح "بارأون" بالكلمتين: حقيقي..؟! صحيح..؟! خاصة أن عام ٢٠١٣ بعيد بما فيه الكفاية، وحينما يحين لن يتذكر أحد أنه قال ذلك.

من حق كل دولة أن تحدد سياسة تشغيل للعمال الأجانب وأن تعمل من أجل تقليص الظاهرة. ينص تقرير لجنة "إكشتاين" - اللجنة المعنية بصياغة سياسة إزاء العمال غير الإسرائيليين، برئاسة نائب محافظ بنك إسرائيل، البروفيسور "تسفى إكشتاين" - على أن تشغيلهم "يضر بإمكانيات التشغيل وبأجر الإسرائيليين غير المتعلمين، ويعطل استيعاب تكنولوجيات حديثة".

صحيح أن نسبة العمال الأجانب من مجموع الذين يتم تشغيلهم فى إسرائيل تبلغ ٨,٥٪ مقارنة بمتوسط ٦٪ فى دول الـOECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، إلا أنه من الصعب ألا يتولد لدينا انطباع بأن الحكومة الإسرائيلية قررت مرة أخرى محاربة الهدف السهل، أى العمال الأجانب أنفسهم، وليس جذور المشكلة.

السبب الأساسى فى أن عدد العمال الأجانب - الذى انخفض فى السنوات الماضية - ارتفع مجدداً هو أن الحكومة الإسرائيلية عاجزة عن الحفاظ على سياسة "السماوات المغلقة". ويساعد على ذلك بقدر كبير ضغوط من جانب السماسرة الذين يجنون آلاف الدولارات من كل عامل أجنبي. إن من يريد تقليل عدد العمال الأجانب ينبغى عليه أن يحافظ على "السماوات المغلقة" رغم كل الضغوط.

ما يؤثر أيضاً فى عدد العمال الأجانب هو حقيقة أن إسرائيل لا توفر أي حل آخر للعناية بآبائنا المسنين (على اعتبار أن جزءاً كبيراً من العمال الأجانب يرعون المسنين، وهى المهنة التى يرفض الإسرائيليون أن يمتهنوها).

والحقيقة أن العمال الأجانب غير الشرعيين هم الضحايا فى حالات عديدة أكثر من المخالفين، فهم يصلون إلى هنا ويكتشفون أنه ليس لهم مُشغل، أو أن المشغل لا يدفع لهم، أو يتم خداعهم بطرق أخرى. ونتيجة لذلك يصبحون فى كثير من الأحيان غير شرعيين. ليس من المعقول أن عملية اعتقال العمال، الذى تقوم به شرطة الهجرة فى جنح الليل، هو الحل الوحيد الذى نطرحه على العمال الأجانب الذين دفعوا أموالاً طائلة من أجل الوصول إلى هنا. سيصبح من الممكن حل المسألة على نطاق واسع فقط إذا ما تم إغلاق السماوات التى تحدثنا عنها، ونشأ طلب على العمال.

الأمر المخزى بوجه خاص هو حقيقة أن وزير المالية يتحدث عن خطة لإبعاد العمال الأجانب، فيما دخل البلاد فى الـ١٥ شهراً الماضية فقط نحو ٨٠٠٠ لاجئ مهاجر من أجل العمل عن طريق الحدود الجنوبية، وعددهم آخذ فى الازدياد، إلا أن الحكومة لا تفعل شيئاً حتى من أجل وقف هذا التدفق، بمعنى أنها لا تفعل شيئاً سوى الإعلان عن خطط غير واقعية لطردهم. ينبغى تحديد سياسة إزاء الحدود الجنوبية، وتقرير ما إذا كان يتعين بناء جدار هناك. ومن الضرورى هنا أن ندرك أيضاً أن تصاريح العمل التى أعطيت للمهاجرين الذين يصلون عبر الحدود الجنوبية هى فى النهاية خصم من حصص العمال الأجانب.. ومن ثم، فإن المشكلة تتفاقم.

إسرائيل لا تنقصها خطط لمكافحة العمال الأجانب، إنما المطلوب تعامل صارم مع المشكلة من خلال الامتناع عن جلب المزيد من العمال الأجانب، ووقف موجة تسلل المهاجرين عبر الحدود الجنوبية.

٦

عاره سيظل يلاحق الدولة

افتتاحية هاآرتس ٩/ ٤/ ٢٠٠٨

قبل أشهر معدودة فقط، وافق الرئيس السابق "موشيه كتساف" على الاعتراف بارتكاب مخالفات جنسية مع امرأتين عملتا معه فى وزارة السياحة وفى المقر الرئاسي. لم يجبره أحد أن يعترف بارتكاب فعل مستنكر، وبتحرش جنسي وبالتحرش بشاهد، وهى مخالفات يعاقب عليها القانون بالسجن.

تم الاتفاق، فى صفقة الادعاء (مع النيابة العامة) التى بادر هو نفسه بها، على ألا تطلب النيابة العامة الحبس مع التنفيذ، وذلك لدرء العار والخزى بوجه خاص عن الجمهور الذى كان هذا رئيسه فى إسرائيل وأمام العالم.. والحقيقة أن عظمة الصفقة كانت لا تكمن فى تحقيق العدالة، وإنما فى أنها كانت ستتيح مخرجاً يعجل بإنهاء القضية بشكل لائق.

كانت القصص حول الأفعال الجنسية لـ"كتساف" معروفة فى الدوائر الصحفية والسياسية على امتداد سنوات طويلة. كثيرون سألوا أنفسهم كيف يمكن لإنسان مثله الاستمرار فى الترقي..!.

ولكن ما تقرر أمس هو إلغاء صفقة الادعاء بين كتساف والنيابة العامة، وذلك بعد أن رفض كتساف الاعتراف بالتهم الموجهة إليه، وأعلن أمام محكمة الصلح فى القدس، أمس، أنه يرفض الالتزام بالصفقة، وأنه يريد أن يحاكم وأن يثبت براءته، على حد تعبيره.

من سوء حظه أن "من تدعى (أ) من وزارة السياحة" كانت قد امتنعت فى صحيفة الاتهام عن التقدم بشكوى إلى الشرطة فى حينه، ولم تدل بشهادتها حتى اللحظة التى وصلت فيها الشرطة إليها.. وربما ينصف إلغاء صفقة الادعاء هذه السيدة تاريخياً ويتم الاستماع فى النهاية إلى روايتها بالكامل أمام المحكمة، بعد أن كان "كتساف" قد وافق على الاعتراف بالمخالفات الجنسية قبل أن يعدل عن ذلك.

يزعم المقربون منه ومحاموه أمس، أنه فعل ذلك نظراً لإيمانه ببراءته، ولكن الأكثر منطقية أن نفترض بأنه يؤمن بضعف القرائن ضده.. ويزعم هؤلاء المقربون أيضاً أنه لم يوافق على مزيد من المساس بكرامته، ناهيك عن المساس المترتب على ذلك بدخله، منذ اللحظة التى اتضح له فيها، أن الادعاء سيطلب من المحكمة النص على أن إدانته مشوبة بالعار. وقد جزم الكنيست مؤخراً بأنه إذا تم النص على أن أفعال الرئيس مشوبة بالعار، فلن يستطيع الحصول على الامتيازات المستحقة، التى تبلغ ملايين "الشواكل".

لم يتم إلغاء صفقة الادعاء من قبل "كتساف"، إذن، انطلاقاً من حساسية أو من ضعف لحظى عقلي، وإنما اختمر على مهل، انطلاقاً من تفكير واع بأن إجراء المحاكمة فيه مصلحة له، حيث يفترض "كتساف" بأنه يستطيع التوصل إلى صفقة ادعاء لاحقاً أيضاً، وبأن النيابة ستجد صعوبة فى إثبات التهمة بعد أن تركت انطباعاً بأنها ليست واثقة تماماً فى قدرة الشاكيات على إقناع المحكمة، بأن العلاقات الجنسية معه كانت قسرية. من المؤكد أن المحامين سيرهقون أعصابهم باستجوابات عسيرة وفاضحة، ويبدو أن "كتساف" يراهن على براعة محاميه.

أمام هذا الشعور بالقوة، الذى راكمه الرئيس السابق خلال الأسابيع الماضية، نأمل أن تجنِّد النيابة خيرة قواها من أجل رد الصاع صاعين، كما نأمل أيضاً أن تظهر شاكيات أخريات تدعم شهادة الحاليات.

لقد أثبت "كتساف" مرة أخرى بإلغائه صفقة الادعاء أن صالح الدولة لا يهمه، ورسخ الشعور السائد بأنه لم يكن يستحق منذ البداية رئاسة الدولة، وعلى الرغم من أنه عُرض عليه مخرج سخى ومشرف من قِبل مستشار قانونى مسئول فى الدولة، فإنه لم يوفر علينا ثمار أفعاله وعارها، التى ستظل تلاحق الدولة لسنوات أخرى قادمة.

٧

تدريب أم كالمعتاد..؟!

افتتاحية هاآرتس ١٠/ ٤/ ٢٠٠٨

احتفلت الحكومة وجيش الدفاع الإسرائيلي هذا الأسبوع بـ"نقطة تحول ٢"، ذلك التدريب الخاص باستعدادات الجبهة الداخلية لأوقات الطوارئ - احتفلت به وكأنه يضم بين جنباته بشرى بمستقبل أفضل. ولكن الحقيقة أن هذه الاحتفالات تخفى واقعاً بائساً، ليس من المنتظر أن يتحسن بفضل التدريب والدروس المستخلصة منه.

ربما تكون الهيئات الرسمية أفضل استعداداً اليوم، فى أعقاب التدريب، مما ستكون عليه قبل لجنة التحقيق التى ستقوم بعد الحرب القادمة، ولكن ليس الأمر كذلك بالنسبة لاستعداد المواطنين الإسرائيليين للحرب، وللهجمات اليومية التى تتلقاها بلدات النقب الغربي.

لقد كان انكشاف الجبهة الداخلية أمام هجمات العدو أمر مقلق بالنسبة لمؤسسى الدولة، ولاسيما "دافيد بن جوريون"، إذ تعرضت تجمعات سكانية يهودية للقصف خلال حرب (الاستقلال) فى عام ١٩٤٨. وعشية حملة "قادش" (عدوان ١٩٥٦)، كان التخوف من قصف أعنف يقف وراء خطواته السياسية من أجل الحصول على حماية من سلاحى الجو والبحر الفرنسيين.. كما يرِّد هذا التخوف فى خلفية تذمره من رئيس الأركان "يتسحاق رابين" عشية حرب الأيام الستة (١٩٦٧).

ولكن فى العقدين الأخيرين، أدى تبخر التوقعات السوداوية إلى إهمال الدفاع المدني، إلى أن سقطت فى إسرائيل عام ١٩٩١ عشرات الصواريخ أرض/ أرض من العراق، الأمر الذى أدى إلى إقامة قيادة الجبهة الداخلية. كان هذا تغيراً تنظيمياً، لكن ليس جوهرياً: حيث عُهِّد إلى قيادة الجبهة الداخلية، بوجه خاص، أن تُعنى بالكوارث الجماعية، وعلى رأسها الإصابة بسلاح كيميائى أو بيولوجي، لكن دولة إسرائيل، بوزاراتها وسلطاتها المحلية، لم تألُ جهداً للاستعداد كما هو مطلوب لأوقات الطوارئ.

تم توثيق أوجه التقصير والعيوب فى تقارير مراقب الدولة، ولكن بلا جدوى. وقد أكدت الحرب فى لبنان فى صيف ٢٠٠٦ تحذيرات الرقابة، من أن قيادة الجبهة الداخلية، كهيئة عسكرية، لم تملأ - ولم يكن الهدف منها أن تملأ - الفراغ الذى تركتاه وزارة الدفاع والحكومة بأسرها.

فى "نقطة تحول ٢" تم أيضاً تدريب المستوى السياسي. من ناحية المبدأ، هذا جانب إيجابي، من شأنه أن يحسن الأداء خلال حالات الطوارئ، ولكن من الناحية العملية لا ينبغى أن نعلق عليه آمالاً. يعمل جيش الدفاع الإسرائيلى والهيئة الأمنية منذ الحرب وكأنهما مصابان بلوثة من أجل تحسين الوضع. فقد أقيمت "هيئة طوارئ قومية"، برئاسة عميد احتياط تحت إشراف نائب وزير الدفاع. وتم تعيين قائد جديد لقيادة الجبهة الداخلية، على الرغم من أنه هو أيضاً جاء مثل من سبقوه من النسق العسكرى وتنقصه الخبرة الكافية بالنسق المدني.

صحيح أن التدريب يساعد على كشف العيوب وعلى صقل لغة مشتركة بين هيئات مختلفة، لكنه لا يضمن أداءً جيداً فى الحالات الحقيقية. على سبيل المثال، فى يونيو ٢٠٠٦ أجرت قيادة الجبهة الداخلية تدريب فى الشمال، استناداً إلى معطيات استخباراتية وإلى تحليل سبل عمل حزب الله، وتم أداء السيناريو الذى تم التدرب عليه فى غضون أسابيع قليلة فى حيفا، طبرية وكرميئيل.. ولكن رغم ذلك لم يكن ثمة تأثير لنجاح التدريب على سلوك السكان والمؤسسات.

لذا، حان الوقت لتنفيذ استنتاجات اللجان العديدة التى فحصت قضية حماية الجبهة الداخلية فى السنوات الماضية، وأهم استنتاج فيها مفاده: ينبغى نقل مسئولية حماية الجبهة الداخلية من جيش الدفاع الإسرائيلى ووزارة الدفاع، المعنيين بالجبهة، إلى وزارة حكومية أخرى، مثل وزارة الأمن الداخلي. إن الشرطة، المتمرسة فيما يحدث فى التجمعات السكانية المدنية والتى تنسق عمل عناصر الإطفاء، والإنقاذ و"درع داوود الأحمر" (الإسعاف الإسرائيلي)، هى العنوان الأكثر رجاءً من الجيش.

٨

دولة تفقد سيادتها

افتتاحية هاآرتس ١٤/ ٤/ ٢٠٠٨

قرار الحكومة بوقف الاهتمام بتهجير أبناء الفلاشمورا في بداية شهر يونيو هذا العام، هو بمثابة فعل صائب جاء متأخراً للغاية. فكما تجسد سلسلة التحقيقات التى تنشرها "هاآرتس" هذه الأيام، نجح ائتلاف حالم مكون من منظمات يهودية أمريكية "ليبرالية"، وحاخامات من الجناح المسيحانى للصهيونية الدينية وزعماء "شاس" على امتداد سنوات فى فرض إرهاب على المؤسسة الإسرائيلية وجلب نحو ٢٦ ألف مواطن أثيوبى لا يستحقون أن يكونوا فى عداد المهاجرين فى إطار "قانون العودة" إلى الدولة.

الفلاشمورا ليسوا يهوداً... فقد عاشوا كمسيحيين فى أثيوبيا، لأجيال عديدة، بعد أن بدّل آباؤهم دينهم. وهم الآن يحاولون استغلال جذورهم اليهودية من أجل الانتقال من إحدى الدول الفقيرة فى العالم والعيش كمستحقين للعون فى إسرائيل. لا يمكن تقدير الثمن الاجتماعى والاقتصادى الذى تدفعه الدولة طوال سنوات من أجل هذه "الهجرة"، ونظراً لأن كل "مهاجر" جديد سيطالب بشكل طبيعى بإحضار أبناء أسرته، فإننا نتحدث هنا عن قنبلة زمنية تأخذ قوتها فى التضاعف مع مرور السنين.

ليس ثمة علاقة بين جلبهم إلى البلاد وبين اليهودية أو الصهيونية.. لقد أمر رئيس الحكومة "يتسحاق شامير" عام ١٩٩١ بتهجير الفلاشمورا فى إطار "عملية سليمان". وبعد ذلك بعامين قضت لجنة "تساباك" بأن مجيئهم إلى البلاد سيُسمح به بشكل فردى فقط، وطبقاً لاعتبارات إنسانية وحسب.. بعد ذلك تم إفراغ هذه القرارات من مضمونها بعلم جميع الحكومات التى أتت بعد ذلك. فقد دخل الآلاف إلى الدولة فى كل عام فى العقد الأخير، فى إطار قانون الدخول، الذى هدفه الأصلى هو تمكين أفراد معدودين من الحصول على الجنسية، وعدم السماح بدخول جماعات كاملة بشكل جارف. فتوى الحاخام الأكبر "شلومو عمار"، بأن "الفلاشمورا" هم فى حكم "اليهود تماماً"، فتوى مضحكة خاصة إزاء مطلبه بوجوب اجتيازهم فى جميع الأحوال عملية تهويد كاملة.

ومن ثم، لاغـرو أنه إزاء خنوع السلطة فيما يتعلق "بالفلاشمورا"، أن تطالب جماعات أخرى من أنحاء العالم بأن تحظى بالاعتراف بأنها "أسباط (يهودية) مفقودة"، وبالجنسية الإسرائيلية.

لا يمكن للدولة ذات السيادة أن تتعامل بمثل هذا الاستخفاف مع قوانينها المتعلقة بالجنسية. بأى حق ترفض الحكومة استيعاب لاجئين أفارقة يعرضون حياتهم للخطر ويجتازون الحدود فى سيناء، فيما هى تستسلم بسهولة بالغة جداً لجماعات أخرى محتالة.

تنهى الوكالة اليهودية نشاطها فى إثيوبيا هذا الأسبوع، ويجب أن نحييّها على ذلك.. لكن الفلاشمورا ومن يدعمونهم فى إسرائيل وفى العالم اليهودى يرفضون الاعتراف بالقرار. إذ يهدد جزء من منظمات المهاجرين من أثيوبيا باللجوء إلى الكفاح الدولي، وبالتظاهر الغاضب وبالإضرابات عن الطعام. ويخطط زعيم "شاس"، "إيلى كوهين"، للقيام بزيارة استعراضية الشهر القادم إلى أثيوبيا، بل وقدم مشروع قرار للحكومة يدعو إلى دراسة أحقية ٨٧٠٠ شخص آخر من أبناء الفلاشمورا فى الهجرة.

نأمل أن تنجح الحكومة الآن، خلافاً لما كان عليه الحال فى الماضي، فى التصدى للضغوط وأن تنفذ قرارها الحالى بحذافيره. مطلوب الآن كلمة واضحة من جانب رئيس الحكومة، بأن دولة إسرائيل تصر على حقها فى تحديد من يستحق جنسيتها.

٩

الدَيْن المستحق علينا لـ "جيمى كارتر"

افتتاحية هاآرتس ١٥/ ٤/ ٢٠٠٨

تقاطع الحكومة الإسرائيلية "جيمى كارتر"، الرئيس الـ٣٩ للولايات المتحدة الأمريكية، الذى يقوم بزيارة هنا هذا الأسبوع. "إيهود أولمرت"، الذى لم ينجح فى حياته العامة فى التوصل إلى أى اتفاق سلام، وحرص حتى على وضع العصيِّ فى عجلات كل تفاوض جرى فى السابق، "لم يجد وقتاً" لمقابلة الرئيس الأمريكى الموقع على اتفاق السلام مع مصر. وعلى الجانب الآخر، وافق الرئيس "شمعون بيريس" على مقابلة "كارتر"، لكنه حرص على الإعلان بأنه وبَّخه لاعتزامه الالتقاء بـ"خالد مشعل"، وكأن إنجازات "مركز كارتر للسلام" تقل شيئاً عن إنجازات "مركز بيريس للسلام".

"كارتر"، الذى صمم بحسب شهادته على إقرار سلام بين إسرائيل ومصر منذ اليوم الأول لبدء ولايته، ونشط فى الوصول إلى ذلك بلا كلل ونجح أيضاً فى ذلك بعد عامين من ولايته كرئيس - أعلنت إسرائيل أنه شخصية غير مرغوب فيها. لن تكون هذه المقاطعة مصدر فخر للحكومة الإسرائيلية. لقد كرَّس "جيمى كارتر" حياته للمهام الإنسانية، ولإقرار السلام، ولدفع الانتخابات الديموقراطية، ولخلق تفاهم بين أطراف متشددة فى كل مكان بالعالم، ومؤخراً فقط كان وراء إجراء انتخابات ديموقراطية فى نيبال، ستُشكل فى أعقابها حكومة ستضم أيضاً منظمات "ماوية" كانت تنتهج العمل السرى المسلح وألقت سلاحها. لكنه لا يحظى بقبول من جانب الإسرائيليين منذ كتب كتابه "فلسطين - سلام وليس تمييز عنصري".

إسرائيل ليست مستعدة لمثل هذه المقارنات، رغم كونها مطلوبة. ورغم ذلك لا يمكنها الشكوى من أن مراقباً محايداً، وبخاصة رئيس أمريكى سابق متمرس فى قضايا العالم، يرى فى أسلوب الطرق المنفصلة لليهود والعرب، وفى افتقاد حرية الحركة، وفى الاستيلاء الإسرائيلى على أراضى فلسطينية ومصادرتها، وفى استمرار الاستيطان بوجه خاص بالمخالفة لكل التعهدات التى وقعت عليها إسرائيل - لا يمكن لإسرائيل الشكوى من أن هذه أمور لا يمكن التسليم بها.

لقد أصبح الوضع السياسى الانتقالى فى المناطق (الفلسطينية) شبه "أبارتهايد" فعلى آخذ فى التعزز منذ ٤٠ عاماً. فى أوروبا يتحدثون عن إقامة دولة ثنائية القومية من أجل التغلب على هذا الأمر الشاذ. فى اتفاقية السلام مع مصر، قبل نحو ٣٠ عاماً، وافقت إسرائيل على تطبيق "حكم ذاتى كامل" فى المناطق المحتلة وليس الاستيطان بها..!! هذا التعهد الذى نسيته إسرائيل، ما يزال "كارتر" يتذكره. وسواء كان موقف "كارتر" إزاء حل النزاعات يبدو موفقاً فى نظر الحكومة الإسرائيلية أو انهزامياً، فإنه لا يمكن سلب الرئيس الأمريكى السابق وضعه الدولى ولا حقيقة أنه حمل كلاً من إسرائيل ومصر على التوقيع على اتفاق يحرص عليه الجانبان حتى وقتنا هذا.

أسلوب "كارتر"، والذى يتم بمقتضاه التحدث مع كل واحد، لم يتضح بعد أنه أقل نجاحاً من الأسلوب الذى يقضى بوجوب المقاطعة والحصار والقصف بالطائرات. فى المحصلة النهائية، ينتصر "كارتر" على كل من ينبذونه، وهو يستحق شرف الملوك طيلة حياته على رعايته اتفاق السلام مع مصر.

١٠

الخليج ليس فارسياً

افتتاحية هاآرتس ١٧/ ٤/ ٢٠٠٨

وزير خارجية سلطنة عُمان، يوسف بن علوي، وافق على بدء لقاءه مع وزيرة الخارجية تسيبي ليفني فى فندق شيراتون فى الدوحة يوم الاثنين من هذا الأسبوع فقط من أجل صورة قصيرة. ففى السنوات الثمانية الأخيرة، منذ قطع العلاقات بين الدولتين على خلفية الانتفاضة الثانية، لم يلتق وزراء خارجية إسرائيليون بعُمانيين إلا سراً، فى عواصم أوروبية أو على هوامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

فى كل ما يتعلق بعلاقات إسرائيل مع العالم العربي، يقاس التقدم بالمليمترات. وعليه، مع أنه يبدو أن الحديث يدور عن حكاية هامشية، فلا ينبغى الاستخفاف بهذه البادرة الرمزية الطيبة لوزير الخارجية العُماني، ولاسيما أنها لم تأت بناءً على طلب إسرائيلي.

وإذا كانت عُمان سارت هذا الأسبوع مليمترا باتجاه إسرائيل، فإن قطر التى استضافت ليفني، تقدمت بضعة أمتار محترمة، بل إن وزيرة الخارجية تعتقد أن القطريين ساروا تقريبا حتى النهاية. كان يكفى رؤية العناوين الرئيسية فى الصحف الصادرة فى الدوحة أو بث «قناة الجزيرة» كى يفهم المرء أن القطريين ليس فقط لا يخجلون من العلاقات مع إسرائيل، بل ولا يترددون فى الجرى لرواية ذلك.

قطر وعُمان هما مثالان بارزان حاليا. ورغم ذلك، من الواضح أن تغييراً طرأ أيضاً على دول أخرى فى الخليج فى كل ما يتعلق بإسرائيل. ففى السنتين الأخيرتين عُقد عدد غير قليل من اللقاءات، وإن كانت سرية، بين ليفنى ونظرائها من البحرين ودولة الإمارات. ولعل المثال الأبرز فى هذا الصدد هو مبادرة السلام السعودية فى مارس ٢٠٠٢ والتى حتى لو لم تكن توافق إسرائيل على كل بنودها، فقد طرحت لأول مرة استعدادا عربيا عاما للتطبيع مع إسرائيل.

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا: فيما تختلف قطر وعُمان عن دمشق أو بيروت..؟ يبدو أن للمسافة المادية عن النزاع وللحقيقة أن معظم دول الخليج لم تقاتل أبدا إسرائيل يوجد نصيب لا بأس به فى هذا الفارق. سبب آخر هو اقتصاد السوق، فبرغم حاجة الأنظمة فى الخليج لحل المسألة الفلسطينية، إلا أن الاستقرار الإقليمي، النمو الاقتصادي، البورصة فى أرجاء العالم وإمكانيات الاستثمار والتنمية تشغل بالها بقدر أكبر.

يوجد هنا أيضاً عامل آخر، يتعلق بالتغيير الذى تجتازه المنطقة، وخاصة التخوف المشترك من صعود المحور الشيعى المتطرف بزعامة إيران، والذى إذا ما احتفظ بسلاح نووى سيجعل ثراء دول الخليج على حافة هاوية.

إن زيارة ليفنى إلى قطر ولقاءاتها مع زعماء دول الخليج لم تكن حدثا أول من نوعه، ولكنه فتح الآن جسر أوسع وأكثر علانية لهذه الدول، كما اتسعت إمكانيات الحوار العميق، الصادق والجدي، الجارى على مستوى العينين ودون استجداء إسرائيلى مقابل مصافحة أو صورة مشتركة.

الطريق إلى التطبيع لا يزال طويلا، ومسألة الشك فى نوايا إسرائيل لن تختفى غدا، ولا حتى بعد سنة. ولكن إظهار جدية إسرائيلية فى كل ما يتعلق بحل الدولتين كفيل بحث الأطراف المعنية بالسير أسرع على هذا الطريق.

١١

مقابلات صحفية مخلولة

افتتاحية هاآرتس ٢١/ ٤/ ٢٠٠٨

سلسلة المقابلات الصحفية التى أجراها رئيس الوزراء مع الصحف، بمناسبة عيد الفصح، كانت هزيلة فى معلوماتها وكثيرة فى وعودها.. فقد قال مثلاً: لن تكون لإيران قنبلة نووية، إيهود باراك يعتزم الانتصار فى الانتخابات القادمة، اتفاق السلام مع محمود عباس سيتحقق فى غضون سنة.

إن طريقة الحكم الجديدة التى انتهجها أولمرت، بإلهام من آريئيل شارون هى طريقة المخفى فيها أكثر من المعلن، فهو لا يشعر بأنه مطالب بإعطاء كشف حساب للجمهور، كما أنه لا يُجرى مقابلات صحفية إنما يخطب فقط، وتقاريره للكنيست مقلصة لدرجة تمس بكرامة الكنيست (يقصد كجهة رقابية على الحكومة).

والحقيقة أن فن المخفى يخدم الحكم جيداً، لأنه يلمح إلى أن أموراً عظيمة تجرى فى السر، ولهذا يجب السماح للحكومة بمواصلة طريقها. وليس صدفة أن الشخصية المحبوبة من أولمرت هى بالذات إسحاق شامير، ذلك الرجل السرى والسلبى الذى سيذكر باعتباره من أفشل اتفاق لندن عام ١٩٨٧، وأدى بذلك إلى اندلاع الانتفاضة الأولى. شامير، الذى كان فنان المفاوضات التى لا تعطى ثماراً فى النهاية، لعل روحه تفيض على المفاوضات الجارية حالياً مع السلطة الفلسطينية. وإلا فمن الصعب أن نفهم كيف مر وقت طويل كهذا دون نتائج، فيما أنه حسب أولمرت يوجد القليل جدا من الخلاف بين الطرفين.

فى الواقع تبدو دولة إسرائيل وكأنها لا تدار، ولكن أولمرت، رداً على ذلك، يستعرض كيفية معالجة قضية اللاجئين من إفريقيا كمثال على الإنجاز.. «دولة تعرف كيف تستوعب ٦٠٠ لاجئ من دارفور وتستقبلهم كجزء منها هى دولة من الممتع العيش فيها»، يقول لصحيفة «هاآرتس» فى مقابلة العيد.. ويبدو أنه نسى أن آلاف اللاجئين الآخرين لازالوا يتسللون عبر الحدود المنفلتة ويتجولون فى شوارع المدن دون معالجة، خاضعين لرأفة جمعيات من المتطوعين وأجهزة رفاه تنهار لنقص فى الميزانية.

وعلى سؤال حول ما إذا كان يؤيد إصلاحات وزير العدل دانييل فريدمان، يرد أولمرت: «لا أريد أن أدخل فى نقاش مفصل على كل اقتراح. أنا لست ملزما بالتطرق إلى كل اقتراح يعزى له». وكأن عيد الفصح ليس الوقت المناسب لإثارة سأم الجمهور فى تشريع سيؤدى إلى تغيير هيكل الجهاز القضائى بشكل جوهري.

مع مرور ستين سنة على قيام دولة إسرائيل، لعله حان الوقت لأن تقرر الصحف نهاية عصر المقابلات الصحفية الاحتفالية مع رئيس الوزراء. فى حرب لبنان تبين أن العلاقات العامة والناطقين الرسميين لم يكونوا بديلا للصحافة.

إن الصحافة المصطنعة لا تخدم الجمهور ولا تخدم الصحافة ذاتها. ففى كل مقابلة، بمناسبة عيد الفصح، سواء فى الصحافة أو فى التليفزيون، يُعِّد رئيس الوزراء مسبقاً إجاباته ويشدد على رسائل ترمى إلى غرس الإحساس بالأمن والمعنويات العالية على طاولة العيد، كما حدث فى المقابلة التى أجرتها معه القناة العاشرة، حيث أنتجت ذات النتيجة الزائفة بالضبط: أمل عابث، ربت متبادل على الكتف، ذر الرماد فى العيون، وانفعال مصطنع للحظات أليمة، لحظات صعبة ولحظات رضا.

ستون عاماً على قيام إسرائيل

١

السنة الأكثر وحشية من عمر إسرائيل

بقلم: رونى تسرور
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٨/٣/٢٩

قال نوعام الأب: "أعود وأكرر السؤال.. لماذا فقط العريف جلعاد شاليط..؟ لماذا هو المغفل الوحيد الذى ينبغى أن يدفع الثمن..؟!". والحقيقة إننا نقول له، خصوصاً ونحن على أعتاب السنة الستون من عمر الدولة، إن جلعاد ليس وحده.

فقد قطعت شركة الكهرباء الأسبوع الماضى التيار عن منزل إميل وزوجته مونيكا المعاقين، وبالتالى عن جهاز التنفس الصناعى الذى يستخدم إميل.. ورغم أن المسئولين فى شركة الكهرباء يعرفون إميل جيداً ويدركون حالته، فهو أحد الناجين من أحداث النازي، مسن مريض ويعاني من تردى أوضاعه الاقتصادية. يبلغ دينه للشركة نحو أربعة آلاف شيكل، وقد بذلوا فى الشركة جل استطاعتهم كى لا يقطعوا التيار الكهربائى عنه، لأنه ببساطة إذا انقطع التيار الكهربائى عن جهاز تنفسه، سيظل إميل بدون أكسجين وبالتالى سيموت. وبناء عليه، جلسوا وفكروا وخططوا. والحق أنهم بذلوا كل جهد ممكن..!! وحينها وصلوا لمرحلة التنفيذ قطعوا التيار الكهربائي..!! ولحسن حظنا جميعاً كان لإميل احتياطى محدود من الأكسجين السائل الذى يكفى لسبع ساعات.. وبعد مرور خمس ساعات تمت إعادة التيار من جديد. كانت الساعات الخمس بكاملها مطلوبة لبذل الجهد من أجل استعادة التيار إلى جهاز التنفس فى بيت إميل.

يصل دخل إميل ومونيكا معاً إلى نحو ٦٤٠٠ شيكل، ويُنفقان معظم هذا المبلغ على الأدوية. فمونيكا مريضة بداء السكر، وإميل متصل بجهاز للتنفس الصناعى منذ تعرضه لأزمتين قلبيتين. يستهلك إميل نحو ١٢ أسطوانة أكسجين سائل فى الشهر. وقد أنفق العام الماضى على احتياجاته الصحية أكثر من ١٢ ألف شيكل. يتوق إميل لتغيير نظارته الطبية التى يكاد لا يرى بها، ولكنه لا يملك المال للذهاب إلى طبيب عيون.

نعود ونقول إن المسنين فى إسرائيل يعيشون فى ظل حملات عنف، ويعانون من الفقر، ويتعرضون للضرب. ويعيش بيننا الآن ما يقرب من ٧٠٠ ألف مسن، نحو ١٣٠ ألفا منهم يعانون من الفقر. ووفقاً لتقرير بنك إسرائيل الذى سينشر فى مطلع أبريل فإن مسن بين كل أربعة يعانى من الفقر.

باختصار، نستطيع القول أن إسرائيل ألقت بأبنائها وبناتها الأوائل وآبائهم ممن فى سن الستون فما أكثر للكلاب.. دُفعة واحدة وبصخب. وإسرائيل التى تعتبر توراتها هى هويتها، والتى صيغت قوانينها بحرص شديد، والتى توصى باحترام المسن، والتى تساوى بين المسن والحكيم، وتكرس حتى الموت فكرة إخلاص الأبناء والبنات لأبيهم وأمهم - هى نفسها إسرائيل التى بددت كل هذا الاحترام وألقت به بعيدا عنها.. إن إسرائيل، اليوم مع بلوغها سن الستين، أصبحت تتسم بالوحشية.

ستون عاما على مذبحة دير ياسين

بقلم: نير يهف
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٤/٩

فى مثل هذا اليوم قبل ستين عاما، وقعت مذبحة دير ياسين، القرية الفلسطينية التي تقع إلى الغرب من القدس، والتى قتل فيها ما يزيد على مائة من سكان القرية ما بين رجل وامرأة وطفل.

ومن المقرر أن تحيى منظمة "زوخروت" (*) فى الساعة الرابعة من عصر غدا (الخميس) ذكرى ضحايا مذبحة دير ياسين بالقرب من مستشفى "كفار شاؤول" للطب النفسى والتى أقيمت على أنقاض القرية.

ومن جانبه، قال عضو الكنيست أحمد الطيبي: "يجب إلزام الجيش الإسرائيلي بأن يكشف للجمهور عن الصور التى التقطت يوم التاسع من أبريل قبل ستين عاما، وهى الصور التى وثقت مذبحة دير ياسين - التى ارتكبتها عصابات إيتسل وليحى بعلم منظمة الهاجاناه". وعلى حد قوله، فإن القانون يُلزم مؤسسات الدولة بالكشف عن أى صور بعد مرور خمسين عاما عليها. وأضاف قائلا: "الحكومة تدوس بقدمها على حق الجمهور فى معرفة واحدة من أبشع الجرائم التى ارتكبت عام ١٩٤٨".

بدأ الهجوم على القرية فى الساعة الرابعة فجرا من يوم التاسع من أبريل ١٩٤٨، وذلك بواسطة قوة مشتركة من تنظيمى إيتسل وليحي. وكان هدف العملية طرد سكان القرية واحتلالها، ولكن المعركة تعقدت مما أودى بحياة كثير من سكان القرية، من بينهم العديد من النساء والأطفال.



وبحسب شهادات مختلفة لعدد من الناجين من المذبحة، قامت القوات الإسرائيلية بعد المذبحة بالتمثيل بجثث القتلى واغتصاب النساء. ولكن بحسب رواية أخرى، يعرضها المؤرخ العسكرى الدكتور أورى ميلشتاين، فإن القصة التى تدور حول هذه المذبحة مختلقة وكل ما أشيع عنها مجرد أكاذيب. ويدعى ميلشتاين أن المائة قتيل لقوا حتفهم أثناء القتال، وأنه لم يحدث أى تمثيل بالجثث أو اغتصاب.

يُذكر أن مذبحة دير ياسين تعد من الأحداث التأسيسية فى تاريخ النكبة الفلسطينية، وذلك نظراً لأن الشائعات التى دارت حولها زرعت الرعب فى قلوب الفلسطينيين ودفعت الكثير منهم إلى الهروب من قراهم ومدنهم. وقد جاء فى البيان الذى أصدره تنظيم إيتسل بعد المذبحة ببضعة أيام: "لقد زرعنا الرعب والفزع فى قلوب العرب فى كل القرى المجاورة.. فى الملحة وقلونيا وبيت إخسا بدأت موجة فزعة من الهرب". وقد أكدت إذاعة إيتسل فى الرابع عشر من أبريل هذه الأنباء وقالت: "بضربة واحدة غيّرنا الوضع الإستراتيجى للعاصمة".

(*) "زوخروت" (تذكرن): منظمة يسارية إسرائيلية تُعنى بنشر الرواية الفلسطينية التاريخية للنكبة، وهى حريصة كل عام على إحياء ذكرى ضحايا مذبحة دير ياسين.

حتى العام الـ ١٢٠

بقلم: طل شنايدر
ملحق يديعوت أحرونوت
٩/٤/٢٠٠٨

"هل إسرائيل انتهت..؟" - تصدّر هذا السؤال المقال الافتتاحي فى مجلة "اتلانتيك" الأمريكية العريقة، بمناسبة مرور ٦٠ عاماً على قيام الدولة. فهذا المقال الطويل، الذى يتكون من ١٢ عموداً، يناقش مدى قدرة دولة إسرائيل على البقاء وسط الدول الأعداء المحيطة بها

وبينما يتجاذبون أطراف الحديث فى إسرائيل عن كيفية الاحتفال بهذا اليوم وإنفاق الأموال الطائلة، فإن جيفر جولدبرج، أحد أكبر الكتاب اليهود البارزين فى الولايات المتحدة، يشعر بالقلق تجاه بعض الأسئلة الوجودية، ويشعر بالخوف على مصير الشعب اليهودي. وقد انشغل جولدبرج فى الأشهر الماضية بالحديث والتحاور مع بعض الساسة والأدباء والشخصيات العامة فى إسرائيل للإجابة عن أسئلة "ربما لا يجد الإسرائيليون أنفسهم إجابات عليها" على حد قوله.

ففى حوار أدلى به لصحيفة "معاريف"، قبيل نشر مقاله فى المجلة الأسبوع الماضي، قال جولدبرج إن يهود أمريكا أيضاً، وخاصة الجيل الصغير، لا يعرفون الصعوبات المستقبلية التى ستواجهها دولة إسرائيل. وعندما يندمج الشباب اليهودى بشكل كامل فى أمريكا، فإنهم سيقولون لأنفسهم لماذا دولة إسرائيل..؟.

والحقيقة أن كل من يعيش فى إسرائيل، أو يهتم بالمشروع الصهيوني، يستيقظ هذه الأيام على الضغوط والأعباء التى يتحدث عنها جولدبرج: "هل تجمع اليهود بهذا الشكل الكبير فى نطاق ضيق للغاية وسط منطقة تشهد أشد حالات التوتر فى العالم، يزعزع فى الواقع قدرة الشعب اليهودى على البقاء..؟ لقد أصبحت القدرة على البقاء محل تساؤل قبل أقل من ٦٠ عاماً، بسبب التهديد بقتل ٣٣٪ من يهود العالم".

والحقيقة أن القضية التى جعلت جولدبرج يتناول مسألة بقاء إسرائيل هى حرب لبنان الثانية. يقول جولدبرج: "إن إسرائيل أبادت فى الماضى أعداء أقوياء - سلاح الجو السوري، الجيش المصرى والقمة العربية - لذا أعتقد البعض أن إسرائيل ستدخل فى عملية عسكرية سريعة مع حزب الله، تلك المنظمة التى تتألف من بضعة آلاف من المقاتلين و١٢ ألف صاروخ. لكن بعد مرور بضعة أيام على بدء الهجوم، أصبح الخطر يحدق بمهمة أولمرت".

وربما، مثل الصحفيين الذين سبقوه، بعد مجموعة من اللقاءات التى أجراها فى إسرائيل، يتحدث جولدبرج عن مشكلة التوازن الديموجرافى كمشكلة قائمة "تشبه تقريباً الخطر الذى يمثله البرنامج النووى الإيرانى على إسرائيل".

يصف جولدبرج فى مقاله كيف التقى فى إسرائيل مع الأديب دافيد جروسمان واستمع منه إلى احتجاج الأدباء الإسرائيليين على حرب لبنان الثانية، الاحتجاج الذى بدأ قبل أن يفقد جروسمان ابنه أورى فى نفس الحرب. يقول جولدبرج: "لم يكن هناك أى مفر للحديث معه عن الأسئلة التى كانت تدور فى ذهنى باعتباره أحد الآباء الثكلى، لكنى أردت معرفة ما إذا كان يعتقد أن الصهيونية قد نجحت فى مهمتها أم لا. قمت بصياغة هذا السؤال بصورة غير شخصية، لكنى لم أستطع التفكير فى الحقيقة التى لا مفر منها: لو كان أوري جروسمان ابن لأسرة يهودية فى أمريكا، كان سيصبح طالباً فى إحدى الجامعات الأمريكية العريقة فى عام ٢٠٠٦".

طرح جولدبرج على جروسمان هذا السؤال الذى كان يشغله أكثر من أى شيء آخر: "هل حياة اليهود أفضل فى أمريكا أم فى إسرائيل..؟" فأجاب جروسمان، كما ورد فى المقال: "إسرائيل مازالت تمنح لليهود أفضل فرصة للعيش بها، أكثر من أى مكان آخر فى العالم. ومع كل الصعوبات التى نواجهها ونقدى الشديد، فإننى كيهودى اعتبر هذه مهمة روحانية بالنسبة لي، مهمة بمثابة تحدى لرؤية هذه الدولة أفضل مكان فى العالم".

حتى بعد كتابة هذا المقال، مازال جولدبرج يعتقد أن هناك مشكلة كبيرة: "ربما تكون إسرائيل مكان آمن لليهودية، لكن الولايات المتحدة هى المكان الأكثر أمنا لليهود". ويتزعزع جولدبرج تحديداً من غياب الشرعية لدولة إسرائيل فى المستقبل: "إننى أخشى مخاطر الإرهاب أو إيران وبصورة أكبر أخشى من مخاطر الديموقراطية الإسرائيلية. فإذا أصبح اليهود أقل عدداً من العرب (الخوف الديموجرافي)، فإن إسرائيل ستتوقف عن الحصول على شرعية العالم. وأخشى أنه فى العقد القادم - وأتمنى أن أكون مخطئاً - إذا لم تتغير الأوضاع فى إسرائيل، فإننا سنشهد تغيراً كبيراً وسط الأمريكيين وكذلك وسط يهود الولايات المتحدة، حيث

سينظرون لإسرائيل بالفعل على أنها دولة فصل عنصري. وأخشى عدم استطاعة إسرائيل مقاومة ذلك".

*** أتمنى الوصول إلى المائة:**

توجه جولدبرج إلى مكتب رئيس الوزراء إيهود أولمرت بالأسئلة التي كانت تزعجه وسأله: "لماذا إسرائيل أكثر أمناً لليهود عن أمريكا..؟ ألا تعتقد أن نجاح الجالية اليهودية هناك يقلل من ضرورة وجود دولة إسرائيل..؟ لم يسقط جولدبرج من مقاله حقيقة أن الولايات المتحدة لم تسرع فى فتح أبوابها أمام آلاف من يهود أوروبا مع صعود النازية للحكم، لكنه رغم ذلك قال لرئيس الوزراء إن "تجربة الشتات الآن، خاصة فى الولايات المتحدة لا تشكل أى تهديد على الوجود اليهودي".

أجاب عليه أولمرت وهو يطرق على الطاولة قائلاً: "بالطبع لا. اليهود ليسوا فى أمن داخل إسرائيل أكثر من أماكن أخرى فى العالم. ويمكن أيضاً أن يتعرضوا للخطر فى أى مكان، لكن إسرائيل هى المكان الوحيد الذى يستطيعون فيه الدفاع عن أنفسهم". يصف جولدبرج إجابة أولمرت بأنها "رد صهيونى كلاسيكي". ففى حديث مع صحيفة معاريف، قال إن الصعوبة التى تواجهها إسرائيل فى إيجاد زعامة مناسبة هى جزء من مشكلة الوجود الإسرائيلى فى حد ذاته.. وبتعجب يقول: "إنه فى النهاية رئيس وزراء دولة إسرائيل..!!".

الحقيقة أن جولدبرج لم يكن يعتقد دائما أن أمريكا هى المكان الأكثر أمنا لليهود. وقد درس شخصيا المخاطر التى تحدق بوجوده كيهودى فى إسرائيل. ففى عام ١٩٨٠، قرر الهجرة لإسرائيل وتأدية الخدمة العسكرية. وقد استُقبل هذا القرار حينها بدهشة من أصدقائه وتساءلوا: "لماذا يهتم شخصاً بمغادرة أمريكا حتى يلقى حتفه فى سبيل إسرائيل..؟" وقد طلب أحد القادة منه إجراء مقايضة: القائد ينتقل إلى نيويورك ويتزوج بابنة طبيب وجولدبرج - حسب اقتراح القائد - يطارد الفلسطينيين فى نابلس.

قضى جولدبرج معظم خدمته العسكرية فى سجن يحتجز به سجناء فلسطينيين فى كتسيعوت. وقد وضع حديثه مع أحد السجناء الفلسطينيين فى كتابه الذى صدر عام ٢٠٠٦ تحت عنوان "سجناء.. مسلمون ويهود فى الشرق الأوسط المنشق". وقد حظى هذا الكتاب بإعجاب الكثيرين وكان ضمن قائمة أفضل كتب هذا العام لصحيفة "واشنطن بوست" و"نيويورك تايمز". وفى ظل معرفته بالنزاع الإسرائيلى - الفلسطيني، كصحفى أجرى لقاءات صحفية مع خمسة رؤساء وزراء إسرائيليين، يشعر جولدبرج بالقلق من عدم استطاعة إسرائيل مواصلة البقاء: "لم يستطع جيشنا قهر عصابة تطلق صواريخ..!!" على حد قوله.

ليس واضحا له "كيف ستبقى إسرائيل خلال الـ٦٠ عاماً القادمة فى هذا الجزء من العالم، الذى يسمح لجماعات مثل حماس بالنمو". لكنه ينهى حديثه بشكل أكثر تفاؤلاً: "إننى أبلغ من العمر ٤٢ عاماً وأتمنى أن أشارك فى احتفالات إسرائيل بمرور ١٠٠ عام على قيامها حينما يكون عمرى ٨٢ عاما، ولا نكون فى حاجة لطرح كل هذه الأسئلة".

ليست هذه أول مرة تطرح فيها مجلة "أتلانتك" مخاوف إزاء وجود إسرائيل المستقبلي. فقبل ثلاث سنوات، قبل وقت قصير على تنفيذ خطة فك الارتباط، تم تخصيص مقال للإجابة على تساؤل حول احتمالات وصول إسرائيل للعام الـ١٠٠. وقد تناول هذا المقال تحديداً المشاكل الديموجرافية، والنمو السريع للسكان الفلسطينيين فى المناطق (الفلسطينية) وكذلك معدل النمو المرتفع وسط عرب إسرائيل والذى سيجعلهم، وفقا لتقديرات المجلة، يشكلون حوالى ٣٠٪ من سكان دولة إسرائيل مع الاحتفال بمرور ١٠٠ عام على قيام الدولة.

أشار كاتب هذا المقال إلى أن فرص احتواء المساحة الواقعة بين البحر المتوسط والأردن لدولتين ذات موارد وقدرة على الازدهار تعتبر فرصاً ضعيفة. كما تشكك صحيفة "إكونوميست" البريطانية، التى تحظى بجمهور قراء عريض فى الولايات المتحدة، فى قدرة إسرائيل على أن تصبح دولة آمنة ليهود العالم.

ففى مقال نشر قبل عدة أيام فى الصحيفة، طرحت مسألة بقاء دولة إسرائيل وتساءلت الصحيفة: "هل إسرائيل هى شاطئ الأمان لليهود..؟ إنك بالتأكيد تمزح. هذا ما يقوله اليهود فى سائر أنحاء العالم عندما ينظرون إلى الشرق الأوسط.. هل إسرائيل مركز ثقل ليهود العالم..؟ يقول يهود أمريكا الذين يبلغ تعدادهم نفس تعداد اليهود فى إسرائيل تقريباً: "ليس بالضرورة".. من ناحية أخرى، يقول يهود روسيا إن معدل نموهم أصبح مرتفعاً للغاية.

احتفالية العفـو

بقلم: آريك بندر
معاريف ١١/ ٤/ ٢٠٠٨

ربما يؤدى مشروع القانون الجديد الذى طرحه ١٢ عضو كنيست إلى الإفراج قريباً عن آلاف السجناء. وقد تولدت فكرة مبادرة العفو قبيل يوم الاستقلال الستين لدولة إسرائيل الذى سيحل بعد نحو شهر. يعتبر قانون العفو العام مبادرة من جانب عضوى الكنيست أورى آريئيل (الاتحاد القومى - المفدال) ودافيد روتم (إسرائيل بيتنا).

وقد انضم إلى مبادرة آريئيل وروتم أعضاء الكنيست مارينا سلودكين (كاديما)، دافيد أزولاى وأمنون كوهين (شاس)، موشيه شارونى (المتقاعدون)، يسرائيل حاسون (إسرائيل بيتنا)، أفراهام رافيتس (يهدوت هاتوراه)، نيسان سلوميانيسكي، إلياهو جباي، زفولون أورليف وتسفى هندل (الاتحاد القومى - المفدال).

بموجب المشروع سيتم الإفراج خلال عيد الاستقلال القريب عن كل السجناء المحتجزين بسبب عقوبات جنائية تصل مدتها إلى ١٢ سنة. ولكن دون أن يسرى هذا العفو على القتلة، مرتكبى الجرائم الجنسية، السجناء الأمنيين ومرتكبى جرائم خطيرة أخرى. فى المقابل، سيكون بمقدور اللصوص، والنصابون ومن يتم وصفهم بأنهم مجرمون "صغار" الاستفادة بهذا القانون الجديد.. كذلك سيتم الإفراج عن السجناء المحتجزين بسبب عدم سداد الغرامات، ولكن بعد سداد هذه الغرامات. وإذا كانت فترة حبسهم أوشكت على الانتهاء فمن حقهم طلب ألا يسرى العفو عليهم، وبذلك يكونوا غير ملزمين بسداد الغرامة.

كما سيسرى هذا العفو على مرتكب جريمة "صغيرة" حتى ولو كانت محاكمته لم تبدأ إبان صدور القانون (مازال مشروع قانون).

وقد أوضح أحد المبادرين بالقانون، عضو الكنيست دافيد روتم أن "السجون ليست العلاج للمجرمين الصغار. فى مطلع العام الستين لقيام الدولة نقترح فتح صفحة جديدة فى العلاقات بين الدولة ومواطنيها الذين ارتكبوا جرائم غير خطيرة". وهو يتوقع أن يتمتع حوالى ألفى سجين بهذا العفو.

فى المقابل، ترفض رئيسة كتلة ميريتس عضو الكنيست السيدة زهافا جلئون مشروع القانون وتقول: "كل الاقتراحات لمنح العفو التام تنطوى على مشاكل لأنها تهدف إلى تغيير موقف المحكمة وكذلك الرئيس. لا يجب أن يحل الساسة محل المحاكم". وفى نهاية حديثها قالت: "عموماً لن أتفاجأ إذا كان قانون العفو يهدف إلى إخراج أناس بعينهم من السجون".

جديرٌ بالذكر أنه إذا تم التصديق على هذا المشروع، سيكون عضو الكنيست السابق عومرى شارون (ابن آرئيل شارون) أحد المستفيدين منه. وفى المقابل، إذا تمت إدانة الرئيس السابق موشيه كتساف وعضوى الكنيست أفراهام هرشيزون وشلومو بنيزرى بتهمة ارتكاب جرائم خطيرة ومحاكمتهم، فإنهم لن يتسنى لهم الاستفادة من العفو.

فطير وتسالي

■ بقلم: يوئيل ماركوس
هاآرتس ١٨/ ٤/ ٢٠٠٨

منذ قررت الحكومة الاحتفال بحجم كبير بالذكرى الستين لإقامة الدولة بكلفة ١٠٠ مليون شيكل والتى ستصبح قريبا ٢٠٠ مليون، يصعب على أن أفهم لماذا بالذات الستين..؟ لماذا ليس الـ٥٧ أو الـ٦٢..؟ الدول تحتفل عادة باليوبيلات التاريخية بأرقام مثل: ٢٠٠ سنة للثورة الفرنسية، ٢٠٠ سنة لقيام الولايات المتحدة، ١٠٠ سنة لعتق نابليون لليهود، ١٠٠ سنة لفصل الدين عن الدولة فى فرنسا.. وحسب العرف الشعبي، فإن اليوبيل يعلن فى أرباع القرن فما فوق.

على أية حال، رئيس الدولة، شمعون بيريس مثلا، يبادر ويعطى رعايته لمؤتمر يستغرق ثلاثة أيام بعنوان «نتوجه إلى الغد»، وسيشارك فيه أفضل العقول فى العالم فى أبحاث فى ستين مشروعا - من الطب، الزراعة، التكنولوجيا المتقدمة (الهاى تك) وحتى المشاكل الاجتماعية - إنه «احتفال للعقل» كما يصفه منسقا الحدث آفى جيل ويسرائيل ميمون. هذا الحدث الذى سيكون له تواصل، بالتأكيد طالما بقى بيريس معنا، مهم فى حد ذاته. هذا ليس ألعاباً نارية أو مطارق بلاستيكية، يقول آفى جيل، بل ٣ آلاف عقل سيجتمعون فى مبانى الأمة وسيركزون على مستقبل الدولة. لماذا ملزمون بعقده فى إطار يوبيل الستين..؟ أوليس هذا جيدا فى عام ٢٠٠٩..؟

وبالطبع، سيكون هناك أيضاً الرئيس بوش، الذى سيكون أحد نجوم حفل الستين، فى زيارته الثانية هذا العام لإسرائيل، على رأس مسيرة زعماء العالم.. بوش مرتين، ميركيل مرتين حتى الآن وربما تظهر للمرة الثالثة. وكذا جلسات الحكومة بدأت تتنقل فى أرجاء البلاد. جلسة على قبر بن جوريون، جلسة فى كريات شمونة وجلسة فى بيت شعاريم. أفضل العقول يعملون على إخراج زيارة بوش. سيأخذونه ضمن أماكن أخرى فى زيارة تظاهرية إلى متسادا. ومن يدرى لعلهم يلبسونه أيضاً لباسا أبيض، بمناسبة التقاط الصور.

فى الوقت الذى يستعدون فيه لمسيرة زعماء العالم، يجرون هنا مباحثات فى ما الذى يمكن طلبه من بوش قبل أن ينهى ولايته. هناك من يتطلع إلى قرار أمريكى يقضى بأن أي هجوم نووى على إسرائيل من جانب إيران هو هجوما على أمريكا أو إلى إقامة حلف دفاعى بين الدولتين. وإن كانت الأوساط الأمنية قد أبدت عدم ارتياح إزاء هذين الاقتراحين على حد سواء. فالحلف الدفاعى سيقيد يدى إسرائيل فى العمل للدفاع عن نفسها، بينما لا توجد ثقة فى أن تهرع الولايات المتحدة لنجدتها باستخدام قوتها فى التوقيت المناسب بالنسبة لها.. فقادة جهاز الأمن يفضلون قول تشرشل للشعب الأمريكي: "اعطونا الأدوات ونحن نقوم بالمهمة".

من ناحية أخرى، الأجواء الاحتفالية التى يمليها أولمرت لا تُفرِّح زملائه الوزراء. فبينما تستعد الدولة لاحتفالات اليوبيل (وفقاً لأولمرت)، فإن السنة التى تليها، والتى من المفترض أن تحسَّم فيها سلسلة من التهديدات الأمنية، فإننا أصبحنا، على ما يبدو أكثر قرباً من احتمالات مواجهة فتاكة. وفى مجال السياسة الداخلية، فمن المتوقع لرئيس الوزراء الوحيد فى إسرائيل الذى وصل إلى الحكم بالصدفة، المواجهة المطلقة على استمرار حكمه.

إخراج الاحتفالات هو جزء من مسار أوسع من إنتاج أولمرت يرمى إلى شطب مسئوليته عن الفشل الذى حدث فى حرب لبنان وتخليد نفسه كرئيس وزراء قادم.

يقول مراقب سياسى كبير: "جلسات الحكومة تبدو كالبث للبرامج التليفزيونية المفبركة.. فمعظم جلسات الحكومة تُفتتح بخطاب لمدة عشر دقائق من أولمرت كـ«مناسبة تصوير» مفتوحة أمام وسائل الإعلام، تسرق العرض وتجعل وزراء الحكومة رجال يُكمِّلون الديكور والمجلس الوزارى يبدو فى مجمله مثل قربة مخروقة". كما يضيف هذا المراقب السياسى بقوله: "رئيس الوزراء يعيش فى واقع خيالي، إذ يوظف جزءا كبيرا من وقته ومال الدولة لإعادة انتخابه" (يقصد أن أولمرت يقيم احتفالية بمناسبة مرور ٦٠ عام على قيام الدولة بلا مبرر سوى تسويق نفسه لدى الناخب الإسرائيلي).

إن حيلة حكام روما «خبز وتسالي» لم تنقذ القيصرية الرومانية ومشكوك فيها أن تنقذ «مكان عمل» أولمرت.

◆ ترجمات عبرية ◆

٢
الشأن الفلسطيني

حماس تسلب من أبو مازن الضفة أيضاً

بقلم: عاميت كوهين
معاريف ٢٢/٣/٢٠٠٨

عند مدخل كل طابق بمبنى الحكومة الفلسطينية فى رام الله تم تعليق قرار إدارى عاجل، موجه إلى مدراء عموم مختلف الوزارات وكل الموظفين، يقول: "يوم الغياب بدون إذن سيُخصَّم من راتب الموظف". وجاء فى المنشور الرسمى الموقع عليه من قبل سكرتير عام الحكومة سعدى الكرونز: "ستُخصَّم أيام عمل أيضاً من رواتب الموظفين الذين يتأخرون بشكل دائم".

هكذا بدا الانفصال عما يحدث على أرض الواقع، وعن الشعور السائد فى الشارع لدى الرأى العام. حكومة سلام فياض وصلت إلى أسوأ صورها بشكل غير مسبوق، ورغم ذلك البيروقراطية مستمرة. إنجازات هذه الحكومة - القليلة - تلاشت واختفت كأنها لم تكن. كما أن الفلسطينيين، الذين تعاملوا مسبقاً مع هذه الحكومة باعتبارها نظاماً مفروضاً عليهم من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، يعتبرونه الآن نظاماً عاجزاً ومتجمداً، وغير قادر على الوفاء بالتزاماته.

كما أن وضع السلطة الفلسطينية ورئيسها ليس أفضل بكثير. فشعبية رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أبو مازن، الذى انتخب منذ ثلاث سنوات، تتراجع بسرعة كبيرة. وإذا أجريت غداً انتخابات رئاسية، من شبه المؤكد أن رئيس حكومة حماس إسماعيل هنية سينتصر على أبو مازن. هذا على الأقل ما يتضح من خلال استطلاع للرأى نشره هذا الأسبوع كبير معدى الاستطلاعات لدى الفلسطينيين الدكتور خليل الشقاقي. وحسب الاستطلاع، فإن ٤٧٪ كانوا سيصوتون لصالح هنية، فى مقابل ٤٦٪ لأبو مازن (انظر الاستطلاع فى باب الاستطلاعات).

*** ليس جنرالاً:**

وقد فضل المسئولون فى مكتب أبو مازن تجاهل الاستطلاع، حيث قال مصدر مسئول فى المكتب: "لقد رأينا النتائج، ولكننا بصدد استطلاع واحد للرأي. ونحن ننتظر رؤية ماذا سيحدث مستقبلاً". فيما يفضل أبو مازن إلقاء مسئولية التحدث عن شعبيته على عاتق إسرائيل، ولكن أكثر دقة على إيهود باراك، حيث يقول أحد مستشارى أبو مازن عن باراك: "إنه يفكر كمستعمر وليس كجنرال عسكري. ليست لديه رؤية بعيدة المدى، ونحن لا نرى أى بريق أمل فى تصريحاته. بمقدور باراك أن يفعل كل ما يحلو له. هذا الأسبوع اكتملت ثمانية أشهر لحكومة فياض. ماذا أخذنا من إسرائيل..؟ لا شيء. إننا نشعر بأن أولمرت أكثر تفتحاً ولديه رحابة صدر أكثر من باراك. فإعلان النوايا لديه أفضل بكثير.. ثم إذا كان باراك يمثل معسكر اليسار الإسرائيلي، فماذا نتوقع من اليمين..؟".

إن الساسة فى إسرائيل ومسئولى شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) - كلهم كان لديهم شغف لمناقشة مسألة: كيف سيبدو اليوم التالى لرحيل ياسر عرفات..؟ ولكن يبدو أنهم جميعاً يفضلون الآن التغاضى عما سيحدث فى اليوم التالى لرحيل أبو مازن. يقول المستشار: "يجب عليكم التفكير فيما سيحدث فى اليوم الذى سيترك فيه أبو مازن سدة الحكم. أعتقد أن فراغاً سياسياً كبيراً سينشأ هنا. لا أقول إن كل شيء متوقف على شخص واحد، ولكن كل شيء متوقف على الأجندة التى يقدمها هذا الشخص، ولا يوجد اليوم من هو قادر على ملء هذا الفراغ".

الرواية الرسمية للمكتب تزعم أن أبو مازن لا يعتزم

ترك منصبه، ولكن وفقاً لما قاله فى الماضى فإنه لن يتشبث بالكرسى عندما يشعر بأنه لن يستطيع تحقيق إنجازات. ويقول المستشار: "هذه المسألة لن تغير من الأمر شيئاً. حسناً، هل سيظل أبو مازن فى المنصب سنة أخرى أو اثنتين. ماذا سيحدث بعد ذلك..؟ هل يمكن أن يستمر هذا الوضع للأبد..؟!".

يمكن سماع نفس نغمة التجاهل والحسرة فى مكتب رئيس الوزراء سلام فياض، حيث يقول مصدر فى مكتبه: "لسنا منزعجين من نتيجة الاستطلاع، ونعتقد أنه لا يمثل الجمهور". ورغم ذلك، سرب مسئولون فى حركة فتح هذا الأسبوع أنباء تفيد بأن أبو مازن يعتزم حل الحكومة. فيما نفى المكتبان السياسيان لأبو مازن وفياض صحة هذا الكلام.. "فياض أيضاً لن يهرب من المسئولية" أوضح أحد المقربين منه، مؤكداً أنه لا يعتزم الاستقالة.

بينما يحاول أبو مازن وفياض التقليل من شأن الاستطلاع، نجد أن الشقاقى على قناعة بأن البيانات التى بحوزته موثوق فيها. جديرٌ بالذكر أن مركز الشقاقى يجرى استطلاعات مماثلة كل ثلاثة أشهر، ولذلك حتى لو من المحتمل أن تكون البيانات الكمية خاطئة، فإن التوجهات موثوق فيها. وعلى حد قوله، فإن تراجع شعبية أبو مازن وفياض هى جزء من ظاهرة مقلقة.

* فتح خاضعة:

ويشير الشقاقى إلى حادثتين مؤسفتين وقعتا فى الربع الأخير من العام وتسببتا فى زيادة شعبية حماس: "الأول هو اختراق الحدود المصرية. فقد أظهر ذلك للجمهور أن حماس قادرة على تحطيم الحصار الإسرائيلي. أما الحادث الثانى فقد كان عملية الجيش الإسرائيلى فى جباليا، التى أسفرت عن مقتل ١٣٠ فلسطينياً، حيث اعتبرت العمليات التى نُفِّذت فى أعقاب ذلك بمثابة رد فعل".

ويقول إن الجمهور يرى حماس اليوم حركة قادرة على الرد على الممارسات الإسرائيلية، فيما تبدو فتح خاضعة. ويتساءل: ماذا ستفعل إسرائيل وفتح من أجل تحسين الصورة..؟ "إسرائيل، على سبيل المثال، ستواصل البناء فى القدس، والسلطة الفلسطينية أيضاً ستستطيع البناء بدون تراخيص. ورغم أنه من المؤكد أن إسرائيل كانت ستهدم هذه المنازل، إلا أن هذا كان سيُحسب إنجازاً بالنسبة للرأى العام الفلسطيني، وأبو مازن كان سيبدو شخصاً إيجابياً".

كما كان للاستطلاع تأثير كبير على قادة حماس: ففور نشر نتائج الاستطلاع نشطت عناصر قيادية داخل حماس فى غزة، فى محاولة لاستيضاح التبعات. فضلاً عن ذلك، أراد مسئولو حماس معرفة كيف سيؤثر الاستطلاع على مواقف إسرائيل والولايات المتحدة، كما أرادوا معرفة رد السلطة الفلسطينية. هذا وقد اعتاد مسئولو حركة حماس الإشارة إلى أن الاستطلاعات الفلسطينية مضللة، زاعمين أن حماس كانت تبدو دائماً الأضعف فى الاستطلاعات.

يرجع السبب فى ذلك إلى الطابع التآمرى لدى جزء كبير من مريدى حماس. ومن البديهى أن هناك احتمالاً كبيراً لأن يكذب مؤيد حماس أو يتهرب من الجواب عن سؤال: "لمن ستصوت فى الانتخابات القادمة..؟". هذه العقلية التآمرية أدت إلى إفشال كل مراكز الأبحاث الفلسطينية عشية الانتخابات البرلمانية. ولكن إذا كانت هذه الظاهرة لا تزال قائمة، مثلما يلمحون فى حركة حماس، فمعنى ذلك أن التأييد الجماهيرى لهم أكبر بكثير مما يبدو فى الاستطلاع الأخير.

إلى أين تسعى حركة حماس..؟

بقلم: يهوناتان داحوح هاليفي
المصدر: www.omedia.co.il
٢٠٠٨/٣/٢٣

تعد مسألة تمثيل الشعب الفلسطينى محل نـزاع بين ممثلى الحركة الوطنية الفلسطينية، بزعامة فتح، والقوى الإسلامية، بزعامة حركة حماس. تجدر الإشارة إلى أن حركة حماس ليست على استعداد لإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء والتنازل عن سيطرتها على قطاع غزة، بل على العكس، فهى تعتبر ذلك قاعدة لانطلاق الثورة الإسلامية باتجاه الضفة الغربية. كما ترى حماس أن الاستعداد للمشاركة السياسية (يقصد المشاركة فى الانتخابات التشريعية الفلسطينية القادمة والمقرر لها يناير ٢٠١٠) هو بمثابة آلية لاستكمال الانقلاب ضد السلطة الفلسطينية.

لا يعتبر التصدى للتهديدات الناجمة عن نظام حماس شأناً محلياً فى إطار النزاع الإسرائيلى - الفلسطيني، حيث تمثل حركة حماس تهديداً خطيراً - قابلاً للتنامى - على مصالح الغرب فى الشرق الأوسط. فهم يسعون بشكل منهجى لإسقاط نظام أبو مازن من أجل إجهاض أى فرصة لتسوية سياسية مع إسرائيل وزعزعة استقرار

الأنظمة العربية المعتدلة، بل ويحاولون (ويقصد بهم هنا الإخوان المسلمون على اعتبار أن حماس هى جزء من الحركة) دفع الجمهور الإسلامى للعصيان والتمرد ضد حكامه عن طريق التحريض، سواء من خلال الإخوان المسلمين الذى يستخدمون هذا الأسلوب فى الدول العربية المختلفة، أو من خلال وسائل الإعلام العربية الشهيرة مثل قناة الجزيرة.
فضلاً عن ذلك، فإن حكومة حماس أصبحت أحد الأذرع الطولى لإيران فى المنطقة على غرار حزب الله. وبالمساندة النشطة من جانب إيـران، سوريا وحزب الله، أصبح قطاع غزة قاعدة قوة عسكرية قبيل اختبار ميزان القوى العسكرى مع إسرائيل، لاسيما فيما يتعلق بالتسلح بالصواريخ متوسطة المدى ذات القدرة التدميرية الهائلة.
وقد حذر مجدداً العاهل الأردنى الملك عبد الله الثانى من التأثير المتنامى لإيران بالمنطقة، وسيطرتها على الأجندة الفلسطينية والتهديد الذى تشكله على الاستقرار الإقليمى وعملية السلام كلها.

تنتهج حركة حماس سياسة الكيل بمكيالين. فهى تحاول إظهار نفسها على أنها نظام مسئول قادر على تمثيل الشعب الفلسطينى، وأنها العنصر الوحيد القادر على تحقيق الاستقرار الإقليمى (وفقاً لشروطها)، وفى الوقت نفسه تواصل الأعمال الإرهابية. ومن أجل مواجهة الضغوط الدولية تحاول دفع العالم الغربى للفصل بين القيادة السياسية للحركة وجناحها العسكري، بينما تواصل من وراء الكواليس تشغيل التنظيمات الإرهابية فى قطاع غزة لمهاجمة بلدات وأهداف إسرائيلية.
تسعى حركة حماس إلى دفع إسرائيل لقبول شروطها للموافقة على تهدئة شاملة، وهو ما سيعد بمثابة اعتراف بسيطرتها على قطاع غزة وقد تكون ضربة قاصمة للسلطة الفلسطينية بقيادة أبو مازن، التى تناضل ضد حماس من أجل الفوز بشرعية تمثيل الشعب الفلسطيني. وقد تؤدى مثل هذه الخطوة إلى تسريع عملية تنامى قوة حماس فى الضفة الغربية، ومحاولة إسقاط السلطة الفلسطينية على غرار الانقلاب الناجح فى قطاع غزة.

إسرائيل ترفض إطلاق سراح السجناء مقابل شاليط

المصدر: موقع ماقور ريشون
٢٠٠٨/٣/٣٠
بقلم: هيئة تحرير الموقع

فى حديث أدلى به إلى وكالة الأنباء الفلسطينية المستقلة (معاً)، قال خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لحركة حماس إن إسرائيل تتحمل مسئولية فشل المفاوضات بشأن إطلاق سراح الجندى المختطف جلعاد شاليط. وأضاف أن إسرائيل قد رفضت معظم أسماء السجناء التى طلبت حماس إطلاق سراحهم فى إطار الصفقة، موضحاً أن "إسرائيل رفضت إطلاق سراح سجناء حكم عليهم بالسجن المؤبد، والمفاوضات التى تجرى حالياً بشأن إطلاق سراح جلعاد شاليط شبه مجمدة".
كما قال مشعل إن المحادثات التى أجرتها حماس فى القاهرة بشأن التهدئة مع إسرائيل قد فشلت، لأن حماس لم توافق على الدخول فى تهدئة مع إسرائيل بالمجان، بينما لم ترغب إسرائيل فى الالتزام بشرط التهدئة، ونحن لا نتوسل لأحد من أجل التوصل إلى تهدئة.. ويجب على إسرائيل أن تلتزم بشروط التهدئة".وأضاف مشعل إن إسرائيل، وبتأييد الأمريكيين، تريد تصعيد الموقف وإضرام حرب جديدة فى المنطقة.
كما تطرق رئيس المكتب السياسى للخلافات الفلسطينية الداخلية قائلا إن حماس ترغب فى إكمال فترة ولايتها (أربع سنوات تنتهى فى يناير ٢٠١٠) وبعد ذلك يمكن الحكم عليها. وأشار مشعل إلى أن هناك شخصيات أمريكية غير رسمية تجرى اتصالات مع حماس.
وقد قوبلت تصريحات خالد مشعل باستياء شديد من جانب نوعام شاليط، والد الجندى المختطف جلعاد شاليط، الذى قال: "إن حماس هى التى تجمد المفاوضات، وقد توقفت المفاوضات بشأن إطلاق سراح جلعاد بسبب النزاع الدائر داخل الحركة، ومشعل ليس على استعداد الآن لاستئناف المفاوضات.. إننى أقول ذلك من منطلق معلومات وصلتنى من جهات موثوق بها". وأضاف أن الحكومة الإسرائيلية تبذل جهوداً مضنية منذ فترة طويلة لإطلاق سراح جلعاد.

نخدع أنفسنا

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٨/٤/١

ثمة شك فى أن أحداً كان سيفطن إلى البناء المتواصل فى المستعمرات لولا أن حركة "السلام الآن" تصدر تقارير بين الحين والآخر. كان من الممكن الافتراض، من إعلان النوايا الخاص بحكومة "أولمرت"، بأن البناء مجمد، وأن جهوداً تبذل للتوصل إلى اتفاق سلام يتضمن انسحاباً من معظم مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية). أيضاً كان من الممكن الاستنتاج - من شكاوى زعماء المستعمرين - بأن هناك تجميداً للبناء، وبأن شباب المستعمرين ينقصهم إسكان فعلي. إلا أن أموراً أخرى تحدث على أرض الواقع.. ديناميكية الخداع مستمرة: خداع الأمريكيين، وخداع مصوِّتى الأحزاب التى نادت بالسلام، وخداع الفلسطينيين، وخداع الذات بوجه خاص. لقد اقترن كل من وزير الدفاع، الذى لا يفهم أحد نهجه السياسي، ولا يأل أيضاً جهداً لتوضيحه، برئيس الحكومة، الذى يقوم بتفسير الواقع بدلاً من صياغته، وبوزيرة الخارجية التى تجرى مفاوضات حول إخلاء (المستعمرات)، فيما الحكومة مستمرة فى البناء - اقترنوا سوياً فى طريق بلا غاية.

أجل، ليس حزب العمل "ناضجاً للانتخابات"، مثلما قالت بالأمس الوزيرة "يولى تامير"، وثمة شك فى أنه سيكون ناضجاً ذات مرة. فبدلاً من الدفع بكل قوة فى اتجاه سن "قانون للتعويض فى مقابل الإخلاء" للراغبين فى الإخلاء منذ اليوم (وحسب التقديرات هناك الآلاف من هؤلاء)، تصل إلى محكمة العدل العليا دعاوى قضائية حول بناء "كرافانات" على أطراف البؤر الاستيطانية التى لم يتم إخلاؤها. والحقيقة أنه من الصعب أن نفهم ما هو مبرر قرار محكمة العدل العليا بإخلاء "كرافان" فى "هار براخاه" (جنوب مدينة نابلس)، فيما يصادق وزير الدفاع على بناء ٤٨ بيتاً جديداً فى (مستعمرة) "آريئيل" للذين تم إخلاؤهم من "جوش قَطيف". كان من المفترض ألا يقيم هؤلاء الذين تم إخلاؤهم فى المستعمرات، لكنهم وصلوا إلى هناك بالرغم من ذلك.

أيضاً البناء المستفز فى الأحياء العربية بالقدس مستمر، تحت العنوان الزائف: "تعزيز وضع القدس".. إن كلا من "باراك" و"أولمرت" يتراجعان عن الخط الذى تم رسمه عام ٢٠٠٠، والذى مفاده أن القدس العربية ستكون للفلسطينيين، واليهودية لليهود.

لقد تولد انطباع بأنه ليس من قبيل المصادفة أن "باراك" نفسه الذى فشل فى تلك المحادثات هو من سيفشل أيضاً هذه المحادثات، وأن "زئيف (زمبيش) حيفر" ذاته، الذى أنزل بالاشتراك مع "آريئيل شارون" كارثة المستعمرات على دولة إسرائيل، يواصل الدفع فى اتجاه البناء بالضفة تحت حماية حكومة أعلنت عن نهج مختلف.

وبناءً على ما تقدم، يخيل لى أنه ليس هناك مبرر على الإطلاق لانتخاب حكومة، ولا لبلورة خطوط عريضة للائتلاف الحكومي، لأنه سواء كانت الحكومة يمينية أو يسارية - فإن البناء فى المستعمرات سيتواصل.

إن إسرائيل تواصل العمل ضد ذاتها، ضد مستقبلها، وضد كل فرصة لوجود دولتين قوميتين تعيشان جنباً إلى جنب. لقد قالت "كونداليزا رايس" خلال زيارتها أمس، إن الأمريكيين سيفتحون عيونهم من الآن على تنفيذ التسهيلات للفلسطينيين فى الضفة الغربية.

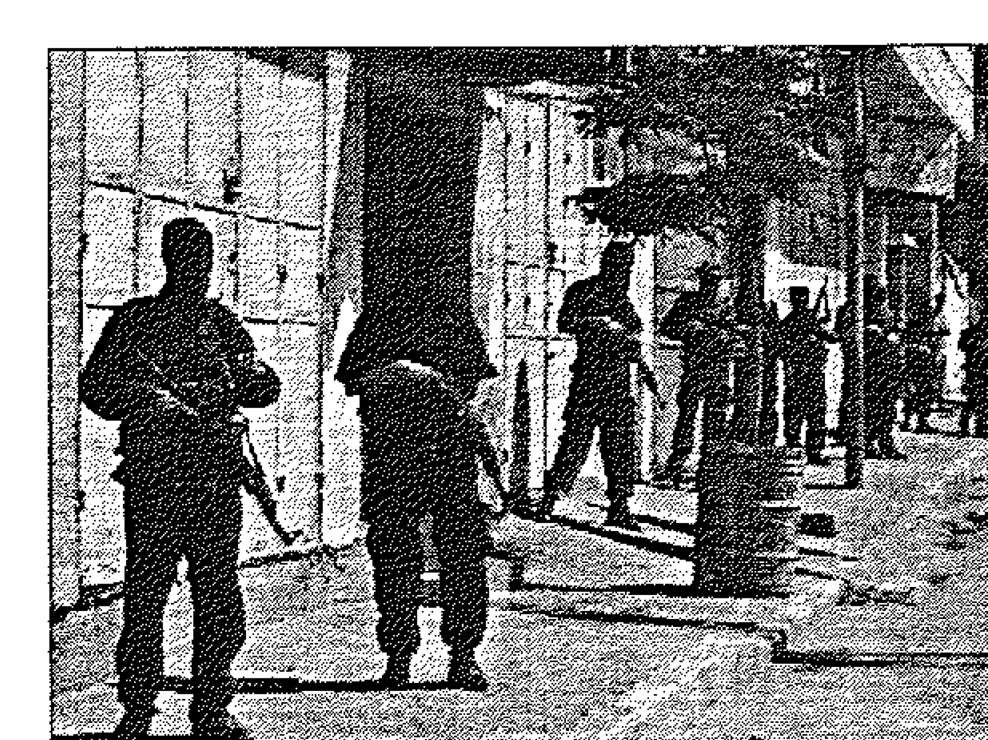
طوال سنوات مضت تجرى نفس الرقصة المعروفة، التى يوبخ فيها الأمريكيون ويتعهد فيها الإسرائيليون، وكأنهم قرروا بذل كل جهد لإفشال الحل المعروف سلفاً. الوقت ينفد وخداع الذات مستمر. ليس الأمريكيون، وإنما الإسرائيليون هم الذين سيتحملون نتائج هذا التسيب المتواصل.

كل ما وراء الجدار الفاصل هو جزء من الدولة الفلسطينية.. ومثل هذه الدولة تعد مصلحة إسرائيلية عليا.. ومن ثم، فإن أى حى جديد فى "آريئيل" أو فى القدس العربية لن يدفع فى اتجاه تأسيسها.

حماس تضم ٢٠ ألف مسلح

المصدر: www.walla.co.il
١٠/٤/٢٠٠٨
بقلم: هيئة تحرير الموقع

أوضحت دراسة جديدة نشرها اليوم (الخميس) "مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب" (*)، التابع للمؤسسة الأمنية، مستندةً إلى معلومات الشاباك (جهاز الأمن العام)، أن حماس تضم حوالى ٢٠ ألف مسلح، من بينهم نحو عشرة آلاف ينتمون للجناح العسكرى لحماس (كتائب عز الدين القسام) وخمسة آلاف آخرون يخدمون فى الأجهزة الأمنية، والباقون ينتمون لتنظيمات صغيرة تتعاون بقوة مع حماس.



منذ سيطرة حماس على قطاع غزة وحتى مطلع ٢٠٠٨ قامت حركة حماس بتهريب على الأقل ثمانية أطنان من المواد المتفجرة لقطاع غزة. وتمنح إيران وسوريا مساعدات عسكرية لحماس بطريق مباشر أو عن طريق حزب الله. كما تشترى حماس أسلحة من تجار السلاح. ويتم تهريب الأسلحة لسيناء ومن هناك إلى قطاع غزة عن طريق الأنفاق الضخمة. أما المواد الخام، مثل المواد الكيماوية والمعادن، التى تستخدمها حماس لإنتاج أسلحة بنفسها، فيتم تهريبها إلى قطاع غزة من إسرائيل ومن مصر. كما تساعد إيران وسوريا حماس بالتدريب والمعلومات.

تستمد حركة حماس الوحى من نموذج حزب الله اللبناني. فهى تطمح إلى الحفاظ على قدرتها على إطلاق الصواريخ على إسرائيل حتى فى حالة دخول الجيش الإسرائيلى لقطاع غزة. وتمتلك حركة حماس مئات من صواريخ القسام محلية الصنع ومتوسطة المدى (٩ - ١٣ كم) وعلى الأقل عشرات من صواريخ جراد التى يبلغ مداها ٤ - ٢٠ كم. ومن المحتمل أن يكون فى حوزتها صواريخ ذات مدى أطول بكثير.

وحسب ما ورد فى التقرير، فإن حركة حماس زادت من معدل تسلحها العسكرى منذ فك الارتباط (أغسطس ٢٠٠٥) وخاصة فى العام الماضي. وذلك بسبب شعور الحركة "بالحصار" حيث تعانى من عزلة سياسية وحصار اقتصادى ونشاط عسكرى إسرائيلى متواصل ومنافسة سياسية ودعائية متواصلة من جانب حركة فتح.

وعلى حد اعتقاد واضعى التقرير، فإن "عملية التسلح لازالت فى أوجها ومن المقرر أن تستغرق سنوات حتى تكتمل". ولكنهم يشيرون إلى وجود "ترسيخ" لأسس بناء القوة العسكرية، وهو ما يتمثل فى "القدرات المتطورة لتنفيذ عمليات إرهابية "نوعية" مثل التسلل لإسرائيل بهدف القيام بعمليات اختطاف وقتل، وتحسين القدرة على إصابة الدبابات. وتجدر الإشارة إلى أن عملية تسليح الحركة تقودها قيادة الحركة فى سوريا.

تعترف نظرية الدفاع التى تنتهجها الحركة بالتفوق العسكرى لإسرائيل، ولكنها تعترف أيضاً بأن "التواجد المستمر للجيش الإسرائيلى فى قطاع غزة قد يمنح حركة حماس مزايا فى القتال ضده عن طريق حرب استنزاف على غرار حرب العصابات التى ستكبد الجيش الإسرائيلى خسائر كبيرة، كما ستوقع ضحايا كثيرين وستؤدى للمساس، بغير قصد، بمواطنين فلسطينيين بصورة ستسفر عن ضغوط داخلية إسرائيلية وعربية ودولية للانسحاب الإسرائيلى من القطاع".

(*) مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب هو عبارة عن مشروع معلومات، تتركز مجالات تخصصه فى الاستخبارات والإرهاب. ويعمل فى إطار مركز يطلق عليه اسم "مركز تراث الاستخبارات" ("م. ت. س").

طائرات فلسطينية فى سماء القدس

بقلم: إليك مرجليت ودورون برجيل
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٨/٤/١١

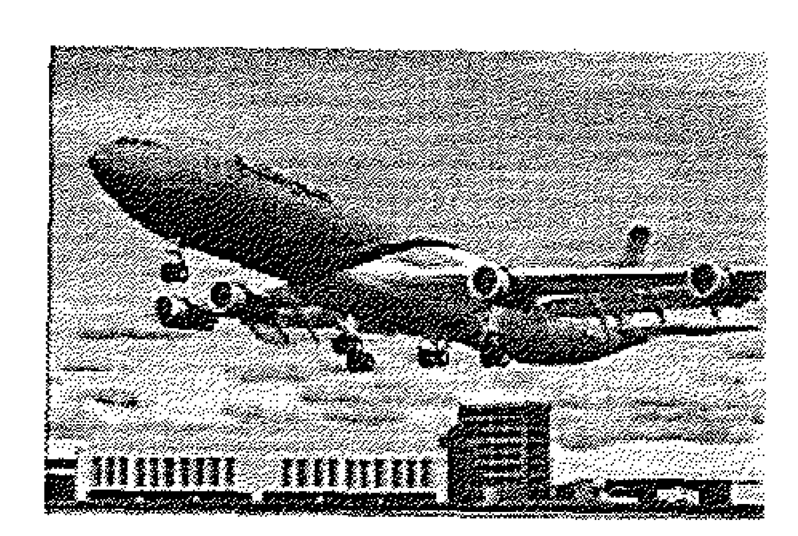
يبدو أن الضغط الأمريكى الشديد على الحكومة يؤتى ثماره.. فقد كشفت صحيفة "كول هزمان"، المحلية التى تصدر فى القدس، عن أنه فى إطار المفاوضات السرية بين وزيرة الخارجية تسيبى ليفنى وبين الممثل الفلسطينى فى المفاوضات، أبو علاء (أحمد قريع)، تم الاتفاق على تسليم مطار عطيروت، القريب من القدس، للسلطة الفلسطينية.. وهكذا بينما أصبح مطار الدهنية الفلسطينى فى غزة (مطار غزة الدولي) مهجورا، فإن المطار القريب من القدس سينشط مرة أخرى، وهذه المرة بأيدى الفلسطينيين.

تقول مصادر عليا بوزارة الخارجية أنه قد تم التوصل إلى اتفاق بشأن المطار محل الخلاف، وأن إسرائيل وافقت على التنازل عنه نهائيا للسلطة الفلسطينية. وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق بعدما سلموا - على ما يبدو - فى إسرائيل بترسيخ أقدام حماس فى غزة، وتوصلوا إلى نتيجة مفادها أنه من الضرورى تعضيد المعتدلين فى الضفة أمام حكم حماس فى غزة.

ويذكر بعض المقربين من عمدة القدس، أورى لوبليانسكي، أنه قد ذُهِل عندما سمع عن هذا الاتفاق السري. ويقول لوبليانسكى إن هذا الأمر يعتبر تقصيرا أمنيا وتنازلا كبيرا عن القدس. كما يرى أنه من غير المعقول إيقاف رحلات الطيران الإسرائيلية بسبب الوضع الأمني، ثم يُستبدَل الوضع بوضع أكثر خطورة عندما يتم تسليم السيطرة الأمنية على المطار للفلسطينيين، وأنه يخشى من وجود طائرات معادية فى سماء المدينة. ويؤكد لوبليانسكى أنه سيبذل قصارى جهده لتنفيذ الخطط الضخمة - التى كانت معدة سلفاً - لبناء عشرة آلاف وحدة سكنية فى منطقة المطار، كمحاولة لإحباط تسليم المطار للفلسطينيين.

وعلى النقيض من رئيس الوزراء إيهود أولمرت، الذى لم يكن يري، كعمدة للمدينة (كان عمدة لمدينة القدس مدة عشر سنوات من ١٩٩٣ وحتى ٢٠٠٣)، أن عطيروت جزء من المدينة، يضغط لوبليانسكى منذ زمن طويل لتحويل المنطقة بأكملها لمنطقة تجارة حرة لتشديد القبضة الإسرائيلية عليها، وذلك من خلال إقامة مشروعات صناعية، فضلا عن بناء حى سكنى ضخم.

من ناحية أخرى، فى هيئة المطارات لم يتحمسوا بالطبع لفكرة التنازل عن المطار، خاصة أنه فى أعقاب لجنة لبيدوت التى تشكلت العام الماضى (٢٠٠٧)، والتى حققت فى الأخطاء الكثيرة فى موضوع الطيران، أوصت اللجنة بضرورة الإسراع فى إقامة مطار إضافى لمطار بن جوريون، واعتقد الكثيرون أن مطار عطيروت فى هذه الحالة يمكن أن يشكل بديلاً مناسباً.



جديرٌ بالذكر أن المطار خلال التسعينيات كان يستخدم أساسا للرحلات الداخلية من القدس إلى إيلات، وكذلك فى التدريبات الجوية العسكرية. ولكن بعد عملية التنكيل بجنديين إسرائيليين فى رام الله عام ٢٠٠٠ توقف العمل فى المطار، وأوقفت شركة "أركيع"، التى كانت تستخدمه، رحلاتها من القدس إلى إيلات، وبقى المطار للتدريبات العسكرية فقط.

*** مغزى سياسى ودولي:**

صحيح أنه من غير الواضح مقدار فاعلية هذا الإجراء على ضوء العملية السياسية المتعثرة بين إسرائيل والفلسطينيين، إلا أن للإعلان الإسرائيلى حول الاستعداد لتسليم المطار ليس فقط مغزى أمنى إنما أيضا مغزى سياسى ودولي. ويقولون فى بلدية القدس إن الاعتراف بأن هذا المطار فلسطينى يمثل موافقة فعلية على تقسيم المدينة.

وجاء فى تعليق من مكتب رئيس الوزراء أن: "الأمر يتعلق بمحادثات تتم برئاسة وزيرة الخارجية، وعلى ذلك ينبغى اللجوء إلى مكتبها للحصول على الإجابة".

وجاء فى تعليق جيل مسينج، المستشار الإعلامى لوزيرة الخارجية ليفني، أن "المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين تتم بناءً على اتفاق مسبق بين الجانبين، بعدم الكشف عن مضمونها".

وأضاف أنه "طالما لم يتم الاتفاق على كل شيء، فإننا ننظر للأمر على أنه لم يحدث اتفاق بعد. فى الماضى لم يسهم التفاوض العلنى فى التوصل إلى الأهداف التى تريدها إسرائيل. ولهذا السبب، وهو فقط، لن يتم الالتفات إلى الأنباء التى تتناول ما يحدث فى المفاوضات. ولا يستنتج من عدم الالتفات أى شيء عن مصداقية ما نُشِر مثلما أن عدم النفى ليس بمثابة تأكيد من أى نوع".

إعارة المخطوطات الأثرية

بقلم: ميرون رابوبورت
هاآرتس ١٤/٤/٢٠٠٨

ستنقل إسرائيل لملكية الفلسطينيين كل الآثار التى اكتشفتها ونقبت عنها فى الضفة الغربية والقدس الشرقية منذ ١٩٦٧ بما فى ذلك الأشياء التى وُجِدت فى المتاحف فى شرقى القدس إبان حرب ١٩٦٧، أما الفلسطينيين فسيقومون بدراسة إمكانية إعارة إسرائيل بعض الاكتشافات "ذات القيمة الرمزية العميقة" للشعب اليهودى لفترات طويلة.. هذا ما ورد فى اتفاقية، هى الأولى من نوعها، تم توقيعها بين خبراء آثار إسرائيليين وفلسطينيين بشأن مصير الاكتشافات الأثرية، وذلك فى إطار اتفاق السلام المستقبلى المنتظر.

وقد تم التوصل إلى الاتفاقية بفضل وساطة علماء آثار من جامعة UCLA - University of California Los Angeles وأيضاً من جامعة جنوب كاليفورنيا. وقد طرح رئيسا الفريق الإسرائيلى المعنى بهذه المباحثات، د. رافى جرينبرج ود. دافيد إيلان، هذه الاتفاقية الأسبوع الماضى على خبراء الآثار فى إسرائيل أثناء مؤتمر عُقِد فى معهد فان لير فى القدس. ويرأس الفريق الفلسطينى البروفيسور نظمى الجعبة من جامعة القدس.

وتتمثل الاكتشافات الحساسة، الواردة فى الاتفاقية، فى قطع المخطوطات الأثرية التى اكتشفت فى صحراء يهودا خلال الحكم الأردنى ووجدت فى متحف روكفلر فى شرقى القدس أثناء احتلال المدينة عام ١٩٦٧. وينص القانون الدولى على وجوب إعادة هذه الاكتشافات للدولة التى كانت تمتلكها قبل الاحتلال، ولذلك يعتقد أغلبية المحللين أنه فى إطار اتفاقية سلام مع الفلسطينيين، من المفترض أن تعود هذه الاكتشافات للدولة الفلسطينية.

ولكن من أجل الحفاظ على الارتباط الإسرائيلى بهذه المخطوطات، التى تعتبر أهم الاكتشافات فى دراسات تاريخ شعب إسرائيل فى أرض إسرائيل، ورد فى الاتفاق أنه فى حالة الاكتشافات التى تعتبر "ذات قيمة رمزية عميقة"، ينبغى على الجانبين دراسة "ترتيبات إعارة أو استبدال".

وقال د. دافيد إيلان إن المباحثات تضمنت نقاشا حول إمكانية إعارة المخطوطات التى ترجع فترتها إلى ٩٩٩ سنة.

كما جاء فى الاتفاقية أيضاً أن الاكتشافات ستُعاد إلى دولتها الأصلية فقط عندما تكون لديها إمكانية تقنية لمعالجتها كما يجب. كما جاء أنه ستُمنَح فترة زمنية تتمثل فى خمس سنوات لاستكمال دراسة الاكتشافات التى تم العثور عليها فى حفريات فى الضفة الغربية وشرق القدس.

وفقا للدراسة التى أجريت فى جامعة تل أبيب منذ عام ١٩٦٧ قام الباحثون الإسرائيليون بأكثر من ٨٥٠ عملية تنقيب وحفريات فى المناطق التى احتلتها إسرائيل فى حرب يونيو ١٩٦٧.

وستنشأ فى القدس حسب الاتفاقية، "منطقة محمية" خاصة، تضم البلدة القديمة والأراضى القريبة منها، بما فى ذلك أراض فى غرب المدينة. وستخضع هذه المنطقة لإشراف اليونيسكو، حتى وإن توزعت بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية. وتقضى الاتفاقية بأن إسرائيل وفلسطين "تشكلان مشهداً أثرياً واحداً منقسماً بحدود سياسية"، ولهذا توجد ضرورة للتعاون الأثرى بين إسرائيل والدولة الفلسطينية بما فى ذلك تشكيل لجنة مشتركة توجه الطرفين إلى كيفية حماية الإرث الثقافى.

وقد وصل نحو ٥٠ عالم آثار إلى المؤتمر فى معهد فان لير، أعرب معظمهم عن تأييدهم لمبادئ الاتفاقية، إلا أن مساعد مدير عام هيئة الآثار، عوزى دهرى، قال فى المؤتمر إن المخطوطات ستبقى بيد إسرائيل ولن تُسلم إلى أى جهة أخرى لأنها "ثروة قومية للشعب اليهودى بكل أجياله". كما زعم دهرى أن ميثاق لاهاي، الذى أعادت إسرائيل بموجبه كل الاكتشافات التى وجدتها فى سيناء بعد اتفاق السلام مع مصر، لا يسرى على الضفة الغربية، لأن هذه لا تعتبر أرضاً محتلة.

النهـم للذهـب

بقلم: جدعون ليفي
هاآرتس ١٨/ ٤/ ٢٠٠٨

فى منتصف الليل طوّق الجنود البيت. الحلاق محمد أبو عرقوب أفاق من نومه مفزوعاً وهو يسمع الطَرَقات العالية على بوابة منزله والصراخ المطالب بفتح الباب. سارع لفتح البوابة فسحبه الجنود خارجاً وأمروه بإخراج كل أبناء العائلة فوراً. زوجته لبنى وابنتيه الصغيرتين كانوا يغطون فى نومهم ومعهم شقيقتى لبنى الشابتين اللتين تقطنان معهم. وأيقظهم وأمرهم بالتوجه إلى الخارج. كما أن شقيق رامى الذى يقطن وحده فى كوخ مجاور دعى للخروج.



ليلة التاسع عشر من مارس فى قرية وادى الشاجنة جنوبى جبل الخليل جنوب بلدة دورا. أبناء العائلة وقفوا عشرة دقائق فى الخارج مصدومين فى الليلة الباردة إلى أن طالبهم الجنود بالدخول إلى كوخ رامي. جنديان وقفا بجانب البوابة، للحرص على عدم خروج أبناء العائلة من الخارج. باقى الجنود دخلوا إلى المنزل وشرعوا بالبحث. أبو عرقوب طالبهم بأن يكون موجوداً خلال البحث، فمنعه الجنود من ذلك، على اعتبار أنه إجراء روتيني.

بعد الجنود جاءت مجندات مصحوبات بالكلاب. البحث استغرق ساعة ونصف، بعد ذلك أخرجهم الجنود للساحة، وقام ضابط بأخذ أبو عرقوب جانباً وحقق معه. سأله عن السلاح، فقال لهم أنه لا يملك سلاحاً فى بيته، وحينها ضربه الضابط.

بعد ذلك طلب الجنود منهم جميعاً العودة إلى كوخ رامي. وفى هذه المرة أغلقوا عليهم بوابة الكوخ واستغرق الأمر حوالى ساعتين قبيل طلوع الفجر. وعندما شعر أبناء العائلة أن الجنود قد غادروا، فتح أبو عرقوب البوابة وأخرج العائلة ليجد أن كل متاع البيت مبعثر فى جنبات المنزل. حُلى لبنى "الرخيصة" كانت مرمية على الأرض، أما الحلى الذهبية فقد اختفت. أبو عرقوب مازال يحتفظ حتى اليوم بفاتورة الذهب الذى اشتراه لعروسه عند الزفاف، القيمة تبلغ اليوم ٢٦ ألف شيكل. شقيق رامى أراد اللحاق بالجنود غاضبا. محمد حاول منعه ففشل فى ذلك. رامى ركض فى الطريق وراء سيارات الجنود الأربعة التى مازالت فى القرية.. "سرقتم الذهب" صرخ رامى على الجنود فسرعان ما بدأ شجار. رامى حاول ضرب الجنود وهم حاولوا ضربه. يريدون الذهب. أخيراً قفز رامى فى سيارتهم، وقال إنه لن يخرج حتى يعود الذهب إلى أصحابه، مطالباً باستدعاء موظفى مسئولى الإدارة المدنية، إلا أن الجنود رموه خارجاً وغـادروا، هم لم يعتقلوه كما هو معتاد بسبب مهاجمته للجنود. وقد سجل محمد أبو عرقوب لوحة إحدى السيارات.

أبـو عرقوب توجه للشرطة فى الخليل وهناك قابله المحقق يعقوف بـرزاني، حيث سجل الشكوى أمامه. المحقق قال لأبو عرقوب إن الجنود يسيئون لسمعة جنود الجيش الإسرائيلى وحدثه بأنه كان قد شارك فى مصادرة ملايين الشواكل من الصرافين فى الخليل، تلك العملية التى نقلت أخبارها هنا قبل عدة أسابيع، مضيفاً أنه لم يمس شيئا من المال الكثير الذى كان بين يديه.

وفى النهاية، أعطى برزانى أبو عرقوب وثيقة تؤكد أنه قدم شكوى وتحمل رقم الملف. أما الناطق بلسان الجيش الإسرائيلى بدوره فقد أفاد هذا الأسبوع: "قبل عدة أسابيع بدأت الشرطة التحقيق فى شكوى أبو عرقوب، وبعد ذلك سيتم إعطاء النتائج للنيابة العسكرية. الجيش الإسرائيلى ينظر بخطورة بالغة لمثل هذه الأحداث التى تتناقض مع روح الجيش وروح الأوامر العسكرية، وإن تأكدت صحتها فستتم معالجتها بحزم شديد".

قصة الحلاق أبو عرقوب من وادى الشاجنة ليست وحيدة. ففى مكاتب "منظمة بتسيلم لحقوق الإنسان" تراكمت فى الأشهر الأخيرة دلائل كثيرة على شكوى الفلسطينيين من سرقة ذهبهم أو مبالغ نقدية خلال عمليات البحث التى يجريها جنود الجيش الإسرائيلي.

رونى شمعون، مدير قسم المعلومات فى بتسيلم، أرسل لصحيفة "هاآرتس" عدة شكاوى لنفس السبب: أبناء عائلة زريقات من تفوح، ورحال من سيرة الظهر، وعائلة عنتر من بورقين، ودنديس من حلحول، ودميرى من حواره، العديلى من بيتا، عسعوس من جنين، وزيادات من بنى نعيم.. هؤلاء وآخرون غيرهم اشتكوا من فقدان مجوهراتهم وأموالهم النقدية خلال عمليات البحث التى أجراها الجنود الإسرائيليون هناك.. أما وحدة التحقيقات فى الشرطة فقد شرعت فى التحقيق فى بعض هذه الشكاوى، ولكن مازالوا فى الانتظار.

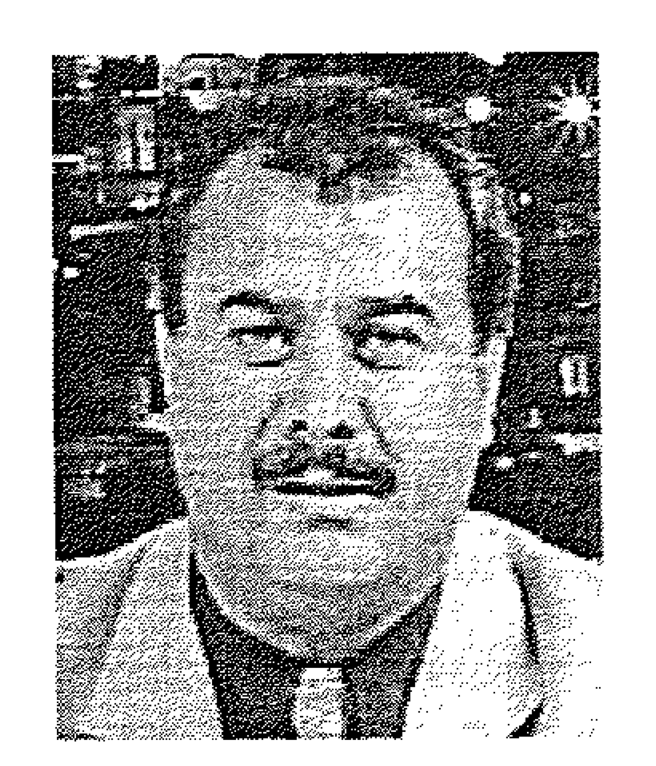
◆ ترجمات عبرية ◆

٣
الأحزاب فى إسرائيل

■ حزب "حداش" ينتخب بركة لولاية جديدة

يديعوت أحرونوت
٢٢/٣/٢٠٠٨
بقلم: شارون أوفير

انتُخب اليوم (السبت) عضو الكنيست محمد بركة، رئيس حركة حداش (الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة) لفترة ولاية ثانية للحزب، وقد تفوق بركة على المحامى وليد الفاهوم بعدما حصل على ٧٥٪ من أصوات الناخبين.. كذلك اختار مجلس حزب "حداش" لجنة الرقابة وأمانة الحزب، وتضم ٥٥ شخصاً.



وفى حوار له مع موقع يديعوت أحرونوت الإلكتروني، قال بركة: "لقد كانت هناك مظاهرة ديموقراطية غير عادية.. إننى على ثقة بأن قوتنا ستزداد فى الانتخابات القادمة للكنيست".

بعد المشهد المؤثر لاجتماع مؤتمر حزب "حداش" فى ديسمبر الأخير اجتمع اليوم ٧٥٠ من أعضاء المجلس لانتخاب من سيقود الحزب فى الانتخابات القادمة للكنيست. وقد تنافس بركة أمام الفاهوم، أحد قدامى نشطاء "حداش"، والعضو السابق فى أمانة الحزب.

وقال بركة إنه رغم أن منافسه شخص جاد، إلا أنه كان واثقاً أنه سيفوز وسيحصل على أغلب الأصوات.

كذلك انتخب أعضاء المجلس ثلاثة نواب لبركة، هم: عضوة الكنيست السابقة تامار جوجنسكي، والأسقف شحاتة شحاتة، والدكتور زهير طيبي. كذلك تم انتخاب ٥٥ عضوا بالأمانة، من بينهم أعضاء الكنيست الحاليين من حداش: د. حنا سويد ودوف حنين.

وقال عضو الكنيست بركة: "لقد أثبتنا اليوم ما هى الطريقة الحقيقية التى يمكن من خلالها ممارسة الديموقراطية، وسوف نواصل طريقنا فى المستقبل، ونظل أكبر حزب يعمل من أجل السلام والعمل الاجتماعي".

■ زعيم ميريتس الجديد: "فلنمنح العرب حكماً ذاتياً"

بقلم: يهوناتان داحوح هاليفي
المصدر: www.nfc.co.il
٣٠/٣/٢٠٠٨

عرض عضو الكنيست، زعيم حزب "ميريتس"، "حاييم أورون"، فى مقابلة مع موقع "إيلاف" الإلكترونى العربى (فى ٢٠/٣/٢٠٠٨)، وجهة نظر حزبه بشأن التسوية السياسية المناسبة للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وكان أساسها: منح حقوق جماعية خاصة لعرب إسرائيل.

ويستغل أورون، الذى فاز منذ وقت قصير برئاسة حزب ميريتس، وسائل الإعلام العربية لتوجيه انتقادات لاذعة للسياسة التى تنتهجها الحكومة الإسرائيلية فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن ناحية أخرى، امتنع أورون عن الإدلاء بأى تصريح يمكن أن يُفسَّر على أنه انتقاد للسلطة الفلسطينية أو لحكومة حماس أو لأعضاء الكنيست العرب أو شجب للإرهاب الفلسطيني.. وفيما يلى أهم تصريحات حاييم أورون:

* منح "حقوق جماعية" خاصة لعرب إسرائيل: "يرى حزب ميريتس (الكلام على لسان أورون) أن إسرائيل دولة يهودية - ديموقراطية ودولة لجميع مواطنيها. وهذا التصريح لا يعنى أنه لا يوجد مستقبل للمواطنين العرب هنا (فى إسرائيل) بل العكس هو الصحيح. ينبغى على دولة إسرائيل أن تمنح العرب حقوق جماعية، وتتيح لهم استخدام ثقافتهم، هذا إلى جانب تنمية الاستثمارات فى القطاع العربى وتبنى سياسة التمييز الإيجابى بهدف إصلاح الغبن القائم بسبب التمييز ضدهم على مر سنوات طويلة. وينبغى عليها العمل من أجل تحويل الجمهور العربى فى إسرائيل إلى شريك فى اتخاذ القرارات فى الدولة، وتأمين تمثيل مناسب للسكان العرب فى القطاع العام وغيره. أعتقد أنه عندما تتعامل إسرائيل مع مواطنيها العرب بنفس الطريقة التى تتعامل بها مع مواطنيها اليهود، حينئذ فقط يمكننا القول بأن إسرائيل هى دولة يهودية ودولة لجميع مواطنيها".

* حكومة إسرائيل هى المسئولة عن عدم دفع عملية السلام: "الحكومة فشلت فى حرب لبنان، وفشلت فى تفكيك البؤر الاستيطانية غير القانونية، وفشلت فى دفع عملية السلام إلى الأمام، وفشلت فى توفير الهدوء لسكان سديروت وسكان المستعمرات المحيطة بغزة، وتواصل انتهاج سياسة اجتماعية واقتصادية تعمل على تعميق الفجوات. نحن الآن فى حاجة إلى القوة (ممثلة فى ميريتس وفقاً لتقديره) حتى نكون قادرين على استئناف المفاوضات بصورة جدية ووقف جميع العمليات والخطوات التى تعرقل عملية السلام".

* المفاوضات مع أبو مازن وحماس ستؤدى بالتأكيد إلى التوصل لسلام: "الظروف الملائمة لتحريك عملية السلام تتطلب من ناحية إجراء مباحثات جدية ومكثفة مع أبو مازن (رئيس السلطة الفلسطينية) وسلام فياض (رئيس الوزراء)، كما تتطلب تغييراً حقيقياً للوضع الحالى فى المناطق (الفلسطينية)، وهذه الحكومة (يقصد حكومة أولمرت) لا تتخذ أى خطوة فى هذا الشأن. ومن ناحية أخرى، ينبغى العمل من أجل وقف إطلاق النار طويل الأمد مع حماس فى غزة، وذلك بهدف تخفيض مستوى المواجهات الحالية واستغلال فترة وقف إطلاق النار فى التوصل إلى تسوية مع حماس.. وإذا تهيأت جميع هذه الظروف ستكون هناك فرص للتوصل إلى اتفاق سلام".



* الاحتلال الإسرائيلى مرفوض من الناحية الأخلاقية: "الاحتلال الإسرائيلى للمناطق (الفلسطينية) وسيطرة إسرائيل على السكان الفلسطينيين هناك أمر مرفوض من الناحية الأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالاحتلال يؤدى إلى المساس الشديد بحقوق المواطن، ويتضمن فرض عقوبات جماعية واعتقالات إدارية وإغلاقات للمعابر والطرق والكثير من العمليات الأخرى التى تتسم بالعنف. تشكل المستعمرات التى تقع خلف الخط الأخضر عبئاً ثقيلاً وتضع العراقيل أمام فرص التوصل إلى حل. لذلك، ينبغى إنهاء الاحتلال وتقسيم الأرض لشعبين (يقصد فكرة دولتين لشعبين) من خلال اتفاق سلام على أساس مبادئ كلينتون واتفاقية جنيف، اللتين تنصان على وقف النزاع ووقف العنف وترسيم حدود دائمة على أساس خطوط ٦٧ مع إحداث تغييرات متفق عليها تتعلق بتبادل الأراضي، على أن تكون القدس عاصمة للدولتين، مع وضع ترتيبات أمنية تتيح للشعبين العيش بسلام".

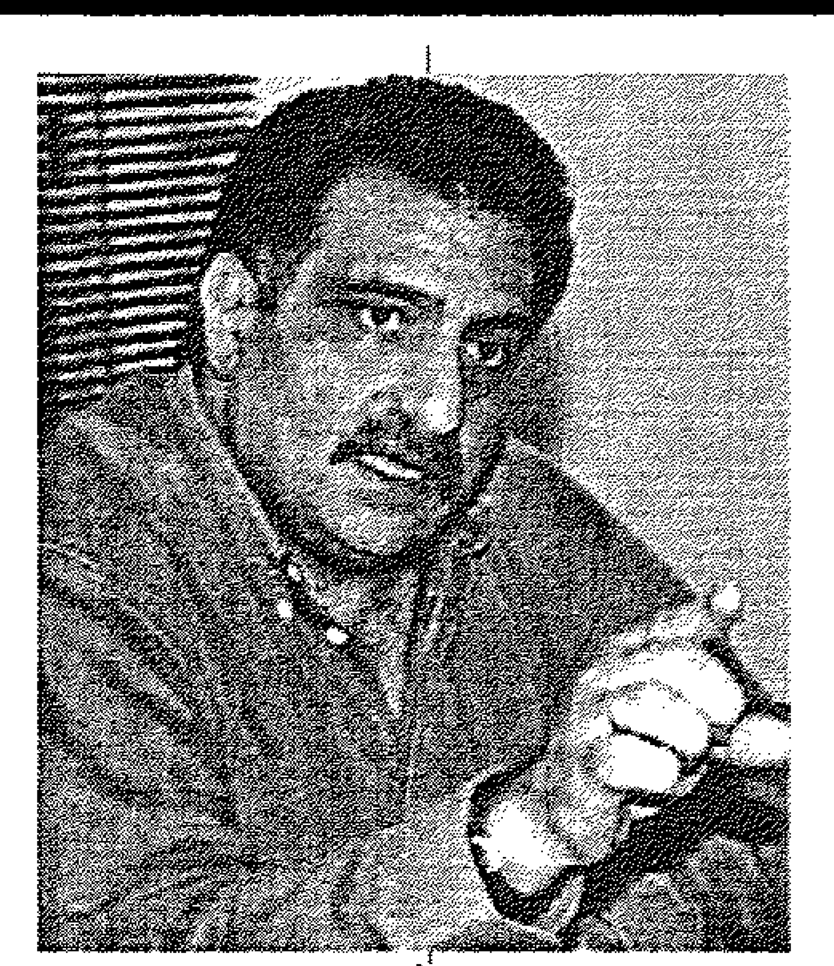
* يمكن التوصل إلى سلام مع معظم الدول العربية: "يؤيد حزب ميريتس عقد اتفاق سلام شامل وإقليمى مع سوريا عن طريق خلق تعاون إقليمى سيساعد على الاستقرار والأمن وتطوير المنطقة بأكملها. فالسلام مع سوريا ولبنان سيحول دون وجود خطر أمنى يهدد إسرائيل وسيوفر الهدوء على الحدود الشمالية مع لبنان، وكذلك سيمهد الطريق أمام التوصل إلى اتفاق سلام شامل يشمل معظم الدول العربية. وسيواصل حزب ميريتس دعوة حكومة أولمرت التى لا تفعل شيئاً فى هذا الشأن إلى العمل من أجل إحلال السلام مع سوريا ولبنان".

* شعور بالقلق إزاء تحريض أعضاء الكنيست من الأحزاب اليمينية: "إننى أشعر بالقلق الشديد إزاء اضطراب مشاعر التيار اليمينى فى الكنيست ضد عرب إسرائيل وإزاء التصريحات اليمينية غير المقبولة ضد أعضاء الكنيست من الأحزاب العربية. لا يكفى أن نصف الوضع بأنه صعب، بل واجبنا أن نبذل قصارى جهدنا لمواجهة هذه الموجة من الكراهية، ومن ناحية أخرى نعمل من أجل محاولة إيجاد الكثير من النقاط المشتركة للتعاون، من أجل النضال المشترك لليهود والعرب معاً ضد هذه الظواهر".

فى الشاباك يخشون من قيام بشارة بتجنيد عملاء لحزب الله

بقلم: نير يَهَف
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٣/٣١

استدعى الشاباك (جهاز الأمن العام) فى الشهور الأخيرة ١٨ من ناشطى حزب التجمع الوطنى الديموقراطى للتحقيق، كما طلب من بعضهم التوقيع على تعهد كتابى بعدم إجراء اتصال مع مؤسس الحزب وعضو الكنيست السابق دكتور عزمى بشارة، وذلك لادعائهم بأن الأمر قد يؤدى إلى تجنيدهم فى صفوف حزب الله.



وكان عزمى بشارة قد غادر إسرائيل منذ عام وقدم استقالته من الكنيست للاشتباه فى نقله معلومات أمنية حساسة لحزب الله خلال حرب لبنان الثانية.

وقد ذكر أشرف قرطام، عضو اللجنة السياسية فى حزب التجمع الوطني، لموقع walla الإخباري، بأنه فوجئ منذ نحو أسبوعين بتلقيه استدعاءً رسميا فى منزله من الشاباك للتحقيق معه. ويقول قرطام: "سألنى المحقق فى البداية أسئلة عن حياتى الشخصية، وحاول أن يظهر لى أنه على علم بتفاصيل عديدة عني، فذكر لى أننى ذهبت إلى الأردن ثلاث مرات، وسألنى ما إذا كنت قد التقيت ببشارة أم لا، فأجبته بالنفي. ولما سألنى ما إذا كنت متأكداً من كلامي، فأجبت بأننى متأكد".

ومع استمرار التحقيق طُلب من قرطام، الذى يحتل الترتيب الثامن عشر فى قائمة مرشحى الحزب للكنيست، التوقيع على وثيقة تعهد بعدم إجراء اتصالات مع بشارة خشية أن يجنده بشارة فى حزب الله. وفيما يلى نص التعهد الذى طلب من قرطام التوقيع عليه: "أعرف أن السيد عزمى بشارة مطلوب للتحقيق معه من الشرطة الإسرائيلية بسبب علاقاته مع حزب الله. وقد حذرنى اليوم الشاباك من أن أى لقاء مع السيد عزمى بشارة من الممكن أن يكون هدفه تجنيدى لدى حزب الله، حتى لو لم يكن ذلك هو الهدف المباشر من اللقاء".

*** الشاباك يحاول إشاعة الخوف:**

وذكر قرطام: "رفضت التوقيع على التعهد، إلا أن المحقق أوضح لى أنه قد تم تحذيري. لقد تأكدنا فى الحزب من أنهم يحاولون ترهيبنا من إجراء اتصالات مع عزمى بشارة. كما يحاولون إظهاره وكأنه خائن وليس قائدا ومفكرا".

وقال عبد الفتاح عوض، الأمين العام للحزب، لموقع walla الإخباري: "تمثل التحقيقات التى يجريها الشاباك والشرطة مع ناشطى وزعماء حزب التجمع الوطنى الديموقراطى مطاردة سياسية لحزب التجمع. إن الشاباك يحاول إرهاب وتخويف ناشطى الحزب من أجل إبعادهم عن الحزب، ومن أجل إظهار الحزب بين الرأى العام الإسرائيلى وكأنه حزب متطرف يهدد أمن إسرائيل.. ولكن لا يجب أن ننسى أننا حزب قانونى وديموقراطى يمارس حقوقه السياسية داخل الكنيست".

حزب شاس: تاريخ من الإدانات

بقلم: عاميت شنايدر
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٤/١

صحيح أن التهم التى وُجِّهت لرئيس حزب شاس "آرييه درعي" تعتبر هى الأشهر بين الإدانات والتهم التى تعرض لها قادة من الحزب، ولكن السنوات الأربع والعشرين التى كان للحزب فيها تمثيل فى الكنيست شهدت أيضاً العديد من التهم التى أدين فيها قادة الحزب وتعرضوا بسببها للحبس، فقد دخل يائير ليفى السجن لقيامه بالتزوير والاختلاس، كما قام عوفر حوجى بتزوير مستندات وحاول الحصول على أموال بطريق الاحتيال، كما تقدم يائير بيرتس ببحث أكاديمى منقول.. إنه مجرد جزء من تاريخ حزب شاس الحافل بالإدانات.. ولعل إدانة شلومو بنيزري، عضو الكنيست والوزير السابق فى شاس، اليوم (الثلاثاء)، بتهم متعددة، على رأسها تهمة حصوله على رشوة، تزيد من تلك القائمة الطويلة للتهم التى طالت العديد من الشخصيات القيادية فى الحزب خلال السنوات الماضية.

كانت البداية مع سلسلة القضايا التى ارتبطت باسم آرييه درعى رئيس الحزب والوزير السابق، ووصل الأمر إلى ذروته فى سبتمبر عام ٢٠٠٠ عندما بدأ درعى فى تنفيذ عقوبة الحبس بعد أن أدين بتهمة الحصول على رشوة والإخلال بالأمانة والتربح بطريق الاحتيال. ولكن قبل دخول درعى إلى السجن كانت هناك عشر سنوات كاملة شهدت أحداثاً مثيرة ارتبطت باسم درعي، الذى كان يعتبر نجماً شاباً صاعداً فى الحياة السياسية الإسرائيلية آنذاك.
وفى سبتمبر عام ٢٠٠٣، أى بعد ثلاث سنوات من دخوله السجن، أدين درعى بتهمة تحويل مخصصات إلى جمعية "كول يهودا" التى كان يديرها أخوه. وجاء فى حيثيات الحكم آنذاك: "إن ما قام به درعى ينطوى على نوع من الفساد والانحطاط الأخلاقي". ووجهت إليه عريضة الاتهام خمس تهم خلال الفترة التى تولى فيها منصب مدير عام وزارة الداخلية، ومنصب وزير الداخلية.
وفى فبراير من العام الماضي، أصدرت المحكمة حكمها على عوفر حوجى عضو الكنيست السابق عن حزب شاس. كان عوفر قد أدين قبل ذلك بتهمة التربح بطريق الاحتيال، وقيامه بتزوير مستندات خطيرة، واستخدام مستندات وهمية. وارتكب عوفر هذه المخالفات فى الفترة ما بين عامى ١٩٩٧-١٩٩٩.
وقد أكد القاضى يوسف شابيرا حينذاك أن "المتهم قدم قوائم وهمية بأسماء الطلبة قام فيها بزيادة عدد الطلبة الذين يستحقون النقل إلى مدارسهم، فى الوقت الذى كان بعضهم لا وجود له على الإطلاق. وبالنسبة لبعض الطلبة الذين تضمنتهم القوائم التى قدمها عوفر كانت المسافة بين الأماكن التى يعيشون فيها والمؤسسات التعليمية التى يتعلمون فيها وهمية. كما حصل المتهم على امتيازات شخصية من شركة هاميهاد هيعاسيري، التى يملكها، بما فى ذلك حصول زوجته راحيل حوجى على راتب". كما أكد القاضى على أن حوجى قد خطط من البداية لكى تحصل شركة "هاميهاد هيعاسيري" على المناقصات الخاصة بنقل الطلبة.

كما أُدين حوجى كذلك بمحاولته الحصول على أموال بطريق الاحتيال من وزارة العمل والرفاه لصالح إحدى الكليات التكنولوجية التى لا وجود لها. وحسب عريضة الاتهام فى هذا الخصوص فإنه: "بناء على العروض الوهمية التى ابتدعها المتهم قامت وزارة العمل والرفاه خلال العام الدراسى ١٩٩٩ بتحويل مبلغ مليون شيكل لصالح هذه الكلية الوهمية".

*** "٩٠٪ من الناس يفعلون مثلي":**

وفى مارس ٢٠٠٦، أدين عضو الكنيست السابق يائير بيرتس بتهمة التربح بطريق الاحتيال بعد أن تقدم ببحث أكاديمى منقول. وأكدت مريم ديسكين القاضية فى محكمة الصلح فى تل أبيب آنذاك إن "المتهم فى هذه القضية مارس كل ألوان الاحتيال والغش حتى يحقق أغراضه الشخصية". وفور الإدانة أعلن بيرتس أنه سيتقدم باستقالته من الكنيست.
قبل ذلك بأربعة أشهر، اعترف بيرتس بدخوله صفقة ادعاء يعترف بمقتضاها بأنه تقدم ببحث أكاديمى لجامعة برلينجتون الأمريكية لم يكتبه على الإطلاق. وفى مقابل اعترافه بذلك تمحى عريضة الاتهام الأصلية، وهى تهمة محاولة الحصول على شهادات أكاديمية من جامعة بار إيلان دون أن يكون مقيداً للدراسة فيها. وقال بيرتس حينها: "٩٠٪ من الناس يفعلون مثلي".
وفى عام ١٩٩٧، أدين عضو الكنيست والوزير السابق رافائيل بنحاسي، الذى كان يشغل آنذاك أمين عام مجلس الحكماء (*)، بسلسلة من المخالفات، وحُكم عليه بسنة حبس مع إيقاف التنفيذ. كما قضى يائير ليفي، الذى شغل عضوية الكنيست عن الحزب فى بداية التسعينيات، أربع سنوات حبس بعد أن أدين بتهمة التزوير والاختلاس.

(*) المقصود هنا هو «مجلس حكماء التوراة» (موعيتست حاخامى هاتوراه)، حيث تتجسد السلطة الدينية والسياسية العليا فى شاس فى هذا المجلس، الذى يتخذ القرارات الهامة.

مطلوب وسط جديد

بقلم: رونان شوفيل تسوعيد (*)
معاريف ١٣/ ٤/ ٢٠٠٨

مر عامان على تولى الحكومة الحالية مقاليد الأمور فى إسرائيل، ويبدو أن حالة الإحباط العام من هذه الحكومة ومن السياسة الإسرائيلية قد وصلت إلى ذروتها. وقد اعتدنا أن نُحمِّل رئيس الوزراء مسؤولية ذلك، ولكن فى حقيقة الأمر أن الشلل الذى أصاب الحياة السياسية فى إسرائيل أعمق بكثير من كونه يعود إلى السمات الشخصية لإيهود أولمرت.

لقد استيقظ الجمهور الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة من حلمين كانا بمثابة أيديولوجيتين ساميتين تمسك بهما: حلم أرض إسرائيل الكاملة وحلم السلام. وهما الحلمين الذى أدى اتفاق أوسلو إلى تبديدهما.

والحقيقة أنه من الواضح بالنسبة لغالبية الجمهور الإسرائيلي أن حلم أرض إسرائيل الكاملة، الذى يرفع لوائه اليمين، حلم غير موضوعي، لأنه يشكل خطراً على الصهيونية بسبب تجاهله للمشكلة الديموجرافية. ومن ناحية أخرى، فإن الجمهور يدرك أن حلم اليسار فى الانسحاب إلى خطوط ١٩٦٧ يعرض الصهيونية للخطر، سواء لأسباب أمنية أو لأسباب قومية. ومن الواضح لكل ذى عقل أن انسحاباً كهذا سيترك إسرائيل مع حدود لا يمكن الدفاع عنها، وسيجعل من غالبية مواطنى الدولة أهدافاً سهلة. وفضلاً عن الخطر الأمنى الخطير، فإن الجمهور يدرك أن تنازلاً عن كل مناطق يهودا والسامرة سيلحق بالصهيونية ضرراً بالغاً.

وبعد عامين من فوز كاديما بالانتخابات، من الواضح أنه جاء إلى الحياة السياسية فى إسرائيل معتمداً على تحليل صحيح للواقع السياسى فى إسرائيل، ولكن مما يُؤسِّف له أن من قاموا بهذا الانفجار السياسى كانوا يفتقدون إلى أية مبادئ فكرية وأيديولوجية خاصة بهم. أن شخصيات مثل راؤوفين أدلر وأيال آراد وآريئيل شارون وإيهود أولمرت وحاييم رامون تمكنت بشكل جيد من رؤية سقوط الأيديولوجيات الأخلاقية لليمين واليسار، ولكن بدلاً من أن يطرحوا أمام الجمهور بديلاً أيديولوجياً حقيقياً اختاروا لنا مجموعة من النجوم فارغة المضمون هدفها الوحيد احتلال السلطة.

بهذا الشكل ضيَّعت كاديما فرصة تاريخية لإقامة محور أيديولوجى جديد فى إسرائيل يوفر استجابة للتحديات الحالية التى تواجهها الصهيونية.

*** اليمين واليسار يدفنان رأسيهما فى الرمال:**

إن الحل الوحيد للشلل الذى يصيب حالياً دولة إسرائيل وحكومتها يتمثل فى خلق محور أيديولوجى جديد يجر ورائه المنظومة السياسية. وإذا كان الحوار الجماهيرى فى إسرائيل يتحرك حالياً بين قطبين، هما: مجلس يشع (مجلس مستعمرات يهودا والسامرة) ممثلاً لليمين، وحركة السلام الآن (شالوم عخشاف) ممثلاً لليسار، فإنه يجب أن نطرح أمام الجمهور والمنظومة السياسية محوراً فكرياً صهيونياً جديداً. يجب أن نطرح أمامهم محوراً أيديولوجياً يكون هدفه إسقاط الأيديولوجيتين الأخلاقيتين، مع الأخذ بعين الاعتبار الضغوط الديموجرافية وكذلك الجغرافية.

وبدلاً من الصراع بين قطبى اليمين واليسار، والذى يقف فى مركزه حزب وسط هلامى مثل كاديما، يجب بلورة قطب ثالث يكون مكانه الفعلى فى الوسط بالنسبة للحياة السياسية، ولكنه يكون ذى مضمون فى حد ذاته. ففى الوقت الحالى يتم تبرير الانسحاب من يهودا والسامرة بالمشكلة الديموجرافية، ويتم تبرير معارضة الانسحاب بحجج أمنية وصهيونية. ومما يؤسف له أنه سواء اليمين أو اليسار فإنهما يدفنان رأسيهما فى الرمال ويتجاهلان المصالح الحيوية.

إن هذا المحور الأيديولوجى الجديد يجب أن يعبر عن المصالح الأمنية للدولة ويسعى لحل المشكلة الديموجرافية ويحقق وحدة الجمهور اليهودى ويحافظ على الطابع اليهودى الديموقراطى للدولة، وما إلى ذلك.. كما يجب أن تحدد الإستراتيجية الصهيونية الجديدة أى المناطق تعتبر حيوية من الناحية الأمنية والتاريخية، والتى لا يجب التنازل عنها بأى ثمن، وأى المناطق تعتبر أقل من حيث أهميتها.

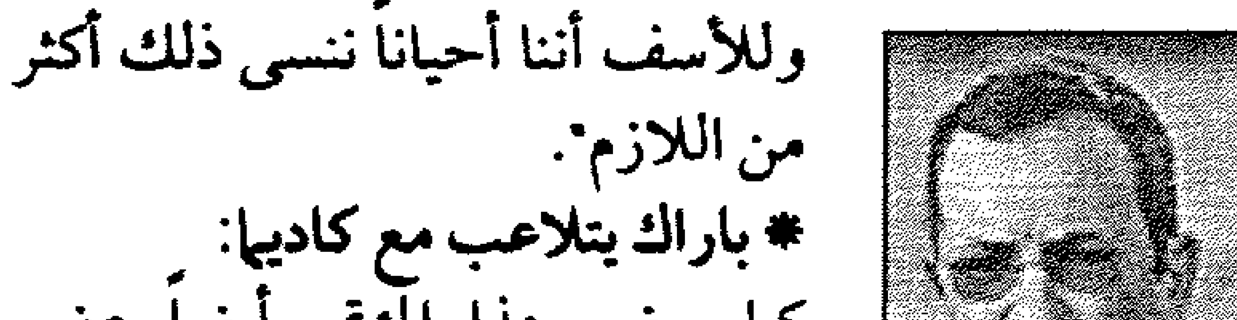
لقد أصبح من الواضح اليوم أكثر من أى وقت مضى أننا فى حاجة إلى وسط جديد يتمتع بأيديولوجية صهيونية واضحة ومتسقة. نحتاج إلى وسط جديد ليس لديه أيديولوجية جاهزة بل على العكس يخلق لنفسه أيديولوجية.

(*) كاتب المقال هو رئيس حركة "لو أردتم إعادة الصهيونية إلى الوسط".

أزمة زعامة فى حزب العمل

بقلم: مايا بنجل
معاريف ١٤/٤/٢٠٠٨

أرسل الوزير عامى أيالون مساء اليوم رسالة شديدة اللهجة إلى رئيس حزب العمل ووزير الدفاع إيهود باراك، مفادها "أن أزمة الزعامة فى حزب العمل واضحة للغاية".. هكذا تحدث الرجل الذى خسر أمام باراك فى الانتخابات التمهيدية لزعامة الحزب. وأضاف: "لو لم يعترف حزب العمل بحجم الأزمة التى يمر بها والتى كانت بدايتها أزمة زعامة فلن ننجح فى الخروج من هذه الأزمة".



تحدث أيالون بهذه التصريحات خلال شرب نخب الاحتفال بعيد الفصح والذى أقيم بفرع الحزب الأسطورى فى جفعتايم. قال أيالون: "طالما أن باراك يقودنا فى المسار الأمنى والسياسى والاجتماعى والاقتصادى سأساعده فى ذلك. ولكن فى اللحظة التى يحيد فيها عن هذا الطريق، فإننى سأتصدى له".

وأضاف أيالون أن القيادة أو الزعامة، من وجهة نظره، لها دوران: "يجب أن تخلق الأمل ويجب أن تحشد ورائها من يؤمن بها على مستوى الجماعة. وفى الوقت الحالى، فإن زعامة حزب العمل لا تقوم بأى من الدورين".

وأكد الوزير أيالون فى تصريحاته قائلاً: "الشيء الأول الذى يجب علينا كشخصيات عامة أن نتذكره هو أن الدولة أهم بكثير من الحزب. وليست كل الأمور سياسة. والشيء الثانى أن الحزب أهم بكثير من الأنا لكل واحد فينا.. وللأسف أننا أحياناً ننسى ذلك أكثر من اللازم".

*** باراك يتلاعب مع كاديما:**

كما حضر هذا المؤتمر أيضاً عضو الكنيست إفرايم سينيه الذى قال: "إنه لن تقوم قائمة لحزب كبير إذا لم يتخذ إجراءات ما على المستوى الاجتماعى والسياسي". ويرى سينيه أنه من المتوقع خلال الفترة بين عيد الفصح ورأس السنة أن يحدث تقدم كبير على مستوى الحوار مع الفلسطينيين. يقول سينيه: "لا يمكن أن يكون هناك مثل هذا الوضع ولا يسانده حزب يرفع لواء السلام. إذا لم يحدث ذلك لن تقوم قائمة لهذا الحزب".

تتردد فى حزب العمل مؤخراً أصوات تقول أن أيالون لم يتنازل عن زعامة الحزب وأنه ينوى مرة ثانية خوض المنافسة على زعامة الحزب. وفى داخل كتلة حزب العمل توجد معارضة ضد باراك يقودها أعضاء الكنيست عَمير بيرتس ويورام مارتشيانو. ويقول المعارضون لباراك داخل حزب العمل أن باراك يتجاهل مشاكل السياسة الداخلية. ويؤكد مسئول كبير فى الحزب: "إن باراك يتلاعب مع حزب كاديما، الأمر الذى يضر بمكانة حزب العمل".

وخلال الأسبوع الماضي، رد رئيس حزب العمل على الانتقادات الموجهة له عندما دعا أعضاء حزبه للعمل سوياً والتكاتف معه. فقال وزير الدفاع: "فى اللحظة التى نتكاتف فيها سننتصر".

مبادرة جديدة بالمناقشة

بقلم: صوفيا رون موريا
ماقور ريشون ١٣/ ٤/ ٢٠٠٨

بعد فترة طويلة من فشل زعماء المفدال وكتلة الاتحاد القومى فى الوصول إلى اتفاق بشأن دمج وتوحيد الصفوف، ألقى "د. أشير كوهين" طوق النجاة، وإذا لم يلتقطوه ربما سيظل الحزبان عالقين فى حبل المشنقة.

المبادرات العامة والسياسية مثل الطبخة الصعبة التى لا يمكن معرفة طعمها إلا بعد انتهاء إعدادها. أحياناً تكون الوصفة مفصلة ودقيقة، والمقادير مضبوطة، والمنضدة جاهزة مسبقاً بشكل فاخر، ولكن النتيجة فى النهاية ضعيفة والطعام عديم الطعم، حتى أوانى الفخار الفاخرة لم تفتح الشهية. وأحياناً تكون المقادير بسيطة جداً، وأدوات المطبخ بدائية وأوانى تقديم الطعام مصنوعة من البلاستيك، ومع ذلك يأكل الضيوف الطعام بشهية كبيرة.. صحيح أن الأمر مرهون بمهارة الطباخ، ولكن المسألة بها نوع من الحظ أيضاً.

منذ حوالى ستة أشهر طرحت فكرة إقامة هيئة دينية - صهيونية واسعة، ولكن هذه الفكرة لم تجد إقبالاً. وبعد ذلك بأربعة أشهر طرحت الفكرة مجدداً. موردخاى برينتس، رجل أعمال من بسجات زئيف ذو خبرة كبيرة فى إدارة المشروعات، طرح الفكرة على الحاخام آرييه شتيرن، رئيس معهد "شريعة يهودية واضحة" الديني. وقد التقى الاثنان فى مكاتب المعاهد الواقعة فى أروقة معهد "مركاز هاراف" الديني.

صحيح أن مئات المبادرات طرحت خلال محادثات كهذه وفى مكاتب صغيرة وتلاشت خلال فترة قصيرة، إلا أن الموضوع هذه المرة شهد تقدماً. فقد تم تشكيل طاقم استشارى شمل برينتس والحاخام شتيرن بالإضافة إلى موطى يوجاف، أحد مرشحى المفدال فى الانتخابات السابقة، وأحد أصحاب المبادرة الأولى منذ ستة أشهر، والبروفسور إلياف شوحطمان، ومدير عام حركة "ابنة شعبي" يافا جيسر، والحاخام بن تسيون كوفيلد، وحاخام آخر من أشكلون (عسقلان)، ورجل الأعمال نوجا بن دافيد.

بحث هذا الطاقم السبل اللازمة لإقامة الهيئة الجديدة، وتبنى اقتراح د. أشير كوهين، الذى سنتناوله بالتفصيل فيما بعد، جعله عضواً بارزاً فى الطاقم وفى الروح النابضة للمسيرة.

حلم المجموعة هو تجميع مقاعد الصهيونية الدينية، البالغ عددها ١٨-٢٠ مقعداً، وهو ما يتحدث عنه زفولون أورليف طوال الوقت، ثم تحويل الحزب الدينى القومى إلى حزب مؤثر لا يتجاهله رئيس الحكومة. إذا تراجع التمثيل الدينى - القومى فى الكنيست ليصل إلى عدد مقاعد ميريتس، سيصبح تأثيره محدوداً مثل عضوا الكنيست أورون وجلئون.

من أجل إعادة الناخبين "الدينيين القوميين" إلى الحزب تقترح الجماعة قبل أى شيء تحديد قاسم مشترك بقدر الإمكان، بحيث يسمح بوجود تأييد الحريديم الدينيين القوميين من ناحية، وأعضاء المفدال المعتدلين من الناحية الأخرى. المقادير: طابع يهودى للدولة، ولاء للقيم الصهيونية الدينية مع التأكيد على التعليم، والتطلع إلى التوسع الاستيطانى اليهودى فى سائر أرجاء البلاد.. مع التطلع - وليس التعنت والتشدد - لاستيطان كل شبر من الأرض. تلك هى المبادئ التي قام الحاخام ببلورتها. والجماعة لا تريد برنامجاً مطبوعاً، وقرارتها هى وصفة مكتوبة بخط اليد على صفحة ورقية.

المبدأ الثاني، الذى لا يقل أهمية عن الأول، هو فتح الصفوف. لقد بحث الدكتور كوهين السبيل لاختراق الصفوف، والمناورة بين الرغبة فى إقامة حزب كبير موحد وديموقراطي، وبين الضرورة السياسية لأن يجمع بداخله الإطارات الحالية: "نحن لا نريد الإضرار بأعضاء الكنيست" يؤكد أعضاء المجموعة. "لن نرسلهم إلى بيوتهم، بل على العكس، الأحزاب القائمة ستحظى فى المرحلة الأولى بميزة، عندما يتم إجراء استطلاع شامل يتحرى تركيبة ورغبات الجمهور الصهيوني- الديني. واستناداً إلى نتائج الاستطلاع، سيتم تشكيل مجلس عام ينتخب ٥٠ عضواً ممن يريدون الترشح للكنيست - نصفهم من الأحزاب القائمة، والجمهور سيحدد الترتيب الداخلى للمرشحين الـ ٥٠ فى انتخابات تمهيدية مفتوحة، وليس عن طريق حصر أصوات المنتسبين للحزب. وكل من سيوقع على انتمائه للصهيونية الدينية سيستطيع المشاركة فى التصويت بالانتخابات التمهيدية".

كان هذا حل وسط يرمى إلى إرضاء أعضاء الكنيست. أعضاء المجموعة ليسوا سذج، ويدركون جيداً أن الساسة قد يعملون على نسف المبادرة. ولذلك، أعطوا لهم نصف قائمة المرشحين. هذا كثير جداً. صحيح أن وجودهم

فى صدارة القائمة فى نهاية الانتخابات التمهيدية ليس مضموناً، ولكن أعضاء الكنيست لديهم ميزة تلقائية عن مرشحين آخرين، نظراً لأنهم معروفون لدى الجماهير العريضة. ومن المقرر حظر الحملات الإعلامية بهدف الحيلولة دون وجود ميزة للمحنكين فى هذا المجال وإراحة بال حزب "تكوماه"، الذى يخشى الفساد وسيطرة ناشطون سياسيون منافقون.

تم توزيع العريضة الداعية للانضمام للمبادرة، وحظيت بقائمة طويلة ومحترمة من التوقيعات. ولكن لازالت الأسئلة كثيرة: من سيتولى تشكيل المجلس العام..؟ كيف سيتحقق التوازن بين الميزة التى يحظى بها أعضاء الكنيست الحاليين ولا يحظى بها مرشحين جـدد..؟ وغيرها من الأسئلة.. لازالت الخطة فى مراحلها الأولى، ويجب التكهن بأنه إذا وصلت إلى مرحلة التنفيذ، ستدخل عليها تعديلات كثيرة. وربما السؤال الحقيقى هو: هل هناك فعلاً قطار جديد قادم لن يمكن زحزحته عن القضبان، أم أننا بصدد مبادرة قصيرة العمر وسنرى قبل الانتخابات القادمة المفدال وكتلة الاتحاد القومى يقومون بتشكيل قائمة غير واعدة..؟.

خلال الأسبوع الماضى التقى أشير كوهين مع زفولون أورليف. ويقول أورليف إنه يتقبل الأمر من حيث المبدأ. ويؤيد أورليف توحيد الصفوف الصهيونية الدينية، وكذلك إقامة حزب متعدد الانتماءات. بطبيعة الحال، هذه الفكرة لها مزايا وعيوب. على سبيل المثال، يقول أورليف: "أسأل نفسى كيف سينافس مرشحون جدد فى انتخابات تمهيدية مفتوحة أمام أعضاء كنيست لديهم مساعدين وناشطين..؟ كيف يمكن الحفاظ على النزاهة..؟ سنقوم بتقييد الدعاية، ولكن من لديه مال سيشترى ناشطين. ولذلك، هناك مجال لمناقشة طرق أخرى، ولكن ليس هناك ما يمكن قوله سوى أن قائمة الموقعين محترمة جداً".

وأضاف أورليف أنه ليست لديه مشكلة مع المفدال كإسم قد يختفى حال إقامة حزب جديد. من جانبه، المهم أن المبادئ التى تعرضها المجموعة هى مبادئ المفدال. ومن المقرر أن يلتقى أورليف مرة أخرى مع أشير كوهين قريباً لمناقشة المسألة.

فى الواقع، لن يخرج أورليف خاسراً فى هذا الموضوع. فالمفدال فى كل الأحوال لن يخوض الانتخابات على قائمة مستقلة، ومن غير المستبعد أن يزداد، بالطريقة المقترحة، رصيد الحزب نسبياً. وقد تشكلت فى اللجنة المركزية للحزب مجموعة مؤيدة لهذه المبادرة، يلمع فيها تقريباً كل الناشطين المعروفين فى المفدال، ممن ينتمون إليه حالياً أو كانوا من مؤيديه فى الماضى.

مبدئياً يؤيد إيفى إيتام، الذى من المقرر أن يلتقى وممثلى المجموعة، يؤيد هذه الفكرة. ويتحدث إيتام عن ثلاثة شروط لانضمامه: الدمج الحقيقى للأحزاب القائمة حالياً، وفتح الصفوف أيضاً للانضمام من خارج الجمهور الصهيونى - الدينى بحيث يصبح بمقدور العلمانيين الانتخاب والترشح، وتشكيل القائمة المرشحة لعضوية الكنيست بمعرفة الجمهور العريض.

*** اللحظة الحاسمة تقترب:**

يقول أورى آريئيل إنه، وصديقه فى حزب تكوماه، تسفى هندل، يريدان مقابلة ممثلى المجموعة فى أسرع وقت ممكن، ويؤيد الاثنان الاتحاد. صحيح أنه بالنسبة لطريقة انتخاب المرشحين لازال هناك ما يجب الحديث حوله، ولكن لا يمكن إجراء مناقشات من هذا القبيل على صفحات الصحف، فقبل أى شيء يجب الجلوس للتفاهم. ورغم أن تكوماه يؤيد الاتحاد (حتى لو لم يتم ذلك بالدمج الفورى للأحزاب)، إلا أنه يعارض الانتخابات التمهيدية. ومع ذلك، هناك عناصر داخل الحزب متحمسة للفكرة. حيث وقّعت سارة إلياس، وهى مسئولة كبيرة فى الحزب، على عريضة المجموعة، ويتمنى المسئولون فى الحزب أن يدفع الضغط الجماهيرى فى نهاية الأمر معظم أعضاء الكنيست بالاتحاد القومى لقبول المبدأ، حتى ولو بتعديلات طفيفة.

وحتى صدور هذا العدد لم يصلنا تعقيب بنى إيلون على المبادرة. والمعروف أن إيلون يؤيد مبدئياً فكرة الدمج، ولكن إدارة حزب "موليديت" صوتت ضد دمج الأحزاب والانتساب للحزب الصهيونى الدينى الكبير، فضلاً عن أن إيلون ليس رجل انقلابات.

الخوف متمثلاً فى السؤال التالى: هل سيظهر ساسة يعرقلون الاتصالات الجارية، ليقولون فى اللحظة الحاسمة لا يوجد وقت الآن، يجب أن نحافظ على الوضع الراهن ونجرى تعديلات بعد الانتخابات..؟ ربما قريباً سنعرف أن اللحظة الحاسمة قد اقتربت، حيث يقولون فى مجموعة أشير كوهين إن أمراً واحداً بات واضحاً لنا وللعيان، هو أن انهيار الإطار الحالى فى الانتخابات القادمة بات أمر متوقع.

٤ علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية

أوباما ساعد أستاذاً جامعياً فلسطينياً مناهضاً لإسرائيل

بقلم: موشيه ميخائيلي
المصدر: www.omedia.co.il
٢٠٠٨/٣/٢٣

تَزعُم لورى روث، إحدى مذيعات الـراديـو، فى وجـود صلة بين أوباما وصاحب دعوة أحمدى نجاد لزيارة جامعة كولومبيا فى شهر سبتمبر ٢٠٠٧، وذلك استناداً إلى مصادر استخباراتية.

فبعد أن تضرر أوباما نتيجة كشف تصريحات القس "جيرمى رايـت" المناهضة للولايات المتحدة وإسرائيل (١)، ظهر ادعاء جديد ضد المرشح للرئاسة، باراك أوباما، يتعلق بمساعدة قدمها لأستاذ جامعى فلسطينى يُدعى رشيد خالدى (٢).

ويزعم مسئول سابق فى إدارة بوش أن باراك أوباما قدم أموالا للبروفيسور الفلسطيني، رشيد خالدي، الـذى يدعم الإرهـاب، حسب زعم المذيعة. وجدير بالذكر أن خالدى كان قد وجه دعوة للرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد لزيارة جامعة كولومبيا فى العام الأخير، وقد أثارت هذه الدعوة جدلا واسعا فى الولايات المتحدة. كما ورد أنه فى عام ٢٠٠٥ مُنع خالدى من المشاركة فى برنامج لإعداد المعلمين فى المدارس العامة فى نيويورك بسبب "آرائه المتطرفة".

وكان الادعـاء فى حق أوباما قد طرحته مذيعة البرامج الحوارية لورى روث، حيث تزعم روث



أن مصدر الخبر هو شخصية أمنية، كانت تشغل منصبا مرموقا فى الولايات المتحدة فى التسعينيات. كما تذكر روث أن هناك مصدرا آخرا للخبر يتمثل فى عميل سابق فى الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، يعمل فى الوحدة المعنية بمكافحة الإرهاب.

وتزعم روث أن أحد جامعى الأموال لحساب أوباما كان البروفيسور ويليام إيرز من شيكاغو. وتضيف روث بأن إيرز وزوجته كانا عضوين فى جماعة انقلابية، تنتمى إلى اليسار الراديكالى عام ١٩٧٠، وكانت تؤيد ممارسة العنف ضد الولايات المتحدة.

وتزعم روث أيضا أن أوباما قدم العام الماضى مساهمة مالية لصندوق وودز باعتباره عضوا فى مجلسه العام، وقد منح الصندوق مساعدة مالية تُقدَّر بـ٧٠ ألف دولار لصالح شبكة عمل عربى - أمريكى يديرها، على حد زعم روث، كل من رشيد ومنى خالدي.

وتزعم روث أن خالدى أيضا نظَّم فى بيته حفلا لجمع الأموال لحساب أوباما. وأن أوباما وإيرز منحا خالدى خطابات توصية عندما غادر شيكاغو وانتقل للعمل فى جامعة كولومبيا فى نيويورك.

وبخلاف ذلك، اصطدم أوباما مرة أخرى بجهات

راديكالية أبدت تأييدها له، مما جعله يضطر إلى التبرؤ منها.. وهذه المرة يدور الحديث عن "حزب الفهود السود الجديد"، فقد ظهر فى موقع أوباما الإلكترونى بيان تأييد لانتخابه رئيسا للولايات المتحدة من قِبل هذا الحزب، الذى يعد من ذوى المواقف غير المتعاطفة مع اليهود وذوى البشرة البيضاء ومعارض للسيطرة الأمريكية على العالم.
وبعد خطاب حصر خسائر أوباما يوم الثلاثاء الماضي، خاصة بعد تصريحات القس جيرمى رايت الشائكة بشأن الولايات المتحدة وإسرائيل، تقرر سحب بيان تأييد أوباما من قِبل "الفهود السود" من موقعه الإلكتروني. كما ورد أن أحد معدى حملته الانتخابية قام بتعليق صور للثورى تشى جيفارا وأعلام لكوبا.

١- تصريحات القس جيرمى رايت اتهم فيها الولايات المتحدة بأنها تمارس العنصرية ضد السود، وأنها تؤيد وتساند إسرائيل رغم عدوانها على الفلسطينيين.
٢- رشيد خالدى هو أستاذ جامعى، ورئيس معهد الشرق الأوسط بجامعة كولومبيا، ومؤلف كتاب "انبعاث إمبراطورية" عن الحقبة الأمريكية فى المنطقة العربية.

مع مثل هؤلاء الأصدقاء

بقلم: جدعون ليفى
هاآرتس ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٨

إن المودة التى تحظى بها إسرائيل فى الفترة الأخيرة من زعماء العالم تسبب شيئا من الإحراج لإسرائيل، حيث لم نشهد منذ زمن طويل هذا الكم الكبير من المسئولين الذين يقومون بزيارة إسرائيل أو هذه الحفاوة التى يحظى بها الساسة الإسرائيليون فى الخارج. فمن ذا الذى لم يزر إسرائيل مؤخراً..؟! بداية من المستشارة الألمانية ونهاية بالمرشح البارز لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية "جون ماكين" ونائب الرئيس الأمريكى "ديك تشيني". وهاهو أيضاً أمين عام الأمم المتحدة فى الطريق إلى إسرائيل.. فأصبحت آخر صيحة فى السياسة الدولية الآن هى زيارة إسرائيل، حتى أصبح من البادى للعيان أن من لم يزر إسرائيل فلا أهمية له.
والضيوف الذين يزورون إسرائيل تُنظَّم لهم جولات فى "ياد فاشيم" (متحف النكبة النازية) والحائط الغربى (حائط المبكى)، والآن أيضا فى سديروت - التى تعتبر الآن بمثابة الموقع القومى الجديد الذى يجب زيارته، والذى تستغله إسرائيل "إعلاميا" إلى أقصى درجة ممكنة.
وإن كان بعض الزائرين يقومون بزيارة خاطفة لرام الله، إلا أنهم يمتنعون عن زيارة غزة.. والأهم من هذا أن الجميع يمتدحون إسرائيل فقط ويثنون عليها، ولا تخرج من أفواههم كلمة نقد واحدة عن الاحتلال أو عن أعمال العنف التى تقوم بها إسرائيل فى المناطق (الفلسطينية) أو عن الحصار أو التجويع الذى تمارسه ضد الفلسطينيين، باستثناء بعض العبارات الركيكة عن ضرورة التوصل إلى حل.
لقد حققت إسرائيل نجاحاً باهراً بالدمج بين النكبة النازية وفوبيا الإسلام (أو الإسلاموفوبيا) فى العالم، من خلال وصول حماس إلى السلطة فى غزة. فمنذ توقيع اتفاقية أوسلو لم تحقق إسرائيل مثل هذا النجاح. وإذا حكمنا وفقا لتصريحات ضيوفنا ومضيفهم، فإنه لا توجد الآن دولة تحظى بالتعاطف الدولى مثل إسرائيل، رغم أنها الدولة التى تفرض حصارا ليس له مثيل فى العالم الآن من حيث قسوته، وتتبنى سياسة التصفيات الجسدية رسميا.
جميل أن نركب هذه الموجة وأن نسعد بها، إلا أنها فى الحقيقة وهم كاذب، فالرأى العام فى معظم الدول التى يتعاطف زعماؤها معنا لا يشاركون زعماءهم فى هذا التعاطف، بل بالعكس فمازالت إسرائيل فى نظرهم دولة لا تحظى بالتعاطف ومنبوذة فى بعض الأحيان. ويشاهد العالم على شاشة التليفزيون ما يحدث فى غزة، ويرى أن سديروت ما هى إلا قرية سياحية مقارنةً بالوضع فى غزة، ومن ثم يبلور موقفه على هذا الأساس. والشعور الطبيعى بالعدل الذى يجعلك تتعاطف مع نضال الشعوب المقهورة من أجل الحرية، مثل سكان التبت، يولد التعاطف الطبيعى مع النضال الفلسطينى من أجل الحرية.

والحقيقة أن صورة الصراع على أنه "صراع الفلسطيني الطيب ضد الإسرائيلي الشرير" تعمق هذا الشعور. وباستثناء الولايات المتحدة الأمريكية فإن العالم ضدنا باستثناء ساسته، ولذلك لا يجب أن نغرق فى الوهم، فموجة التعاطف الرسمية التى شملتنا زائفة وليست حقيقية.

والاعتقاد بأن الصداقة العمياء دون شرط تعتبر صداقة فى نهاية الأمر هو اعتقاد خاطئ، حيث إن التعاطف مع إسرائيل من جانب معظم الدول الغربية لا يعنى قبول جميع نزواتها، فالصديق الحقيقى لإسرائيل الذى يحرص بالفعل على مصيرها هو فقط من يجرؤ على توجيه النقد اللاذع لسياسة الاحتلال الإسرائيلى التى تُعرِّض مستقبلها للخطر أكثر من أى شيء آخر، بل ويتخذ خطوات فعلية حتى يضع نهاية لهذه السياسة، وهذا ما لا يفهمه معظم الساسة من أصدقائنا.

والشيء المدهش بصفة خاصة هو موقف زعماء أوروبا، فهذه ليست الولايات المتحدة الأمريكية التى بها جماعات ضغط يهودية ومسيحية. والنتيجة أن أوروبا "المتعقلة" فقدت قدرتها على لعب دور الوسيط العادل الذى يستغل نفوذه من أجل حل الصراع الذى يعرضها للخطر أيضاً.

إننا فى حاجة حقيقية لأوروبا، فالسلام فى حاجة إلى أوروبا ولكن أوروبا الرسمية تغمض عينيها وتنسق مواقفها بصورة آلية مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتصل بالتعاطف الأعمى مع إسرائيل ومقاطعة غزة.. فهاهى أنجيلا ميركل التى استُقبلت هنا الأسبوع الماضى بحفاوة بالغة لم تطرح فى خطابها أمام الكنيست أى شيء محل خلاف، لدرجة أن خطابها التاريخى تحول إلى خطاب أجوف.

وقد حذا حذوها أيضا رفيقها فى زعامة أوروبا، الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزي، عندما استضاف الرئيس شمعون بيريس، ولكن أعلام إسرائيل التى رُفعت فى الشانزلزيه، والجناح الإسرائيلى الكبير الذى أُقيم فى معرض الكتاب فى باريس لم يخففا من حقيقة أن كثيراً من الفرنسيين يمقتون الاحتلال.

وعندما يتهرب ساسة أوروبا من الحديث عن الحصار المفروض على غزة، وعن تجويع سكانها وقتل مئات السكان، فإنهم يخونون أمانة المنصب السياسى الذى يشغلونه، وأمانة الدور الأخلاقى الذى يلعبونه. ومن يعتقدون أن التدخل الدولى فقط يمكن أن يؤدى إلى إنهاء الاحتلال سيصابون بخيبة الأمل واليأس.

إن أوروبا بالذات، التى يراودها الشعور الصادق والدائم بالذنب بسبب النكبة النازية، كان يجب عليها أن تساعد إسرائيل بطريقة أخرى، فالزيارات المتتالية والخطب الرنانة تعكس الاستهانة العميقة بإسرائيل وبالرأى العام فى أوروبا.

إن هذه الصداقة العمياء تمكن إسرائيل من التصرف حسبما يحلو لها، فقد ولّت الأيام التى كان يفكر فيها الساسة الإسرائيليون ملياً قبل إقامة أى كرافان فى المناطق (الفلسطينية)، أو قبل أى عملية تصفية بسبب الخوف من النقد الدولى. لم يعد هناك الكثير من هذا النقد، وأصبحت إسرائيل تملك تفويضا لا حدود له فى التصرف كما يحلو لها، أن تقتل وتهدم وتستوطن. وكما تنازلت الولايات المتحدة عن دور الوسيط العادل، هاهى الآن أوروبا تمضى فى أعقابها.

كم يبدو الأمر مثيراً للملل، فمع مثل هؤلاء الأصدقاء لم تعد إسرائيل تقريبا فى حاجة إلى أعداء.

الروس قادمون

بقلم: إيال زيسار

■ المصدر: www.nana10.co.il

٢٠٠٨/٣/٢٣

قام وزير الخارجية الروسى "سيرجى لافروف" الأسبوع الماضى بزيارة إسرائيل، وكان من أبرز الأهداف المعلنة للزيارة دفع فكرة المؤتمر الدولى الذى يرغب الروس فى عقده فى موسكو خلال الأشهر القادمة بهدف تحريك عملية السلام الإسرائيلية - العربية، وكذلك دعم مكانة روسيا الإقليمية والدولية.

وقد شملت زيارة الوزير الروسى للمنطقة أيضا، إلى جانب عقد لقاءات مع المسئولين الإسرائيليين، عقد لقاء مع بشار الأسد فى دمشق ورئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن فى رام الله.

ورغم ضرورة امتداح الجهود الروسية لدفع عملية السلام بين إسرائيل وجيرانها، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن الدور الذى تلعبه روسيا فى منطقتنا ليس بريئا مثلما تحاول روسيا أن تصوره، فبينما يحاول الوزير الروسى لافروف تحريك عملية السلام فى منطقتنا، ينشغل رفاقه فى موسكو بإتمام صفقات أسلحة متقدمة مع سوريا، حيث يصل جزء منها

إلى حزب الله بكل تأكيد.

ورغم النفى الروسي، فإن هذه الأسلحة استخدمها حزب الله ضد قوات الجيش الإسرائيلى خلال حرب لبنان الثانية، والساذج فقط هو الذى يصدق النفى السورى لذلك أو التبرير بأن هذا حدث بعيدا عن أعين السلطات السورية.

والحقيقة أنه ليس هناك أى جديد فى اللعبة الروسية، حيث أن أهم ما يشغل الروس هو مصالحهم فقط، وفى مقدمتها دعم مكانة روسيا الإقليمية، وليس هناك مانع، فى سبيل ذلك، من السعى إلى الإضرار بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية بجميع الوسائل الممكنة، وكذلك إفشال أى مبادرة أو خطوة أمريكية. وهذا السعى الروسى كما نعلم يأتى ردا على محاولات الولايات المتحدة توسيع إطار نفوذها على طول الحدود الروسية، وفى دول أوروبا الشرقية، وفى مقدمتها بولندا وجمهورية التشيك، وكذلك أوكرانيا بالطبع، وأيضا بعض الجمهوريات الإسلامية التى كانت تتبع الاتحاد السوفيتى السابق مثل جورجيا أو كازاخستان.. والشيء الذى أثار مخاوف موسكو هو نجاح الولايات المتحدة فى حشد هذه الدول إلى جانبها، بل وإمكانية نشر قوات أمريكية فى المستقبل القريب فى بعض منها.

*** روسيا دولة عظمى:**

وكانت روسيا دائما وأبدا وقبلها الاتحاد السوفيتى وقبل ذلك الإمبراطورية الروسية تعتبر نفسها دولة عظمى يجب أن يكون لها نفوذ ويجب أن تسيطر - وذلك لاعتبارات تتعلق بالأمن القومى والمصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية - على المنطقة الممتدة جنوبا عند مدخل البحر المتوسط.

وفى عهد الاتحاد السوفيتى أراد الروس خدمة هذه المصالح عن طريق توطيد العلاقات مع الدول العربية، فقاموا بتزويد هذه الدول بأسلحة روسية متقدمة، ومن ثم إتباع سياسة معادية لإسرائيل بدرجة كبيرة.

ولكن الوضع تغير الآن، حيث تعيش جالية كبيرة من مهاجرى دول الاتحاد السوفيتى السابق فى إسرائيل والعلاقات معهم مهمة وحيوية للروس، كما أن روسيا لم تعد تعتبر إسرائيل عدو لها وترى أن العلاقات مع القدس، لاسيما الاقتصادية، مهمة جدا.

ولكن الصداقة شيء والمصالح شيء آخر.. حيث إن المصلحة الروسية الشاملة، خاصة فى ضوء التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية تستلزم توطيد العلاقات مع سوريا، ومن هم على شاكلتها، ومن ثم الصمت إزاء تهريب أسلحة روسية من سوريا إلى حزب الله. وما يدعو للدهشة هو أن هذا النهج الروسى لا ينبع من اتجاه معاد لإسرائيل مثلما كان فى الماضى - ولكن فى النهاية وحسبما يبدو لإسرائيل فإن النتيجة واحدة.

وفى هذه الأثناء، فإن روسيا تشارك فى الجهود المبذولة لوقف البرنامج النووى الإيرانى، ولكنها مشاركة محدودة وجزئية.. فصحيح أنها معنية بوجود جارة نووية أخرى على حدودها الجنوبية، ولكن على خلاف إسرائيل والغرب، فاحتمال أن تصبح إيران دولة نووية، كما يبدو، لا يزعج موسكو كثيراً.

وعلى أية حال، فإن إيران ليست الدولة النووية الوحيدة التى تقع جنوب روسيا، فهناك أيضا الهند وباكستان، وإذا صدقنا تقارير الصحافة الأجنبية، هناك إسرائيل أيضا. إذن فالسياسة الروسية إزاء المسألة النووية الإيرانية هى سياسة مائعة، ولكى نكون صادقين مع أنفسنا يجب أن نعى جيداً أن الخلاص لن يأتى من موسكو.

إن روسيا ليست عدو لإسرائيل وسياستها ليست معادية ولا تضمر الشر لنا، ولكن إذا كانت المصالح الروسية تستوجب تجاهل إسرائيل ودعم العلاقات مع أعدائنا، فإن الروس سوف يعملون لخدمة هذه المصالح وليس لخدمة مصالح إسرائيل.. لذا، تتعامل إسرائيل مع روسيا باحترام ولكن بشك، وهذه على ما يبدو السياسة السليمة والحكيمة فى ظل الوضع السائد بين القدس وموسكو.

ثورة الكاشروت (*) فى أوروبا

■ بقلم: تولى بيكراش
هاتسوفيه ١/ ٤/ ٢٠٠٨

شارك فى "مؤتمر الكاشروت"، الذى نظمه "مركز حاخامات أوروبا" فى مدينة رتسكفاه فى جنوب المجر، نحو مائة من حاخامات وخبراء الكاشروت من جميع أنحاء أوروبا وبلدان أخرى، وشهد المؤتمر أكثر من ورشة عمل. ويعتبر هذا اللقاء من اللقاءات النادرة للعاملين فى هذا المجال، والذى يوفر لهم مناسبة جيدة للاستماع إلى "ثورة الكاشروت" التى يخطط لها المركز فى أنحاء أوروبا على خلفية الواقع التكنولوجى الجديد الذى يشهده العصر الحديث.

واتفق الحاضرون على أن هذا الواقع يطرح الكثير من التساؤلات والمشكلات، ولكنه أيضاً يطرح تحديات جديدة وإجابات مناسبة حسب الشريعة. أخبرنا الحاخام مناحم مرجولين، الأمين العام لمركز حاخامات أوروبا، إنهم خلال هذه الأيام فى المراحل النهائية لثلاثة مشروعات كبيرة يرعاها المركز ستعمل على تحسين منظومة الكاشروت وتيسير الأمور بالنسبة للجاليات اليهودية وكذلك السياح ورجال الأعمال الملتزمين بالفروض الدينية خلال زياراتهم للدول الأوروبية.

المشروع الأول يتمثل فى تأسيس مستودع معلوماتى لكل المنتجات المجازة حسب الشريعة. وسيكون هذا المستودع "أون لاين" وسيتم استكماله فى غضون بضعة أشهر، وسيسمح لكل يهودى بالحصول على المنتجات التى تتألف من مكونات مجازة حسب الشريعة. وثمة مشروع آخر يتمثل فى إصدار كتاب يشتمل على كل قوائم الكاشروت الموجودة فى أوروبا. أما المشروع الثالث، وربما هو الأهم بين المشروعات الثلاثة والذى استمر إعداده نحو عامين ولم ينته بعد، فيتمثل فى تطوير واستكمال تشريع فى البرلمان الأوروبى يعترف برمز للكاشروت، الأمر الذى سيؤدى إلى تقليص واضح فى ظاهرة تزييف الكاشروت. يقول الحاخام مرجولين: "إن سن مثل هذا القانون من المفترض أن يردع كل من يقومون بتزييف الكاشروت بمختلف أنواعه. وحتى لو تم الكشف عن مثل هذا التزييف فى الوقت الحالى فمن غير الممكن عمل شيء، ولكن بعد أن يتم سن قانون يعترف بعلامة مميزة للكاشروت، لو قام شخص ما وكتب (كاشير) على منتج ليس مجازاً حسب الشريعة اليهودية يمكن مقاضاته".

كما ناقش الحاخامات وممثلو هيئات الكاشروت الرائدة فى إسرائيل وخارجها خلال هذا المؤتمر العديد من المسائل ذات الصلة بالكاشروت الغذائى، خاصة قبيل عيد الفصح الوشيك على الأبواب. لقد ضم هذا المؤتمر حاخامات من تركيا والمجر ولندن وفرنسا وفينيسيا وبولندا وبلجيكا وسويسرا وكرواتيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

كما أجرى الحاخامات مناقشات خصبة وثرية فى ظل التطور التكنولوجى فى مجال التصنيع الغذائى الذى أدى فى جزء منه إلى توفير حلول، بينما فى جزئه الآخر أوجد مشكلات لم يكن لها وجود فى الماضى. لقد جاء هذا المؤتمر الذى ضم الكثيرين من المشاركين لبحث ومتابعة آخر هذه التطورات التكنولوجية من أجل رفع كفاءة الإشراف ومراقبة الكاشروت فى المصانع وخلق منتدى متخصص يوفر حلولاً للمسائل التى تحتاج إلى إجابات حاسمة وقاطعة. ويكفى أن ننظر إلى جدول الأعمال المكثف حتى ندرك إلى أى مدى الموضوع مركب وليس بسيطاً. كما كان المؤتمر فرصة ممتازة لالتقاء حاخامات شباب مع حاخامات قدامى أدلوا بدلوهم من جعبة معرفتهم وتجربتهم التى جمعوها على مر السنين.

*** كاشروت اليهود:**

لقد أكد هذا المؤتمر بالفعل على مسألة وجود رمز للكاشروت، ولكن المشاركين فيه استغلوا هذا اللقاء المتميز وطرحوا موضوعات أخرى على الأجندة اليهودية للنقاش. وفضلاً عن مناقشات الحاخامات خلال أيام المؤتمر لمسألة الكاشروت الغذائى كانت هناك مسألة أخرى لا تقل فى سخونتها عن ذلك، وهى "كاشروت اليهود". لقد تبين إن الكثيرين من الجوييم (الأغيار) فى أوروبا يحاولون التقرب من اليهود لأسباب اقتصادية فقط. وفى الحقيقة فإن هذه الظاهرة موجودة فى الكثير من الدول الأوروبية، خاصة ألمانيا وهولندا. يقولون فى مركز حاخامات أوروبا إن هؤلاء الأغيار اكتشفوا مزايا الانتماء إلى الجالية اليهودية، من حيث الحصول على معونة اقتصادية واهتمام بكل احتياجاتهم. هؤلاء الأغيار يقدمون أنفسهم على أنهم يهود بهدف التمتع بهذه الامتيازات. وثمة سبب آخر يتمثل فى رغبة هؤلاء الأغيار "فى الدخول إلى دول غربية بل وحتى الدخول إلى إسرائيل، حتى من جانب من لا يعانون من أزمة اقتصادية، بل وحتى من جانب رجال أعمال أثرياء من

دول أوروبا الشرقية.
وفي ضوء هذه الظاهرة المتزايدة يقوم مركز حاخامات أوروبا بتشغيل قسم خاص للتحقق من اليهود، تتركز مهمته في مساعدة الجاليات اليهودية في حربها ضد من يتظاهرون بأنهم يهود. كما أن المركز مهتم بإطلاع حاخامات الجاليات اليهودية على آخر المستجدات في هذا الخصوص حتى يتوجهون إلى هذا القسم عند الاشتباه في أي شخص.
يقول الحاخام أفراهام روزن، مدير فرع مركز حاخامات أوروبا في إسرائيل: "إن التظاهر وانتحال صفة شخصيات يهودية أصبح في الآونة الأخيرة أشبه بالوباء المنتشر في المجتمعات الأوروبية. إننا نفحص مئات الحالات في العام الواحد، ونبذل أقصى ما في وسعنا للقضاء على هذه الظاهرة واستئصال شأفتها، ولكن يجب أيضاً على زعماء الجاليات اليهودية أن يكونوا أكثر يقظة تجاه المشتبه بهم الذين يقدمون أنفسهم على أنهم يهود".
وأفاد الحاخام روزن أنه خلال هذا العام يقوم المركز بفحص نحو ٢٥٠ ملفاً في هذا الخصوص.. ولما طلبنا من الحاخام روزن نماذج لمثل هذه الحالات، وصف لنا أحد هذه الحالات، قائلاً: "جاءت امرأة إلى إحدى الجاليات اليهودية في أوروبا تطلب قيد ابنها في المدرسة اليهودية الموجودة في المكان، وقدمت المرأة نفسها على أنها يهودية، ولكن رجال الجالية ملأهم الشك تجاهها، فقام رجال الجالية باستدعاء محقق من القسم بدأ في طرح أسئلة عليها حول أدق التفاصيل (يقصد تفاصيل يهودية)، وعند سؤالها عن موضوع في منتهى البساطة تبين أنها تنتحل صفة شخصية يهودية. تميزت بلد النشأة، التي ادعت هذه السيدة أنها وُلدت فيها، ببناء متميز للمقفاؤت (حمامات التطهير الشرعية عند اليهود)، فطلب منها المحقق أن تصف له هذه الحمامات، ولكن ما قالته تبين أنه محض كذب وغير صحيح، وهكذا تبين لنا أن هذه المرأة ليست يهودية".
ولكن على حد قوله، هناك حالات أخطر من ذلك، خاصة عندما يصبح الشخص الذي يتظاهر بكونه يهودياً جزءاً لا ينفصل من جالية يهودية. يقول الحاخام روزن: "إننا نهتم جداً بمثل تلك الحالات التي تبين خلالها إن شخصاً صاحب هيئة حريدية عُرف في جالية ما في ألمانيا أنه من الأغيار، ثم انتقل إلى مدينة أخرى حيث اخترق الجالية اليهودية، بل وارتقى إلى درجة الكهنوت فيها. وبطريق الصدفة توجه أحد مندوبينا إلى تلك الجالية، وكان مما أثار دهشتنا أن ذلك الشخص الذي تم تحديده بأنه غير يهودي استطاع الانخراط في جالية يهودية أخرى. وعلى ما يبدو فإن عدم التواصل بين الجاليات وعدم التنسيق فيما بينها مكن الرجل من العودة والانغماس في جالية أخرى والادعاء بأنه يهودي".

*** يخافون من تهديدات المنظمات الإرهابية:**

إن تهديدات المنظمات الإرهابية بالانتقام تثير مخاوف الحاخامات والجاليات اليهودية بشكل كبير، إلى جانب مواجهة تدنيس المقابر والتعرض للإصابات على خلفية معاداة السامية، وهي الأعمال التي تزايدت في الفترة الأخيرة في أوروبا. يقول الحاخام يوسيف كورنيك مدير الاتصالات الخارجية بمركز حاخامات أوروبا: "إن الجاليات اليهودية تتأثر بشكل مباشر بما يحدث في إسرائيل". فحالة من القلق والخوف تخيم على الجاليات اليهودية من جراء الوضع الأمني في إسرائيل، مثل التقارير الواردة عن صواريخ القسام التي تسقط على سديروت وأشكلون، والمذبحة التي شهدتها مدرسة مركاز هارف، كما أن تهديدات حزب الله معروفة جيداً بالنسبة للمشاركين في المؤتمر. واختار الحاخامات أن ينهوا أعمال هذا اللقاء الذي إمتد لأربعة أيام بصلاة واستغاثة من أجل الوضع في أرض إسرائيل.
ورغم أن المشكلات لا تزال قائمة، إلا أن يهود أوروبا أصبحوا أكثر قوة بفضل الأنشطة التي يقوم بها مركز حاخامات أوروبا الذي يقدم المساعدة في كل المجالات، ويستجيب لأي مطلب لأي عضو من أعضاء الجاليات الأعضاء فيه.
وإلى جانب الأنشطة التي يمارسها المركز في مجالات الكاشروت والتحقق من يهودية الأفراد، فإنه يستثمر جهوده وموارده الهائلة أيضاً في مجال إصلاح وحماية المقابر اليهودية في كل أنحاء العالم، وإقامة وتطوير حمامات دينية، فضلاً عن نشاط هائل في أعمال الخير من أجل صالح اليهود.
باختصار، فإن مركز حاخامات أوروبا جعل الحياة اليهودية في أنحاء أوروبا أكثر راحة وتنظيماً.

(*) الكاشروت: الطعام الحلال حسب الشريعة اليهودية.

التصديق على قانون يحظر إقامة علاقات تجارية مع إيران

بقلم: مايكل فريد
■ المصدر: www.omedia.co.il
٢٠٠٨/٤/٢

صدَّق الكنيست اليوم (٢/ ٤/ ٢٠٠٨) فى القراءة الثانية والثالثة بالإجماع على مشروع القانون الذى طرحه رئيس حزب الليكود عضو الكنيست بنيامين نتنياهو، والذى يحظر الاستثمار فى المؤسسات التجارية التى لديها علاقات تجارية مع إيران.

ويهدف القانون الجديد إلى منع المؤسسات المالية الإسرائيلية من الاستثمار فى المؤسسات التجارية التى لديها علاقات تجارية جوهرية مع إيران، تسهم فى بناء الاقتصاد الإيرانى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويأتى هذا القانون كجزء من الجهد الدولى المبذول من أجل إحباط قدرة إيران على تطوير أسلحة نووية وأسلحة الدمار الشامل التى تشكل خطراً على وجود دولة إسرائيل.

ويقضى القانون الجديد بنشر قائمة بأسماء الشركات والمؤسسات التجارية التى لديها علاقات تجارية مع إيران فى مجالات الطاقة، والبرنامج النووى وتطوير أسلحة الدمار الشامل.. كما ستتضمن القائمة أسماء الشركات الأخرى التى فرضت عليها دول أجنبية عقوبات بسبب الاستثمارات من هذا النوع أو إقامة علاقات تجارية مع إيران.. وستقدم هذه القائمة لجنة خاصة ستشكلها مختلف الوزارات الحكومية وجهات تجارية وجهات مسئولة عن الخارجية والأمن.

وخلافاً للقانون الموجود فى العالم، والذى لا يفرض عقوبات إلا على الشركات التى لديها علاقات تجارية مع إيران "فى مجال الطاقة"، يقضى مشروع القانون الإسرائيلى بفرض عقوبات على الشركات التى لديها علاقات تجارية "تتعلق بالبرنامج النووى الإيرانى وتطوير أسلحة الدمار الشامل".. وتحمل مخالفة القانون مسئولية جنائية عقوبتها السجن لمدة عام.

قال عضو الكنيست بنيامين نتنياهو فيما يتعلق بالتصديق على القانون: "الجمهورية الإسلامية الإيرانية تشكل خطراً حقيقياً على السلام العالمى، وعلى وجود دولة إسرائيل. وقد أتضح أن العقوبات الاقتصادية نجحت فى إحداث تغييرات جوهرية فى السياسة الخارجية للدول وأنظمتها".

كما زعم نتنياهو أن منع استثمار الشركات والمؤسسات التجارية التى لديها علاقات تجارية واقتصادية مع إيران "سيشكل عليها ضغط من أجل وقف علاقاتها مع النظام الإيرانى. ويبعث تصديق الكنيست على مشروع القانون برسالة إلى دول العالم مفادها أنه يتعين عليهم العمل من أجل الوقف الفورى للبرنامج النووى الإيرانى".

الدعم لا يعنى صداقة فى كل الأحوال

■ افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٨/٤/٤

دعا رئيس رابطة اليهود الإصلاحيين فى الولايات المتحدة، الحاخام "آريك يوفيه"، أول أمس، إلى عدم التعاون مع "الإنجيليين الصهيونيين" (تيار لدى الجمهور الأمريكى قوامه ملايين المسيحيين، من المؤيدين المتحمسين لدولة إسرائيل، من منطلق التزمت الدينى).. ويمثل "يوفيه" تياراً داعماً لإسرائيل انطلاقاً من مبررات وبواعث مختلفة للغاية عن تلك الخاصة بالإنجيليين، الذين يتعاطف معظمهم مع العناصر الأكثر يمينية بين الجمهور الإسرائيلى.. والحقيقة أن دعوته هذه تثير مجدداً الخلاف حول كيفية تعامل إسرائيل بشكل عملى مع مؤيديها فى الولايات المتحدة الأمريكية.

تتصل العقبة الأولى بتدخل مواطنى دولة ما (يقصد اليهود الأمريكيون) فى سياسة دولة أخرى (يقصد إسرائيل). يحاول يهود أمريكيون - من بينهم من كان بوسعهم، بحكم قانون العودة، الهجرة إلى إسرائيل وأن يصبحوا مواطنيها لكنهم لم يفعلوا ذلك - التأثير على قرارات القدس.. فهل من المستحب أن يؤيد اليهود فى العالم أية سياسة للحكومة الإسرائيلية، مهما تكن خاطئة..؟ أو يؤيدوا أى حزب رغم أنهم لا يقيمون فى إسرائيل..؟ الإجابة على ذلك ليست بسيطة، خاصة أن المشكلة قائمة أيضاً على الجانب المعاكس: يحاول إسرائيليون، داخل الحكومة وخارجها، التأثير على القرارات فى واشنطن.. هذا فى النهاية ليس له توصيف إلا "تدخل إشكالى"، حتى وإن كان من الصعب تجنبه تماماً فى عالم بلا حواجز.

أما العقبة الثانية فتتمثل فى التدخل الإسرائيلى فى السياسة

الأمريكية. فإسرائيل ومؤيدوها متهمون باستمرار، ليس بالضرورة عن حق، بحث ساسة أمريكيين على العمل فى خدمة الشأن الإسرائيلي حتى ولو كان غير متطابق مع المصلحة الأمريكية.. غزو العراق نموذج بارز، ومثله بيع سلاح أمريكي إلى دول إسلامية. وفى المقابل، من شأن إسرائيل أن تتورط فى نقاشات أمريكية داخلية، على سبيل المثال، عندما يطلب منها المعارضون للإجهاض الصناعي مساعدتهم فى الكونجرس مقابل مساعدتهم لها فى الشئون التى تهمها.. صحيح أن مثل هذا التدخل يُقرِّب اليمين الأمريكي الديني من إسرائيل، لكنه يبعد عنها الليبراليين.
العقبة الثالثة أكثر أهمية: هل يُسدى الأمريكيون، الذين يعتبرون أنفسهم أصدقاء، معروفاً لإسرائيل عندما يدعمون أيضاً سياسات خاطئة تقترفها، ويؤثرون على الإدارة والكونجرس لدعم هذه السياسة..؟ هذا فى واقع الأمر تطوير للسؤال المعضلة الذى طرحه الرئيس "لندون جونسون" على رئيس الحكومة، "ليفى أشكول"، بعد حرب الأيام الستة (حرب ١٩٦٧)، واحتلال الأراضى (الفلسطينية) وصدور قرار مجلس الأمن ٢٤٢: ما هو نوع الدولة الإسرائيلية التى تريدونها..؟ ربما عرف "أشكول" الإجابة، لكن الحكومات الإسرائيلية تجد صعوبة منذ ٤٠ عاماً فى صياغتها لنفسها وللعالم. والنتيجة هي، أن عناصر إسرائيلية أقل ميلاً للتسوية، ليس كلها من خارج الحكومة (يقصد أن بعضها داخل الحكومة)، تعمل على حشد قوى أمريكية من أجل إحباط التسويات، خاصة إذا اقترنت بتقديم تنازلات.
لا ينبغى لإسرائيل أن تحشد مؤيدين لأخطائها، وإنما ينبغى عليها أن تعزز الدعم الموجه لوجودها ذاته فى مواجهة أولئك الذين يقولون بأن الدولة قامت بطريق الخطأ، أو أنها مؤقتة، أو أنها لا ينبغى أن تكون يهودية تحديداً.
لذا، ثمة شك فى أن نسمى الدعم الأوتوماتيكى للمواقف المدمرة لفرص إسرائيل فى إحراز سلام بأنه "صداقة".

لماذا الأسد متوتر إلى هذا الحد..؟

بقلم: تسفى مازئيل
المصدر: www.makor.co.il
٢٠٠٨/٤/٦

خرجت سوريا جريحة من القمة العربية التى استضافتها فى نهاية الشهر الماضي، حيث لم يحضر إلى دمشق إلا ١١ زعيما من زعماء الدول العربية الـ٢٢، الأعضاء فى الجامعة العربية. وقد تغيب الزعماء الباقون عن القمة كخطوة احتجاجية واضحة ومعلنة على السياسة السورية والتدخل فى الشئون الداخلية للبنان، واكتفوا بإرسال مندوبين منخفضى التمثيل نيابة عنهم. وكان أبرز المتغيبين قادة مصر، السعودية، الأردن والمغرب - وهى الـدول التى تقود ما يعرف بالمعسكر المعتدل فى العالم العربي. أما لبنان، فقد قاطعت القمة ولم ترسل أى مندوب.
كانت هذه رسالة حازمة لسوريا، والتى تعد واحدة من قلاع القومية العربية، ومن أهم الدول الأعضاء فى الجامعة العربية. ورغم أنه كان بمقدور أى دولة من الدول التى قاطعت القمة أن تطلب تأجيلها إلى موعد آخر، ورغم أنه كان بمقدور سوريا نفسها أن تطلب تأجيل القمة، إلا أنه كان واضحا أن القادة العرب فضّلوا عدم إهانة سوريا أكثر من اللازم وسمحوا بعقد القمة رغم معرفتهم مسبقا بأنها لن تتمخض عن أية نتائج. وحتى سوريا ذاتها أرادت عقد القمة بأى ثمن وتظاهرت بأن كل الأمور سارت طبيعية.. ويبدو أن هذه هى طريقة العالم العربى فى ستر عوراته.
عُقدت القمة وانتهت دون أن تخرج بأى قرار ذى وزن، ومر الحدث دون شجارات علنية. ولكن، وبموازاة ذلك، تزايدت الأصوات الاحتجاجية فى العالم العربى ضد الجامعة العربية التى أصبحت مؤسسة عديمة الفائدة.
وعلى أية حال، وجدت سوريا نفسها فى ختام القمة منعزلة أكثر من أى وقت مضى.
يقودنا هذا إلى القضية التى شغلت الإعلام الإسرائيلى فى الأيام الأخيرة: التسريبات التى قامت بها "مصادر سورية رفيعة المستوى" لصحيفة "القدس العربي"، يوم الأربعاء من هذا الأسبوع، والتى مفادها أن سوريا مستعدة لمواجهة عدوان إسرائيلي واسع ضدها وضد حزب الله. من المحتمل جدا أن يكون هذا التسريب نابع من الوضع الصعب لسوريا فى العالم العربي، وليس من الوضع على الحدود أو من نوايا سوريا وإسرائيل. ويمكن الافتراض أن السلطات

فى دمشق استغلت تصريحات وزير الدفاع إيهود باراك بشأن الأولوية العليا التى تعطيها إسرائيل للجبهة الشمالية من أجل شن حرب إعلامية - التى لا يعرف العالم العربى شيئا سواها.
سوريا، بتصويرها لنفسها كهدف لهجوم إسرائيلى واسع وضحية لتهديدات النظام الصهيوني، على حد تعبيرها، إنما تخاطب فى الواقع التضامن القومى العربى وتلحق بركاب المتبنين لسياسة الكراهية ضد إسرائيل، التى تشكل فى حقيقة الأمر جزءاً من الوعى العربي. وبهذا الشكل، تحاول دمشق كسر عزلتها وإبعاد الاتهام عن نفسها بأنها تسعى مع إيران إلى تسخين الوضع فى الشمال بواسطة تسليح حزب الله ودفعه لإطلاق التهديدات ضد إسرائيل.
لا يجدر بهذه التسريبات أن تزيد التوتر، وذلك لأنها لم تأت مباشرة على لسان مسئولين سوريين، وإنما جاءت عبر وسيلة إعلامية لا تحظى بكثير من المصداقية. لقد علمت المصادر التى قامت بهذه التسريبات أن وسائل الإعلام الإسرائيلية ستقوم بالعمل نيابة عنها وستعطيها الصدى المطلوب - ليس فقط فى إسرائيل بل فى العالم العربى والعالم كله - وهو ما حدث فعلا وبنجاح منقطع النظير. والنتيجة هى أن سوريا ظهرت مرة أخرى بمظهر الضحية فى الوعى العام العربى والدولي، بينما ظهرت إسرائيل بمظهر الكيان المهدد، وكل ذلك دون أن يطلق مسئول سورى واحد أى تهديد لإسرائيل. وبذلك، وجدت إسرائيل نفسها عاجزة مرة أخرى أمام هذه المناورة الدعائية.

*** إلى من تعود هذه الجذور..؟:**

أثبت فشل قمة دمشق مرة أخرى أن العالم العربى ليس لديه رد مناسب على السياسة السورية، التى تعمل بإيحاء من إيران. فالارتباط السورى بإيران ليس ارتباطاً سياسياً واقتصادياً فحسب، بل ارتباط دينى أيضا: إذ إن رجال الدين فى إيران وحزب الله هم فقط الذين يعترفون بالطائفة العلوية - التى تنتمى إليها عائلة الأسد والقيادة السياسية والعسكرية فى سوريا - كإحدى الفرق الشيعية الشرعية.
المرة الأخيرة التى أمسك فيها الشيعة - أقلية لا يتجاوز عددها ١٠ أو ١٢٪ من تعداد المسلمين فى العالم - بزمام الأمور فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كانت فى القرنين العاشر والحادى عشر الميلادي. ورغم القلة العددية للشيعة، إلا أن العالم العربى حاليا ضعيف ومنقسم بشكل غير مسبوق ولا يستطيع بلورة أى استراتيجية لمواجهة إيران، الساعية لفرض الهيمنة الشيعية فى كل أرجاء الشرق الأوسط وفى الدول الإسلامية. وأصبحنا نشهد فى السنوات الأخيرة - فى ضوء تعاظم قوة إيران لاسيما بعد "النصر الإلهي" فى حرب لبنان الثانية وفقاً لتصورهم - مسيرة من "التشيع" فى الدول العربية والإسلامية، وهو الهاجس الأكبر الذى يشغل بال حكام هذه الدول. ولذا، بُحث الموضوع الإيرانى داخل الغرف المغلقة فى قمة دمشق، ولكن الأهم أننا هنا لم نتخذ أى قرار فى هذا الشأن.
لقد إتضح من القمة أن هناك ميلاً لدى بعض الدول العربية - بسبب عجزها وقلة حيلتها والضعف الذى تبديه الولايات المتحدة - للتحاور مع إيران حول القضايا الشائكة المطروحة على الأجندة العربية: الجزر المتنازع عليها فى الخليج (يقصد جزر الإمارات الثلاث)، وأزمة البرنامج النووي، ومخاوف العرب من المد الشيعي، والنفوذ الإيرانى المتزايد فى المنطقة، لاسيما فى العراق ولبنان: فبالنسبة للعراق، على سبيل المثال، هناك مخاوف من أنه فى حالة اندلاع الفوضى هناك، ستقوم إيران بغزوها والسيطرة على المناطق الشيعية على الأقل. وقد أبدى مندوب مصر تحفظه على محاولات التحاور مع إيران، مؤكدا أنه ينبغى أولا تحديد أهداف وحدود أى حوار معها، وهو ما يحمل إشارة بأن القاهرة غير معنية باستئناف العلاقات مع إيران طالما لم تَعدِل عن سياساتها العدوانية فى المنطقة.
وزير الخارجية الإيراني، منوشهر متقي، الذى دُعى للقمة كضيف، بدا كضيف فاعل للغاية وأجرى محادثات كثيرة، على هامش القمة، مع ممثلى دول عربية. وكان الانطباع الناشئ هو أن متقى يتصرف وكأن بلاده هى التى تستضيف القمة، حيث إنه لم يتردد فى إدانة أحد بنود البيان الختامى الذى نص على أن الجزر المتنازع عليها فى الخليج العربي، والتى تسيطر عليها إيران، تعود إلى دولة الإمارات العربية.
أما الموضوع اللبناني، فلم يُطرح أساسا على جدول أعمال القمة، واكتفى البيان الختامى ببند مقتضب يعرب عن تأييد القمة للمبادرة العربية الرامية لحل الأزمة الرئاسية فى لبنان وللجهود التى يبذلها الأمين العام للجامعة العربية، عمرو موسى، بهدف إيجاد حل يرضى جميع الأطراف. ويعنى ذلك أن العرب قد اعترفوا بعجزهم حيال سوريا - التى تسعى بالتعاون مع إيران إلى إقامة قاعدة شيعية فى لبنان بواسطة حزب الله. وقاعدة كهذه ستهدد قلب الشرق الأوسط العربي، وإسرائيل بالطبع.
وحتى بالنسبة للعراق، لم تنجح القمة فى إيجاد صيغة تُرضى الحكومة العراقية، حيث كان الوفد العراقى يتوقع الحصول على تأييد قاطع لحكومته ولجهود مكافحة الإرهاب وإعادة الأمن إلى الدولة. ولكن بدلا من ذلك، تمت صياغة بند يتحدث عن تأييد القمة لوحدة العراق، والحفاظ على هويته

العربية والإسلامية وإنهاء الاحتلال الأجنبي. وتتعارض هذه المواقف مع سياسة الحكومة العراقية التى لا تزال فى حاجة للقوات الأمريكية كي تساعدها فى حربها ضد القاعدة والميليشيات المسلحة الأخرى - التى يعمل بعضها بأوامر من طهران. وعليه، اضطر الوفد العراقى إلى إبداء تحفظه على صيغة البند المتعلق بالعراق فى البيان الختامي.

*** عدو عدوى صديقي:**

أما الموضوع الوحيد الذى وحّد الصفوف العربية كان "إسرائيل"، حيث تضمن البيان الختامى عدة بنود تعرب عن التأييد الكامل للفلسطينيين و"مقاومتهم الشرعية للاحتلال الإسرائيلي"، وتدعو لإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، وتطالب بتطبيق حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وذلك فضلا عن الاتهامات التقليدية بشأن قمع الفلسطينيين. كما تضمن البيان إعادة التصديق على "المبادرة العربية"، شريطة أن تفى إسرائيل بكل التزاماتها فى إطار القرارات الدولية. وأضيف إلى البيان بند يقول إنه فى حالة عدم حدوث تقدم سياسي، قد تكون هناك ضرورة لإعادة النظر فى الاستراتيجية العربية بشأن مسيرة السلام.

وقد أوضح عمرو موسى خلال مؤتمر صحفى أنه فى حالة عدم تقدم مسيرة السلام، فإن وزراء الخارجية العرب سيجتمعون فى النصف الأول من العام الجارى لمناقشة مصير المبادرة العربية. وقد تحفظ مندوب مصر فى القمة قائلا: إنه ليس لدى العرب فى هذه الأثناء أى بديل عملى للمبادرة.

والحقيقة أن الدول العربية تواجه الآن مأزقاً إشكالياً: فمن ناحية، يوفر لهم الصراع مع إسرائيل مواصلة التمتع بوهم الوحدة، ولكنهم فى الوقت نفسه يعلمون جيدا أن معركتهم الحقيقية هى ضد التهديد الإيرانى - وهى المعركة التى تشاركهم إسرائيل فيها، وهو ما أكده رئيس أحد المراكز البحثية الكويتية خلال مؤتمر أكاديمى عُقد فى لندن قبل شهر، عندما قال: إن إسرائيل فقط هى القادرة على حماية العرب من إيران.

وأخيراً، فقد تركت قمة دمشق العرب دون أى خيط أمل فى معالجة القضايا الشائكة والمصيرية التى تواجهها المنطقة. ويمكن التوقع بأن الجبهة الراديكالية - التى تضم إيران وسوريا وحزب الله وحماس - ستواصل تصعيد عملياتها وزعزعة الاستقرار فى المنطقة دون عائق.

إن التأثير الكارثى لإيران فى المنطقة آخذ فى التزايد كلما اقتربت طهران من إنتاج السلاح النووي، هذا فى الوقت الذى نجد فيه مصر - التى يفترض أن تمثل وزناً مضاداً - غارقة فى أزمات اقتصادية واجتماعية حادة تحد من قدرتها على المناورة.

فيتنام تفتتح هذا العام سفارتها فى إسرائيل

بقلم: درور مروم

■ المصدر: www.nfc.co.il

٧/٤/٢٠٠٨

وصل نائب وزير خارجية فيتنام، فو دونج، يوم الاثنين (٧/٤/٢٠٠٨)، إلى إسرائيل وأجرى سلسلة من اللقاءات حول أمور مختلفة تتمحور حول التجارة المتبادلة بين الدولتين.

وفى إطار زيارته، بحث نائب الوزير موضوعات تتعلق بالقطاع الزراعي، ومحطات توليد الكهرباء، والتكنولوجيا المتطورة الإسرائيلية، كما أجرى لقاءات داخل شركة نتافيم وشركة هلمان ألدوبى الاستشارية ومعهد الصادرات واتحاد رجال الصناعة.

كان أحد مستضيفى نائب وزير خارجية فيتنام هو رئيس مكتب التجارة الإسرائيلية الفيتنامية وأحد المدراء فى بنك AE Capital الاستشارى "يائير إفراتي". وشارك فى اللقاء الختامى ومأدبة الوداع للضيف، شلومو إينهورن، أحد مسئولى مكتب التجارة الإسرائيلى الفيتنامي، ويجآل تسيمح، مدير عام شركة برجروين. وكذلك "يسرائيل" و"شولي" و"إيلى حماما" أصحاب شركة ميئير حماما، ومندوبون من مكتب دش إيفيكس الاستشارى ومندوبون من الصناعة الجوية.. وقد تركزت المحادثات على زيادة الصادرات وتنفيذ مشروعات مشتركة بين الدولتين.

وقد صرح دانج بأنه خلال عام ٢٠٠٨ سيتم افتتاح سفارة فيتنام فى إسرائيل.. حتى أن مصادر على إطلاع بتفاصيل الزيارة قالوا إن جزءً غير قليل من الزيارة مخصص لإيجاد قطعة أرض مناسبة لإقامة السفارة.

ويقول إفراتى إن التجارة المتبادلة بين إسرائيل وفيتنام زادت بنحو ٤٠٪ عام ٢٠٠٧ عن عام ٢٠٠٦، ونحن نتوقع زيادة النمو فى الاستثمارات الإسرائيلية فى هذه الدولة، مع التأكيد على أهمية قطاعى الصناعة والعقارات.

تسيفع آدوم(*) فاجئ الوفد التركى أثناء زيارته لسديروت

بقلم: روعى نحمياس
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٤/٩

قام ثمانية من أعضاء لجنة الخارجية والأمن بالبرلمان التركى بزيارة، تعد هى الأولى من نوعها، لبلدة سديروت وكلية سابير الأكاديمية أمس الثلاثاء. إنها المرة الأولى التى يزور فيها وفد تركى إسرائيل دون أن يكون بمرافقة رئيس الوزراء أو وزير الخارجية.

وخلال الزيارة سمع أعضاء الوفد التركى صافرات الإنذار المبكر "تسيفع آدوم" الخاصة بإطلاق الصواريخ. ورغم ذلك، بدا وكأنهم لم يتأثروا من هذا الحدث الذى لم يألفوه من قبل.فيما ذكرت مصادر سياسية فى حديث للموقع الإلكترونى لصحيفة يديعوت أحرونوت (ynet): "حقاً إن أعضاء الوفد بدوا وكأنهم كانوا مترقبين إلى حد ما لما حدث إلا أنهم تقبلوه بتفهم. يبدو أنهم كانوا خائفين ومترقبين فى نفس الوقت لسماع صافرات الإنذار".

ترأس الوفد التركي، الذى كان نصف أعضاءه تقريباً من رجال "حزب العدالة والتنمية" الإسلامى الحاكم فى تركيا، عضو البرلمان مورات ميركان. وقد وصل رئيس الوفد إلى منصبه السياسى عن طريق المؤسسة الجامعية. ولذا، ربما نظر أعضاء الوفد إلى مؤسسة سابير الأكاديمية على أنها مكان محايد وليس هدفاً للعمليات الإرهابية. وأضافت المصادر نفسها، بأن حقيقة تعرض كلية سابير لإطلاق وابل من صواريخ القسام فى الماضى قد أثرت فيهم بشدة".

وبعد زيارتهم لسديروت، واصل أعضاء الوفد التركى لقاءاتهم، حيث التقوا ورئيس الدولة شمعون بيريس، ووزيرة الخارجية تسيبى ليفني، كما التقوا ونظرائهم فى لجنة شئون الخارجية والأمن بالكنيست. وخلال اللقاء ناقش الجانبان الشأنين السورى والإيرانى وكذلك مسألة مذابح الأرمن. وقد تقرر إجراء اتصالات دائمة بين البرلمان التركى والكنيست الإسرائيلية وبذل جهود من أجل تبادل الزيارات بين الجانبين مرة واحدة كل عام على الأقل.

ومن المقرر أن يلتقى اليوم أعضاء البرلمان التركى ومسئولين فلسطينيين فى رام الله. هذا، ولا يعتزم الوفد التركى زيارة قطاع غزة بسبب معارضة بلاده لما تقوم به حماس هناك.

وقد أعرب المسئولون بوزارة الخارجية عن رضائهم عقب الزيارة، ولفتوا إلى أن الزيارة خير دليل على العلاقات الجيدة القائمة بين القدس وأنقرة.

(*) تسيفع آدوم هى منظومة الإنذار الخاصة بإطلاق الصواريخ.

◆ ترجمات عبرية ◆

٥

المجتمع الإسرائيلي

٢٤,٣٪ من المسنين فى إسرائيل فقراء

بقلم: موطى باسوك

المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٣/٢٢

بلغت نسبة الفقر بين المسنين (فى سن ٦٥ عاماً فأكثر) فى إسرائيل ٢٤,٣٪ خلال العام الذى انتهى فى يونيو ٢٠٠٧ (ربما يقصد العام المالي). فاحتمال وقوع الأسرة ذات العائل المسن فى دائرة الفقر يفوق الاحتمال بالنسبة لأى أسرة أخرى بنحو الضعف.



فيما يؤكد تقرير جديد صادر عن بنك إسرائيل، سينشر فى أول أبريل القادم، أن التغيرات التى طرأت على مخصصات التأمين الوطنى كان لها تأثير حاسم على معدل الفقر بين المسنين، ومن ثم على احتمال وقوعهم فى دائرة الفقر.

فى عام ٢٠٠٦ عاش فى إسرائيل نحو ٧٠٠ ألف مسن، وهم يشكلون نحو ١٠٪ من إجمالى سكان الدولة. وبلغت نسبة الفقر بين المسنين ٢٤,٣٪، وهى نسبة مماثلة لنسبة الفقر بين عموم السكان، ولكنها مرتفعة عند مقارنتها بالنسبة العالمية.

نحو ٩٠٪ من الأسر ذات العائل المسن تحصل على مخصصات الشيخوخة، حيث تشكل الإعانات عنصراً مهما من عناصر دخول تلك الأسر. ونظراً لأهمية المخصصات والإعانات الحكومية بالنسبة لدخول المسنين - لاسيما الفقراء منهم - فإن التغيرات التى طرأت على المخصصات كان لها تأثير حاسم على نسبة الفقر بين المسنين، وعلى احتمال وقوعهم داخل دائرة الفقر.

ولولا المخصصات الحكومية، ومخصصات الشيخوخة تحديداً، لأصبح أكثر من ٥٠٪ من المسنين تحت خط الفقر. فقد بلغ إجمالى مخصصات الشيخوخة بعد إضافة الدخل التكميلى للفرد ٢١٨١ شيكلاً فى عام ٢٠٠٧.

*** إعانات عامة أم انتقائية..؟:**

ورغم أن معدل الفقر فى ظل الوضع القائم كان ينبغى أن يكون أكثر انخفاضاً، إلا أنه وفى الحقيقة مرتفع جداً، نظراً لأن بعض المسنين لا تنطبق عليه شروط الحصول على مخصصات الشيخوخة، علاوة على وجود معايير صارمة للحصول على مخصصات الدخل التكميلي.

يؤكد المسئولون فى بنك إسرائيل أنه خلال السنوات الأخيرة، تنامى الاعتقاد بين صناع القرار بأن الإعانات الحكومية يجب أن تتحول من إعانات عامة إلى إعانات انتقائية، وأن يكون المعيار الأهم هو مدى الحاجة إلى المساعدة.

وقد أدى تبنى هذا الاعتقاد، بالإضافة إلى أعباء الميزانية، إلى تخفيض اعتبارى وتجميد زيادة الإعانات فى عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. وقد أدت هذه الخطوات إلى تخفيض اعتبارى بنسبة ٤٪ وتخفيض فعلى بنسبة ٩,١٪ فى المخصصات الأساسية. ولم يسر التخفيض الاعتبارى على من يستحقون الحصول على الدخل التكميلى أو الإعانات الغذائية، تماشياً مع الاعتقاد فى ضرورة الحفاظ على حد أدنى من مستوى المعيشة للأشخاص الذين يعيشون فى حالة فقر مدقع.

فى عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ تم زيادة المخصصات الأساسية، غير أن هذه الزيادة كانت زيادة اعتبارية بنسبة ٢,٣٪

فقط، وبذلك لم تعد المخصصات إلى مستواها الفعلي قبل التخفيض. كما تم زيادة مخصصات الدخل التكميلي في تلك الفترة بنسبة ٣٢٪. وفي نوفمبر ٢٠٠٧ تقرر زيادة مخصصات الشيخوخة بشكل تدريجي حتى يناير ٢٠١٠، عن طريق منح إعانات بشكل انتقائي والتركيز على المسنين الفقراء تحديداً.

وبحسب تقديرات بنك إسرائيل، فإن رفع مخصصات الشيخوخة ومخصصات الدخل التكميلي، دون تغير في معايير الحصول على ضمان الدخل، لن تؤدي إلى تغيير معدل الفقر بين المسنين.

خطة جديدة لتشجيع توليد طاقة صديقة للبيئة

بقلم: رونيت مورجنشتيرن
■ المصدر: www.nrg.co.il
(باب "أعمال") ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٨

ذكر حازي كوجلر، مدير عام وزارة البنى التحتية، لباب "أعمال" بالموقع الإلكتروني لصحيفة معاريف، أن وزارته تجري اتصالات مع وزارة المالية لبدء تطبيق قانون تشجيع الاستثمارات المالية في مجال إنتاج الطاقة البديلة والمتجددة.

وأضاف أن المسئولين في وزارته يبلورون خطة شاملة لتوليد ٢٠٠٠ ميجاوات من الكهرباء على الأقل من الطاقة البديلة، تمثل نحو ٢٠٪ من استهلاك الكهرباء الآن ونحو ١٠٪ من الاستهلاك المتوقع عام ٢٠٢٠، التي ستصل فيها - وفقا للخطة - محطات توليد الكهرباء إلى قدرة توليد كاملة.. والهدف المبدئي هو توليد ١٠٠٠ ميجاوات بواسطة توربينات الرياح، نصفها في منطقة هضبة الجولان، والنصف الآخر في الجليل وعرابا.

وأضاف كوجلر بأننا عازمون النية على إقامة محطات توليد كهرباء عن طريق مناقصات وفق نظام BOT (Build-Operate-Transfer) الذي يمول فيه الفائزون بالمناقصة إقامة المحطة ويتمتعون بعوائدها لفترة محددة، إلى أن تنتقل لملكية الدولة.

ويقول كوجلر إن منتجين محتملين يريدون أولاً أن توفر الدولة لهم ضمانات كافية من أجل إقامة محطات توليد كهرباء ذات توربينات رياح في هضبة الجولان، لأنه من الناحية السياسية هناك علامات استفهام تحيط بالمنطقة. ولأن هذا الأمر غير وارد لدى الدولة (يقصد أن تمنح المنتجين ضمانات سياسية)، لذلك فإن منح تسهيلات ضريبية هو الخيار الأفضل في هذه الحالة.

*** على غرار التصدير:**

وفيما يتعلق بالطاقة الشمسية، ذكر كوجلر أنه يجري في وزارة البنى التحتية تخطيط أساسي للنقب وعرابا لإقامة محطات توليد كهرباء تعتمد على الطاقة الشمسية. ومن المقرر أن توفر هذه المحطات معا نحو ١٠٠٠ ميجاوات أخرى من إنتاج موقع أشاليم بالنقب.

وفيما يتعلق بأشاليم، فقد أعلنت الوزارة بالفعل عن مناقصة لإقامة محطتين لتوليد الطاقة الشمسية، وذكر كوجلر أن أكثر من ١٠٠ جهة من إسرائيل وخارجها سجلوا أنفسهم في المناقصة.

كما يعتقد كوجلر أن الهدف هو "فرض ضرائب صديقة للبيئة"، أو بعبارة أخرى منح تسهيلات ضريبية لمنتجي الطاقة. ويزعم كوجلر أن التسهيلات الضريبية يمكن أن تقلل من الرسوم - التي من المنتظر أن تكون أعلى من رسوم الكهرباء الناتجة عن الفحم والغاز الطبيعي - وتعطي حوافز للجهات الدولية (يقصد لشركات دولية يمكن أن تعمل داخل إسرائيل في مجال توليد الطاقة من خلال المناقصات المعلن عنها).

ويتضح من دراسة أجرتها مؤسسة شموئيل نئمان أنه إذا تم - على سبيل المثال - استبدال كافة أجهزة تكييف الهواء القديمة في القطاع الصناعي بأجهزة تكييف تعمل بالطاقة البديلة، ستتمكن إسرائيل من تأجيل إقامة محطة توليد الكهرباء الأخرى التي تعمل بالفحم، وبالتالي ستوفر مليارات الشيكلات في فترة وجيزة.

وهذا التأجيل يعني، إلى جانب الحد من التلوث لسنوات طويلة، وإلى جانب التوفير المادي، أنه بعد ١٠ إلى ١٥ عاما سنمتلك تكنولوجيا أكثر تقدما، ومحطة توليد الطاقة التي ستُقام حينئذ ستكون أكثر نفعاً، وأكثر توفيراً وأقل إنتاجاً للتلوث.

حل قائم على التفاهم

هاآرتس ٢٦ / ٣ / ٢٠٠٨

■ بقلم: هيئة تحرير الصحيفة

يمكن تمنى أن يؤدى قانون الوفاة الدماغية، الذى صادق عليه الكنيست أول أمس، إلى انقلاب فى مجال زراعة الأعضاء وينقذ حياة مائة وربما مائتى شخص سنوياً.

هذا القانون يقنن عملية تحديد الوفاة الدماغية، ويوافق عليه الجهاز الصحى وعدد كبير من الحاخامات اليهود. والمغزى من وراء هذا القانون هو أن التبرع بالأعضاء لن يكون فى نظر الحاخامات جريمة، وإنما سيصبح فرض واجب.

إذا حدث ذلك، سينجح عضو الكنيست عوتنئيل شنلر (*)، الذى قاد عملية الحوار، فيما حاوله الكثيرون وفشلوا فيه، حيث سيتوصل لحل قائم على التفاهم لأحد الخلافات القوية بين الجمهور الدينى والعلماني، وهو حل يحترم خلاله الطرفان مشاعر وقيود الطرف الآخر. وقد نجح شنلر فى توحيد مجموعة مهمة من الحاخامات الذين يؤيدون التفاهمات الواردة فى القانون، بقيادة الزعيم الروحى لحزب شاس، الحاخام عوفاديا يوسف، وفى منع الحرب الضروس من جانب الحاخامات المعارضين.. هذه صيغة عملية ربما تفلح فى قضايا أخرى مستقبلاً.

فى منتصف العقد الحالي، حاولت لجنة قيادية التوصل لحل كهذا فيما يتعلق بإغلاق طريق بار إيلان يوم السبت، ولكنها فشلت، حيث إن غلق الطريق أدى لنزوح السكان العلمانيين عن القدس. ورغم أن "لجنة نئمان" حددت إجراءات تهويد مشتركة للتيارات الثلاثة، إلا أن الحاخامات الأرثوذكس وضعوا عراقيل كثيرة، فذهبت المحاولة أدراج الرياح.

كذلك قطعت "لجنة طال" شوطاً طويلاً باتجاه الجمهور الحريدي، عندما اقترحت على تلاميذ المعاهد الدينية قضاء عام للتأقلم خارج المعهد (عام لحسم مسألة التجنيد)، قبيل الخدمة العسكرية أو المدنية، لكنهم كانوا يتحايلون ولا يقضون العام فى مسألة التأقلم هذه، وشعر عموم الجمهور بالخداع.

وقد أعدت "لجنة بارأون" فى الكنيست الماضية قانون الزواج المدني، الذى كان مقرراً أن يحل مشكلة ٣٠٠ ألف شخص ترفض المؤسسة الدينية الاعتراف بيهوديتهم، وبالتالى لا يقدرون على الزواج فى إسرائيل. لكن هذا القانون أصبح محل خلاف سياسياً وفشل.

نتمنى أن يتحول المسار الذى طرحه شنلر إلى نموذج لاتفاقات أخرى فى قضايا مثل المحاكم الشرعية اليهودية والتهويد. بوجه عام، يزعم الطرف الدينى أنه لا يمكنه تقديم تنازلات لأن هذه قضايا تتعلق بالشريعة اليهودية، ولكن هاهو القانون، الذى تم تمريره أول أمس، قد أثبت أن الحاخامات قادرون على تقديم حلول وسط، فقد أعربوا عن ثقتهم فى أن يقوم الأطباء بتحديد الوفاة الدماغية.

يجب على الطرفين الدينى والعلمانى السعى للتوصل لتفاهمات فى قضايا أخرى، ولكن هذا يتطلب المرونة من جانب الحاخامات أيضاً.. فيجب أن يدركوا أنه ليس بالإكراه يمكن أن يلتحق المتهودون بالتعليم الديني، وأنه يجب تغيير النظرة تماماً للنساء داخل المحاكم الشرعية اليهودية، وأنه لا مفر من الموافقة على خدمة عدد معين من خريجى المعاهد الدينية بالجيش، وأنه يمكن، بل يجب، إيجاد صيغة لقانون الزواج المدني.

(*)عوتنئيل شنلر هو عضو كنيست عن حزب كاديما، وكان فى الماضى أحد أفراد مجلس "يشع" (مجلس المستعمرات اليهودية فى الضفة وغزة).

إنشاء نظام تعليمي جديد: علماني - ديني

هاآرتس ٢٠٠٨/٣/٢٧
■ بقلم: شاحر إيلان وأور كشتي

صدّق الكنيست بالقراءة الأولية أمس على مشروع قانون يدعو لإنشاء نظام حكومى ثالث فى المدارس العامة يجمع بين العلمانية والدينية. وهذه هى المرة الأولى منذ ٥٥ عاما - منذ عهد بن جوريون - التى يتقرر فيها إنشاء نظام تعليم حكومى جديد.

يُذكر أن الجهاز التعليمى فى إسرائيل يتضمن حاليا أربعة أنظمة: الحكومي، الحكومى الديني، التعليم الخاص، ومنظومة التعليم التوراتية الخاصة بحزب شاس. وتعمل الأنظمة الثلاثة الأولى منذ تأسيس الدولة، بينما أقيمت منظومة التعليم التوراتية فى عقد الثمانينيات.

وتم التصديق على مشروع القانون - الذى اقترحه أعضاء الكنيست ميخائيل ملكيئور (العمل - ميماد) وعضوة الكنيست إسترينا ترتمان (حزب إسرائيل بيتنا) - بأغلبية ٣٨ مقابل ١٠ معارضين. ويأمل ملكيئور أن يتم الانتهاء من سن القانون خلال الدورة الصيفية للكنيست، وأن يتم تطبيق النظام الجديد قبيل العام الدراسى القادم. وتشير التقديرات إلى أن فرص ملكيئور فى تمرير هذا القانون عالية، خاصة أنه يرأس لجنة التعليم فى الكنيست، وأن وزيرة التعليم يولى تامير قد أعربت عن تأييدها لهذا القانون.

وبحسب الوزيرة تامير، فإن مشروع القانون يهدف إلى إتاحة الفرصة "لإنشاء مدارس مختلطة يكون بمقدورها إفراز تيار دينى معتدل، منفتح، ديموقراطى ومتسامح". وأضافت الوزيرة أن مشروع القانون يهتم فى الأساس بالمدارس الموجودة فعلا والتى ستطلب الانضمام إلى النظام الجديد، دون أن تكون هناك حاجة لإقامة منشآت تعليمية جديدة. وبحسبها، فإن وزارة التعليم ستدعم هذا التيار الجديد، ماديا وتربويا.

ويحدد مشروع القانون أن "المؤسسات التعليمية المختلطة سيكون لها نفس أهداف التعليم الحكومي، مع التركيز على تعميق الوعى بأهمية التعليم من أجل التسامح والحياة المشتركة بين المتدينين، والعلمانيين والتقليديين، مع التركيز على القيم اليهودية".

ويدعو مشروع القانون أيضاً إلى إنشاء إدارة فى وزارة التعليم تختص بالتعليم المختلط، ومجلسا للإشراف عليه، كما هو الحال بالنسبة للتيارات الأخرى. هذا وسيكون لكل مدرسة حرية الاختيار بين الانضمام أو عدم الانضمام إلى تيار التعليم المختلط.

يُذكر أنه يوجد حاليا ما يزيد على عشر مدارس مختلطة، بعضها ينتمى إلى التعليم الحكومي، والبعض الآخر ينتمى إلى التعليم الحكومى الدينى الرسمى والتعليم الخاص. وتدير شبكة "متاريم" سبع مدارس مختلطة فى القدس، وموديعين وزكارون يعقوف، واللد، ورعنانا وبيت شيمش. كما توجد بعض المدارس المختلطة، بعضها فى المستعمرات مثل مستعمرة كفار أدوميم. كما أن المدارس التى تديرها أيضا شبكة "تالي" التعليمية - والتى تركز على الدراسات اليهودية ولديها ٦٨ مدرسة فى كل أنحاء إسرائيل - يمكن أن تفكر جديا فى الانضمام إلى هذا التيار التعليمى الجديد.

*** "علينا أن نقلل من الاغتراب":**

قال عضو الكنيست ميخائيل ملكيئور: "إن الفصل بين التعليم الحكومى والتعليم الحكومى الدينى أوجد حالة من الاستقطاب العميق فى دولة إسرائيل. علينا أن نقلل من الاغتراب فى المجتمع الإسرائيلي.. العلمانيون والمتدينون يمكن أن يعيشوا معا". وأضاف ملكيئور أن "إنشاء هذا التيار الجديد هو حلمي.. إنه بمثابة ثورة"، مشيراً إلى أن جميع المحاولات التى كانت ترمى إلى دمج الدراسات اليهودية فى التيار الحكومى باءت بالفشل.

أما الوزيرة تامير، فقد قالت: "إننى أؤيد تماما هذه الخطوة. ثمة رغبة متنامية فى الحصول على تعليم يهودى لا يكون فى إطار التعليم الديني، وهذا يوفر إمكانية لالتقاء القطاعين الدينى والعلماني". ورفضت تامير الادعاءات التى يسوقها البعض بأن هذه الخطوة تُنبئ بانشقاق فى صف التيار العلماني.

وقد أيّدت كل الكتل العلمانية فى الكنيست - بما فيها ميريتس - مشروع القرار. فكان من بين المؤيدين: رئيس حزب ميريتس حاييم أورون والرئيس السابق للحزب يوسى بيلين. أما حزبى شاس ويهدوت هاتوراه فكانا من المعارضين. وبالنسبة لكتلة "الاتحاد القومي- المفدال"، الذى يمثل الجمهور الدينى القومي، فقد شهدت انقساما بين رئيس حزب المفدال زفولون أورليف وآريه إلداد، من جهة، اللذين صوتا لصالح مشروع القانون، ويتسحاق ليفى وإيفى إيتام اللذين عارضاه من جهة أخرى.

* "مشروع قانون كارثي":
زعم عضو الكنيست أفراهام رافيتس (من حزب يهدوت هاتوراه) أن "مشروع القانون هذا يحمل كارثة للمجتمع الإسرائيلي"، وحذر من أن هذا التيار الجديد سيلحق أضرارا جسيمة بالتعليم الحكومي الديني. كما عارض الوزير مشولام نهري (من حزب شاس) مشروع القانون، وقال إنه "إذا أنشئ نظام آخر، فإن جهاز التعليم سيشهد انقسامات لا نهاية لها، وسوف يطلب الجميع إنشاء أنظمة تعليمية خاصة بهم.. الأفضل أن نستثمر في تكريس القيم اليهودية في المدارس العامة".

آلية التهويد الجديدة ستكون بعيدة عن السياسة

■ بقلم: يتسحاق هوليسهايمر
هاتسوفيه ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٨

تعهد سكرتير الحكومة عوفيد يحزقئيل بأن تكون "آلية التهويد الجديدة بعيدة عن السياسة".. وقال يحزقئيل أمام لجنة الاستيعاب في الكنيست إنه يوجد في إسرائيل حاليا طائفة تضم نحو ٣٠٠ ألف شخص ممن هاجروا إلى إسرائيل بموجب قانون العودة ولكنهم ليسوا يهودا من منظور التوراة. وأضاف يحزقئيل: "علينا أن نتيح لأي فرد منهم، يرغب في أن يصبح يهوديا، أن يجتاز عملية تهويد وفقا للشريعة". وأشار يحزقئيل إلى أن الحكومة اعتمدت معظم التوصيات التي بلورتها لجنة إيرز حلفون، مدير عام وزارة الاستيعاب، بشأن إنشاء الآلية الجديدة، وأنه تم بالفعل تعيين ٢٢ قاضيا شرعيا يهوديا جديدا لتوزيعهم على محاكم التهويد.
ومن جانبه، قال رئيس اللجنة ميخائيل نودلمان، إن "الحكومة لا تستطيع الجلوس جانبا، وهي ترى المهاجرين الشباب يضطرون للزواج في قبرص أو في باراجواي أو اجتياز عملية تهويد إصلاحية".
كما قال عضوا الكنيست يولي أدلشتاين (الليكود) وأفراهام ميخائيلي (شاس) إنه يتعين على اللجنة أن تعقد لقاء مع الحاخام الرئيسي لإسرائيل شلومو عمار، الذي تم تعيينه من قبل الحكومة لرئاسة آلية التهويد الجديدة. وفي المقابل، رفضت عضو الكنيست مارينا سولودكين ذلك، قائلة إنه لا يجب دعوة الحاخام عمار إلى اللجنة نظرا لأنه "معروف بأنه حاخام غير ليبرالي" على حد قولها، وأن هذه الخطوة من شأنها أن تؤدي إلى عكس المأمول، وأن تحدث حالة من التنافر بين صفوف المهاجرين الذين يجدون صعوبة في التهود.
تجدر الإشارة إلى أن هناك اعتقاداً لدى الدوائر ذات الصلة بعملية التهويد في الحكومة والحاخامية الرئيسية بأن رئاسة الحاخام عمار لآلية التهويد الجديدة تنطوي على فرص طيبة بأن تتم عملية التهويد بشكل أكثر جدوى ووفقا لأصول الشريعة، وذلك لأن الحاخام عمار من رواد مدرسة الشريعة الواقعية.
وفي ختام الجلسة، قال رئيس اللجنة، عضو الكنيست ميخائيل نودلمان، إنه يؤيد تماما اقتراح عضوي الكنيست أدلشتاين وميخائيلي بأن يعقد أعضاء اللجنة لقاء مع الحاخام شلومو عمار، بل وأكد أنه سيحاول ترتيب هذا اللقاء بنفسه.

هل ترغبون في معرفة صلتكم الوراثية بآينشتاين..؟

■ بقلم: أنشيل بابار
هاآرتس ٢/ ٤/ ٢٠٠٨

لو نجح دان رولس في تحقيق حلمه، فإنه في غضون وقت ليس بالطويل سيتمكن كل يهودي في الانضمام إلى مستودع معلوماتي عبر شبكة الإنترنت يعطي خلاله بعض تفاصيل أساسية عن أسرته والحصول على شجرة تفصيلية للغاية لعائلته تضم آلاف الأقارب من جميع أنحاء العالم الذين لا يعرف غالبيتهم على الإطلاق.
يقول رولس إنه عن طريق شبكة الإنترنت سيقوى أيضاً الارتباط بين أوساط الشعب اليهودي بكل فروعه وتياراته. ويقول رولس بنبرة يملؤها الحماس: "يمكن لهذا الأمر أن يؤدي إلى خلق علاقة حميمية بين المتدينين والعلمانيين والحريديم والإصلاحيين، كما يمكن للأسرة الواحدة أن تكتشف أنها قبل خمسمائة عام طرد أجدادها من

أسبانيا فجاء بعضهم إلى ليتوانيا والبعض الآخر ذهب إلى المغرب".

يقول رولس وشركاؤه فى شركة فاميليون التى تقوم بإنتاج البرنامج: "لكى نبنى شجرة للعائلة تضم كل أقارب أى يهودى يكفى أن يقوم ٢٪ من أبناء الشعب اليهودى بتغذية شبكة الإنترنت بمعلومات عن شجرة العائلة الخاصة بهم. إننا بذلك نتحدث عن نحو ٣٠٠ ألف شخص، وحتى اليوم قام بعمل ذلك نحو ٧٠ ألف فقط".

لقد راودت فكرة عمل شجرة عائلية للشعب اليهودى بأكمله رولس قبل ثمانى سنوات عندما ذهب مع زوجته لإجراء أحد الفحوص الجينية. يقول رولس: "كان يتوجب علينا أن نقوم بتسجيل بيانات خاصة بالعائلة، وأن نذكر الأمراض المختلفة التى يعانى منها أفراد العائلة. قامت الطبيبة المختصة بأخذ صفحتين من البيانات ووضعتها فى أحد الأدراج، فراودنى حلم بأن كل الصفحات حبيسة الأدراج ثمة علاقة تربطها بعضها البعض فى إطار كبير من البشر".

وبدأ حلم رولس يتحقق بعد مرور خمس سنوات عندما أقام مع شركائه يفتاح كوهين وإيلان كوهين شركة فاميليون، وتعاونا مع شركة ستارت آب، التى تستخدم أساليب رياضية معقدة من أجل تطبيق المطابقة أو التنسيق الجينى بين الشجرات العائلية. يوضح رولس أنهم يقومون بتحليل شجرات الأنساب بشكل يشبه تحليل الـ"دى إن إيه" فى البحوث الجينية. يقول رولس: "عقدنا مقارنة بين المتواليات الجينية وبين الصورة أو الشكل الذى تتألف منه شجرات الأنساب التى هى أيضاً متميزة وخاصة بكل إنسان وبكل أسرة، فرأينا أنه من الممكن عقد مواءمة بين شجرات الأنساب وربطها بشيء ما أكبر بكثير".

يقول رولس: "طوال كل هذا الطريق كان واضحاً بالنسبة لنا إن هذه المنظومة تتلاءم مع احتياجات الشعب اليهودي، وإذا ما قمنا بذلك بالتوازى فى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى السابق والأرجنتين وفرنسا ستتمكن من بناء مستودع معلوماتى سيحدد القاسم المشترك بين الأشخاص فى عصر العولمة بشكل يتخطى ويتجاوز الحدود والخلافات الأيديولوجية".

من أجل ذلك فتح رولس وشركاؤه أيضاً برامج تسمح بمواءمة بين اللغات المختلفة والأشكال المتنوعة التى يتم بها هجاء الأسماء اليهودية.

إن هذا البرنامج جعل العاملين فى شركة فاميليون يعتقدون أنه يكفى فقط أن يقوم نحو ٢٪ من اليهود فى العالم الذين يقدر عددهم اليوم بنحو ١٥ مليون شخص فى جميع أنحاء العالم بتغذية الحاسب بشجرة العائلة الخاصة بهم حتى تشمل المعلومات التى سيقولونها تقريباً كل الشعب اليهودي. إنهم لا يزالون فى طريقهم نحو تحقيق المستهدف وهو ٣٠٠ ألف شجرة عائلية، حيث يظهر اليوم على الموقع نحو ٧٠ ألف شجرة عائلية، جزء كبير منها لتلاميذ فى مراحل تعليمية بإسرائيل ممن يستخدمون موقع شركة فاميليون.

ومن أجل زيادة نطاق المشتركين فى هذه البرامج تعاونت فاميليون مؤخراً مع عدد من المؤسسات العامة والتجارية. فعلى موقع مجموعة هاآرتس باللغة الإنجليزية على شبكة الإنترنت يوجد رابط خاص بشركة فاميليون حتى تصل إلى قطاعات عريضة من اليهود فى الولايات المتحدة. كما ستبدأ الشركة نشاطاً مماثلاً فى الفترة المقبلة مع شبكة مواقع Jewish.ru التى تنتمى إلى اتحاد الجاليات اليهودية فى روسيا (FEOR). فضلاً عن ذلك، ثمة تعاون مشترك مع بيت الشتات ومركز تكنولوجيا التعليم لكى يقدم لمستخدمى الموقع مواداً عن خلفية التاريخ اليهودي، الأمر الذى سيسمح لهم بإثراء الشجرات العائلية والحصول على إيضاحات حول الأسماء والأماكن.

السؤال الآن ليس فقط هل هذه التكنولوجيا ستوفر حقاً ما يأملونه منها..؟ بل هل الناس بالفعل يريدون كشف العلاقة التى تربطهم بالآخرين..؟ وهل هناك شخص من جماعة جور يرغب فى أن يكتشف إن لديه ابن عمومة غيَّر مذهبه وتحول للكاثوليكية، وأن الجميع يمكن أن يرى ذلك عبر شبكة الإنترنت..؟ الأمر الذى من شأنه أن يقضى على مسألة التزاوج فى القطاع الحريدي. وهل شباب أمريكيون ممن لا يهتمون بأصولهم اليهودية سيجدون فجأة ما يثير اهتمامهم فى الهروب وراء أصولهم فى أوروبا الشرقية..؟.

يقول مسئول كبير فى الوكالة اليهودية لموقع فاميليون: "مما لا شك فيه أن الأمر متميز للغاية، ولكننى لست واثقاً من أن هناك من لن يهتم بالتعرف على هويته اليهودية إذا تسنى له ذلك. فضلاً عن ذلك، فإن هناك أسئلة كثيرة حول حق الخصوصية. وإننا سنسعد للغاية للقيام بذلك واستخدامه فى الوكالة، ولكن ذلك يحتاج قبل كل شيء أن يُدرس من الناحية القانونية". ومن غير الواضح فى هذه المرحلة ما إذا كان التشريع فى هذا الموضوع بشكل عام قد أدلى بدلوه حول مسألة هل يمكن للإنسان أن ينشر تفاصيل خاصة بأسرته بدون موافقتهم أم لا"؟

اعتداء وحشى على منظمات المعاقين

بقلم: كوبى كوهين
المصدر: www.scoop.co.il
٢٠٠٨/٤/١٤

تقدمت مؤخرا منظمة النهوض بالمعاقين بشكوى إلى لجنة الرفاه والعمل والصحة ووزير الرفاه وأعربت عن تذمرها من أن المناقشات الدائرة حول تشغيل المعاقين إعاقة كلية (منذ الولادة أو نتيجة مرض)، بين وزارة الرفاه ومؤسسة التأمين الوطني، ووزارة المالية وإحدى منظمات المعاقين (التى تم انتقاؤها بعناية)، تم عقدها مرة أخرى بانعدام شفافية وبمقاطعة كاملة للمنظمات الرافضة للتنازلات الماسة بحقوق المعاقين.

لقد تعرض العديد من المعاقين ومنظماتهم، التى تعارض المساس بمشروع لتعديل قانون بشأن تشغيل المعاقين، للتهميش والاستهانة، ورأيهم لم يُسمَّع لعدم اشتراكهم فى الحوار. كما تحاول الحكومة التوصل إلى تفاهمات مع جهة من المعاقين تتعاون معها، ومن هنا فإن أى تصرف ضار من منظمة نفعية سيؤدى فى النهاية إلى تنازلات مؤلمة على حساب مجموعات معاقين أخرى وكثيرة سيلحق بها ضرر. وبالطبع ليس من مصلحة الحكومة أن تتيح الفرصة الملائمة لإجمالى منظمات المعاقين للتعبير عن رأيهم.

ناهيك عن أنه أثناء الجلسات التى عقدتها لجنة الرفاه، كُمِّمت الأفواه ولم يتم فقط استبعاد منظمات المعاقين، وإنما تم أيضاً تهميش تواجد المنظمة (الموالية للحكومة)عن بروتوكولات الجلسات. وقد تمتعت جهات حكومية بإلقاء الخطب، فى حين أن المنظمة الموالية ومنظمة أخرى تمت دعوتها مُنِّعا من إلقاء كلمة.

وقد نظمت منظمات المعاقين عام ٢٠٠٢ أكبر مظاهرة للمعاقين، تلك التى طرحت فيها مشاكل المعاقين كلياً (سواء منذ الولادة أو نتيجة مرض)، والتى أدت فى نهايتها إلى أن يوصى رئيس الوزراء فى ذلك الوقت آريئيل شارون بتشكيل لجنة عامة تبحث وتوصى بطرق دمج المعاقين فى المجتمع الإسرائيلى. وقد خضعت اللجنة التى بحثت الأمر، وهى "لجنة لارون"، لضغط وزارة المالية، فأوصت فى ختام أعمالها بمزيد من الاعتداءات على حقوق المعاقين كلياً). وقد أصدرت جمعية واحدة ووحيدة للمعاقين، تم اختيارها بحرص من قبل الحكومة - جمعية دعم نضال المعاقين - التوصيات والاتفاقيات التى وردت فى تقرير اللجنة، والتى نمت عن انعدام الشفافية والمشاورات الشاملة وواسعة النطاق لإجمالى منظمات المعاقين.

وفى عام ٢٠٠٥، وأثناء نشر التوصيات، اشتعل غضب المعاقين، الذين أعرب الكثير منهم عن تذمرهم من الاتفاقية التى صدرت، وكذلك على انعدام شفافية اللجنة. وقد أدى الوضع إلى مصادمات. ونشأ فى النهاية خلاف بين المؤيدين والمعارضين للتوصيات.

وقد نظم المعارضون مظاهرة احتجاجية أدت إلى وقف تنفيذ التوصيات. وفى عام ٢٠٠٧ وُضع أمام المحكمة العليا التماس قدمته جمعية "بيت هاجلجاليم"، وبها دعوة للاهتمام بالفصل الخاص بتشغيل المعاقين فى توصيات التقرير، بعدها اختارت الحكومة طرح مشروع لتعديل قانون التأمين الوطنى (قانون تشجيع التشغيل).

وقد وضعت منظمة النهوض بالمعاقين، التى تتزعم معارضة التوصيات تحفظاتها على تعديل القانون أمام كل الجهات. وبعد التحفظات التى طُرِّحت، وبعد نقاش آخر دار فى اللجنة المالية، دعت لجنة الرفاه كافة الجهات لإدخال بعض التعديلات. وبالفعل، تمضى مسيرة التشريع الذى يتعلق بتعديل القانون وصيغته الماسة بحقوق المعاقين، وذلك رغم استياء الكثيرين.

ليس المقصود هنا مجرد نزوة انتابت منظمة النهوض بالمعاقين، ولا صراع عنيف بين منظمات المعاقين. فالمنظمة، مثل العديد من المنظمات الأخرى، تسعى من أجل حل مشكلة تشغيل المعاقين، إلا أنها لا تستطيع قبول تنازلات تؤدى إلى اعتداء غير مقبول وصعب على جمهور المعاقين. ولا تستطيع المنظمة الموافقة على أمر يمس بالحقوق، بموافقة مجموعة واحدة من المعاقين، على حساب إجمالى المعاقين.

وقد درست اللجنة المالية توصيات التقرير أثناء نقاش دار حوله فى إطار "يوم المعاق العالمى" ونشرت يوم ١١/ ١٢/ ٢٠٠٧ موجزا للمناقشات، وفيه اعترف رئيس اللجنة، عضو الكنيست ستس مسزنيكوف، بأنه رغم الوضع السيئ لذوى الاحتياجات الخاصة، فإنهم يعانون أيضاً من التضييق فى الحصول على عمل".

وقد بحثت لجنة تقصى الحقائق فى الاتحاد الجديد لنقابات العمال برئاسة المحامى زيلونى وبمشاركة أمين عام الاتحاد، توصيات التشغيل وأشارت إلى مجموعة من الاعتداءات القاسية. ويحذر مدير عام مؤسسة التأمين الوطنى السابق، د. يجآل بن شالوم، فى خطاب بعث به إلى رئيس الدولة، من

اشتمال التوصيات على مساس بالحقوق.
وأقر مدير عام وزارة الرفاه خلال المناقشات فى لجنة الرفاه بوجود إشكال فى مشروع القانون، كما فعل مثله أيضا مدير شعبة التطوير فى وزارة الرفاه د. شلومو بن إليشر. مندوبو مؤسسة التأمين الوطني، ومنهم السيدة عيريت فيلدمان، مدير شعبة المعاشات، اعترفوا أيضا بوجود صعوبات ومشاكل فى نص القانون.
وفى المناقشات الأخيرة فى اللجنة، اعترف ممثلو المنظمة المعنية بأنهم يتراجعون عن تأييدهم لمشروع القانون بنصه الحالى ودعوا بأنفسهم لنص معدل وللإصلاحات.
* إنها سُنة الحياة:
تحاول الحكومة - بدعم جمعية المعاقين تلك، التى وافقت فى السابق على تنازلات - التوصل إلى اتفاقيات، وتفرض على وزارة الرفاه سياسة تجاهل شكاوى المنظمات الأخرى فى هذا الشأن. وتدعو منظمة النهوض بحقوق المعاقين كل الجهات لإعادة نشاطها إلى الأطر المقبولة، والسماح لإجمالى منظمات المعاقين ذات الصلة، بما ذلك المنظمات المعارضة، بإبداء رأيها فى الحوار.

الشباب فى إسرائيل ٢٠٠٧: صورة مقلقة

معاريف ١٥/ ٤/ ٢٠٠٨
بقلم: هيئة تحرير الصحيفة

يكشف تقرير صادر عن جمعية "عيلم" (المعنية بمساعدة الشباب فى إسرائيل) النقاب عن صورة بائسة بشأن وضع الشباب فى إسرائيل: ففى عام ٢٠٠٧ طرأت زيادة بنسبة ١٠٪ على عدد الفتيات المشردات وبنسبة نحو ٥٪ على عدد الشباب المشردين. والقضايا الرئيسية التى تطرق إليها أعضاء الجمعية هى الاستخدام المفرط للكحول والمخدرات، السلوك العنيف والتسرب من التعليم.
تجدر الإشارة إلى أن الجمعية تنفذ للعام الخامس برنامج "راية أنوار الأمل" الخيري، الذى يتم خلاله إرسال رسالة SMS مقابل ١٠ شيكل تجمعها الجمعية ويضاء فى المقابل مصباح واحد من بين ٦٠٠ ألف مصباح موضوع فوق برج عزريئيلي.
تطرقت هذه البيانات إلى عدة مجالات تتعلق بالشباب الذين يتعرضون لضائقة. وفى عام ٢٠٠٧ اتضح أن نحو ٣٢ ألف شاب مشردون بسبب تسربهم من أطر مختلفة. على خلفية هذه البيانات، يتضح هذا العام النقص فى الحلول المناسبة للشباب المغترب، غير القادر على الأداء فى إطار عادى ولا تمثل المدرسة بديلاً له.
وقد سُجِّل انخفاض فى أعمار الشباب المشرد، حيث يتضح أن نحو ٣٧٪ من إجمالى الشباب المشرد الذى يتلقى الرعاية من جمعية "عيلم" لم يتجاوز سن السادسة عشرة. ويشير التقرير إلى زيادة بنسبة ٧٪ فى عدد الشباب الذين لم يتجاوزوا سن الرابعة عشرة وتم رصدهم فى الشوارع ويتلقون الرعاية فى إطار البرامج التى تنفذها الجمعية. كما أن ما يقرب من ١٠٪ من الشباب المشرد تتراوح أعمارهم بين ١٠ - ١٤ سنة.
وقال تسيون جباي، مدير عام جمعية "عيلم": "نحن نحاول رصد الشباب والشابات فى أسرع وقت والحيلولة دون تدهور حالتهم. نحن نرصدهم فى الشوارع ونحاول انتشالهم منها وتوجيههم للأماكن التى تقدم لهم المساعدة".
أحد أسباب التشرد هو التعرض لظواهر مثل تناول الكحول والمخدرات. وحسب ما ورد فى التقرير، فإن نحو ٧٠٪ من البنين والبنات الذين يعيشون فى الشوارع ينزلقون سريعاً لعالم إدمان الكحول والمخدرات، مقابل نحو ٣٠٪ بين إجمالى الشباب.
ويقول جباي: "الاستخفاف بظاهرة تناول الشباب للكحول تتحمل مسئوليته أيضاً الجهات التشريعية، وجهات فرض القانون وكذلك الآباء. لقد أصبحنا فى وضع تقل فيه تكلفة زجاجة الفودكا عن السجائر، ويستبدل الشباب زجاجة المياه المعدنية بزجاجة الفودكا وريد بول ويذهبون إلى المدرسة".
يوضح التقرير ارتفاعاً أيضاً فى عدد الشابات اللاتى يُقِّمن فى الشوارع. وجاء فى التقرير أن "الرجال يسيطرون عليهن ويضطرون لبيع أنفسهن من أجل البقاء، بحيث أنهن فى المساء لا يقبعن فى الشوارع وإنما يتخذن مأوى مؤقت مقابل الخدمات الجنسية. ويتم استغلال نحو ٩٩٪ من الفتيات المشردات جنسياً يومياً".
تجدر الإشارة إلى أن ٤٥٪ من المرضى فى مركز الشباب المهاجر التابع لجمعية "عيلم" فى عام ٢٠٠٧ كانوا من النساء، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة ١٠٪ مقابل عام ٢٠٠٦.

وعلى خلفية البيانات السيئة يستعدون فى الجمعية لتوفير الرعاية للضحايا، حيث قاموا بتأسيس شقة مؤقتة للفتيات اللاتى أقلعن عن الإدمان وبدأوا برنامج تأهيلي، وفضلاً عن ذلك تم إقامة ملجأ، هو الأول من نوعه فى إسرائيل، لحماية الفتيات المشردات خلال الليل.
كما يظهر من التقرير تفاقم وضع الشباب المهاجر لإسرائيل من الولايات المتحدة. وجاء فى التقرير أن "نحو ٤٠٪ من عموم الشباب المغترب، والمتسرب من التعليم، وكذلك الذى على وشك الشعور بالاغتراب فى إسرائيل، هم من الشباب، أى ما يعادل ٤ أمثال نسبتهم بين فئة الشباب".
بالتوازى مع نشر التقرير السنوي، تجمع الجمعية تبرعات فى إطار مشروع "راية أنوار الأمل". وقد تمت دعوة الجمهور العريض للتبرع من أجل الشباب المعرض للخطر عن طريق إرسال رسالة SMS. وكل رسالة SMS تمثل تبرعاً بقيمة ١٠ شيكل وسيتم إيقاد مصباح على برج عزريئيلي. وقد قرروا بالجمعية جمع التبرعات حتى يوم الاستقلال الستين لإسرائيل، حينها سيصل عدد المصابيح إلى ٦٠٠ ألف مصباح على شكل علم ضخم لإسرائيل، احتفالاً بعيد الاستقلال الستين.

وجهنا الجميل

بقلم: ياعيل باز ميلاميد
معاريف ١٧/ ٤/ ٢٠٠٨

مرتان فى السنة، فى الفصح وفى رأس السنة، يظهر الوجه الجميل للمجتمع الإسرائيلي. آلاف الإسرائيليين، إن لم يكن عشرات الآلاف، يشاركون فى مساعدة ربع الجمهور الذى يعيش تحت خط الفقر ولا يمكنه أن يسمح لنفسه بعقد طاولة الفصح أو الاحتفال برأس السنة كما ينبغي.. فى مجموعة الضعاف هذه يوجد أكثر من ٨٠٠ ألف طفل، ذلك أن الكثير من المنتمين إليها هم عائلات كثيرة الأولاد.
المعونة المتبادلة، تلك التى تتجسد فى نشاط جمعيات الإغاثة والدعم، والتى تتغذى جميعها بتبرعات الجمهور، ليست شيئا جديدا. وبالتأكيد ليست جديدة أيضاً تلك التقاليد اليهودية، التى تحث على أن المسئولية الاجتماعية ومساعدة المحتاجين هما شمعة تضاء لديها منذ الأزل. الجديد هو الفوارق الاجتماعية الآخذة فى الاتساع فى المجتمع الإسرائيلي. ولهذا، فقد نشأ الانطباع، الذى هو صحيح فى قسم منه، فى أنه ذات مرة كان هناك قدر أقل من الفقراء، وذات مرة كان أيضاً هناك قدر أقل بكثير من الأغنياء، ليس مثلما هو الحال اليوم.
الجمعيات الأهلية التى مهمتها مساعدة من يجد صعوبة فى مساعدة نفسه أو عائلته، هى أحد الجوانب الجميلة لليهودية. فهذه الرحمة، والرغبة فى عدم إدارة الرأس والقلب حين يكون فى الجوار أناس يحتاجون للمساعدة، يفترض أن تكون ظاهرة تدفئ القلب، وتكون شهادة على أن مجتمعنا لا يزال محافظاً على القيم اليهودية بشأن المسئولية المتبادلة.
نقطة المخرج، التى لن تتغير فى الزمن القريب، هى أن الدولة ربما تحرص على رفاه كل سكانها الفقراء، وإن كانت البطانية قصيرة والجسد طويل جدا. لا ريب أننا كنا نرغب فى أن نرى سلم أولويات مختلف، يكون فيه المزيد من المال لسياسة الرفاه لمساعدة الضعاف. ولكن طالما بقيت ميزانية الدفاع تبتلع مبالغ طائلة، فإن التعليم يوجد فى المؤخرة، وجهاز الصحة يكاد ينهار ومعه أجهزة أخرى غيرها، وميزانية الرفاه ستبقى أبدا محصورة ولن توفر مطالب لكل المحتاجين. ناهيك عن أن فى المجتمع الإسرائيلى قطاعان، الأصوليين والعرب، العائلات فيهما تكون كبيرة وكلما ارتفع عدد الأولاد قلت إمكانيات العائلة لإعالة الجميع كما ينبغي. وعليه، فلا يوجد حل، إلا أن يتجند الجمهور للمساعدة، كل حسب جيبه وكل حسب قلبه.
وفضلا عن فكرة المساعدة التى تقوم بها الجمعيات الأهلية والأفراد، فإن هذه العمليات تساهم فى رفع درجة الوعى بالفقر، بالجوع، بأزمة الشبيبة عديمة المنزل، بالشيوخ المنعزلين الذين يعيشون فى ظروف مخجلة...الخ.
وحتى لو كنا نفعل ذلك مرتين فى السنة (فى عيد الفصح ورأس السنة) بمنطق تنظيف ضمائرنا، كما يدعى البعض، فليكن.. طالما أننا مقابل هذا الشر الذى نفعله سنساعد الآخرين.

علاقة الجنرالات وأرباب الصناعة بالتعليم

بقلم: ستيف فيرتهايمر
هاآرتس ٢١/٤/٢٠٠٨

سيناضل المدير العام لديوان رئيس الحكومة، رعنان دينور، من أجل زيادة نفقات "التربية والتعليم" و"الأمن".. أؤيد من أعماق قلبي تعزيز التربية والتعليم، وكذلك فكرة إقامة مجلس قومي، مثل النموذج الأيرلندي، يحدد أهداف دولة إسرائيل التربوية والتعليمية للجيل القادم. ولكن يجب على وزير المالية، روني بار- أون، الذى أقدره، أن يدرك أن جهات مختلفة فى الجهاز الاقتصادى يجب أن تشارك فى التفكير فى شكل تقسيم الموارد فى الدولة. فيُحسِّن مثلاً أن يشارك أرباب الصناعة فى كيفية تقسيمه أيضاً.

ولكن قبل لحظة من وصول الخصومة بين ديوان رئيس الحكومة ووزارة المالية إلى نقطة الغليان، أقترح أن نقف ونسأل: من أجل ماذا بالضبط نريد زيادة النفقات، وإذا كنا هنا بصدد الحديث عن نفقة التربية والتعليم.. فما هى الخطة..؟ من الذى يرأسها وما قدرته على تطبيقها..؟ لا نحتاج إلى خبرة كبيرة فى مجال التربية والتعليم لنعلم إن التربية والتعليم فى البلاد تتم بلا توجيه مركزى وبلا محاولة إحراز أهداف حُددت مسبقاً.

تخيلوا أنكم اكتشفتم أن أسلحة الجيش الإسرائيلية المختلفة لا يتصل بعضها ببعض.. إن هذا هو ما يحدث فى جهاز التربية والتعليم: فهناك لجان مصلحية، وتيارات لا صلة بينها، ومديرو مدارس يئسوا من أن يعيرهم مئات من المفتشين والموظفين الانتباه. وآنذاك يجتمع جميع الحكماء ويبحثون مسألة كيف نزيد وحدة الجمهور بخطة جوهرية وقيم مشتركة..؟!.

ليس هذا هو السؤال المهم. يجب على جهاز التربية والتعليم أن يفحص كيف يستطيع مساعدة كل ولد - بدوي، أو حريدي، أو أشكنازي، أو سفاردي، أو إثيوبي، أو علماني، أو متدين - ليستطيع أن يعيش عند نضجه حياة كريمة. هذا هو دور جهاز التربية والتعليم الذى يجب أن يلتزم به، وأن يلتزم كذلك بالتحقيق المهني: التخطيط المسبق، فحص الاحتياجات، وتطبيق الأهداف.

إننى اتهم وزيرة التربية والتعليم الحالية بعدم الفعل، لكننى لا أعتقد أن الوزيرة التى سبقتها كانت أفضل منها، كما أننى لست ساذجاً جداً لاعتقد أن تبديل الرأس السياسى سيحل مشكلة عجز جهاز التربية والتعليم.

الحل هو فى إقامة جهاز تربية وتعليم، تشترك أيضاً فيه جهات من خارج وزارة التربية والتعليم، مثل وزارة الدفاع، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة السياحة وجهات مدنية من خارج الحياة السياسية.

المسألتان التربويتان الكبرتان اللتان يجب أن تواجها جهاز التربية والتعليم هذا هما: مصلحة الدولة ومصلحة الولد. وإذا لم ينجح الجهاز القائم فى تقديم حلول تصب فى مصلحة الأولاد، وإذا لم يلب الاحتياجات الوطنية والاجتماعية، فلا يجب تركه يواصل عمله.

إن التعليم المهنى (الفني) الذى دأبت وزارة التربية والتعليم على القضاء عليه، يجب أن يكون جزءاً من جملة الإجابات. لقد تلقيت فى المدة الأخيرة التقرير المرحلى لقسم البحث فى الكنيست فى موضوع التعليم المهني، يظهر فيه استعراض لوضع التعليم المهنى فى دول مختلفة. ففى الوقت الذى يجتثون فيه عندنا القاعدة الإنتاجية والتصديرية للدولة ويحتقرون من يختار حياة العمل لا الدراسة لذاتها، يحظى التعليم المهنى فى دول العالم المتقدمة بتشجيع ملحوظ. والنتيجة أن ٧٢٪ من الطلاب فى سنغافورة يتوجهون إلى مسارات التعليم المهني، وفى سويسرا ٦٩٪، وفى النرويج ٥٥٪، وفى فنلندا ٣٩٪، وفى هولندا ٦٩٪، وفى ألمانيا ٦٠٪، وفى كوريا الجنوبية ٣٠٪ وغيرها.

فى إسرائيل، قبل ٣٠ سنة، كان التعليم المهنى هو المسيطر على نصف التربية والتعليم.. واليوم لم يعد موجود.

إذا لم نتناول فى السنة الستين لقيام الدولة قضايا العمل والإنتاج بجدية، فإن المشكلات التى سنواجهها قريبا ستكون على الصعيد الوجودي.

◆ ترجمات عبرية ◆

٦

حوارات

حوار مع "يوناتان باسي" رئيس إدارة فك الارتباط سابقاً:

"حان الوقت لقليل من الرحمة"

هاتسوفيه ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٨
أجرى الحوار: هدار رافيد

بعد عامين ونصف العام من فك الارتباط، وبعد أسابيع معدودة من فرض المقاطعة على الكتاب الديني الذي قام بتحريره وإعادة نشره، يرد يوناتان باسي، رئيس إدارة فك الارتباط سابقاً، على منتقديه قائلاً: "كان واضحاً لي أن اسمي من شأنه أن يثير التذمر. ولكنني لم أعمل حساباً لنفاق وسطحية من يطالبون بمقاطعة كتاب ديني لمجرد أنني قمت بتحريره". وعن فترة فك الارتباط يقول: "كنت الرجل المناسب في المكان المناسب، وحتى من تم إخلاؤهم من جوش قطيف يعترفون بذلك". ويوجز كلامه قائلاً: "إذا ظللنا أخوة، كل شيء سيكون على ما يرام".

في العامين الماضيين، منذ فترة فك الارتباط العصيبة التي أحدثت هزة في المجتمع الديني وحتى الآن، يحاول باسي العودة مرة أخرى للحياة كشخص مغمور (يقصد أنه يريد فتح صفحة جديدة من حياته). وقد نجح في تحقيق ذلك في معظم الأوقات، ولكنه مؤخراً وجد نفسه مجدداً في دائرة صراع شرسة، والسبب هذه المرة هو صدور كتاب قام بتحريره "عن الرحمة والرعاية الإلهية"، وهو كتاب كتبه الحاخام الأكبر "شموئيل دافيد لوتساتو"، كبير حاخامي إيطاليا في القرن الـ١٩. ويتزعم الصراع ضد باسي الصحيفة الدينية "بشيفع" بالاشتراك مع ممثلين آخرين من اليمين، والذين دعوا بشكل صريح لمقاطعة كل شيء له صلة بباسي، حتى لو كان كتاباً دينياً. وعلى حد قولهم، فإن الشخص الذي كان شريكاً مباشراً في خطة فك الارتباط وكان من أبرز قادتها، يجب أن يقاطع ويدينه الجمهور لأبد الآبدين. وقد عبرت الدكتور دبورا أوشفيزاي عن ذلك بكلمات بسيطة في صحيفة "ماقور ريشون": "لا حدود لهزلية باسي، الذي أورد في الكتاب الذي حرره وأعاد نشره كلمة الرحمة..!! الدور الذي قمت به أثناء فك الارتباط يا سيد باسي، هو نقيض الرحمة "القسوة"... لقد كان أهم شيء بالنسبة لك هو النجاح في طرد اليهود من أرضهم".

من جانبه، يتحدث باسي بهدوء، ويأبى أن ينفعل حتى عند الأسئلة الصعبة، يزين كلماته بشكل شبه دائم بفقرات توراتية، ويترك انطباعاً يؤكد أنه شخص تعرض للكثير من الهجوم والإهانات ولكن ذلك لا يؤثر فيه. المرة الوحيدة التي تعكر فيها صفو مزاجه كانت عندما أشار إلى الحاسب بينما كانت علامات التوتر واضحة على وجهه، وأمسك فنجان شاي ساخن، وقال: "لقد تلقيت بالفعل خطابين من أشخاص زعموا أنني لا أستطيع استخدام كلمة رحمة، وأن هذا نفاق شديد. عموماً، أحد الأمور الهامة هي أن النقاد لا يتناولون مضمون الكتاب، وإنما يتناولون شخص المحرر. ياله من أمر عبثي. من الواضح أن حاجيت روتنبرج (الصحفية في جريدة "بشيفع" التي أثارت حملة المعارضة ضده) التي كتبت تلك الكلمات، لم تقرأ الكتاب، بل حتى لم تر كيف يبدو غلاف الكتاب. وإنني أسأل، ما الذي جناه شموئيل دافيد لوتساتو..؟ لا أعرف لماذا يجب معاقبة لوتساتو لأنني قمت بتحرير هذا الكتاب. أعتقد أنه لا جدال حول أن العمل الذي قامت به إدارة فك الارتباط اتسم بالرحمة، حيث كان الهدف هو التخفيف من الانكسار الشديد الذي أصاب هؤلاء الأشخاص. ولذلك، طلب جزء كبير منهم نسخة من الكتاب. بعضهم أيضاً قرأوه

وأعطوا لى ملاحظات موضوعية، وأعربوا لى عن احترامهم الشديد لى وأعطونى انتباههم، ويسعدنى أن هؤلاء تحديداً تلقوا الكتاب بترحاب".

***يزعمون أنك استخدمت كلمة "رحمة" كمحاولة ساخرة لتعويض وترضية المستعمرين.**

- ينفجر باسى ضاحكاً ويقول: "ماذا دهاكم. لقد بدأت العمل فى الكتاب منذ عدة سنوات، بل وكنت على اتصال بدار نشر عام آحاد. ولكننى توقفت عن العمل بسبب فك الارتباط لقرابة عام أو عام ونصف العام. لقد تعلمت أن الإنسان يفكر والرب يفعل ما يشاء، وهكذا لم أنته من هذا العمل سوى الآن. وليس لذلك أية علاقة بمن تم إخلاؤهم من جوش قطيف... هذه فكرة أخرى من بنات أفكاري".

*** كان بمقدورك أن تتوقع أن كتاباً يحمل اسمك من شأنه إثارة ضجة ومشاعر مختلفة وذكريات منذ فترة فك الارتباط.**

- "ليس بالضرورة. كان واضحاً لى أن الادعاء الرئيسى الذى يسوقه أعدائى سيكون شيئاً على غرار: كيف يتحدث عن الرحمة بعد ما فعله فى جوش قطيف. كان واضحاً لى أيضاً أن اسمى قد يثير تذمراً، ولكنه لن يصل إلى حد المقاطعة. هذا تصرف مبالغ فيه. أعتقد أنه حرى بهم أن يسمعوا ما قيل ثم ينتقدون الكتاب. سوف أتقبل أى نقد موضوعى بشأن الكتاب وسأعتبره نقداً مشروعاً، ولكن كل من يتحدث عن الكتاب دون قراءته أعتقد أنه مخطئ. عموماً، أعتقد أننا نعيش فى عالم به الكثير من النظرات السطحية، وفيض غزير من وسائل الإعلام والمعلومات، والناس يميلون إلى تناول الأمور بسطحية ولا يتطرقون إلى جوهر ولب الموضوع. وهذا يؤسفنى بشدة. أعتقد أن من يحب الكراهية لمجرد الكراهية دائماً ما يجد سبباً لكراهيته، ولكن يسعدنى أن معظم الناس أدركوا بالفعل المعنى الحقيقى لدورى إبان فك الارتباط، ولذا هدأت موجة الكراهية ضدي. إلا أن البعض لازال يكرهني".

*** ماذا بخصوص الإعلان الذى نشر للكتاب وجاء فيه أن الشعب الأبدى لا يخاف الطريق الطويلة، أحقاً..؟ نحن بصدد استفزاز صارخ... أنت لا تستطيع إنكار ذلك.**

- "لست رجل دعاية ولم يكن والدى كذلك. لم اهتم بالدعاية أو الاستفزاز قط. لقد أصدرت كتاباً فى غاية الجدية، وله أيضاً تداعيات على ما يحدث هنا والآن، وهذا الكتاب ليس موضة قديمة، وإنما كتاب يتناول إسرائيل ٢٠٠٨. تم تأليف هذا الكتاب قبل ١٥٩ عاماً، ونشر للمرة الأولى فى إسرائيل فى نهاية الأربعينيات ثم اختفى من منافذ البيع منذ ذلك الحين، فاعتقدت أن هناك حاجة لإعادة نشره. هذا هو الأمر برمته. لم تكن لدى أية نية فى أى استفزاز، وإنما أردت المشاركة فى الحوار العام الإسرائيلي".

**** عملنا بحساسية ونزاهة:**

نظرية الحاخام شموئيل دافيد لوتساتو، التى أثرت على عظماء المفكرين اليهود بدءاً من الحاخام كوك وانتهاءً بالبروفيسور ليبوفيتش، تزعم أن التوراة ترتكز على قاعدتين: الرحمة والعناية الإلهية. ويعتبر باسى وجهة النظر هذه ركيزة هامة لإسرائيل التى تحتفل بعامها الستين. "إننا نبتعد عن المنفى، ولذا يجب أن نسأل أنفسنا هل كان المنفى عقاباً أم تعليماً أيضاً باعتباره حدثاً نستطيع التعلم منه. سوف أذهب بعيداً إلى نيتشه[1]، رغم أنه كان مبالغاً بشدة، حيث قال إن اليهود ابتكروا الأخلاق للحفاظ عليها، بينما لم يكن لديهم أرض أو جيش أو قوة. لذا، فى إسرائيل يجب علينا أن نسأل هل هناك خوف أن نتحول إلى شعب ككل الشعوب له مطالب أخلاقية مستحقة كدأب غيرنا من الشعوب. هذا سؤال هام يجب أن يطرح فى عصرنا هذا أكثر من أى وقت مضى".

*** ولكن ادعاء اليمين هو أنك وإدارة فك الارتباط التى كانت ترأسها، تصرفتم تماماً بعكس الرحمة والحساسية.**

- "فوراً سأجيب عن ذلك وأثبت لك إلى أى مدى عملنا بحساسية ونزاهة، ولكن فى البداية أود أن أؤكد أننا نرى فى إسرائيل اليوم ظواهر تثير الدهشة، وتطرح السؤال: هل نحن لازلنا مسالمين ورحماء وخيرين مثلما كنا من قبل. إننا نرى هذا تحديداً فى العلاقات بين المرء وصديقه، على سبيل المثال، بين الطفلين اللذين سرقا سائق سيارة أجرة أو يسرقون العجائز. المنفى له معنى هام فى هذه الجزئية التعليمية، ونحن نبتعد عنه. يجب علينا كدولة أن نحاول النضال من أجل صورتنا الأخلاقية، وهذا ما فعلته عن طريق إعادة نشر كتاب صدر فى موقف تاريخى آخر منذ ١٦٠ عاماً، ولكن الهدفين الرئيسيين للفرائض الـ ٦١٣ الواردة فى الكتاب والتى يعتبرها المؤلف ذات أهمية كبرى هما الرحمة والعناية الإلهية. اعتقدت أنه بعرض هذا الموضوع سيطرح موضوع الرحمة مرة أخرى على جدول الأعمال، ويتحدثون عنه مرة أخرى. هذا أمر مهم جداً بالنسبة لي".

من الواضح لباسى أن أشكول نيفو ورام أورن وغيرهم من الأدباء اللامعين فى قائمة المشاهير، ليس لديهم أى داع للقلق. "الواضح لى أن هذا لن يكون كتاباً مشهوراً، نظراً لأنه مكتوب أيضاً بعبرية القرن التاسع عشر، ومن لا يهتم بالفكر الإسرائيلي، ليس من السهل بالنسبة له التعامل مع تلك المادة. صحيح أن هذا الكتاب موجه إلى جمهور معين، ولكن تم تحقيقه بطريقة مريحة ستجذب القراء لمواصلة

قراءة الكتاب".

**** "الكثير لم يقال بعد":**

ولد يوناتان باسى فى عام ١٩٤٨ فى كيبوتس ساديه إلياهو، ويحتفل هذا العام بعيد ميلاده الستين شأنه شأن الدولة. متزوج وأب لستة أطفال ولديه تسعة أحفاد. خدم بالجيش فى الوحدات القتالية ووصل إلى رتبة عقيد(احتياط). تولى إدارة المشروعات فى كيبوتسات بيت شان، وعمل كمدير عام لوزارة الزراعة فى حكومتى رابين وبيريس. والمعروف أن باسى عمل خلال فترة فك الارتباط كرئيس لإدارة فك الارتباط المثيرة للجدل. وفى يوليو ٢٠٠٧ قرر باسى وقرينته مغادرة كيبوتس ساديه إلياهو لمدة عامين، وهو المكان الذى أقاما فيه حتى ذلك الحين. وفى الخطاب الذى أرسله لسكرتير عام الكيبوتس، ميئير ليبوفيتش، اعترف الزوجان بأن "القرار صعب كانشقاق البحر الأحمر لدى خروج بنى إسرائيل من مصر. وبررا قرارهما بأن أقلية كبيرة نسبياً من الجمهور استمرت فى التعبير عن استيائها منهما".

*** هل يمكن التعرف على يوناتان باسى عن طريق هذا الكتاب..؟**

- "بالطبع... هذه هى جذورى التى تربيت عليها وسرت على دربها. ولنأخذ يهودية إيطاليا كمثال. هذه يهودية رائعة حافلة بالنور والجمال. كان عدد اليهود فى إيطاليا قليلاً جداً، إجمالاً ٣٠ ألف يهودي، وقد تكوَّن هناك خليط من اليهودية يجمع بين الشرق والغرب والشمال والجنوب. وكثيراً ما اتهموهم بأنهم إصلاحيون، ولكنهم كانوا بحق يمثلون اليهود المعاصرين الأوائل. بالمناسبة، حتى اليوم لا يوجد إصلاحيون فى إيطاليا، فبالنسبة لهم الحاخام الأرثوذكسى هو صاحب الكلمة الأخيرة". يحكى باسى ويتذكر قصة منذ طفولته صاحبته طوال أيام حياته، وأرشدته أيضاً خلال فترة فك الارتباط. "عندما كنت فى السادسة عشرة من عمرى خرجت لصيد حيوان الكيب (٢) فى بحيرة المياه الموجودة بالكيبوتس، وقد كنت موفقاً تماماً فى ذلك. وعندما تباهيت بذلك أمام أبي، قال لي: إذا كنت تفعل ذلك نظراً لأنه لا يوجد خيار آخر فلا ضير فى ذلك، ولكن لا تسعد وتتباهى بإنجازاتك لأن الصيد حرام على اليهودي. لا تنسى أن رحمة الرب وسعت كل شيء. ظل هذا الكلام عالقاً فى ذهنى طوال حياتي، وأصبح بمثابة الحكمة التى صاحبتنى طوال مشواري، والتى اعتنقها فى أعماق قلبى فيما له صلة بالحيوان والنبات والغريب واليتيم والأرملة. إذا كان الرب رحيماً فكن أنت أيضاً رحيماً".

*** ومتى سيصدر كتابك بخصوص فترة فك الارتباط..؟**

- "يؤسفنى أن أخيب ظنك وظن القراء، ولكننى لا أعتزم إصدار كتاب حول فك الارتباط. ولقد جاءتنى كثير من الطلبات وقال لى البعض 'اكتب' عن ذلك الموضوع، ولكن سرعان ما توصلت إلى نتيجة مفادها أن محظوراً على التطرق إلى ذلك. هذا لأن جزءاً كبيراً من هذه القصة لم يقل ولم يكتب. أعتقد أنه لازال الوقت مبكراً جداً للحديث عن ذلك، ربما يلحق هذا ضرراً ببعض الشخصيات ويحزنهم، ولذا أعتقد أن من الأفضل ترك الموضوع لمحكمة التاريخ".

بعد عامين ونصف العام من فك الارتباط، ورغم الثمن الباهظ الذى دفعه، لا يشعر باسى بالندم على ما فعله، وعلى موافقته على تولى رئاسة إدارة فك الارتباط. ويقول: "لقد نسى الناس أننى لم ابتكر خطة فك الارتباط ولم أبادر إليها. كما أننى لم أكن فى الحكومة، أما المفدال فقد كان عضواً فيها (يقصد أن المفدال لم يفعل شيئاً - لم أكن عضواً بالكنيست ولم أحضر أى منتدى اتخذ فيه قراراً سياسياً. لقد نسى الناس أننى كنت موظفاً بالحكومة، ويبدو أننى أصبحت أداة للتنفيس عن غضبهم لمجرد أننى اعتمر الكيباه (الطاقية الدينية). أود أن أؤكد مجدداً أن عملى لم يكن الإخلاء ولا الهدم، وإنما كان مساعدة المستعمرين فى غزة وشمال السامرة (الضفة). فى المعايير الثلاثة الخاصة بمساعدة الفرد والجماعة والتعويض والسكن البديل، حققنا إنجازات كبيرة من غير الممكن الحكم عليها إلا بعد ١٠ أو ١٥ سنة".

*** لكنك أصبحت الشخص الأكثر كرهاً فى المجتمع الديني. فهل كان الأمر يستحق ذلك..؟ لقد وصفوك - ولازالوا - بالخائن والمتعاون مع النازي. لقد دفعت ثمناً باهظاً.**

- "بخصوص التصريحات غير الرسمية التى ترددت فى حينه ولازالت تتردد حتى اليوم، هناك قاعدة تعلمتها من الحاخام موشيه بن ميمون حول من يكظمون الغيظ والصابرين على الإهانة. هكذا تعلمت. بالطبع ليس أمراً مستحباً أن تتلقى الشتائم والسباب، ولكن لدى القدرة الكافية لاستيعاب ذلك. إننى أتذكر حملة التحريض ضدي، ومعظمها كانت على صفحات هذه الصحيفة التى تجرى معى مقابلة لحسابها. اعذرنى إذا قلت لك إننى لا أريد أن أقول ما اعتقدته بشأن صحيفة هاتسوفيه خلال تلك الفترة. يجب أن تفهم أيضاً أننى لا أتطرق إلى ذلك من وجهة النظر الشخصية وإنما على صعيد التوجه القومى الأوسع.. نحن أمام منعطف تاريخي".

*** ولكن الادعاء الذى يسوقونه ضدك هو أنك كنت قادراً على الرفض وأن تقول لا. ثمة أحد لم يجبرك على تولى هذا المنصب.**

- "كنت أستطيع الرفض، ولكن ماذا بعد..؟ هل كان

الوضع سيصبح أفضل..؟ هل كانت ستلغى خطة فك الارتباط..؟ هل جوش قطيف كانت ستظل للأبد..؟ لقد اتخذ القرار وقضى الأمر. إذا نظرت بهدوء أعصاب وحللت عناصر الضرر الشخصى الذى لحق بي، فإننى بمصطلحات قومية ليس لدى أدنى شك فى أننى فعلت الصواب. ويسعدنى اليوم أن أسمع هذا الكلام أيضاً من أشخاص من سكان جوش قطيف سابقاً، حيث يقولون إن أفضل شيء حدث أننى توليت هذا المنصب فى تلك الحقبة التاريخية تحديداً، وليس شخصاً آخر. هل كان يمكن فعل ذلك بصورة مختلفة..؟ من السهل جداً الجلوس فى مكتب وزعم ذلك. أعتقد أن الأمور حدثت فى ظروف صعبة جداً ولكنها تمت بأفضل شكل ممكن، وأنا راض عن نفسي. مرة أخرى، لست غير نادم فحسب، بل وأعتقد أن كل من اتصل بى فى حينه يستطيع أن يشهد أن الأمور تمت فى ظل المشاركة الوجدانية والرحمة والرغبة فى المساعدة بقدر المستطاع، وفى حدود القانون السائد آنذاك. لقد فعلنا كل ما بوسعنا لمساعدة الناس. عشنا تجارب فظيعة مثل إخلاء المقابر وأشياء أخرى لم يتم الكشف عنها بعد، كل شيء من أجل إعادة الكرامة والثقة بالنفس للناس، وجعلهم يعودون كمواطنين يساهمون فى الجهد القومى من أجل الدولة رغم كل ما فعلته بهم".

حك باسى رأسه ثم ابتسم فجأة قائلاً: "أذكر الضغط الشديد والكبير الذى عشناه بسبب التعويضات، وتعالت أصوات البعض قائلين لماذا لا ندفع لهم، وماذا عن الضرائب العقارية وباقى الديون. خلال عشرة أشهر دفعنا ٨٥٪ من التعويضات عن المنازل لمن تركوا جوش قطيف. لقد كانت الأجواء متشائمة قبل الإخلاء، حيث حذر الكثيرون من انتحار كثير من المستعمرين وطلاق الكثيرين، ولكن انظر إلى الواقع الآن. لا يمكن أن يزعم أحد أن الإدارة لم تتصرف كما ينبغي. لا أريد التخفيف من وطأة الصدمة التى عاشها هؤلاء المستعمرون، الذين سيستغرق بعضهم سنوات لتجاوزها، ولكننا فى النهاية ورغم أى شيء قمنا بالمهمة على أكمل وجه".

"ربما كان يجب وجود قدوة فى هذه المهمة، حيث تم اختيارى أنا تحديداً رجل الدين رئيساً لإدارة فك الارتباط. سيقول البعض إننا كان يجب علينا التعامل مع المستعمرين مثلما حدث عند إخلاء مستعمرة ياميت، بإعطائهم مال وتسريحهم، وكل واحد ونصيبه. ولكننى هنا نفذت وجهة النظر الدينية. فالشخص العلمانى يبحث كيف سيبدو البيت الذى يعيش فيه، ولكن الشخص الدينى يتحرى الجماعة التى تعيش معه فى المكان، ويسأل فوراً كيف يصلّون فى المعبد. رغم كل شيء، الأمر لم يكن كإخلاء مستعمرتى جانيم وكديم، التى كانت مستعمرات علمانية فى الأساس وتم إخلاؤها وتفريق سكانها دون صعوبة، أما سكان جوش قطيف فقد أرادوا - ولازالوا - العيش سوياً. ورغم أن ذلك كلف الدولة أموالاً طائلة، إلا أنه كان التصرف السليم، وإننى أشك فى أن الأمور كانت ستسير على هذا المنوال، لو أن شخصاً علمانياً كان يرأس إدارة فك الارتباط".

*** مع ذلك، اليوم أيضاً، بعد عامين ونصف العام، لازال المستعمرون مشتتين فى مختلف الأماكن الموحشة وغير المناسبة، إلا أنهم لازالوا يرون البيت المستقر والمنظم فى الأفق.**

- "هذا كلام غير سليم. إننى أدعوك لزيارتى فى المنزل. أنا أعيش فى كرافان مساحته ٩٠ متراً، تماماً مثل من تم إخلاؤهم من نيتسان، وإذا جئت سترى أننى سعيد ولدىّ بيت مناسب".

عشية رأس السنة تصدر باسى المانشيتات الرئيسية فى الصحف عندما نُقل على لسانه أنه يطلب الصفح من المستعمرين. ويوضح باسى أن نيته أخرجت عن سياقها: "لقد قلت عشية رأس السنة لا يطلب المرء الصفح ممن آذاهم فقط بل وأيضاً ممن يشك فى أنه آذاهم، لذا اعتذرت لهم حتى لو أننى أعتقد بأننى فعلت أقصى ما يمكن فعله لأداء المهمة بنجاح. ومرة أخرى التقيت وكثير من الناس الذين صبوا جام غضبهم على وسمعت كلاماً مختلفاً. لقد كان بابى مفتوحاً لهم طوال الوقت. كما أنهم كانوا يأتون لأخذ المشورة فى شئون الأرض والزرع والاستيطان، وكل ما يمكن أن أفعله من أجلهم، وكنت أبذل قصارى جهدى لمساعدتهم".

*** بنظرة للوراء، وتحديداً فى ضوء حرب القسام الدائرة فى الجنوب، هل ترى أن فك الارتباط كان خطأً..؟**

- "لا أعتقد أن الحديث عن ذلك له قيمة الآن. لقد انشغلت بفك الارتباط فى فترة معينة، ولا أريد التطرق إلى البعد السياسى للموضوع. ولطالما تحدثت فى الماضى عن هذا الموضوع، ولا أخجل من شيء، ولكن الأهم بالنسبة لى أن يدور الحديث عن إدارة مساعدة من تم إخلاؤهم من غزة، فهذه كانت المهمة الرئيسية لإدارتي. والمهم أن يفهم الناس أن الإدارة تلقت على عاتقها مهمة صعبة، وهذا ما يجب أن أتحدث عنه، وهذا ما لدى استعداد للحديث عنه الآن".

*** فى ضوء تجربتك فى إخلاء جوش قطيف، هل تعتقد أن إخلاءً مماثلاً فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) ممكناً..؟**

- "لقد قلت عدة مرات أن الإخلاء فى يهودا والسامرة

مستحيل، بل وأعربت عن رأيي في اجتماعات مغلقة ومفتوحة. فما يمكن فعله هناك أمر معقد وشائك. هناك نقاش دائر في هذا الشأن، وهذا بالطبع لن ينتهي بسرعة. فهناك يواجهون الجدار العازل، والعالم يتعقبنا بلا هوادة، والجمهور الديني يعيش في جماعات ويعتنق وجهات نظر متباينة. بيبي (يقصد نتنياهو) لا يفكر بطريقة مختلفة عن باراك وأولمرت في هذا الموضوع. كلهم يعتقدون نفس الشيء، والسؤال هو ماذا سيفعلون على الأرض".

**** "أنا متفائل":**

رغم المبررات والمقاطعة المفروضة عليه، لا يتورع باسي عن انتقاد المجتمع الديني: "نحن متقوقعون داخل جيتو روحاني، ونعيش في أحياء منعزلة، ولدينا ثقافتنا الخاصة ولغتنا الخاصة التي لا يفهمها معظم الجمهور إطلاقاً. يجب أن يسأل الجمهور الديني نفسه ما إذا كان جزء مما يحدث في دولة إسرائيل أم لا..؟!".

*** ومع ذلك، أنت ضمن الأقلية. اليسار الديني الذى كتبنا حول أفول نجمه مقالاً طويلاً نشر منذ بضعة أسابيع لم يعد له وجود. ثمة أحد لا يسير على دربك.**

- "معك حق في كلامك عن انهيار اليسار الديني، ولكن مشكلته - وربما مشكلتي أنا أيضاً - ترجع إلى عامل آخر. فاليسار الديني أصبح أقرب إلى من يتشبث بالإجماع القومي، فليست لديه آراء قاطعة".

يتطلع باسي إلى مستقبل المجتمع الديني، فيقول: "إنني أؤمن بأن التوراة حفظت شعب إسرائيل، أكثر مما حافظ الشعب عليها. حتى في عهد شموئيل دافيد لوتساتو كان هناك رأي بأن العلم سيغمر العالم، ولكنني متفائل في ضوء حقيقة أننا لازلنا متمسكين بالتوراة والفرائض الدينية. عموماً، دولة إسرائيل في وضع ممتاز على عكس ما يردده الصحفيون، هناك حكومة ممتازة، والديموقراطية في أبهى صورها، ومؤسسات الدولة تعمل كما ينبغي، كما أن هناك أشياء إيجابية جداً في إسرائيل، بما فيها معدل التنمية الواعد.. أنا متفائل".

رغم وصوله لسن الستين واقترابه من سن التقاعد، يحلم باسي أن يظل في منصبه كرئيس مجلس شركة "مهدرين" (شركة تعمل في مجال تصدير الموالح) لعدة سنوات. "لقد تلقيت عروضاً كثيرة، ولكنني سعيد هنا. هذا أفضل لي، بل الأفضل. المهم أنني تعلمت من فك الارتباط ثلاث كلمات 'لكن نحن أخوة'. هل تتذكر اليوم العصيب الذى تم فيه إخلاء كفر ميمون..؟ رغم هذا، العلاقات بيننا لم تتفكك لأننا ظللنا أخوة. إذا ظللنا أخوة كل شيء سيكون على ما يرام".

١- فريدريك فيلهيلم نيتشه (١٥ أكتوبر ١٨٤٤ - ٢٥أغسطس ١٩٠٠) فيلسوف ألماني وعالم نفس وعالم لغويات متميز. تميز بشخصية عدوانية جداً. وكونه ناقدا حادا للمبادئ الأخلاقية، والنفعية، والفلسفة المعاصرة، والمادية، والمثالية الألمانية، والرومانسية الألمانية، والحداثة عموماً، يعتبر من بين الفلاسفة الأكثر شيوعاً وتداولاً بين القراء. كثيراً ما توصف أعماله بأنها حاملة لأفكار الرومانسية الفلسفية والعدمية ومعاداة السامية وحتى النازية.

٢- الكيب :(Nutria) حيوان مائى من القواضم يوجد في بحيرات أمريكا، وهو ذو فراء ثمين.

نقل مقتطفات من الحوار: يهوناتان داحوح هاليفي

حوار مع "ديانا رالف" إحدى ناشطات اليسار اليهودى في كندا:

"إسرائيل تتسبب في معاداة السامية" ■

المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٤/٣

تتضافر جهود بعض المنظمات اليسارية اليهودية في كندا في محاولة لزعزعة وضع المنظمات اليهودية التقليدية التى تمثل الجالية اليهودية، وفي محاولة لإقناع حكومة كندا بتبنى لهجة صارمة مع إسرائيل.

وقد أوجزت ديانا رالف، المتحدثة الرسمية باسم "تحالف اليهود الكنديين القلقين" The Alliance of Concerned Jewish Canadians ACJC في المؤتمر الذى انعقد نهاية الأسبوع في تورنتو (في الفترة ما بين ٢٨ إلى ٣٠ مارس ٢٠٠٨) وشارك فيه ممثلون عن منظمات يسارية يهودية من كندا والولايات المتحدة، حيث ذكرت تفصيلياً في حديث

أجرته يوم (٣٠/ ٣/ ٢٠٠٨) مع صحيفة "شالوم تورنتو" -صحيفة يهودية أسبوعية تصدر فى كندا - أهداف التنظيم الجديد ومواقفه من إسرائيل ومن ممارساتها العسكرية فى المناطق (الفلسطينية المحتلة)، وإزاء عرب إسرائيل.

*** هل تتمتع إسرائيل بحق الوجود..؟**

- لم نتناول هذا الموضوع فى التنظيم الجديد. فالمشاركون فى المؤتمر يعتنقون مجموعة كبيرة من الأفكار والآراء بدءاً من معتنقى الآراء الصهيونية المتعصبة حتى معتنقى الآراء المناهضة بقوة للصهيونية، ومن الأرثوذكس وحتى العلمانيين، وهم جميعا لهم آراء مختلفة تتعلق بالصراع. قوتنا منبعها التنوع، إلا أننا جميعا نؤيد العدل الاجتماعى القائم على تمتع الشعب الفلسطينى بإنسانيته.

*** هل يؤيد "تحالف اليهود الكنديين القلقين" حل دولة واحدة لشعبين..؟**

- لا تهتم المنظمة بهذا الشأن، ولا تشعر أنها تتبنى موقفا تستطيع من خلاله إيجاد حل للصراع الإسرائيلى - الفلسطيني. ولكننا نهتم فقط بتغيير سياسة حكومة كندا تجاه إسرائيل بحيث تمارس الضغط على كلا الطرفين (تقصد الإسرائيلى والفلسطيني) للانصياع للقانون الدولي. ونشعر باعتبارنا يهوداً بالتزام خاص بالتعبير عن معارضتنا لممارسات إسرائيل، من التعذيب والحصار، وانتهاك حقوق الإنسان، والاعتقالات الإدارية ومنع المعونة وقطع المياه عن سكان قطاع غزة وحرمانهم من العلاج.

*** لماذا تركزون على إسرائيل ولا تعلقون على انتهاك حقوق الإنسان على أيدى الطرف الآخر..؟**

- لقد ركزنا على ذلك لأن إسرائيل تزعم أنها دولة يهودية، وتمثل الشعب اليهودى، وممارساتها تؤثر على كل اليهود فى أنحاء العالم. ولذلك نشعر بالتزام يتمثل فى إظهار عدم تأييدنا لسياسة القمع التى تنتهجها إسرائيل، ومن ثم نحاول التأثير على إسرائيل للتوقف عن سياسة انتهاك حقوق الإنسان من أجل إسرائيل نفسها وحماية لأرواحنا. تقوم اليهودية كما ندركها على القيم التى درسناها فى المعبد، والتى تتمثل في: احترام الغريب، والعمل على إصلاح العالم، والحق والعدل والسلام.. نحن نرى فى ذلك رسالة لابد من نشرها.

*** هل تعتبر منظمتكم حماس منظمة إرهابية..؟**

- مازالت المنظمة لم تتبن بعد أى موقف تجاه حماس. ولم يتم بحث هذا الموضوع. وقد كان هدف المؤتمر هو تأسيس منظمة كندية من اليهود المؤيدين للسلام.

*** ما هى أهداف المنظمة..؟**

- وضعنا فى المؤتمر الذى انعقد نهاية الأسبوع فى تورنتو خطة عمل تسعى للتأثير على الساسة ووسائل الإعلام من أجل توصيل رسالتنا إلى الجالية اليهودية. سنكشف ما تروجه المنظمات اليهودية الرئيسية من أكاذيب، وسنكشف أيضاً حقيقة أنهم لا يمثلون كافة اليهود. وفى نهاية الأمر نهدف إلى توفير بديل عن منظمات يهودية مثل: المؤتمر اليهودى الكندى (CJC)، واللجنة الإسرائيلية الكندية (CIC)، بما قد يحثهم على الالتزام بالتصرف بطريقة قويمة وسليمة أو فضح أكاذيبها باعتبارها لا تملك شرعية فى عرض موقف اليهود فى كندا.

*** كيف تتوقعين مسيرة السلام فى الشرق الأوسط..؟**

- لو كانت إسرائيل تتمتع بالفطنة لتبنت سياسة تقوم على أسلوب إنسانى، وعلى المصالحة مع الفلسطينيين والدول العربية المجاورة. فقط العدل والصداقة يستطيعان توفير الأمن الحقيقي. إلا أنه، بدلا من ذلك، تؤسس إسرائيل اقتصادها وسياستها على الحرب والقمع، وتتسبب فى معاناة شديدة للشعب الفلسطينى وتُعرِّض أمن اليهود فى الشتات للخطر. إن ممارسات إسرائيل تثير معاداة السامية فى كافة أنحاء العالم، وتمنح معادى السامية الذرائع لاتهام كافة اليهود بجرائم إسرائيل ضد الإنسانية.

٧

استطلاعات

مقياس السلام لشهر مارس ٢٠٠٨ (*)

أجراه: إفرايم ياعر وتمار هيرمان
المصدر: مركز تامي شتاينمتس لأبحاث السلام

فى هذا الاستطلاع قررنا فقط معاودة تقصى مواقف الجمهور اليهودى من عدة قضايا رئيسية تتعلق بالنزاع الإسرائيلى - الفلسطينى وسبل حله. وذلك لأنه على مر السنين تحدث أحياناً تغيرات تدريجية بسيطة تتراكم فى نهاية الأمر لتصبح تغيرات كبيرة، تغير خريطة الوعى العام.

ولكن فيما يتعلق بالحل المفضل لم نجد أي تغير، حيث يوضح هذا الاستطلاع أيضاً أن هناك تأييداً كبيراً (٦٨٪) للحل المتمثل فى إقامة دولتين لشعبين، باستثناء ناخبى حزبى "المفدال - الاتحاد القومي" و"إسرائيل بيتنا"، حيث توجد أقلية لديهما تؤيد هذا الحل.

كما يظهر أن هناك نسبة مشابهة (مشابهة للـ٦٨٪) تؤيد استمرار المفاوضات مع السلطة الفلسطينية. وإن كنا، بالتوازى مع ذلك، اكتشفنا أدلة على وجود تشاؤم كبير إزاء فرص التوصل لسلام حقيقى مع الفلسطينيين. وهكذا، فإن نحو ٧٥٪ لا يعتقدون أن المفاوضات ستؤدى للتوصل لاتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين، بينما تعتقد نسبة مشابهة أنه حتى لو تم التوقيع على اتفاق فإن ذلك لن يؤدي، بالنسبة للفلسطينيين، إلى إنهاء النزاع التاريخى مع إسرائيل.

يبدو أن هذا التشاؤم هو الذى يقود المواقف المتعنتة التى يبديها اليوم معظم الجمهور اليهودى فى إسرائيل إزاء جوانب رئيسية للنزاع وفرص حله. فعدد من يعتقدون أن قرار المشاركة فى عملية السلام كان سلبياً بين إجمالى الجمهور (٤٠٪) وهو أقل من عدد من يعتقدون أنه كان من الخطأ المشاركة فى عملية السلام التى بدأها اتفاق أوسلو (٤٧٪).

وقد وجدنا نظرة مشابهة بين من يعتقدون أنه إذا كان اتفاق السلام سيتضمن تنازلات صعبة، فمن الأفضل الإبقاء على الوضع الحالى (٤٩٪) مقابل ٤٣٪ يفضلون التوصل لاتفاق حتى لو كان الثمن تقديم تنازلات صعبة.

تفاجأنا عندما اكتشفنا أنه رغم تزايد استخدام مصطلح "احتلال" على مر السنين فى إطار النقاش السياسى وكذلك فى وسائل الإعلام، إلا أن هناك أغلبية الآن بين الجمهور اليهودى تصف الضفة الغربية بأنها "أرض محررة" (٥٥٪)، وليست أرض محتلة (٣٢٪). على خلفية هذا التوصيف يمكن ربما تفسير الشعبية الجديدة (٥٧٪) للموقف الداعى لعدم التطرق للخط الأخضر على أنه خط الحدود المستقبلى بين إسرائيل والفلسطينيين، وأنه يجب تحديد خط حدودى جديد بحيث تكون معظم المستعمرات على الجانب الإسرائيلى بينما يتم نقل البلدات العربية الإسرائيلية الكبرى إلى الجانب الفلسطينى (٢٣٪ من الجمهور اليهودى يؤيدون الآن الخط الأخضر على أنه الحدود المستقبلية، بينما تؤيد أغلبية ناخبى حزب ميريتس فقط ذلك مقارنة بباقى الأحزاب).

ومن اللافت للنظر أن هناك أغلبية واضحة بين من يعتبرون الضفة الغربية "أرض محررة" تؤيد الحل المتمثل فى إقامة دولتين لشعبين. وهكذا، فإن التشاؤم فيما يتعلق بفرص إنهاء النزاع التاريخى مع الفلسطينيين يسود بين المجموعتين، مع أن هذا الاعتقاد - كما هو متوقع - يسود أكبر بين من يعتبرون الضفة الغربية أرض محررة.

فضلاً عن ذلك، إذا تم التوقيع على اتفاق سلام على أساس

صيغة دولتين لشعبين، فإن الأغلبية (٦٥٪) كانت ترغب فى أن تكون الحدود مغلقة بين الدولتين، بلا انتقال حر من دولة لأخرى. كما تمثَّل التطلع إلى الفصل بين الشعبين فى المعارضة الكبيرة (٧٥,٥٪) لفكرة إقامة دولة ثنائية القومية كحل بديل لصيغة دولتين.

أخيراً، لا تؤمن أغلبية ملحوظة (٦١٪) بصدق نوايا رئيس الحكومة إيهود أولمرت عندما قال إنه يعتزم التوصل لاتفاق سلام مع السلطة الفلسطينية مع أواخر العام الحالي. والحقيقة أن هناك أغلبية بين ناخبى حزب العمل فقط، وليس بين ناخبى حزب كاديما، تؤمن بصدق نوايا أولمرت.

(*) يجرى مشروع مقياس السلام فى مركز تامى شتاينمتس لأبحاث السلام وبرنامج إيفنس Evens فى جامعة تل أبيب لبحوث النزاعات وتسويتها، برئاسة البروفيسور إفرايم ياعر والبروفيسور تمار هيرمان. أجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد ب.ي. كوهين فى جامعة تل أبيب يومى ٣١ مارس و١ أبريل ٢٠٠٨، وشملت ٥٨٨ مشاركاً يمثلون السكان الراشدين من اليهود والعرب فى إسرائيل (بما فى ذلك يهودا والسامرة "الضفة الغربية" وقطاع غزة والمستعمرات التعاونية "الكيبوتس"). وتبلغ نسبة الخطأ فى العينة نحو ٤,٥٪.

مقياس التهديدات الأمنية لإسرائيل لشهر أبريل ٢٠٠٨ (*)

بقلم: د. جاى بيخور
المصدر: www.gplanet.co.il
١٤/٤/٢٠٠٨

الجديد أنه فى حالة شن أى عملية عسكرية إسرائيلية، فإن حزب الله سيحاول تنفيذ تهديده داخل إسرائيل واقتحام الحدود فى محاولة لاحتلال إحدى مستعمرات الشمال - وهذا اتجاه فكرى جديد. ولكنه حتى الآن يكتفى على ما يبدو بتحرير الأراضى اللبنانية، حيث لم تظهر لديه بعد أى نوايا لتنفيذ هذا التهديد الجديد.. لكن تطلعاته لاقتحام إسرائيل قد ازدادت. فهل هذا الأمر جعل المقياس يرتفع أم يتراجع هذا الشهر..؟.

مضى شهر آخر ولم ينجح نصر الله فى الخروج من ورطة التصريح العنترى الذى قاله منذ شهرين بشأن الانتقام لاغتيال عماد مغنية.. فالمعضلة بالنسبة له هي: كيف يفعل ذلك دون أن تحدث نتائج سلبية ضده..؟ وقد شاهدنا أن هذا الأمر ليس سهلاً من وجهة نظر حزب الله، لأن خرق الوضع الراهن فى جنوب لبنان (يقصد اقتحام الحدود) ليس فى الحسبان، وشن أى عملية كبيرة ضد أهداف يهودية أو إسرائيلية فى سائر أنحاء العالم سيكون مردوده عكسياً ويدينه.

يسعى حزب الله إلى حل هذه المشكلة عن طريق تشكيل آلية تهديد واسعة النطاق ضد إسرائيل مع الحرص دائماً على عدم البدء بشن الحرب، بل العمل دائماً بطريقة دفاعية دون خرق القواعد.

*** نصر الله الآن لا يهتم بالدخول فى حرب جديدة ضد إسرائيل:**

فى هذا الإطار، بادرت المنظمة مؤخراً بتوجيه تهديد جديد: فى حالة شن هجوم إسرائيلي، سيحاول مقاتلو حزب الله هذه المرة اقتحام الحدود الإسرائيلية فى محاولة لاحتلال أجزاء من أراضى إسرائيل. وقد أعلن هذا الأسبوع أحد قياديي حزب الله ذلك صراحةً، وهذا يعتبر اتجاها فكريا جديدا. وفى حالة كهذه، سيعلن حزب الله أنه استطاع تحرير أراضى داخل "فلسطين"، الأمر الذى لم ينجح أحد فى فعله من قبل، ولاسيما التنظيمات الفلسطينية.

لماذا هذا الأمر يعد اتجاها جديداً..؟ لأن حزب الله يكتفى حتى الآن بتحرير الأراضى اللبنانية، ولم تكن لديه أى تطلعات لاقتحام الحدود الإسرائيلية فى الأساس. وهذا تفكير جديد يعد مزيجاً بين حرب تقليدية وتسلل إرهابى كلاسيكى عبر الحدود. وبعبارة أخرى، يمكن أن تقوم وحدات خاصة باقتحام مستعمرة إسرائيلية فى إطار عملية عسكرية للسيطرة عليها أو احتجاز رهائن. ويمكن أن تؤثر عملية كهذه على باقى مراحل الحرب وربما وقفها. وبالنسبة لإسرائيل أو وسائل إعلامها، فإن هذا الأمر سيعتبر هزيمة ساحقة، كما هو معتاد لدينا، ويمنح نصراً دعائياً لحزب الله.

وإزاء الحدود المهملة فى أجزاء منها، والاقتراب من السكان المدنيين، يجدر بصناع القرار لدينا أخذ سيناريو كهذا فى الحسبان، مع التشديد على توفير منظومة قتالية وبناء خط دفاعى للردع والتحذير. وإضافة إلى ذلك، فإن حزب الله يحرص على الإشارة فى كل فرصة، على عدم وجود أى تفاهمات، وأنه لن يبدأ بالدخول فى المواجهات العسكرية القادمة.

وفى تلك الأثناء، توجد كثير من أجراس الحذر، ولكن لا

توجد نوايا هجومية سواء من جانب إسرائيل أو حزب الله.

*** الخطر الفلسطيني، الإرهاب التقليدى والانتفاضة (٧ مقابل ٤ ,٧ الشهر الماضي):**

"هل الاضطرابات فى غزة على وشك الانفجار..؟" يعاود قادة حماس والجهاد الإسلامى توجيه مزيد من التهديدات، لكن أحدا لا يهتم بهذه التهديدات، حتى لدينا. لماذا..؟ لأنهم عندما يكررون تلك التهديدات، فإن هذا دليل على وجود صعوبة أمام حماس فى استخدام سكان غزة مثلما حدث قبل عدة أشهر و"تفجير جبل الغضب". ولم تنسى حماس الفشل التام لفكرة "السلسلة البشرية" التى انتهت بتجمهر بضعة آلاف فى قطاع غزة، الأمر الذى يشير إلى أن الفلسطينيين فى غزة ليسوا على استعداد لأن يصبحوا جنودا لحماس وذخيرة بشرية للمدافع فى أى إجراء أو عملية.

العزلة والانقطاع الذى تعانى منه حماس أصبح يؤتى ثماره، وتحديداً حسبما أشرنا فى المقياس خلال الأشهر الماضية. صحيح أن المصريين فرضوا النظام فى سيناء، وأصبح واضحاً لهم أن مسئولية غزة ستلقى على عاتقهم أكثر فأكثر. لكن هذا لن يحدث سريعاً، ولو كانت مصر تمنح ٥٪ من إنتاج الكهرباء إلى غزة، فلا يوجد ما يمنعها من توفير ٥٠٪ من إنتاج الكهرباء لغزة، إضافة إلى كل ما يتعلق بالسلع الغذائية والاحتياجات الطبية..!! (هذه لهجة تحمل قدر من السخرية من كاتب المقال يحاول فيها إلقاء مسئولية القطاع على مصر وفى الوقت نفسه فض يد إسرائيل عنها).

يجب على إسرائيل إتباع سياسة ضبط النفس وعدم التدخل فى الشئون المدنية. صحيح أنه يصعب علينا ذلك لأن هناك شخصيات إسرائيلية لديها مصالح اقتصادية كبيرة فى غزة، على سبيل المثال، مجالات الزراعة، البناء والغذاء، لكن يجب أن يكون هناك أمر حكومى فى هذا الأمر، بالضبط مثلما تم إغلاق معبر إيريز، خلافاً لأى مصلحة اقتصادية.

وفى المقابل، فإن دور الجيش الإسرائيلى يتمثل فى تأمين حدودنا، سواء مع قطاع غزة أو مع لبنان. أى مخرب، مدنى أو غير مدني، لن يجتاز الحدود دون تصريح. وقد حان الوقت لاستخدام تعبيرات مثل "قدسية الحدود"، لأن لدينا حدود واضحة ومتعارف عليها دوليا مع لبنان وغزة، ويجب أن تكون مقدسة.. وإن كانت يهودا والسامرة (الضفة الغربية) تمثلان الاستثناء فى هذا الموضوع.

تهتم حماس باستقرار حكمها فى قطاع غزة، وإن كان هذا الأمر لا يتوافق الآن مع إطلاق وابل من صواريخ القسام على إسرائيل، لكن فتح والجهاد الإسلامى يربكونها، ويحاولان توريطها مع إسرائيل. وبوجه عام، فإن سيطرة حماس على السكان أمر صعب، خاصة أنهم يعانون أكثر من الأول.. فحكم حماس يعتبر إنجازاً لهم لكنه مصيدة فى نفس الوقت.

- مقياس التهديدات الفلسطينية لأبريل ٢٠٠٨:

فتح والجهاد الإسلامى يواصلان إرباك حماس، والعملية التخريبية الأخيرة عند معبر "ناحال عوز"، تتحمل مسئوليتها أولاً قبل كل شيء فتح والجهاد الإسلامي. وهناك عدد ضئيل من صواريخ القسام وقذائف الهاون يسقط على إسرائيل. وبعبارة أخرى، فإننا قد عدنا بذلك إلى قواعد اللعبة التى كانت تستخدم قبل عدة أشهر. والردع الذى خلقناه مازال قائماً، لكنه ليس كافيا وشاملاً. فهو لا يمنع حماس من كبح جماح الفصائل الأخرى فى القطاع حتى الآن.

لا تستطيع حماس إجراء مفاوضات حقيقية مع أبو مازن، أو حتى مع المصريين أو مع إسرائيل. وأصبح انعزالها آخذ فى الازدياد. وبالتأكيد، فإنها لا تستطيع فرض أى شروط على إسرائيل، مثل التوصل إلى تهدئة أيضاً فى الضفة الغربية.

وقد أدرك المصريون أنه يجب التوقف مع من يلعب، وأصبحوا يغلقون الطريق أكثر وأكثر أمام حماس، التى تجد صعوبة فى تهريب أسلحة إلى داخل القطاع بحُرية مثلما كان يحدث قبل ذلك. كما أدرك الرئيس مبارك أن هذه الحركة ذات صلة بـ"الإخوان المسلمين" التى تشكل خطراً عليه وعلى نظام حكمه. و"المخابرات" المصرية، التى تعرف كيف تعمل كما يجب، تنقض على كوادر حماس، ولا تتردد فى اعتقالهم لمدة أسابيع، وتعذيبهم بالصعق الكهربائى فى مراكز الشرطة بالعريش. وقد أوجد المصريون نوعاً من الردع تجاه حماس - وهذا يعتبر أمراً جديداً، لذا فإن مساحة المراوغة أمام الفلسطينيين فى قطاع غزة أصبحت مقيدة.

وفى الضفة الغربية، مازالت الأزمة الاقتصادية الشديدة مستمرة، مع انهيار معظم مؤسسات الحكم الفلسطينية نتيجة صعود حماس للحكم وبالطبع بعد الانتفاضة الفاشلة منذ ثمان سنوات، والتى لم يفق الفلسطينيين منها حتى الآن (على عكس الإسرائيليين). ويتضح أن الانتفاضة التى بادروا بها، قد أضرتهم فى نهاية الأمر أكثر مما أضرت الإسرائيليين.

وهذا الشهر أيضاً، لا أعتقد أن هناك قدرة فلسطينية لتنظيم انتفاضة من جديد، بسبب إرهاق الجمهور الفلسطينى الشديد، وبسبب الفشل الذريع للانتفاضة الأخيرة عام ٢٠٠٠. والقيادة الفلسطينية فى الضفة الغربية فى حالة ترقب قبيل تغيير أبو مازن العام القادم، ومن غير المعروف حتى الآن من سيحل محله.

*** حزب الله، ذروة الإرهاب والقاعدة (٤ ,٦ مقابل ٦ ,٦ الشهر الماضي):**
صحيح أن هناك تصريحات وتهديدات صادرة عن حزب الله ضد إسرائيل بشكل شبه يومي، لكنى أعتقد أن ما يحدث يأتى فى إطار إحباط حزب الله نتيجة تقييد قدرته على العمل. كما أن خطر الردع الإسرائيلى قائم، وأصبحت الأمور مستقرة فى جنوب لبنان، ومع بدء موسم الصيف سيستأنف النشاط السياحى فى جنوب لبنان، وأصبح هناك شك فى رغبة حزب الله فى المبادرة بمغامرة جديدة تعرضه للخطر، ومازال حجم الخطر متوسط وليس منخفض.
وبالنسبة لقضية عماد مغنية، كلما يمضي الوقت، فإن فرص الرد الإرهابى على اغتيال مغنية تزداد ولا تنقص. ونصر الله حريص على الانتظار بعض من الوقت، حتى يرسم سيناريو يمكن من خلاله أن يخلق أى علاقة بين عملية الاغتيال وعملية الانتقام، الأمر الذى يعنى عدم الشعور بالأمان فى أى مكاتب تمثيل إسرائيلية أو يهودية فى العالم.
ولسوء حظ حسن نصر الله، الذى مازال يختبئ منذ عامين، فإن حزب الله يواجه مشكلة جديدة: توتر مع سوريا، التى اعتادت على الظهور فى الماضى كدعامة تلقائية له، خاصة بعد أن حجب السوريون التحقيق فى قضية اغتيال مغنية عن حزب الله، الأمر الذى خلق حساسية شديدة وبعض المناوشات بينهما. ووفقاً للأنباء التى ترددت، فإن صحفيين شيعة قاموا بخطف جثته من سوريا، وقاموا بتهريبها إلى لبنان، ويبدو أن هذا الأمر مثّل إهانة لسوريا. كما جاء أن إسرائيل حذرت سوريا، من أنها سترد عليها، فى حالة خرق حزب الله للوضع الراهن.
أعتقد أن هناك منظومة ردع بين إسرائيل وحزب الله. فهناك حالة من التوتر يعيشها حزب الله، لكن هذا التوتر يخلق نوعاً من الردع. والردع دائماً ما يكون جيداً لاستقرار الوضع، لكننا نستطيع إحراز أكثر من ذلك فى منطقتنا. فإذا فُتحت الحدود بين إسرائيل ولبنان، فإن ذلك سيعود بالنفع الاقتصادى على كلا الجانبين، وعلى المواطنين الشيعة أولا وقبل كل شيء. وبهذا الشكل، فإن الشيعة سيكتشفون أن نصر الله، الذى يضعهم تحت قيادته الموحدة، يكبدهم خسائر فادحة.

*** سوريا وإيران (٦ ,٥ مثل الشهر الماضي):**
يجب ترك مستوى الخطر المنبعث من تلك الدول المتطرفة كما هو مثل الشهر الماضي. وبالنسبة لسوريا، شهد هذا الشهر توتراً جديداً بينها وبين إسرائيل، لكنى أعتقد أن هذا التوتر أوجدته سوريا بنفسها، حتى تقل للعالم العربى أنها تقف أمام إسرائيل و"مؤامراتها"، وأن هناك منظومة ردع عسكرية متبادلة بين كلا الدولتين.
ويتعين على السوريين الاعتماد على إيران أو روسيا فى شراء السلاح. وإن كان الاقتصاد السورى يواجه أزمة كبيرة، خاصة فى ضوء زيادة أسعار النفط، حيث إن كمية النفط الذى اكتشفته لديها آخذ فى التضاؤل، ومن ثم تضطر الآن إلى شراء النفط من مصر ودول أخرى.
وتستخرج سو ريا الآن حوالى ٣٠٠ برميل يومياً، بعدما كانت تستخرج أضعاف ذلك قبل عشرة سنوات. وفى غضون عدة سنوات، فإن سوريا ستستورد النفط بشكل كامل. ولا شيئاً ينقذ الاقتصاد السورى من الانهيار التام سوى النفط، الأمر الذى يضع بشار الأسد أمام تحدى كبير مقابل بقائه. وتجدر الإشارة إلى أن حقول النفط السورية تتركز فى منطقة دير الزور الواقعة شرق البلاد، وهى نفس المنطقة التى تم قصفها جوا فى الصيف الماضي.
كما أن الاقتصاد الإيرانى آخذ فى الجمود، رغم الإيرادات الضخمة من النفط، بسبب الارتفاع العالمى فى الأسعار، وارتفاع البطالة بنسبة ١٠٪، وضيق الشعب الإيرانى بسبب الانتخابات البرلمانية الأخيرة، التى فاز فيها اليمين المتطرف، والتى أشارت إلى أى مدى هذه الانتخابات كانت بمثابة مهزلة، حيث إن الرغبة السائدة بين الجمهور الإيرانى هى الانتقام من نظام أحمدى نجاد. وهذا الأمر يعنى أن إيران معرضة بشكل كبير لمواجهة ضغط دولي. وإذا اتفق العالم على موجة العقوبات الرابعة، وقام بعزل إيران عن باقى دول العالم، فإنها ستضطر إلى قبول قرارات صعبة بشأن برنامجها النووي.
إن النفط هو المصدر الوحيد الذى يمكن أن ينقذ الاقتصاد الإيرانى من الانهيار التام مثل سوريا.. صحيح أن إيران تستخرج اليوم ٤ مليون برميل نفط يومياً (مقارنة بالسعودية التى تستخرج ٩,٥ مليون برميل يومياً، والعراق ٢ مليون والكويت ٢,٥ مليون)، لكن الاستهلاك المحلى وحده يبلغ حوالى ١,٥ مليون برميل. وتتطلع إيران إلى زيادة استخراجها لـ٨ مليون برميل مع حلول عام ٢٠٢٠، وهذا الأمر يُلزِمها بتوفير استثمارات أجنبية هائلة. أما إسرائيل فهى الدولة الوحيدة فى العالم كله، التى يزدهر اقتصادها دون علاقته بالنفط، حيث إن المقاطعة من الدول المحيطة بنا جعلتنا نضطر إلى تنمية أدوات اقتصادية جيدة، وها نحن الآن نحصد ما زرعناه. وليس أمامنا أى خيار سوى النهوض باقتصادنا لأن هذا يعتبر عاملا هاما لقوتنا العسكرية، مع عدم استطاعة أعدائنا الدخول فى حرب باردة ضدنا.
وهناك أهمية كبيرة لفرض عقوبات على إيران، التى قررت

فى خطتها الخمسية التى كانت قد أعلنتها فى أكتوبر ٢٠٠٥، أنه يتعين على إيران الانفتاح على العالم، وعلى التجارة الدولية، وتصبح بوابة هامة للشرق. فكيف سيحدث كل ذلك عندما تقاطع كل البنوك الدولية إيران..؟ وتبذل إيران جهوداً مضنية لخصخصة الشركات الحكومية الفاشلة، ولهذه الضرورة فإنها فى حاجة إلى جذب استثمارات أجنبية ضخمة، تجد صعوبة فى الوصول بسبب مشاكلها النووية وتورطها فى الإرهاب الدولي. وتوجد أيضاً فى طهران بورصة، تشارك بها ٤٠٠ شركة، ولكنها تشهد تراجعاً شديداً خلال العامين الماضيين.

وهناك مشاكل أخرى لإيران فيما يتعلق بصناعتها العسكرية، لأنه وفقاً للعقوبات الدولية المفروضة يحظر عليها تصدير منتجاتها العسكرية لدول أخرى. وقبل هذه العقوبات، كانت إيران تصدر أسلحة لـ٥٧ دولة، بحوالى ١٠٠ مليون دولار. والآن، فإن هذا النشاط يعتبر غير شرعي.

والتصريحات التى أدلى بها الوزير بينامين بن إليعيزر بأنه فى حالة أى هجوم إيرانى على إسرائيل فإن إيران سيتم إبادتها، أحدثت قلقا شديدا فى طهران، وهذه تعد طريقة ردع جيدة. ويجب أن تكون الأمور واضحة، حيث إن الدولة التى لا تتوقف عن توجيه تهديدات لإسرائيل، ولا تتوقف عن إهانة إسرائيل، أرادت التوجه للأمم المتحدة حتى تشتكيها. وربما هذا ما يجعلنا نؤكد على أن تصريحات بن إليعيزر كانت فى محلها، وأن الرسالة قد وصلت.

وأعتقد أنه خلال الأشهر القادمة سيزداد الاستعداد الإيرانى لدراسة الاقتراحات الدولية بالنسبة للبرنامج النووي، حيث إن الثمن الذى ستدفعه سينعكس على اقتصادها وسيؤدى إلى مزيد من عزلتها.

وفى النهاية، فإن مقياس التهديدات الأمنية على إسرائيل لشهر أبريل ٢٠٠٨ قد شهد تراجعاً بشكل ضئيل مقابل الشهر الماضي، وبحسبة رياضية بسيطة يكون قد وصل إلى ٦,١ مقابل ٦,٢٣ الشهر الماضي.

(*) مفتاح المقياس من ١ حتى ١٠ درجات، بحيث يكون أدنى حد للتهديد (١) وأعلى حد (١٠)، وفقاً للتدرج العام التالي: تهديد منخفض (١-٤)، تهديد متوسط (٤-٧)، تهديد مرتفع (٧-١٠).

٨٤٪ من الفلسطينين يؤيدون العملية التفجيرية فى القدس

المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٣/٢٠
بقلم: هيئة تحرير الموقع

يكشف استطلاع جديد للرأى نشرته صحيفة "نيويورك تايمز"، أن غالبية عظمى بين مواطنى السلطة الفلسطينية تؤيد العملية التفجيرية التى نُفذت فى مدرسة "مركاز هاراف" الدينية بالقدس التى راح ضحيتها ثمانية تلاميذ فى المدرسة. كما يكشف الاستطلاع أن هناك تأييداً لا يُستهان به لإطلاق الصواريخ من قطاع غزة على إسرائيل ووقف المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

فقد أعرب ٨٤٪ من المشاركين فى الاستطلاع عن تأييدهم للعملية التفجيرية التى وقعت فى مدرسة مركاز هاراف الدينية.. وتعد هذه هى نسبة التأييد الأكثر ارتفاعاً لعملية إرهابية بين الفلسطينيين منذ ١٥ عاماً.

ومن ناحية أخرى، طالب ٧٥٪ من المشاركين فى الاستطلاع بإنهاء المفاوضات مع إسرائيل، وأعرب ٦٤٪ عن تأييدهم لاستمرار إطلاق الصواريخ صوب إسرائيل. ومع ذلك، أعرب ٦٦٪ عن تأييدهم للحل المتمثل فى دولتين لشعبين على أساس حدود ١٩٦٧.

كما أظهر الاستطلاع ارتفاع نسبة التأييد التى تحظى بها حركة حماس فى الضفة الغربية على حساب حركة فتح، حيث قال ٤٦٪ من المشاركين فى الاستطلاع إنهم كانوا يريدون أن يتولى الرئيس الحالى أبو مازن منصب رئيس السلطة الفلسطينية، بينما ذكر ٤٧٪ إنهم كانوا يفضلون إسماعيل هنية، رئيس الوزراء المخلوع عن حركة حماس.

وعلى سبيل المقارنة، فمنذ ثلاثة أشهر، كان أبو مازن يتصّدر الاستطلاعات بحصوله على نسبة تأييد بلغت ٥٦٪، بينما حصل هنية على نسبة تأييد بلغت ٣٧٪.

شارك فى الاستطلاع الذى أجراه الدكتور خليل الشقاقى ١٢٧٠ فلسطينياً، فيما يقوم الشقاقي، وهو رئيس المركز الفلسطينى للدراسات السياسية وأبحاث الرأى العام، بإجراء استطلاعات كل ثلاثة أشهر، وتعرف هذه الاستطلاعات بأنها مستقلة ونزيهة. وحسبما ذكر، فإنه مستاء من نتائج الاستطلاع التى تكشف عن ارتفاع نسبة التأييد للعنف أكثر من أى استطلاع آخر أجراه خلال الـ١٥ عاماً الأخيرة فى المناطق (الفلسطينية). وأضاف الشقاقى أنه لم يكن هناك أبداً أغلبية فى الاستطلاعات التى أجراها تؤيد

وقف المفاوضات أو إطلاق الصواريخ على إسرائيل.
وأردف الشقاقي: "هناك ما يدعو للقلق" مُرجعاً نتائج الاستطلاع للاجتياح الإسرائيلي لغزة الذي أسفر عن مقتل ١٣٠ فلسطينياً، والعملية التي شنها الجيش الإسرائيلي في بيت لحم التي أسفرت عن مقتل أربعة مطلوبين والإعلان عن توسيع نطاق الاستيطان في الضفة. حسبما ذكر، كل هذه العمليات ولّدت اليأس في الفرد الفلسطيني العادي الذي يطالب بالانتقام. واستطرد الشقاقي بقوله: "إن الغضب الذي يظهر في الاستطلاع يشبه حالة الغضب التي كانت سائدة في فترة الانتفاضة الثانية.. إنني قلق للغاية مما ينتظرنا مستقبلاً".

تسيبي ليفني الوزيرة الأكثر شعبية في الحكومة

بقلم: بنحاس وولف
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٣/٢٧

وزيرة الخارجية تسيبي ليفني هي الوزيرة الأكثر شعبية في الحكومة، وعلى الصعيد الآخر يحتل رئيس الوزراء إيهود أولمرت المركز الـ١٧ في قائمة الشخصيات الحكومية الأكثر شعبية، بينما يحتل وزير الأمن الداخلي آفي ديختر المركز الثالث...
هذا ما يظهره استطلاع الرأي الذي أجراه معهد "بانيلس" للأبحاث على عينة من الجمهور لحساب "قناة الكنيست".
وبحسب الاستطلاع، حصلت الحكومة على تقدير ضعيف بحصولها على ٣,٢٦ نقطة من إجمالي ١٠.
أما بالنسبة لحزب شاس، فقد حسمت المعركة بين الشخصين اللذين يسعيان لتبوؤ زعامة الحزب، وهما رئيس الحزب إيلي يشاي ووزير الاتصالات آرييل أتياس، لصالح الأخير.
وفي الوقت الذي يحتل فيه أتياس المركز الثاني في القائمة، يحتل يشاي المركز التاسع.. فيما جاء في المركز الأخير، وهو أسوأ المراكز، الوزير مشولام نهري من حزب شاس، بينما احتلت الوزيرة روحاما أفراهام - المسئولة عن عمليات التنسيق بين الحكومة والكنيست - المركز قبل الأخير.

*** غالبية الجمهور تطالب بإلغاء صفقة الادعاء مع كتساف:**

يظهر الاستطلاع أيضاً أن الجمهور الإسرائيلي ليس لديه علم بتفاصيل صفقة الادعاء الخاصة برئيس الدولة السابق موشيه كتساف. ففي الإجابة على السؤال: هل كنت ستوصي بإلغاء صفقة الادعاء..؟ انقسمت آراء الجمهور، حيث أوصى ٣٦٪ بإلغاء الصفقة، في مقابل ٣٧٪ أوصوا بعدم إلغائها.
وفي الإجابة على السؤال: هل يجب على النيابة إلغاء صفقة الادعاء..؟ أجاب ٥٩٪ بالإيجاب، بينما اعتقد ١٩٪ فقط أنه يتعين على النيابة الإبقاء على الصفقة كما هي.

الإسرائيليون يحلمون بحياة كريمة

معاريف ٢٠٠٨/٣/٢٠
بقلم: رونيت مورجنشتيرن

أظهر استطلاع للرأي أجراه معهد الاستطلاعات "جيوكراتوجرافيا" لحساب شركة "ستارت آب" أن نحو نصف الإسرائيليين يحلمون بامتلاك أسهم في إحدى شركات التكنولوجيا المتقدمة (الهاي تك).
إن حلم الأم اليهودية بأن يصبح ابنها محامياً لم يعد له وجود، حيث تريد نسبة لا تتجاوز الـ١٠٪ من الإسرائيليين أن يصبحوا شركاء في مكتب استشارات قانونية.. في حين أظهر الاستطلاع أن ٤٥٪ من الجمهور الإسرائيلي كانوا يريدون أن يصبحوا أصحاب أسهم في إحدى شركات التكنولوجيا المتقدمة (الهاي تك)، في مقابل ١٣,٦٪ يريدون أن يصبحوا أصحاب أسهم في شركة تأمين، و١١,٤٪ كانوا يريدون أن يصبحوا شركاء في مكتب محاسبة، و٨,١٪ فقط كانوا يريدون أن يصبحوا شركاء في مكتب استشارات قانونية كبير.
من الملاحظ، من خلال الاستطلاع، أن الحلم بامتلاك أسهم في إحدى شركات التكنولوجيا المتقدمة (الهاي تك) يتزايد في أوساط الشباب تحديداً: ففي الفئة العمرية من ١٨ وحتى ٣٤ عاماً، هناك ٥١٪ كانوا يريدون أن يصبحوا أصحاب أسهم في إحدى شركات التكنولوجيا المتقدمة، في حين أن نسبة ٣٦٪ فقط من أبناء الفئة العمرية من ٥٥ عاماً

فأكثر كانت تريد ذلك.
وفى الإجابة على سؤال: كيف كنت ستتصرف لو أنك قمت ببيع أسهمك فى شركة كبيرة وناجحة..؟ أظهرت البيانات أن ٤٠٪ من الإسرائيليين كانوا سيستمرون فى العمل ليحافظوا على مستوى معيشتهم العادي، و٢٠,٨٪ كانوا سيجوبون العالم، و١٨,٤٪ كانوا سيشترون منزلاً فاخراً.

و٢,٨٪ فقط من المشاركين فى الاستطلاع كانوا سيشترون سيارة فارهة، فى حين قال ١,٣٪ فقط من المشاركين فى الاستطلاع إنهم كانوا سيشترون طائرة خاصة.
يبدو أن القرية التعاونية التى أقامها أثرياء شركات التكنولوجيا المتقدمة فى المسلسل التليفزيونى مسوداريم (إننا نعيش حياة كريمة) لا يمكن إقامتها على أرض الواقع.

المساعدات الإنسانية هى السبيل لتحسين صورة إسرائيل

معاريف ٢٠٠٨/٣/٢٦
بقلم: إفرات زيمر

يؤكد استطلاع للرأى أجرته جامعة تل أبيب أن غالبية الجمهور فى إسرائيل تعتقد أن منح مساعدات إنسانية لدول فقيرة هو مفتاح لتحسين صورة إسرائيل فى مختلف أنحاء العالم.
تشن دولة إسرائيل حملة طويلة ومستمرة فى معركتها من أجل تحسين صورتها أمام العالم.. حيث يؤكد استطلاع جديد للرأى أجراه معهد "مأجر موحوت" للأبحاث التابع لكلية العلوم السياسة بجامعة تل أبيب أن غالبية الجمهور الإسرائيلى تقريباً ترى أن مفتاح تحسين صورة إسرائيل أمام العالم واضح، ألا وهو: منح مساعدات إنسانية لدول فقيرة.
بحسب الاستطلاع - الذى أُجرى بمناسبة مؤتمر دولى حول موضوع "المساعدات الدولية" المقرر انعقاده بجامعة تل أبيب خلال يومى ٣٠ و٣١ مارس - قال ٦٥٪ من المشاركين فى الاستطلاع إنهم يعتقدون أن منح مساعدات إنسانية سيعزز بشكل واضح من مكانة إسرائيل فى العالم. وأضاف ٧٥٪ منهم أنهم يشعرون بالفخر عندما تهب دولة إسرائيل لمساعدة دول فقيرة تعانى أزمات.
وتكشف إحدى البيانات البارزة فى الاستطلاع أن المساعدات الإنسانية التى تمنحها إسرائيل لبعض الدول الفقيرة تعد أيضاً مصدراً لتعزيز الشعور بالفخر على المستوى المحلى بين العرب مواطنى إسرائيل، حيث ذكر ٧٠٪ من المشاركين العرب فى الاستطلاع أنهم يشعرون بالفخر الشديد عندما يرون إسرائيل مجندة لمساعدة بعض الدول النامية.

*** معلومة فى غاية الأهمية:**

وفى حديث أدلى به للموقع الإلكترونى لصحيفة معاريف، قال البروفيسور يتسحاق كاتس، أحد أصحاب فكرة إجراء الاستطلاع، إن "هذه النتيجة مثيرة وفى غاية الأهمية. فتضامن الجمهور العربى مع الدولة فى هذا المجال يمكن أن يُحدث نوعاً من التآلف بين قلوب اليهود والعرب حول موضوع جوهرى مشترك".. وأضاف: "نعتقد أنه يجب دراسة فكرة إرسال بعثات مساعدة مختلطة تضم يهوداً وعرباً إلى مناطق الأزمات".
كما يكشف الاستطلاع أن ٦١٪ من المشاركين فى الاستطلاع يؤيدون أن تكون بعثات المساعدات الإنسانية مكونة من إسرائيليين، إلى جانب عدد من يهود الشتات، وهذا فى مسعى لتعزيز العلاقة بين الجماعتين.

٨٢٪ من مسيحيي أمريكا: "ملتزمون دينياً وأخلاقياً بتأييد إسرائيل"

المصدر: www.omedia.co.il
١٠/ ٤/ ٢٠٠٨
بقلم: هيئة تحرير الموقع

أفاد ٨٢٪ من المسيحيين الأمريكيين بأنهم ملتزمين دينياً وأخلاقياً بتأييد إسرائيل وحبها. بينما أبدت نسبة ١٠٪ منهم معارضتها لهذا الرأي، وأجاب ٨٪ بعبارة لا أعرف. هذا ما أظهره استطلاع للرأى أجراه معهد "جوشواع" بالعاصمة الأمريكية واشنطن، ونشرت نتائجه فى صحيفة جيروزاليم بوست.

تجدر الإشارة إلى أن ٨٤٪ من المسيحيين البروتستانت قد أبدوا موافقتهم على هذا الرأى (ونسبة ٨٩٪ من البروتستانت الإنجيليين)، فى مقابل ٧٦٪ من الكاثوليك. وبينما عارض نصف المسيحيين الأمريكيين مسألة تقسيم القدس، أيّدها ١٧٪ منهم. وفى الوقت الذى تؤيد فيه نسبة ٥٣٪ من البروتستانت مسألة توحيد القدس، تعارض نسبة ٤٤٪ من الكاثوليك ذلك. وبينما أعرب ٦٢٪ من البروتستانت الإنجيليين عن تأييدهم لتوحيد القدس، عارضت نسبة ١١٪ فقط منهم ذلك.

٤٤٪ لم تعرف الإجابة على سؤال: هل دولة فلسطينية فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة ستكون داعية سلام أم أنها ستكون دولة إرهاب..؟ حيث أجاب ٣٢٪ من المشاركين فى الاستطلاع بأنها ستكون دولة إرهاب، بينما اعتقد ٢٤٪ أنها ستكون دولة ديموقراطية تساند السلام. وقد ظهرت الفوارق واضحة بين البروتستانت والكاثوليك حول هذه المسألة، حيث فاقت نسبة الأشخاص الذين اعتقدوا أن الدولة الفلسطينية ستكون دولة إرهاب بين البروتستانت نسبة من اعتقدوا ذلك من الكاثوليك بنحو ١٠٪. ووصل الفارق بين البروتستانت الإنجيليين والكاثوليك حول هذه المسألة ٢٠٪.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد الآن من ٥٠ إلى ٦٠ مليون بروتستانتى إنجيلى فى الولايات المتحدة الأمريكية (يمثلون حوالى ٢٦٪ من سكان الولايات المتحدة، ثم يتبعهم الكاثوليك ٢٤٪، ثم طائفة البروتستانت الرئيسية ١٨٪).

يعتقد ثلثا المشاركين فى الاستطلاع أنه إذا ما نجحت إيران فى تطوير سلاح نووى فإنها ستستخدمه ضد إسرائيل. حيث أفاد ٢٣٪ من المستطلعة آراؤهم بأنهم غير واثقين من ذلك، فى حين أجابت نسبة ١٣٪ فقط بالنفي.

من المقرر أن تعرض نتائج الاستطلاع خلال المؤتمر الذى تنظمه مؤسسة" صندوق جوشواع" اليوم فى مبانى الأمة. فيما يعتزم القائمون على المؤتمر حشد ١٠٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث القادمة، على أن يتم التبرع بها لمتضررى الإرهاب فى إسرائيل، إلى جانب دعم المشروعات الإنسانية فى مجالات التعليم واستيعاب الهجرة والصحة. ومن الجدير بالذكر أن رئيس المعهد الإنجيلى وأحد مؤسسيه هو يهودى يدعى جوئيل روزنبرج الذى قال: "إن تأييدنا لإسرائيل غير مشروط".

٦٢٪ من الإسرائيليين يخشون تمرد عرب إسرائيل

المصدر: www.scoop.co.il
٢/٤/٢٠٠٨
بقلم: هيئة تحرير الموقع

كشفت دراسة جديدة أعدها البروفيسور سامى سموحه، الأستاذ بجامعة حيفا، عن ازدياد حدة توتر العلاقات القومية فى إسرائيل. وبحسب الدراسة يخشى ٦٢٪ من اليهود تمرد عرب إسرائيل، بينما امتنع ٦٤,٦٪ عن دخول بلدات عربية فى إسرائيل. كما كشفت الدراسة - التى تناولت مقياس العلاقات اليهودية العربية الذى ستعرض بياناته الأسبوع القادم خلال "مؤتمر حيفا للمسئولية الاجتماعية" الذى سينعقد بجامعة حيفا - أن الجمهور العربى لديه مخاوفه الخاصة به أيضاً، حيث يخشى ٦٢٪ من الترحيل الجماعي، بينما يخشى ٧٦٪ العنف من جانب الدولة.

كشف المقياس الذى أجراه البروفيسور سامى سموحه، عميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة حيفا، والحائز على جائزة إسرائيل فى علم الاجتماع لعام ٢٠٠٨، أن أكثر من نصف الجمهور اليهودى والجمهور العربى يعتقدون أن العلاقات بين اليهود والعرب ليست على ما يرام، بل إنها ستزداد سوءاً فى المستقبل.

أجريت الدراسة التى تُعرض للعام الثانى على التوالى خلال مؤتمر حيفا للمسئولية الاجتماعية، على عينة قطرية شملت ٦٩٩ مواطناً يهودياً، و٧١٩ مواطناً عربياً، وتحرت آراؤهم حول عدد من الموضوعات المتعلقة بالصدع اليهودى العربي.

رغم مخاوف الجانبين، تعتقد نسبة ٨٦٪ من الجمهور اليهودى، ونسبة ٧٥٪ من الجمهور العربى أن إسرائيل هى أفضل للتعايش (أفضل بمعنى أنها ليست الوحيدة)، فى حين تفضل نسبة ٨٥٪ من الجمهور اليهودى، ونسبة ٧١٪ من الجمهور العربى إسرائيل عن أى دولة أخرى فى العالم. وتعتقد نسبة ٥٨٪ من الجمهور العربى أن إسرائيل هى الدولة الديموقراطية فى نظرهم.

فيما تخشى نسبة ٦٢,٢٪ من الجمهور اليهودى من أن المواطنين العرب يشكلون خطراً على أمن الدولة بسبب ارتفاع معدل الإنجاب بينهم (مقارنة بنسبة ٦٤,٤٪ فى العام الماضي)، بينما تخشى نسبة ٨٠٪ من تأييد عرب إسرائيل للنضال الذى يخوضه الشعب الفلسطينى (مقارنة بنسبة ٨٣,١٪ فى العام الماضي). كما يخشى ٨٠٪ من العرب المساس بحقوقهم كمواطنين (مقارنة بنسبة ٧٧,٤٪ فى العام الماضي)، ونحو ٨٣٪ قلقون من مصادرة جماعية للأراضى (مقارنة بنسبة ٨٠٪ العام الماضي).

لقد ارتفعت نسبة العرب الذين يرفضون حق إسرائيل فى الوجود كدولة يهودية - صهيونية، من ٦٢,٦٪ فى العام الماضى إلى ٦٤٪ فى العام الحالي. كما ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يرفضون حق إسرائيل فى الوجود أساساً بين مواطنيها العرب من ١٥٪ فى العام الماضى إلى ٢٠٪ هذا العام. كما ارتفعت نسبة من يؤيدون العنف من أجل دفع شئون الأقلية العربية من ٩,٥٪ فى العام الماضى إلى ١٠,٨٪ هذا العام. فيما ترفض نسبة ١٨٪ من الجمهور اليهودى حق العرب فى الوجود كأقلية فى إسرائيل مقابل نحو ١٦٪ فى العام الماضي.

إجمالاً، تخشى نسبة ٤٨,٣٪ من الجمهور اليهودى عدم قدرتها على منح الثقة للمواطنين العرب، بينما تخشى نسبة ٦٠,٢٪ من الجمهور العربى عدم قدرتها على منح الثقة للمواطنين اليهود، فى حين أن ٣٧٪ من الجمهور اليهودى يؤيدون تشجيع العرب على ترك إسرائيل، ونحو الثلث يؤيدون سلبهم الحق فى التصويت فى انتخابات الكنيست.

سجلت المقاييس التى ترصد إمكانية التعايش بين الجانبين مستويات منخفضة، حيث تشعر نسبة ٥٤٪ فقط من الجمهور اليهودى أن للجانبين حقوقاً تاريخية فى الأرض مقابل ٦٨,٦٪ العام الماضي. كما انخفضت نسبة التأييد للحل المتمثل فى دولتين لشعبين من ٧٤٪ فى العام الماضى إلى ٧٠٪ هذا العام.. وفى العام الماضى كانت نسبة ٦٧,٥٪ من الجمهور العربى تعتقد أن إسرائيل داخل حدود الخط الأخضر لها الحق فى الوجود كدولة يهودية وديموقراطية يعيش فيها العرب واليهود معاً، فى حين وصلت نسبة من يشعرون بذلك هذا العام ٤٩٪ فقط.

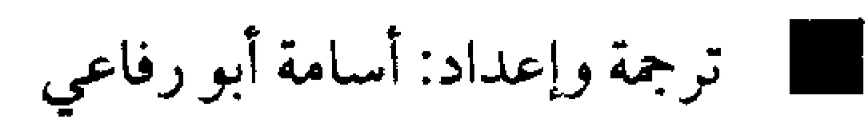
يكشف المقياس عن أبعاد الصدع العميق بين العرب واليهود، والذى يستلزم رأبه تسوية القضية الفلسطينية، والموازنة بين الطابع اليهودى والطابع الديموقراطى للدولة.

◆ ترجمات عبرية ◆



شخصية العدد

اللواء "أودى آدم" المرشح لتولى إدارة مفاعل ديمونة



ترجمة وإعداد: أسامة أبو رفاعي

إذا لم تحدث مفاجآت فى اللحظات الأخيرة، فإن المدير العام الجديد لمفاعل ديمونة سيكون اللواء (احتياط) أودى آدم، قائد المنطقة الشمالية سابقاً، الذى اضطر إلى إنهاء خدمته العسكرية والاستقالة من منصبه فى إطار الإخفاقات التى حدثت فى حرب لبنان الثانية وكان هو أحد ضحاياها. ووفقاً لما تردد من أنباء، فإن المدير العام السابق يتسحاق جوروفيتش قد نما إلى علمه هذه المعلومات التى أخبر بها كل مدراء الأفرع فى مفاعل ديمونة.

كانت لجنة البحث عن مدير للمفاعل النووى فى ديمونة، برئاسة د. شاؤول حوريف المدير العام للجنة الطاقة الذرية، قد درست عدداً من المرشحين لشغل هذا المنصب، منهم ألوية احتياط وشخصيات كبيرة فى المفاعل. وفى نهاية الأمر، حظى أودى آدم بإعجاب وتقدير اللجنة، حيث احتل المركز الأول من بين المرشحين لشغل المنصب.

وقد أكدت نيلى ليفشيتس، المتحدثة باسم لجنة الطاقة الذرية، ما تردد من أنباء عن أن أودى آدم هو أحد المرشحين بقوة لشغل هذا المنصب.

ولد إيهود (أودي) آدم فى تل أبيب سنة ١٩٥٨. حصل على الماجستير فى علم النفس والاجتماع من جامعة بار-إيلان، وحصل على الدكتوراه فى الدراسات الاستراتيجية من المدرسة الحربية بباريس. والده الجنرال يوكتئيل (كوتى) آدم، الذى قُتل فى حرب لبنان عام ١٩٨٢، عندما كان يشغل منصب نائب قائد الأركان.

عُيِّن أودى آدم قائداً للمنطقة الشمالية سنة ٢٠٠٥، فى عهد وزير الدفاع شاؤول موفاز. وجاء تعيينه بعد خدمة ٣٠ عاماً فى الجيش الإسرائيلي. متزوج ويعول ثلاثة أبناء. وكما أن آدم الأب هو القتيل الإسرائيلي صاحب الرتبة العسكرية الأرفع فى تاريخ إسرائيل، فابنه أصبح المستقيل الأول صاحب الرتبة الأعلى فى الجيش.

بدأ آدم مشواره العسكرى فى سلاح المدرعات سنة ١٩٧٦، كقائد فصيلة مروراً بقائد سرية ثم نائب قائد كتيبة. وفى عام ١٩٨٨، تولى قيادة كتيبة "تشكيل سيناء"، كما تولى قيادة كتائب أخرى. وبعدما أنهى دراسته فى المدرسة الحربية بباريس سنة ١٩٩١، تم تعيينه قائداً للواء احتياط، ثم قائد مدرسة المدرعات. وفى عام ١٩٩٣، تولى قيادة تشكيل "كافير" - لواء دبابات نظامي. وفى عام ١٩٩٥، تولى قيادة تشكيلَ "بنى أور" لتدريب قادة الدبابات وتدريب ضباط المدرعات.

فى عام ١٩٧٧، تولى آدم قيادة لواء القوة البشرية فى قيادة الأسلحة الميدانية (وتعرف الآن باسم قيادة القوات البرية). وبعد مرور عامين، أصبح قائد تشكيل "هابلدا" حتى عام ٢٠٠١. وفى نفس العام، أصبح قائد شعبة التكنولوجيا واللوجستيكا، وأشرف على الدعم اللوجستى أثناء تطبيق خطة فك الارتباط عام ٢٠٠٥.

تولى آدم قيادة المنطقة الشمالية عام ٢٠٠٥، وفى ظل هذا المنصب تولى عمليات قيادة هذه المنطقة خلال حرب لبنان الثانية. وفى أغسطس ٢٠٠٦، أرسل رئيس الأركان الإسرائيلي آنذاك دان حالوتس نائبه اللواء موشيه كابلينسكى إلى القيادة الشمالية كمنسق من قبل القيادة العامة إلى جانب اللواء أودى آدم. وعلى حد قول المحللين فى وسائل الإعلام، فإن هذه الخطوة تذكرنا بتعيين حاييم بارليف لقيادة الجبهة الجنوبية خلال حرب عيد الغفران (أكتوبر ١٩٧٣)، تلك الخطوة التى شككت فى قدرات قائد القيادة الجنوبية آنذاك شموئيل جونين (جوروديش). وقد أدت هذه الخطوة إلى زيادة المشاكل بين آدم ورئيس الأركان حالوتس، والتى جعلته يستقيل من منصبه ومن الجيش الإسرائيلى فى سبتمبر ٢٠٠٦.

◆ رؤية عربية ◆

مغزى رصد الكونجرس ١٥٥ مليون دولار لتطوير برامج صواريخ دفاعية لإسرائيل

■ لواء أ.ح متقاعد/ حسام سويلم

*** مقدمة:**

وافق الكونجرس الأمريكي فى ٨ نوفمبر الجارى على رصد مبلغ ١٥٥ مليون ونصف المليون دولار لإنفاقها على إنتاج وتطوير برامج صواريخ دفاعية لإسرائيل، بالإضافة إلى تخصيص عدة ملايين أخرى لتغطية مشتريات إسرائيل من المعدات العسكرية الأمريكية، وقالت صحيفة جيروزاليم بوست فى عددها بتاريخ ١٠ نوفمبر أن هذه الأموال جزء من ٤٧١ مليار دولار هى مخصصات وزارة الدفاع الأمريكية لعام ٢٠٠٨. فى الميزانية التى ينتظر أن يعتمدها الرئيس الأمريكى جورج بوش وسيخصص مبلغ ٢٠ مليون دولار إضافية إلى المبلغ الذى تمَّ رصده لهذا الغرض العام الماضي، لتطوير برنامج الصاروخ المضاد للصواريخ (حيتس ٣/ السهم أرو) الإسرائيلي، وكان مجلس النواب والشيوخ قد وافق على هذا المبلغ الذى يفوق ما يوازى ضعفى ما طلبه الرئيس بوش لهذا البرنامج.

وتتضمن عملية تمويل برنامج صاروخ (حيتس -٣) ٣٧ مليون دولار لإنتاج مشترك لهذا الصاروخ بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ومبلغ ٦١ مليون دولار أخرى من أجل إدخال مزيد من التطوير على هذا الصاروخ، وأيضا بالإضافة إلى ٣٧ مليون أخرى لتطوير منظومة صواريخ أقصر مدى، وذلك ضمن مشروعى (مقلاع داوود)، و(القبة الحديدية). وسيتم استخدام مبلغ إضافى قدره ٢٠ مليون دولار لتطوير أولى لنظام (حيتس - ٣). وتأتى مخصصات الدفاع هذه، بالإضافة إلى ٢,٤ مليار دولار ستتلقاها إسرائيل على شكل مساعدات عسكرية خلال عام ٢٠٠٨ كجزء من نفقات المعونة الأمريكية الخارجية.

*** القوة ضد إيران خيار مطروح:**

لا يمكن فك الارتباط بين هذه المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل، وبين النوايا والمخططات الإسرائيلية والأمريكية وشيكة التنفيذ لتنفيذ عملية عسكرية ضد إيران تستهدف تدمير بنيتها النووية الأساسية، والتحسب فى ذات الوقت لرد الفعل الإيرانى الانتقامي، وهو فى غالبه رد صاروخى بواسطة صواريخ شهاب المزودة برؤوس تقليدية وفوق تقليدية ستستهدف المناطق السكانية والأهداف الاستراتيجية والعسكرية الإسرائيلية، ومن هنا يمكننا أن نفهم مدى الاهتمام والحرص الإسرائيلى على توفير أقصى ما يمكنها من دفاعات صاروخية حديثة للدفاع عن هذه الأهداف.

فقد أعلن نائب رئيس وزراء إسرائيل شاؤول موفاز فى تصريح له للإذاعة الإسرائيلية فى ١٠ نوفمبر الماضى أن "كل الخيارات مطروحة لوقف البرنامج النووى الإيراني" مشيرا إلى احتمال اللجوء إلى خيار القوة العسكرية. وقال موفاز الذى كان قد أجرى فى واشنطن فى الأسبوع الأول من نوفمبر الماضى مباحثات مع مسئولين أمريكيين اندرجت فى إطار الحوار الاستراتيجى بين البلدين حول الملف النووى الإيرانى أن "الاستراتيجية الحالية تعتمد على فرض عقوبات، وتشكيل جبهة موحدة بين دول تؤكد أن كل الخيارات مطروحة"، علما أن إسرائيل والولايات المتحدة تتهمان إيران بالسعى إلى امتلاك السلاح النووى تحت غطاء تطوير برنامجها النووى المدني، وهو ما تنفيه طهران.

وأضاف موفاز "أعتقد مثل آخرين بأن اللجوء إلى خيار القوة هو خيار أخير"، مؤكداً أن فرص الحل التفاوضى ستتقلص إذا لم تتوصل الدبلوماسية إلى وقف البرنامج النووى الإيـراني، معتبرا أن امتلاك إيران سلاحا نوويا سيهدد السلام فى العالم ووجود إسرائيل، ولا يمكن للعالم أن يقبل بذلك". وكان موفاز قد أعلن لدى عودته من واشنطن يوم ٩ نوفمبر الماضى أن إسرائيل والولايات المتحدة اتفقتا على تشكيل لجنتى عمل فى إطار حوارهما الاستراتيجى حول الملف النووى الإيراني.

وتعتقد إسرائيل أن إيران تملك ثلاث لواءات صواريخ باليستية متوسطة المدى، اثنتان منها طراز (شهاب ٢) ذو المدى ١٢٠٠ كم، ولواء طراز (شهاب - ٣) ذو المدى ٢٠٠٠ كم. وأن كل لواء يتكون من ٦ قاذف مسلح لـ بـ ٩ صواريخ كخط ذخيرة أول بإجمالى ٥٤ صاروخ فى كل لواء، مع تواجد ثلاث خطوط ذخيرة احتياط كل من ٩ صواريخ إضافية لكل قاذف. وبذلك يكون إجمالى الصواريخ شهاب بطرازاتها المختلفة لا تقل عن ٤٨٠ صاروخ، وهو رقم يقارب ما تقدره أجهزة المخابرات الأمريكية والأوروبية والتى تتحدث عن امتلاك إيران حوالى ٥٠٠ صاروخ شهاب، يتوقع أن تخصص منهم ١٠٠ صاروخ لقصف إسرائيل كرد انتقامى فى حالة تعرض إيران لعمل عسكري، سواء من جانب إسرائيل أو الولايات المتحدة أو كلاهما. لذلك ستكون هذه الوحدات الصاروخية ضمن الأهداف الأولى التى ستستهدفها أى عملية عسكرية ضد إيران، بالإضافة لمواقع وحدات الحرس الثورى (بازدران) ومناطق انتشاره لمنعه من الاندفاع فى عمليات هجومية ضد القوات الأمريكية فى العراق أو فى القواعد البحرية المتواجدة على الساحل الغربى للخليج، وحيث يتواجد للحرس الثورى حوالى ١٥٠ لنش صاروخى هجومى وانتحارى يمكن أن يهدد بهم أيضا التواجد البحرى الأمريكى المكثف فى مياه الخليج.

أما المنشآت النووية الإيرانية التى ستستهدفها العملية العسكرية الإسرائيلية - الأمريكية تشمل:

طهران: مركز جابر بن حيان (مختبرات)، وشركة كالى الكهربائية لتوفير الطاقة.

أركوان: مركز طحن اليورانيوم الخام.

ناتانز: معمل تخصيب اليورانيوم بواسطة أجهزة الطرد المركزي، بعد تحويله إلى غاز UF٦.

كاراج: تخزين المواد المشعة.

أصفهان: مركز الماء الثقيل، مفاعل النيترون، مختبر الجرافيت، مركز الماء الخفيف ومصنع تحويل اليورانيوم الخام إلى الكعكة الصفراء، ثم غاز UF٦.

آراك (مدينة خوانداب جنوب همدان): مفاعل إنتاج الماء الثقيل، مفاعل فصل البلوتونيوم ٢٣٩، منشأة الخلايا الحارة لإنتاج المواد المشعة.

أناراك: موقع تخزين النفايات المشعة.

ساحياند، جهيني: منجم اليورانيوم، مصنع طحن اليورانيوم لإنتاج الكعكة الصفراء استعدادا لإضافة الحامض عليها.

يازد: مركز الأبحاث النووية فى جامعة يازد.

لاشكاراد آباد: مركز تخصيب اليورانيوم بالليزر.

بوشهر: مفاعل نووى روس تم إنشاءه ولم يبدأ تشغيله بعد.

وتشارك إسرائيل الولايات المتحدة فى النظرة إلى مخاطر إيران النووية، ليس فقط فيما يتعلق بكسر الاحتكار النووى الإسرائيلي، ولكن أيضا توسع النفوذ الإيرانى فى المنطقة، والذى لم يقتصر فقط على منطقة الخليج بل شمل أيضا باقى منطقة الشرق الأوسط بواسطة أذرعها الممتدة فى سوريا، ولبنان من خلال حزب الله، وفلسطين بواسطة حركة حماس، وما يشكله ذلك ليس فقط من تهديدات أمنية على إسرائيل، بل مخاطر وجودية عليها أيضا فى ضوء تجربة القصف الصاروخى المكثف الذى مارسه حزب الله ضد المدن الإسرائيلية فى الصيف الماضي، وامتد هذا النفوذ الإيرانى أيضا إلى بلدان آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، وهى البلدان التى تسعى إسرائيل والولايات المتحدة إلى تعزيز تواجدهما فيها لما لهما من مصالح استراتيجية لا تقتصر فقط على النفط والغاز.

وفى النظرة الأمريكية - الإسرائيلية المشتركة أن إيران إذا ما تحولت إلى دولة نووية فأنها ستغير المنطقة، وتخلق محورا جديدا للطاقة يضم إيران والصين وروسيا وفنزويلا، وربما العراق أيضا. الأمر الذى سيمثل خسارة كبيرة للولايات المتحدة أكبر من التكاليف العسكرية والسياسية لأية حرب ضد إيران. ووجهة نظر هذا الفريق أن النموذج الأطلسى (حلف الناتو) سيكون مهدد بكاملة ومباشرة، ولذلك باتت دول مثل فرنسا أكثر تشددا مع إيران، وهذا واضح فى تصريحات وزير الخارجية الفرنسية برنار كوشنير، لأن الخسارة فى الملف النووى الإيرانى هى خسارة للنموذج الأطلسي.

وحتى الآن لا يحبذ بوش أن تقوم الولايات المتحدة بالضربة الأولى، وفى هذا السياق تكشف تقارير معلومات عن أن واشنطن قد تعطى إسرائيل الضوء الأخضر لتوجيه ضربة جوية أو بصواريخ كروز ضد المنشآت النووية الإيرانية وبطريقة محددة جدا لا تشمل كل المواقع النووية الإيرانية،

إلا أن هذه الضربة الإسرائيلية ستكون حاسمة لتحديد مستقبل الأوضاع بعد ذلك. فإذا ردت إيران بقوة عسكريا أو بعملية إرهابية كبيرة ضد الولايات المتحدة، وهو ما هدد به قائد الحرس الثورى الجديد الجنرال جعفرى الذى توعد برد صاعق ضد إسرائيل، فإن الولايات المتحدة حينئذ ستوجه ضربة حاسمة ضد إيران، أما إذا امتنع الإيرانيون عن الرد فإنه سيفتحون الباب لانهيار داخلى بسبب انكشاف مصداقيتهم والضعف الحقيقى لنظامهم، وعن توقيت شن هذا العمل العسكرى فمن المتوقع أن يكون فى جميع الأحوال قبل انتهاء ولاية الرئيس بوش، باعتبار ما سبق أن صرَّح به من حرصه على إغلاق الملف النووى الإيرانى قبل مغادرته البيت الأبيض، مع إدراكه بأن لا رئيس أمريكى من بعده سيجرؤ على شن حرب ضد إيران فى ضوء التجربة الأمريكية الحالية فى العراق وأفغانستان. لذلك فإن كثيرا من المراقبين يقارنون الأوضاع الحالية فى واشنطن مع الأوضاع التى كانت سائدة قبل غزو العراق، إلا أن أى خطأ قد يرتكبه الإيرانيون قد يعجل بتنفيذ المخطط الموضوع لشن العمل العسكري، سواء بمبادرة من إسرائيل أو من الولايات المتحدة، خصوصا إذا ما حدث أى تحرش بالسفن الحربية الأمريكية فى مياه الخليج، أو زاد التدخل الإيرانى العسكرى فى العراق بصورة تكبد الأمريكيين خسائر جسيمة.

*** المبادئ والمدركات المشتركة بين إسرائيل وأمريكا:**

كشف موفاز - كما سبق وأوضحنا - عن تشكيل لجنتى عمل فى إطار حوارهما الاستراتيجية حول الملف النووى الإيراني، وقد توصلتا إلى عدة مبادئ ومدركات واستنتاجات على النحو التالي:

أ - ليس من مصلحة أى من إسرائيل أو الولايات المتحدة أن تتحول إيران إلى دولة نووية، ومع التسليم بأنها لن تجرؤ على استخدام ما يحتمل أن تملكه من سلاح نووى ضد الولايات المتحدة أو إسرائيل لإدراكها خطورة رد الفعل الأمريكى والإسرائيلى نوويا ضدها فى هذه الحالة، إلا أن ما ستملكه من سلاح نووى فى المستقبل سيشكل سلاح ردع قوى فى أيدى النظام الإيرانى وسيزيد من نفوذ إيران السياسى والاستراتيجى فى منطقة الشرق الأوسط، لاسيما فى المشرق العربى بالنظر لتواجد حلفائها المتمثلين فى سوريا وفى حزب الله بلبنان وحركة حماس فى غزة، مع احتمالات توسع النفوذ الإيرانى فى أفريقيا والمغرب العربي، وبلدان وسط آسيا وجنوبها، والتى بها تواجد شيعى كثيف، وهو ما يهدد المصالح الأمريكية والإسرائيلية، خاصة بعد أن دخلت إيران بعمق فى دائرة الصراع العربى الإسرائيلي.

ب - فإذا استمرت إيران فى خطتها لبناء مزيد من أجهزة الطرد المركزى P1-P2 لتخصيب اليورانيوم، لتزيد من ٣٠٠٠ جهاز حاليا - طبقا لما أعلنه الرئيس الإيرانى نجاد مؤخرا لتصل إلى ٦٠,٠٠٠ ألف فإن بإمكانها أن تحصل على الكتلة النووية اللازمة لصنع سلاح نووى واحد بقدرة ٢٠ كيلو/ طن يحتاج إلى ٢٥ كجم يورانيوم مخصب بنسبة ٩٠٪ فأعلى خلال ١ - ٢ سنة، ومن ثم فإن أى عمل عسكرى ينبغى أن يتم خلال هذه الفترة قبل أن يصل البرنامج النووى الإيرانى إلى نقطة اللاعودة.

ج - إن تنفيذ عملية عسكرية تستهدف تدمير المنشآت النووية والصاروخية الإيرانية ليست صعبة وممكنة، سواء من جانب أى من إسرائيل أو الولايات المتحدة - وأن كانت هناك مشكلة تدقيق المعلومات حول أماكن الأهداف المطلوب قصفها - ولكن المشكلة فى مواجهة رد الفعل الإيرانى بعد ذلك سواء على الساحة الإقليمية أو الدولية، والمتمثل فى قصف المدن الإسرائيلية والقواعد الأمريكية فى منطقة الخليج بصواريخ (شهاب والفاتح - ١١٠) ودفع قوات الحرس الثورى (بازدران) ومتطوعى (الباسيج) فى موجات انتحارية ضد القوات الأمريكية فى العراق والقواعد العسكرية الأمريكية على الساحل الغربى فى الخليج، وإغلاق مضيق هرمز، ومهاجمة السفن الحربية الأمريكية وناقلات النفط بالصواريخ الساحلية والبحرية الإيرانية المتطورة التى حصلت عليها إيران من روسيا مؤخرا وأخطرها SS-N-٢٢، ثم إغلاق مضيق هرمز لعرقلة تصدير النفط إلى الدول المستهلكة للطاقة، وذلك من قاعدة بندر عباس بالصواريخ الساحلية إلى جانب تلغيم الممرات البحرية وقصف مصافى النفط وأرصفة تصديره المتواجدة على الساحل الغربى للخليج. ويقدر حجم الخسائر البشرية المتوقعة فى إسرائيل نتيجة قصفها بما لا يقل عن ١٠٠ صاروخ شهاب برؤوس تقليدية أو كيماوية بحوالى ٥٠٠ - ١٠٠٠ قتيل وضعفهم من المصابين، أما القوات الأمريكية فى الخليج فيتوقع أن يرتفع العدد إلى ما بين ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ قتيل، وهو حجم من الخسائر البشرية لا تستطيع أى حكومة أمريكية تحمل نتائجه دون عمل انتقامى شديد سيتمثل فى قصف إيران نوويا لإسقاط النظام الحاكم، وبما يعنى حربا قد تمتد إلى أكثر من سنة. أما على الجانب الإسرائيلى فقد صرح مسئولون إسرائيليون بأنه فى حالة قيام إيران بقصف إسرائيل بصواريخ شهاب فإن الغواصات الإسرائيلية (دولفين) الثلاثة والمسلحة بصواريخ كروز النووية ستكون مرابضة فى مياه خليج عمان لتوجيه ضربة نروية ضد إيران. لذلك فإن الخطة

الأمريكية - الإسرائيلية المشتركة يجب أن تعطى أولوية فى عمليات القصف الجوى والصاروخى بضرب الأهداف التى ستعتمد عليها إيران فى شن ضربتها الانتقامية، وهى وحدات الصواريخ شهاب ووحدات الحرس الثورى وقواعده البحرية فى الخليج.

*** الخيارات المتاحة للعمل العسكري:**

د - تنحصر الخيارات المتاحة لأهداف العملية العسكرية ضد إيران فى ثلاث خيارات:

١ - الاكتفاء بتدمير منشآت البرنامج النووى والصاروخي، ويشمل ٢٤ منشأة رئيسية، وعدم توسيع نطاق العملية العسكرية تجنبا لرد فعل عنيف من جانب إيران. إلا أن هذا الخيار لن يضع نهاية حاسمة للبرنامج النووى الإيراني، حيث من المتوقع أن يستعيد نشاطه خلال ٣ - ٥ سنوات، إلى جانب رد الفعل الإيرانى الواسع السابق إيضاحه.

٢ - ضربة شاملة تستغرق ٤ - ٦ أيام يتم خلالها قصف حوالى ٣٥٠ هدف تشمل وحدات الصواريخ الإيرانية ومناطق انتشار الحرس الثوري، وقواعد صواريخ الدفاع الجوي، ومراكز القيادة والسيطرة، والمصنع الحربية ومراكز الأبحاث، والقواعد البحرية، والقواعد الجوية والمطارات.

٣ - شن ضربات صاروخية مصحوبة بعمليات مخابراتية تحتية وقوات خاصة تستهدف القيام بعمليات اغتيال وخطف قيادات وشخصيات سياسية ودينية وعسكرية وعملية بارزة فى النظام الإيراني، وإثارة المحافظات الحدودية ذات الأقليات الكبيرة ضد نظام حكم الملالى وطهران، إلى جانب تحريض قوى المعارضة الداخلية والطلبة ضد نظام الحكم بإثارة الاضطرابات الداخلية لتشتيت جهود النظام الحاكم وقوات أمنة والجيش بين عدة جهات داخلية وخارجية، ويكون الهدف فى هذه الحالة هو إسقاط النظام الحاكم واستبداله بنظام آخر موالى للغرب.

*** مجالات التنسيق الاستراتيجى بين أمريكا وإسرائيل:**

وفى ضوء المدركات والمبادئ المشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة حيال التعامل مع إيران، والخيارات المتاحة للعمل السنوي، شملت مجـالات التنسيق الاستراتيجى الأبعاد التالية:

أ - التنسيق المعلوماتي:

يستهدف التنسيق المعلوماتى تأكيد الأهداف التى سيتم قصفها فى العملية العسكرية ضد إيران، خاصة النووية والصاروخية السرية وغير المعروف أماكنها على وجه التحديد، والتى يتم فيها بناء أجهزة الطرد المركزى وتخصيب اليورانيوم بالليزر بعيدا عن مراقبة الوكالة الدولية للطاقة النووية، مع متابعة ما يجرى فى مفاعل أراك لفصل البلوتونيوم وإنتاج الماء الثقيل. حيث لا ينبغى فى النظرة الإسرائيلية الاكتفاء بما تحصل عليه أقمار التجسس من صور فضائية لا تكشف عما هو متواجد على عمق كبير تحت الأرض، خاصة فى منشأة ناتانز، بل يجب زيادة الاعتماد على معلومات الجواسيس والمنشقين عن النظام - مثل الجنرال على أصغرى الذى كان أحد قادة الحرس الثورى وأمكن استقطابه مؤخرا ونقله إلى استانبول ومنها إلى لندن، وأمكنه كشف قدرا كبير من المعلومات بالغة السرية عن إيران فى مجالات كثيرة. كما تدفع إسرائيل كثيرا بعملائها عبر المنطقة الكردية إلى إيران لتنفيذ مهام استخباراتية وتخريبية.

ب - مزيدا من الذخائر الذكية ووقود الطائرات:

تم فعلا دعم إسرائيل بقنابل وصواريخ جوية قادرة على التعامل مع الأهداف المحصنة على عمق تحت الأرض يصل إلى ٢٠ مترا. ومن هذه الذخائر الجوية حصولها على ٢٥٠٠ قنبلة طراز ٨٤ زنة ٢٠٠٠ رطل، ٥٠٠ قنبلة طراز ٨٣ زنة ١٠٠٠ رطل، ١٥٠٠ قنبلة طراز ٨٢ زنة ٥٠٠ رطل، وجميعها مزودة بنظام "جدام" JDAM للتوجيه الدقيق الذى يربط القنبلة بالهدف من خلال جهاز GPS بالأقمار الصناعية، إضافة إلى قنابل موجهة بالليزر، ثم حصلت إسرائيل أيضا مؤخرا على ٥٠٠ قنبلة GB٤-٢٨-BL٤ ١٠٩ مضادة للتحصينات، وقد تم تجهيز المقاتلات أف-١٦ وأف-١٥ بهذه الذخائر.

وطبقا لمصادر وزارة الدفاع الأمريكية فإن إسرائيل ستحصل فى بدايات عام ٢٠٠٨ على كمية ضخمة من الذخائر ستضم عشرة آلاف قنبلة موجهة عبر الأقمار الصناعية مزودة أيضا بنظام "جدام" وأربعة آلاف قنبلة موجهة بالليزر Pave Way-٢، وثلاثة عشر ألف قنبلة متنوعة الأحجام، وخمسين قنبلة مضادة للتحصينات تحت الأرض زنة ٥٠٠٠ رطل، بالإضافة إلى سبعمائة صاروخ جو/ جو مضاد للطائرات طراز AmramSide Winder.

وتقول مصادر وزارة الدفاع الإسرائيلية أن هذه الكميات من الذخائر الذكية إضافة لما سبق أن حصلت عليه مؤخرا - ستعزز احتياطى السلاح الجوى الإسرائيلى بشكل يمكنه من خوض حرب لبضعة أسابيع على أكثر من جبهة، وقد تصل إلى شهرين. كما وافق الكونجرس على طلب تزويد سلاح الجو الإسرائيلى بـ١٣٢ مليون برميل من وقود الطائرات قيمتها ٣٠٨ مليون دولار. وتخصم المبالغ المطلوبة لتمويل صفقات الذخائر الجديدة من المساعدات المالية الأمريكية الإضافية التى حصلت عليها إسرائيل مؤخرا، والتى ارتفعت من ٢,٤ مليار دولار سنويا إلى ٣,٣ مليار دولار، وتبلغ قيمة هذه الصفقات ٦٥٠ مليون

دولار.

أما فيما يتعلق بالسلاح البحرى فقد وافقت الولايات المتحدة على أمداد البحرية الإسرائيلية بثلاثين صاروخ بحرى (سطح/سطح) طراز Ar Fom من إنتاج شركة بوينج، وهى صواريخ تطلق من الفرقاطات الإسرائيلية الحديثة (سعر - ٥) والتى تم بناؤها فى الولايات المتحدة، وتبلغ القيمة الإجمالية لصفقة الصواريخ ٣٣٤ مليون دولار.

وعلى صعيد آخر ستساعد الولايات المتحدة شركات الصناعة العسكرية الإسرائيلية فى تطوير ذخائر المدفعية فى إطار تطوير دور وفاعلية المدفعية بإمداده بذخائر ذكية دقيقة موجهة ذاتيا بالليزر والأشعة تحت الحمراء وموجهة عبر الأقمار الصناعية لزيادة دقتها لتصل إلى دائرة نصف قطرها ١ - ٢ متر من الهدف، وزيادة مداها، مع تزويد وحدات المدفعية بوسائل ذاتية دقيقة لرصد الأهداف التكتيكية فى ميدان المعركة وتصحيح نيران المدفعية.

ج - التدريب المشترك:

إجراء تدريبات مشتركة شملت الإنذار، ومهاجمة مواقع الصواريخ شهاب والحرس الثورى والصواريخ الساحلية فى قواعدها. وقد رصدت طلعات تدريب لمقاتلات إسرائيلية للطيران على مساحات بعيدة وصلت غربا إلى جبل طارق فى غرب البحر المتوسط، وشمالا حتى جزيرة مالطة، مع التدريب على التزود بالوقود فى الجو، واعتراض الصواريخ الإيرانية بأنظمة الدفاع الجوى (باتريوت باك ٣)، (حيتس)، وإزالة آثار الضربات الصاروخية من خلال تدعيم وسائل الدفاع المدنى للإنذار والوقاية وأعمال التطهير، هذا مع الاستعداد لمواجهة رد الفعل العنيف من جانب إيران بقصفها نوويا من الغواصات الإسرائيلية (دولفين) بصواريخ كروز، وجوا من جانب الولايات المتحدة بقنابل نووية تكتيكية (B11-B61-B57-B83)

د - الحرب الالكترونية:

القيام بعمليات حرب الكترونية مشتركة، تشمل عمليات استطلاع وإعاقة رادارية ولاسلكية، خصوصا مواقع رادارات الإنذار وبطاريات صواريخ الدفاع الجوى الإيرانية (الروسية الأصل) خاصة من طراز Tor - M1 التى حصلت عليها إيران من سورى مؤخرا من روسيا. حيث أفاد مصدر عسكرى إسرائيلى بأنه "يوجد ٢٤ بطارية دفاع جوى قوية حول منشأة ناتانز، مما جعلها واحدة من أكثر المواقع حماية فى العالم". كما أن القاعات التى يجرى فيها تخصيب اليورانيوم بواسطة أجهزة الطرد المركزى محصنة جيدا على عمق ٧٠ قدم تحت الأرض. هذا إلى جانب إعاقة أنظمة الاتصالات والكمبيوتر الإيرانية لإغلاقها وإفساد أنظمة المواصلات والبنوك والاقتصاد التى تعتمد عليها.

*** البعد النووى فى العمل العسكرى الإسرائيلى ضد إيران:**

يطرح المراقبون سؤالا هاما فى هذا الصدد، فحواه أنه لم يستخدم أى سلاح نووى فى العالم منذ القصف النووى الأمريكى لمدينتى هيروشيما ونجازاكى عام ١٩٤٥ بنهاية الحرب العالمية الثانية، الأمر الذى أثار موجة غضب عالمى ضد الولايات المتحدة لا تزال آثارها مستمرة حتى اليوم، فهل تقدم إسرائيل على اتخاذ مثل هذه الخطوة الخطيرة، فتشعل الرأى العام العالمى ضدها وضد الولايات المتحدة والدول الغربية بشكل عام - لاسيما فى الدول الإسلامية، حيث ستطلق مثل هذه الخطوة العنان لردود فعل عنيفة ضد إسرائيل والولايات المتحدة، ليس فقط من جانب إيران وحلفائها، بل من كل بلدان العالم الإسلامى لا تستطيع أى منها ولا حلفائها وأصدقائها فى أوروبا وباقى قارات العالم تحمل نتائجها الوخيمة. أن خطورة هذا الأمر فى المدركات الإسرائيلية هو تزايد القناعة عند الإسرائيليين بأن محرقة ثانية لليهود تنتظرهم ويجرى الإعداد لها، وأن الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد بدأ فى إشعالها وهو المنكر الرئيسى للمحرقة التى وقعت لهم على يد النازى الألمان فى الحرب العالمية الثانية، خاصة وأنه دعا مرارا وتكرارا لتدمير إسرائيل. لذلك - ومع فشل الجهود الدبلوماسية وقرارات مجلس الأمن بفرض عقوبات على إيران فى إقناع طهران بإيقاف برنامجها لتخصيب اليورانيوم - ترى إسرائيل نفسها "واقفة وحدها تقاتل من أجل وجودها" على حد تعبير قادتها. فلقد ذاقت طعم ما يمكن أن تفعله إيران معها خلال حرب الصيف الماضى فى جنوب لبنان، حين قاتل حزب الله بالوكالة عن طهران، أمطر المدن بشمال إسرائيل بالصواريخ الإيرانية والسورية، لذلك أخذت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ شارون العهد على نفسها بالا تدع إيران تمتلك أسلحة نووية.

ومنذ وقت قريب - وفى سقطة لسان من أيهود أولمرت رئيس وزراء إسرائيل الحالى - كشف عن أسوأ سر كان مخفيا عن العالم، وذلك عندما قال إن إسرائيل. لذلك فعندما يناقش خبراء الدفاع الإسرائيلى علنا إمكانية استخدام أسلحة نووية ضد إيران، فلا يعتبر ذلك غريبا فى ظل تحول استراتيجية الردع النووى الإسرائيلى من الردع بالشك إلى الردع العلنى المصحوب بخطوط حمراء، أبرزها امتلاك دولة عربية أو إسلامية سلاح نووي. ويعتقد الكولونيل احتياط شلومو موفاز - وكان يعمل من قبل فى شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) - أنهم "سيكونون بحاجة

إلى أسلحة نووية تكتيكية لاختراق الدفاعات المحصنة التى قامت إيران ببنائها حول منشآتها النووية".

وبجانب ما كشف عنه الفنى النووى الإسرائيلى موردخاى فانونو فى عام ١٩٨٦ حول امتلاك إسرائيل حوالى ٢٠٠ سلاح نووى متنوعة القدرات، فقد أفادت مصادر المعلومات الغربية أن إسرائيل طورت صواريخ وقنابل نووية تكتيكية لكى تستخدمها مندمجة مع الذخائر التقليدية فى ساحات المعارك الحربية التى ستخوضها إذا ما تطلب الأمر ذلك. لذلك فإنه فى هجوم جوى وصاروخى ضد إيران ليس من المستبعد أن تستخدم هذه الأسلحة النووية التكتيكية، خاصة فى مرحلة رد الفعل إذا ما تعرضت إسرائيل لقصف بواسطة صواريخ شهاب.

وكان د. إفرايم إسكولاى الخبير بمعهد الدراسات الاستراتيجية بتل أبيب، والذى يعمل فى هيئة الطاقة النووية الإسرائيلية لأكثر من أربعين عاما، قد صرح قائلا: "إذا انفجر سلاح نووى على عمق كبير تحت الأرض، فلن ينتج عنه إشعاعات نووية". إلا أن البروفيسور بيتر تسيمرمان - عالم الطبيعة النووى فى كلية كنجز فى لندن - نفى ذلك قائلا: "ليس من السهل وضع تعريف محدد للقنابل النووية التكتيكية الصغيرة ذات القدرة المنخفضة. وأعتقد أنها تلك التى تقل قوتها عن ٥ كيلو/ طن، فإذا ما أنفجر صاروخ أو قنبلة موجهة مضادة لتحصينات مسلحة، وهى مسلحة برأس نووية من هذا النوع على عمق ٧٠ قدما - والمعتقد أنه أقل عمق تتواجد عنده أجهزة الطرد المركزى المخفاة فى منشأة ناتانز - فإنه من المتوقع أن يحدث تسرب خارجى للنشاط الإشعاعى الناتج عن الانفجار". وعلى الرغم من ذلك صرح خبير عسكرى إسرائيلى مؤخرا - البروفيسور مارتن فان كريفيلد: "إن الأسلحة النووية التكتيكية هى الطريقة الوحيدة، إذا كان المطلوب هو مخرج من كل هذا، ولتدمير المواقع النووية الإيرانية". ويتفق مع هذه الرؤية الإسرائيلية فى ضرورة استخدام الأسلحة النووية التكتيكية بعض المحللين الدفاعيين الأمريكيين، فقد صرح مصدر منهم له علاقة بالبنتاجون "لا مخرج أمام إسرائيل لكى تحقق النجاح فى شنها لمثل هذه الضربة سوى باستخدام الأسلحة النووية" ولكنه أردف متسائلا: "هل يجرؤ الإسرائيليون على ذلك..؟".

ومع كل هذه الاستعدادات العسكرية، فليس هناك بين الإسرائيليين من هو متأكد من الإجابة. ذلك أن قرارهم يتوقف إلى حد كبير على تقديرهم لسؤالين آخرين: متى ستكون طهران فعلا قريبة من امتلاك قنبلة نووية..؟ أما السؤال الثانى فهو: ما الذى تنوى واشنطن أن تفعله فى الواقع حيال هذا الموضوع..؟" وكان نجاد قد أعلن فإذا ما حدث ذلك وكانت نسبة كبيرة من هذه الأجهزة من الطراز عن تشغيل ٣٠٠٠ جهاز طرد مركزى فى عمليات تخصيب اليورانيوم، وبأنه سيكون فى النهاية بعد التشغيل حوالى ٦٠,٠٠٠ جهاز رد مركزي. المتقدم P2، وأضيف لها أيضا عمليات تخصيب بالليزر التى تختصر الوقت بدرجة كبيرة وأكثر دقة وأقل كلفة، كما أنها أكثر نقاوة فى إنتاج اليورانيوم ٢٣٥ المخصب بنسبة عالية دون شوائب، فإنه من المتوقع أن تختصر إيران الزمن اللازم لإنتاج ٢٥ كيلوجرام يورانيوم ٢٣٥ مخصب بنسبة ٩٠٪ بأعلى إلى أقل من سنة، وهذه الأرقام كافية لإقناع الإسرائيليين بأن إيران وصلت فعلا إلى نقطة اللاعودة، وأصبحت سائرة فعلا فى طريق امتلاك أسلحة نووية خصوصا وأن عمليات تطوير الصواريخ شهاب وقاذفتها المتحركة، والانتقال من الاعتماد فى تشغيلها من الوقود السائل إلى الوقود الصلب، بما يسهل ويسرع من خفة حركتها واحتلال مواقعها وإطلاق صواريخها، وبما تعدى مداها ٢٠٠٠ كم وبالتالى يوصلها إلى إسرائيل، فإن عملية تحميل هذه الصواريخ برؤوس نووية أو كيماوية أو بيولوجية مستقبلا تصبح أمرا منطقيا من الناحية العسكرية، لأن إطلاقها برؤوس تقليدية لن يكون له التأثير المطلوب، لان حمولة طائرتان فقط أف - ١٦ من القنابل التقليدية تفوق القوة النارية الناتجة عن لواء صواريخ أرض/ أرض مكون من ٦ قواذف. لذلك فأن تقديرات مدير جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) - ميئير داجان - حول توقيت وصول إيران لامتلاك سلاح نووى أخذه فى التقلص. فبعد أن كان تقديره لهذا التاريخ عام ٢٠٠٩ تقلص إلى عام ٢٠٠٨.

فى هذه الظروف فإن قيام الإسرائيليين بالتلويح بهذه التهديدات وإثارتها له فوائده بالنسبة لهم، وسواء تنوى إسرائيل اللجوء لاستخدام أسلحتها النووية أم لا، فإنه من مصلحتها أن تنشر على العالم أنها قد تقدم على ذلك. وقد علق مصدر دفاعى أمريكى على ذلك قائلا: "أثناء فترة الحرب الباردة أوضحنا للروسى أن الأسلحة النووية الأمريكية قد تنطلق، بل قد تنطلق مبكرا. وقد تتبنى إسرائيل نفس التكتيكات التى تعبر عن مفهوم: "أنت تنتج سلاحا، فستموت". إلا أن ميشيل روبين الخبير فى الشئون الإيرانية بمعهد المشروعات التكتيكية فى واشنطن يعتقد بخطورة مثل هذه اللعبة، فيقول: "إنك لست فى حاجة للتهديد بشيء ما، ثم لا تفى بهذا التهديد إذا ما تطلب الأمر ذلك، لأنك ببساطة ستفقد مصداقيتك لدى عدوك وليس شعبك وحلفائك أيضا. ويعتقد روبين أيضا فى هذا الشأن

أن الجدل الإسرائيلي الدائر حول استخدام أسلحة نووية تكتيكية غالبا ما يستهدف الضغط على الولايات المتحدة لتقوم هى بهذا العمل نيابة عن إسرائيل، وبالتالى تتحمل نتائجه السياسية والاستراتيجية والاقتصادية".

ويعتقد الكولونيل المتقاعد سام جاردنير - البروفيسور السابق فى كلية الحرب الأمريكية - إن إسرائيل إذا ما شنت هجمات نووية تكتيكية ضد إيران، فإن التداعيات ستكون كارثية، حيث لن تقتصر ردود الفعل الانتقامية فى هذه الحالة على إيران فقط - ولكن كل العالم الإسلامى سيشتعل وبما قد يؤدى إلى تهديد استقرار الدول الصديقة للغرب فى المنطقة. وأضاف قائلا: "إن الأمر لا يحتاج إلى كثير من التخيل لكى نرى باكستان - وهى دولة نووية - يمكن أن تقع فى أيدى المتطرفين الإسلاميين. وبذلك فإن الأمر سيتحول من محاولة منع إيران من امتلاك سلاح نووي، إلى وضع الأسلحة النووية الباكستانية فى أيدى دولة إرهابية".

وطبقا لما ذكره مسئول دفاعى كبير فى البنتاجون، "إن هجوما نوويا إسرائيليا ضد إيران، أمر لا يمكن التفكير فيه وإقراره ببساطة، ذلك أن الدمار الذى سيلحق بإسرائيل باعتبارها أول دولة تستخدم الأسلحة النووية منذ عام ١٩٤٥، يعتبر شيئا خطيرا جدا، فلا يمكن تصور رؤية الإسرائيليين يأخذون الريادة فى ذلك". أما إفرايم سينيه نائب وزير الدفاع الإسرائيلى فقد صرح مؤخرا: "وفى نهاية الأمر فإن المسألة كلها ترجع إلى اليهود الذين عليهم أن يتعاملوا مع هذه المشكلة". ولذلك يتفق المحللون الأمريكيون فى الرأى على أن الولايات المتحدة لن تعطى أبدا موافقتها على قيام إسرائيل بمثل هذه العملية الهجومية النووية ضد إيران، ولكن إذا ما أقدمت إسرائيل على ذلك بمفردها دون موافقة أمريكية - كما حدث فى هجومها على المفاعل النووى العراقى (أوزيراك) عام ١٩٨١، فإن واشنطن لن تعترض بشدة على ما تفعله إسرائيل فى هذا الشأن بعد أن يقع الحدث، ولكنها ستتحمل معها النتائج الوخيمة لذلك.

*** معضلة الدفاع الصاروخى الإسرائيلى:**

تشكل الصواريخ أرض/ أرض المتواجدة بأنواعها المختلفة والمتواجدة فى الدول العربية وإيران ومع حزب الله وفصائل المقاومة الفلسطينية معضلة كبيرة لإسرائيل، خاصة بعد النتائج التى أسفر عنها القصف الصاروخى الذى مارسه حزب الله فى حرب لبنان الأخيرة ضد المدن والمستعمرات الإسرائيلية فى شمال ووسط إسرائيل، رغم محدودية قدرات هذه الصواريخ مقارنة بما لدى سوريا وإيران. حيث سقط على إسرائيل فى تلك الحرب حوالى ٤٠٠٠ صاروخ معظمهم كاتيوشا عيار ١٢٢ مم قصيرة المدى لاتتعدى ١٥ كم، ولكنها سببت إزعاجا كبيرا لإسرائيل وخسائر بشرية ومادية ملموسة بين المدنيين. أما فصائل المقاومة الفلسطينية فى غزة فقد قصفت المستوطنات الإسرائيلية القريبة من مدن القطاع بحوالى ١٠٤٠ صاروخ ودانة هاون، طبقا لتقديرات وزارة الدفاع الإسرائيلية.

لذلك ركزت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بكافة فروعها جهودها لإيجاد حل لهذه المعضلة، وأصبحت قضية الدفاع ضد الصواريخ هو الهم الأكبر لديها بالنظر لأنها تطول كل عمق المنطقتين الساحلية والوسطى التى تتركز فيها المدن والمراكز السكانية والأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية. وفى تقرير لجهاز مخابرات أوروبى أفاد أن إسرائيل عززت دفاعاتها المضادة للصواريخ - خاصة من نظام حيتس - على حدودها الشمالية، وأشار إلى أنها قررت إدخال تعديلات على انتشار عناصر نظام دفاعها الجوى وتعزيزها فى المنطقة الشمالية بناءً على الدروس المستوحاة من حرب لبنان فى صيف ٢٠٠٦، وفرضية أن الحرب المقبلة ستعرض إسرائيل لهجمات صاروخية غير مسبوقة - وفى جانب آخر من التقرير أوضح انه رغم تركيز سوريا على أن إسرائيل تعد لهجوم قريب ضدها، إلا أن المعطيات المتوافرة تشير إلى مخاوف قادة إسرائيل من التورط فى اتخاذ قرار متسرع آخر بخوض حرب سواء ضد سوريا أو إيران حتى وأن تعرضت لاستفزاز واضح من جانب أى من الأطراف المتحالفة معا - إيرانى وسوريا وحزب الله وحماس - وقد ركز التقرير على نقاط الضعف الإسرائيلية والخلل فى أدائها العسكرى وتراجع القدرة على الردع، واستنتج التقرير فى النهاية أن حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار التى تسود المنطقة بأسرها - خاصة نتيجة الفشل الأمريكى فى العراق - قد يبدو الظرف مناسبا لعمل عسكرى ما فى المنطقة قد تستدرج إليه إسرائيل، ويكون ردها عليه ذريعة لشن هجمات صاروخية مكثفة ومنسقة بين الترسانات الصاروخية الحديثة التى تمتلكها كل من إيران وسوريا وحزب الله وحماس، وبما يؤدى إلى إرباك إسرائيل وتغير الكثير من المعادلات وتوازنات القوى التى كانت حتى الآن لمصلحة إسرائيل ضد الدول العربية، وبحيث لا يبقى أمام القيادة الإسرائيلية سوى اللجوء إلى سيناريو (الملاذ الأخير) الذى تستخدم فيه سلاحها النووى بجميع محاذيره.

وإذا كانت المقاتلات الإسرائيلية ستكون فى ظل إنذار فضائى مسبق بهجمات صاروخية معادية قادرة على شن هجمات جوية ضد وحدات الصواريخ متوسطة المدى (سكود وشهاب) فى مناطق انتشارها وأثناء تركها إلى مواقع

إطلاقها وقبل وأثناء إطلاق صواريخها وأثناء انتقالاتها إلى مواقع تبادلية، بالنظر لكبر حجم هذه الوحدات خصوصا قواذفها ومحطات رادار توجهها، وهو ما ثبت نجاحها فيه عندما دمرت قواذف الصواريخ (زلزال) فى حرب لبنان الماضية، إلا إنه ثبت فشلها فى تدمير قواذف الصواريخ قصيرة المدى طرازات (كاتيوشا) ومثيلتها، وذلك لصغر حجمها وخفة وسرعة حركتها وانتقالها. لذلك كان القرار الإسرائيلى ضرورة عدم الاعتماد فقط على الصواريخ المضادة للصواريخ التى تمتلكها من طرازات (حيتس ١،٢) و(باتريوت باك - ٣) القادرة فقط على التعامل مع الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى، وثبت عدم قدرتها مع الصواريخ قصيرة المدى، ولكن لابد من تطوير منظومات دفاع صاروخية أخرى قادرة على التعامل مع الصواريخ قصيرة المدى، حيث الزمن ما بين إطلاق الصاروخ ووصوله إلى الهدف قصير لا يسمح للرادار باكتشافه واعتراضه لتحليق على ارتفاع منخفض. لذلك قامت مؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية (رافائيل) بتطور منظومة دفاع جوى أطلقت عليها (القبة الحديدية) لاعتراض الصواريخ قصيرة المدى التى يتراوح مداها بين ١٠ - ٧٠ كجم، وذلك بالتعاون مع مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية (IAI) بحيث تقوم رافائيل بتطوير الصاروخ وأجهزة الاعتراض، فى حين تقوم شركة (ألتا) التابعة لمؤسسة الصناعات الجوية بتطور الرادار الخاص بها. وقد ذكر موقع "عرب ٤٨" أن هذه المنظومة ستكون جاهزة خلال سنة ونصف وتم أجراء سلسلة تجارب عليها، وأن منظومة واحدة منها تكفى للدفاع عن مدينة حيفا. وتصل تكلفة التطوير والتجارب إلى حولى ٦٠ مليون دولار، فى حين تصل تكلفة الصاروخ المعترض حوالى ٣٥ - ٥٠ ألف دولار وتعمل منظومة "القبة الحديدية" على تحديد مكان وتوقيت واتجاه إطلاق الصاروخ المعاد بواسطة نظام خاص يحذر من إطلاق الصواريخ قصيرة المدى، فى حين يقوم الرادار الذى طورته شركة (ألتا) بمتابعة الصاروخ خلال تحليقه فى الجو، وبعد ثانية واحدة من رصده يتم إطلاق صاروخ الاعتراض بسرعة من القاذف. ويفترض أن يتم الاعتراض فى الجزء الصاعد من منحنى خط مرور الصاروخ المعادي، أو عند أقصى ارتفاع وقبل أن يهبط متجها نحو الهدف. وبحسب مصادر رافائيل فإن هذه المنظومة تقوم بحساب موقع سقوط الصاروخ المعادي، وفى حالة تبين أنه سيسقط فى منطقة مفتوحة بعيدة عن أهداف مهمة فلن يتم اعتراضه، وذلك بسبب التكلفة العالية لصاروخ الاعتراض، ذلك أن نسبة كبيرة من صواريخ حزب الله أثناء الحرب الأخيرة وقعت فى مناطق صحراوية أو خالية من الأهداف المهمة.

وقد عملت شركة رافائيل الإسرائيلية أيضا مع شركة راتيون الأمريكية لتطوير نظام دفاع صاروخى آخر أطلق عليه (مقلاع داوود) يعتمد على استخدام الصاروخ جو/ جو (بايتون -٤) الإسرائيلى لاعتراض الصواريخ متوسطة المدى، ويتكون هذا النظام من محطة رادار وجهاز تحكم ومراقبة وقاذف صاروخي، ومن المتوقع أن يتم استكمال هذا النظام خلال أربع سنوات وتقدر تكلفة التطوير والتجارب والتصنيع بحوالى ٢٥٠ - ٣٠٠ مليون دولار ولكن يعيبه أنه غير قادر على اعتراض الصواريخ قصيرة المدى.

وفى إطار تطوير الصاروخ المضاد للصواريخ (حيتس) فقد تم التوصل إلى نظام (حيتس - ٣) لاعتراض الصواريخ المعادية قصيرة ومتوسطة المدى، ويجرى تطور هذا النظام بالتعاون بين شركة رافائيل والصناعات الجوية الإسرائيلية، ويستهدف التطور اعتراض أى صاروخ يتراوح مداه ما بين ٥ - ١٥٠٠ كم وتصل تكاليف التطوير والتجارب والإنتاج إلى ١٥٠ مليون دولار وتستغرق ثلاث سنوات، على أن يتم تصنيع ٢٠٠٠ صاروخ، أما التكلفة الشاملة للمشروع بما فيها تصنيع هذه الكمية من الصواريخ فتبلغ حوالى ٦٠٠ مليون دولار، وتكلفة تصنيع كل صاروخ حوالى ٨٠ ألف دولار.

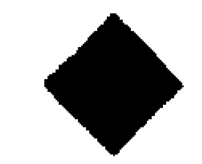
وتشترك إسرائيل مع شركة (نورثروب - جرومان) الأمريكية فى تطوير نظام دفاع صاروخى رابع (سكاى جـارد)، يفترض أنـه قـادر على اعـتراض جميع أنـواع الصواريخ، وذلك بواسطة مدفع يصدر شعاع ليزرى عالى القدرة (مليوريد الديتوريوم) لمدة ٣ - ٤ ثوان،يكون قادرا على اعتراض الصاروخ المعادى على ارتفاع ١٣ كم، ومسافة ٤ - ١٠ كم من موقع لنظام سكاى جارد بواسطة الرادار المتواجد مع وحدة النظام، وتصل تكلفته إلى ٣٠٠ مليون دولار، وتكلفة مدفع الليزر وأجهزة إنتاج الطاقة المرافقة له إلى ٤٠ - ٧٠ مليون دولار وتكلفة اعتراض أى صاروخ إلى حوالى ٢٠٠٠ دولار، ومن المتوقع أن تستغرق عملية التطور والتجارب سنتين بالنظر إلى الحاجة للتغلب على عوائق الاعتراض فى الظروف المناخية الصعبة التى تعوق عمل أشعة الليزر، وتقدر الأجهزة المعنية فى إسرائيل أنها فى حاجة إلى حوالى ٧٠ مدفع ليزر للدفاع عن الأهداف الاستراتيجية والسكانية فى كل الساحة الإسرائيلية، وبذلك يصل إجمالى التكلفة إلى حوالى ٣ مليار دولار، وقد أجريت على هذا النظام حتى الآن حوالى ٥٠ تجربة ناجحة.

* **استعدادات أخرى مطلوبة:**

يتحدث الجيش الإسرائيلي الآن عن مبدأ رابع سيضاف إلى العناصر الكلاسيكية الثلاث المعروفة لنظرية الأمن الإسرائيلي. فلن يقتصر الأمر بعد الآن على عناصر "الإنذار، الردع، والحسم" بل سيضاف عنصر رابع هو: الدفاع. ففي المناورات التى أجراها الجيش الإسرائيلي هذا العام والتى بلغت ذروتها فى المناورة الكبرى بالمنطقة الشمالية فى أكتوبر الماضي، ظهرت الحاجة إلى أهمية تحقيق حسم سريع وتطوير كبير للقوات البرية لتدمير قوة العدو البشرية ومصادر نيرانه ومراكز قياداته وسيطرته ومناطقه الإدارية على الأرض فى أقل وقت ممكن وبشكل حاسم، وهو ما يستدعى إحداث تطوير كبير فى الوحدات المدرعة التى ستكلف أساسا بهذه المهمة، سواء من الناحية الفنية فى تطوير الدبابات (الميركافا) التى تعرضت لخسائر جسيمة بسبب الصواريخ المضادة للدبابات الحديثة التى كانت تستخدمها قوات حزب الله وكيفية تحييد هذه الصواريخ، أو من ناحية أساليب الاستخدام القتالى لزيادة خفة حركة الوحدات المدرعة بشكل عام لتتمكن من القيام بعمليات التفاف وتطويق واسعة، مع زيادة قدرة وحدات المدفعية المساندة لعمليات القوات المدرعة لتتمكن من تقديم المعاونة النيرانية القريبة لها فى كل العمق التكتيكى الذى تعمل فيه التشكيلات المدرعة، والارتقاء بقدرة المدفعية الإسرائيلية على اكتشاف الأهداف التكتيكية ذاتيا والتعامل معها على الفور بأكبر قدر من النيران المؤثرة.

وقبل نحو شهرين عرض رئيس الأركان جابى أشكنازى ونائبه آنذاك الجنرال موشى كابلنسكي، أساس خطة جديدة متعددة لسنوات لتطور الجيش الإسرائيلي ومن بين التشديدات البارزة فى هذه الخطة تبرز أهمية تحقيق حسم سريع وتطوير كبير للقوات البرية التى أثبتت فشلا ذريعا فى حرب لبنان فى الصيف الماضي، وهو ما أورده تقرير فينوجراد عن هذه الحرب، والحديث لا يدور فقط عن توسيع التهديدات، بل أيضا عن التسلح الكثيف من حيث بناء عدد إضافى من الفرق المدرعة والميكانيكية، وزيادة عدد الآليات المدرعة فى هذه الفرق وبحيث تتمتع بمستوى عال من التحصين والمكملة الفصل فى كل هذا هى إعادة بناء قدرة المناورة البرية، ففى المواجهة القادمة إذا ما اندلعت يرغب الجيش الإسرائيلي فى أن تعود القدرة لأن تكون تحت تصرف القيادة السياسية، وطبقا لتصريحات أشكنازى فى عدة مناسبات قال أنه فى حالة الحرب فإن أحد أهدافه الواضحة لديه هو فى إنهائها، فأحد لن يسأل من انتصر، إذ سيكون واضحا أننا نحن الذين انتصرنا". والمعضلة بإيجاز هى الآتي: "إذا اندلعت حرب سيتعين على هيئة الأركان فى الأيام الأولى أن تحسم أى المهام هى الأكثر إلحاحا..؟ هل تدمير قوات العدو البرية..؟ أم شل منظومة صواريخه لنزع التهديد عن الجبهة الداخلية..؟ أم تحقيق الحسم النهائى باحتلال ارض العدو..؟ وفى رؤية أشكنازى أنه يمكن بالطبع القيام بأكثر من مهمة، ولكن فقط حتى حدود معينة، ذلك أن التشديد على المعركة البرية من شأنه أن يترك لدى العدو القدرة على الإضرار بشدة بالجبهة الداخلية وهذا تهديد خطير للغاية بالنظر لامتلاك سوريا وإيران رؤوسا كيماوية يمكن تركيبها على صواريخها الباليستية متوسطة المدى، كما أن المعلومات الاستخبارية عن مواقع الصواريخ المعادية لن تكون كافية لتدميرها بالكامل بالنظر لما تتمتع به وحدات الصواريخ المعادية من خفة حركة تمكنها من الانتقال بسرعة بين عدة مواقع تبادلية، الأمر الذى يصعب على عناصر الرصد الجوية والفضائية رصدها ثم قصفها بالطائرات، فمهما كانت كفاءة عناصر الاستخبارات والمقاتلات الإسرائيلية فسيكون من الصعب عليها متابعة انتقالات وحدات الصواريخ المعادية بين مواقع مجهزة ومخفاة مسبقا، مع الوضع فى الاعتبار احتمالات استخدام ونشر العدو لوحدات صواريخ هيكلية لتضليل وخداع عناصر الاستخبارات والمقاتلات الإسرائيلية وجذب نيرانها بعيدا عن الأهداف الحقيقية. وفى محاضرة للجنرال احتياط يعقوف عميدرور أمام الاجتماع التأسيسى لجمعية الدفاع ضد الصواريخ عُرض تصورا مقلقا لهذا الموضوع لخصه فى النهاية فى قوله: سيتعرض الجيش الإسرائيلي لضغط كبير جدا لإنهاء هذا الأمر (تهديد الصواريخ) وفى المقابل سيكون القتال على الجبهة صعبا من الناحية النفسية بسبب الضغط الذى تتعرض له الجبهة الداخلية.

مصطلحات عبرية



■ إعداد: وحدة الترجمة

١ - فلشتينا / فلسطين:
هذا الاسم أطلقه الأدباء "الهيلانيون" وذلك نسبة للفلسطينيين - الشعب القديم الذى أقام بها فى أيام استيطان القبائل الإسرائيلية التى كانت فى عهد "يهوشع بن نون" وحتى نهاية فترة الهيكل الأول.
وبعد قمع تمرد "باركوخبا"، استخدم الرومان أيضاً اسم "فلسطين".. وقد قسم الرومان فلسطين إلى ثلاثة ألوية هي:
أ- فلسطين الأولى التى شملت "يهودا وشمرون" (الضفة الغربية) ومنطقة الساحل وجبال الخان الأحمر وعاصمتها قساريا.
ب- فلسطين الثانية التى شملت الجليل و"المدن العشر" والجولان، وعاصمتها بيسان.
ج- فلسطين الثالثة التى شملت الجنوب والنقب وعاصمتها "البتراء".
وخلال العهد التركى (١٥١٧ - ١٩١٧) أطلق العرب عليها اسم فلسطين. وعندما سُلم الانتداب إلى بريطانيا على أيدى عصبة الأمم سُمِّيت البلاد الواقعة على ضفتى نهر الأردن "بلشتينا".

٢- تشارتر: وثيقة
وثيقة حقوق ملكية، تُعطى من قِبل نظام الحكم وتمنح حاملها حقوقاً خاصة. وقد رغب هرتسل فى الحصول من الحكومة التركية على تشارتر لاستيطان اليهود فى فلسطين.
وقد تحدث حول هذا الموضوع مع السلطان عبد الحميد فى اسطنبول فى يوليو عام ١٩٠٢ وعرض عليه مقابل حصوله على هذه الوثيقة قيامه بتمويل أعمال مختلفة لإصلاح الميزان المالى للإمبراطورية العثمانية.
وكان السلطان مستعدا لقبول المساعدة المالية، ولكنه وافق على منح وثيقة الحقوق المطلوبة من قِبل هرتسل لمناطق أخرى فى الإمبراطورية العثمانية، وليس فى فلسطين.
وقد سجل هرتسل فى مذكرته آنذاك: "تشارتر بدون فلسطين..!!". وفى ذلك الوقت أيضا فشل هرتسل فى جهوده لتجنيد الأموال المطلوبة التى توقع أن يحصل عليها من اليهود أصحاب رؤوس الأموال فى العالم.

٣- بتْكا أدوما: بطاقة حمراء
وثيقةً كانت تسلمها السلطات التركية لكل يهودى يصل إلى فلسطين، فور نزوله من السفينة. وبموجب هذه الوثيقة يلتزم الشخص الذى يتسلمها بمغادرة فلسطين بعد مضى ثلاثة أشهر.
وقد طبقت هذه الوثيقة الحمراء، التى كانت بمثابة تأشيرة سفر وكانت تسمى باللغة التركية تذكرة، فى عام ١٨٩٠ فى أعقاب أمر عام يمنع الإقامة الدائمة لليهود فى فلسطين.. إلا أن المهاجرين تجاهلوا بطرق مختلفة هذا الأمر الذى أُلغى فيما بعد بأمر لاحق أصدرته الحكومة التركية.

٤- فايبل برتولد:
أديب وزعيم صهيونى وُلِّد فى النمسا عام ١٨٧٥. وعُين عضوا فى الكونجرس اليهودى الأول. وكان أحد قادة حركة "الكتلة الديموقراطية" التى كان يتزعمها الدكتور حاييم وايزمان.
كان من المعارضين لمشروع أوغندا بشدة. وعمل مديراً للصندوق التأسيسي.. وقد توفى فى القدس عام ١٩٣٧.

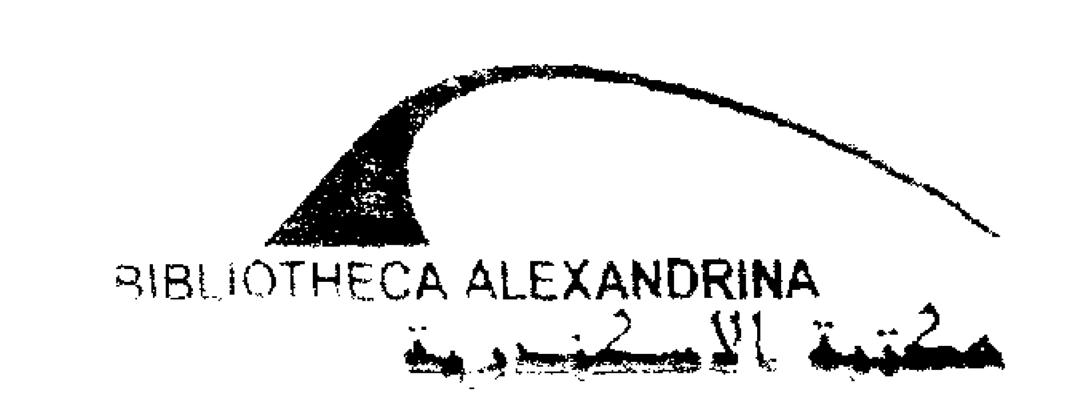
الصحف الرئيسية فى إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت (يومية)	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً فى إسرائيل إذ يقرأها حوالى ثلثى قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يومياً و٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعى (الجمعة)
٢	هاأرتس (يومية)	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هى كتلة الإعلام "شوكين"	العدد اليومى (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف (يومية)	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودى الإعلامية	العدد اليومى (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه (يومية)	المراقب	١٩٣٨	المفدال (الحزب الدينى القومى)	العدد اليومى (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست (يومية)	بريد القدس	١٩٣٢	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجررون	العدد اليومى (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية فى أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية فى أوروبا)
٦	جلوبس (يومية اقتصادية)	-	١٩٨٣	شركة "جلوبس لتونوت النشر" التى تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هامودبع (يومية)	المخبر-	-	حزب أجودات يسرائيل	العدد اليومى (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية



رقم الإيداع ٣٠٠٦ / ٢٠٠٣

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 - 229 - 6



مطابع التجارية - قليوب - مصر



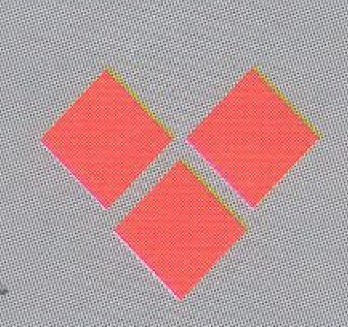


النشاط والأهداف

أنشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر